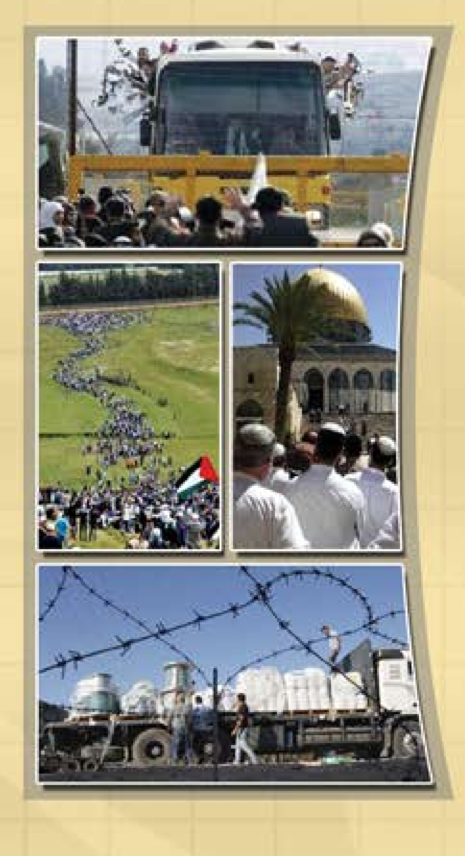
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2011







تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2011



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestinian Strategic Report 2011

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الأولى
2012م – 1433هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج
مروة غلاييني

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. أحمد خليفة

د. حسين أبو النمل

أ.د. مجدي حمّاد

أ. منير شفيق

المشاركون

أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر

د. جوني منصور

أ. حسن ابحيص

أ. زياد ابحيص

أ.د. طلال عتريسي

أ.مؤمن محمد بسيسو

د. محسن محمد صالح

أ. محمد جمعة

د. محمد نور الدين

أ. هاني المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ.د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال عميش

حياة الددا

رنا جرجور

غنى جمال الدين

فاطمة عيتاني

ليلى الحاج



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

فهرس المحتويات

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي



الفصل السادس: الأرض والمقدسات

الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

فهرس الجداول



المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. مؤمن محمد بسيسو:

فلسطيني، تلقى دراسته الأكاديمية في مجال الصحافة والإعلام، وعمل مديراً لتحرير صحيفة "الصدى"، ومديراً للمركز العربي للبحوث والدراسات بغزة سابقاً، له العديد من الدراسات، وأبرزها سلسلة انتفاضة الأقصى الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات. يعمل مستشاراً لرئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني حالياً، وهو رئيس تحرير صحيفة "البرلمان" الصادرة عنه. كاتب صحفي دائم في العديد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية الفلسطينية والعربية.

أ. حسن ابحيص:

إعلامي وباحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. شارك في عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل، ونائب مدير كلية مار الياس في الجليل. تتمحور أبحاثه حول التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط والصراع الاسرائيلي – العربي. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: "شوارع حيفا العربية"، و "مسافة بين دولتين"، و"الاستيطان الإسرائيلي"، و"المؤسسة العسكرية في إسرائيل"،

و"المدينة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني"، و"معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية". وتولى تحرير تقريرين استراتيجيين للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" في رام الله، لعامي 2006 و2007. كما وأدار بنك المعلومات التابع للمركز ذاته. ونشرت له الكثير من الدراسات والبحوث المُحَكّمة في العديد من المجلات والدوريات العلمية. وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. وهو عضو ناشط في العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأكاديمية.

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917-1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917-1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، وحقائق وثوابت في القضية الفلسطينية، والمسار التائه للقضية الفلسطينية. قام بتحرير أكثر من ثلاثين كتاباً، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ودراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، وAmerican Foreign Policy & the Muslim World. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي، وعضو في الاتحاد العام للصحفيين العالميين منذ سنة 1980، ومدير عام مركز بدائل للإعلام والأبحاث والدراسات منذ سنة 2005، وأصبح مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات منذ 2011/4/1 . درس في كلية التجارة بجامعة عين شمس في القاهرة. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995-2005. وهو كاتب عمود في جريدة الأيام وفي عدد من الصحف والمجلات الفلسطينية والعربية. كتب ونشر مئات المقالات والدراسات والأبحاث، وهو محلل سياسي شارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، وعضو لجنة جائزة ياسر عرفات، وعضو لجنة الحكومة في حوار القاهرة، وهو عضو في العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ. محمد جمعة:

باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. عمل من قبل خبيراً في مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط في وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة. صدرت له مؤلفات منها "أزمة الأجهزة الأمنية الفلسطينية" سنة 2010. وهو الباحث الرئيسي المعد للبرنامج الوثائقي "حرب غزة" من إنتاج شبكة الجزيرة سنة 2009. وقد أسهم الباحث في كتابة الورقة الفلسطينية في عدد من التقارير السنوية العربية. وله العديد من المقالات والدراسات المنشورة في عدد من الصحف والدوريات المصرية والعربية. كما شارك في عدة مؤتمرات وندوات حول القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** تركيا**

د. محمد نور الدين:

أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، وباحث متخصص في الشؤون التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب وخصوصاً حول تركيا، ومنها: تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وتركيا الجمهورية الحائرة، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، وتركيا: الصيغة والدور. وهو مدير تحرير مجلة "شؤون الأوسط".

*** إيران**

أ.د. طلال عتريسي:

أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، وعضو المجلس العلمي للمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة ذاتها. حاصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة السوربون بباريس، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت سابقاً. من المتخصصين في الشأن الإيراني. صدرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه: البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان، والحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (مع آخرين)، ودولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.

*** منظمة المؤتمر الإسلامي**

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة أهمهما: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ.د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 22 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلّمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 60 بحثاً في المجلات العلمية المحكمة.

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

أ.د. إبراهيم حسن أبو جابر:

مدير مركز الدراسات المعاصرة في أمّ الفحم سابقاً، وباحث في المركز نفسه. حصل على الدكتوراه من جامعة غوته بفرانكفورت سنة 1990، عمل لمدة أربع سنوات في جامعة بن جوريون، ثم في كلية الدعوة في أمّ الفحم، وبدأ عمله كمحاضر في جامعة النجاح في العام الدراسي 2012/2011. يعمل أيضاً مرشداً في فرع جامعة ديربي في البلاد. أصدر العديد من الكتب والبحوث والدراسات منها القدس في دائرة الحدث، وموسوعة جرح النكبة، وانتفاضة القدس والأقصى، والجدار الفاصل، وخطة خارطة الطريق، ومستقبل القدس وسُبل إنقاذها من التهويد، وكفر قاسم الماضي والحاضر، وخطة الانفصال عن غزة، والبطالة في المجتمع العربي في البلاد.

أ. زياد ابحيص:

باحث متخصص في شؤون القدس، عمل رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004-2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008-2010. قام بتحرير عدد من الكتب بينها كتاب عين على القدس 2005-2006، وتقرير عين على الأقصى للسنوات 2006-2008 . وله عدة أبحاث حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بينها فصل في كتاب اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، كما أسهم في الدراسة الميدانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان التي أجراها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات خلال سنتي 2005 و2006.

الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

فريق التحرير في مركز الزيتونة.

مقدمة التقرير

كانت التغيرات والثورات التي شهدها العالم العربي سنة 2011 علامة فارقة في تاريخه الحديث والمعاصر. وإذا ما استمرت هذه التغيرات في إطارها الإيجابي، بحيث تفرض الشعوب إرادتها، وتنشئ أنظمة حرة، تعبر عن كرامة الإنسان العربي، وتقوده في مشروع تنموي نهضوي؛ فإن ذلك سينعكس مستقبلاً على تغيير معادلة الصراع مع "إسرائيل"، التي كان وما زال أحد أبرز مقومات وجودها وبقائها هو ضعف ما حولها وتفككه وانقسامه وتخلُّفه. إن توفر فضاء استراتيجي محيط بفلسطين المحتلة قوي وناهض ومتماسك، ومتمسك بالحق العربي والإسلامي في فلسطين، وحاضن لقوى المقاومة، ستكون له انعكاساته الكبيرة على القضية الفلسطينية، وعلى آليات العمل الفلسطيني، وعلى مسارات المقاومة والتسوية... وغيرها. غير أن هذا ما زال في إطار التمنيات، إذ تجد الثورات وعمليات التغيير الكثير من المعوقات الداخلية والخارجية، وتعاني من محاولات سرقة ثوراتها، أو حرفها عن مسارها، أو تفريغها من محتواها، أو إعادة إنتاج أنظمة فاسدة بأثواب جديدة، أو محاولات تفتيت المنطقة وتفكيكها على أسس طائفية وعرقية.

لم ينعكس ما اصطلح عديدون على تسميته "الربيع العربي" إلا بشكل ضئيل على الحالة الفلسطينية، فقد وقّعت فتح وحماس وباقي الفصائل اتفاق المصالحة؛ غير أن تطبيقه على الأرض سار بخطى وئيدة متثاقلة، عكست توظيفاً سياسياً للاتفاق، وإدارة لعملية الانقسام بدلاً من حلِّها. وربما ما زال من المبكر الحديث عن "ربيع فلسطيني" يوحد الفلسطينيون فيه قواهم تحت مظلة واحدة، وتحت برنامج وطني واحد، ويفرغون فيه طاقاتهم مجتمعة في مواجهة الاحتلال وفي مشروع التحرير.

يصدر التقرير الاستراتيجي للسنة السابعة على التوالي، بعد أن أخذ موقعه كمرجع أساسي معتمد لكل الباحثين والمتخصصين والمعنيين بالشأن الفلسطيني، بنسختيه العربية والإنجليزية. والتقرير حافل بالمعلومات والإحصائيات والتحليلات الموثقة والمحدثة، وهو بالطبع يلتزم بالكتابة العلمية الموضوعية، وبمناهج البحث العلمي المعروفة والمعتمدة. ويغطي التقرير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يتناول المشهد الإسرائيلي وما يتعلق بالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. ويفرد التقرير فصلاً خاصاً حول الأرض المحتلة والمقدسات. وفي هذا التقرير تمّ دمج فصلي الأوضاع السكانية والاقتصادية حيث تمّ التركيز على المؤشرات الأساسية، وأضيف إليها المؤشرات التعليمية، بحيث تمّ جمع هذه المؤشرات في فصل واحد.

وكالعادة فقد شارك في إعداد هذا التقرير 12 متخصصاً في الشأن الفلسطيني، وكان للأساتذة مستشاري التقرير دورهم المهم في التقييم والتحكيم، وفي تطوير التقرير ومحتواه. كما كان لفريق عمل الزيتونة وخصوصاً مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف دورهم الأساسي في إعداد هذا التقرير وتجهيزه حتى يصدر بشكله اللائق. ولا بدّ هنا من التنويه بشكل خاص بالدور المميز والمشكور للزميلتين إقبال عميش وغنى جمال الدين.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب والمتزايد الذي يلقاه هذا التقرير، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نقد بناء أو نصح أو توجيه.

والحمد لله رب العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

إذا كانت سنة 2011 قد مثلت بداية تغيُّر كبير في المشهد العربي، لصالح تشكيل أنظمة سياسية ديموقراطية تعبر عن إرادة الشعوب وعزتها وكرامتها، فإن المشهد الفلسطيني قد مضى بطيئاً في تحولاته مقارنة بالمشهد العربي.

أنجز الفلسطينيون خلال سنة 2011 اتفاق المصالحة الوطنية، وأنجزوا صفقة مُشرِّفة لتبادل الأسرى، وشغلوا العالم بعض الوقت بملف الدولة الفلسطينية المرفوع إلى الأمم المتحدة United Nations. ولكن، بينما كانت أنظار العالم تركز على الأحداث من حولهم، فإنهم لم ينجحوا في تنزيل اتفاق المصالحة على أرض الواقع، وأَخَذَ التعامل معه شكل التوظيف التكتيكي المؤقت، بينما ظلّت الخلافات قائمة حول إدارة ملفات التسوية والمقاومة والأجهزة الأمنية وتشكيل الحكومة والانتخابات... وغيرها. ولذلك بدا أن الحالة الفلسطينية الداخلية في سنة 2011 أقرب إلى "إدارة الانقسام" منها إلى "إنهاء الانقسام". فاستمرت حكومتا رام الله وغزة على حالهما، كما استمر التنسيق الأمني بين حكومة رام الله والاحتلال الإسرائيلي، واستمر الحصار على قطاع غزة... ولم يتم رفع سقف الحريات إلى مستوى يكفي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعطي فرصاً عادلة لكافة الأطراف في الإعداد والتحضير والحملات الانتخابية... وغيرها.

يناقش هذا الفصل الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنة 2011 وبعضاً من سنة 2012، ويتعرض إلى عدد من الجوانب المهمة على النحو التالي:

أولاً: حكومة الطوارئ في الضفة الغربية

واصلت حكومة الطوارئ التي شكلها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عقب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007 أعمالها بقيادة سلام فياض بولاية إدارية وأمنية منقوصة على مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية.

وعلى امتداد سنة 2011 لم تظهر في الأفق أية مؤشرات نحو السعي لإسباغ الشرعية على حكومة فياض، عبر منحها الثقة من المجلس التشريعي، الذي استمرت حالة تعطيله الرسمية؛ إذ لم يكد ينتصف شهر شباط/ فبراير 2011 حتى قدمت حكومة فياض استقالتها بطلب من عباس الذي أعاد تكليف فياض بتشكيل حكومة جديدة[1]. وهكذا بدأ فياض جهوده لتشكيل حكومته الجديدة إلا أن الخلافات أحكمت حلقاتها بين فياض وفتح، إذ انقضت مع نهاية الأسبوع الأول من آذار/ مارس

المهلة القانونية الأولى أمام فياض (ثلاثة أسابيع)، دون أن يتمكن من إنجاز التشكيل الوزاري المطلوب، وهو ما حدا به إلى طلب أسبوعين آخرين لإنجاز المهمة.

ومع انطلاق الحراك الشبابي الشعبي لإنهاء الانقسام في منتصف آذار/ مارس، وما رافقه من دعوات مرتفعة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، تراجعت موضوعياً جهود تشكيل الحكومة الجديدة، بفعل تلاحق التطورات الميدانية الشعبية، التي رفعت أهدافاً أكثر شمولية، بدا معها أمر التشكيل الوزاري شيئاً صغيراً خارج إطار الحسابات الوطنية الكبرى. واستمرت حالة التأجيل والانتظار إلى ما بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة الذي تمّ في 2011/5/3، والذي جرى الاحتفال به في اليوم التالي. وقد نصّ الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني تضمّ مهنيين وتكنوقراط من خارج الفصائل الفلسطينية.

وما زالت حكومة فياض تمارس أعمالها ريثما تنتهي حركتا فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية من تشكيل حكومة التوافق الوطني، التي تمّ التوافق على إسناد رئاستها إلى الرئيس عباس وفقاً لإعلان الدوحة مطلع شباط/ فبراير 2012.

أما من جهة الانتخابات المحلية فقد تسببت الخلافات الداخلية في حركة فتح في عدم عقد هذه الانتخابات في سنة 2010، حيث أصدرت حكومة فياض قراراً باعتماد 2011/7/9 موعداً رسمياً لإجرائها[2]. إلا أنها لم تلبث في أيار/ مايو، وعقب أيام من توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، أن قامت بتأجيل الانتخابات إلى 2011/10/22، في خطوة بررتها السلطة برغبتها في منح الفرصة لجهود المصالحة الفلسطينية، والسعي لإجراء انتخابات موحدة في كل من الضفة والقطاع[3]. ومع تعثر تطبيق اتفاق المصالحة أصدرت حكومة فياض قراراً بتأجيل الانتخابات المحلية حتى إشعار آخر.

أما فيما يتعلق بملف إقامة المؤسسات للتجهيز لإعلان دولة فلسطين في أواخر صيف 2011، والذي شرعت فيه حكومة سلام فياض قبل ذلك بعامين، فقد واصل فياض جهوده خلال سنة 2011، وأعلن في أكثر من مناسبة قدرة حكومته على تحمل مسؤولية إعلان الدولة الفلسطينية المرتقب في أيلول/ سبتمبر[4]. وهكذا عملت سفارات وممثليات السلطة في مختلف دول العالم ابتغاء تحصيل أكبر قدر ممكن من الاعتراف الدولي بالدولة المنتظرة، وحصلت بحلول أيلول/ سبتمبر على اعتراف قرابة 127 دولة بالدولة الفلسطينية.

ويبدو أن التوقعات والتقديرات الإسرائيلية حيال مدى جدية الخطوة الفلسطينية الرسمية نحو إعلان الدولة، عبر المؤسسات الدولية، قد جانبها الصواب؛ فقد توقعت تراجع عباس عن خطوة إعلان الدولة في اللحظة الأخيرة، ورأت أن موقف عباس وفياض والسلطة لن يتجاوز الإطار الدعائي، الذي يستهدف ممارسة الضغط على "إسرائيل"، بهدف تحسين شروط العودة إلى المفاوضات[5].

لكن إصرار عباس، مدعوماً بفياض والسلطة، على المضيّ في طريقه نحو تحصيل الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، ما لم تقدم "إسرائيل" على وقف الاستيطان وتعترف بحدود 1967 كمرجعية للمفاوضات، استفز "إسرائيل" التي أطلقت تهديدات مختلفة، بدءاً بإلغاء اتفاقيات أوسلو Oslo Accords ووقف كافة المفاوضات والاتصالات مع السلطة الفلسطينية، مروراً باجتياح الضفة الغربية، وتعريض عباس لمصير الراحل عرفات وحبسه في المقاطعة، وليس انتهاء بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى خزينة السلطة الفلسطينية، وسحب الامتيازات من قادة السلطة ومسؤوليها. ولم يقتصر الضغط على الاحتلال فحسب، بل إن الإدارة الأمريكية أدلت بدلوها عبر تهديدها بقطع المساعدات عن السلطة بشكل كامل[6].

ومع إصرار عباس على خطوته لم تقدم "إسرائيل" سوى على تجميد تحويل أموال الضرائب إلى السلطة، وصولاً إلى خطاب عباس الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) في 2011/9/23. وقد لاقى خطاب عباس، الذي دان فيه سياسة الاحتلال بشكل غير مسبوق، استحسان شرائح مهمة في الشعب الفلسطيني، وعدداً من قواه السياسية التي رأت فيه خطوة إيجابية على طريق تحرير القرار الفلسطيني الرسمي من سطوة الارتهان للضغوط والتدخلات الخارجية، واستبشرت في تأسيسه لمرحلة جديدة تسود فيها لغة الوحدة والمصالحة والتكاتف الوطني، فيما تحفظت قوى مهمة أخرى على بعض ما ورد في الخطاب حول قضايا التسوية والمقاومة وغيرها.

لكن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن عباس والسلطة الفلسطينية، فقد فشل الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي Security Council إثر عجز الجانب الفلسطيني عن ضمان تسعة أصوات ضمن أعضاء مجلس الأمن[7]. ومع ذلك فقد تمكنت السلطة من نيل عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) في 2011/10/31، وهو ما فتح الطريق أمام مواجهة حامية الوطيس بين الموقفين: الفلسطيني والإسرائيلي، واستتبع قيام الإدارة الأمريكية بقطع أموال الدعم عن اليونسكو، في ظلّ إعلان السلطة التقدم لنيل عضويات كاملة في منظمات دولية أخرى[8].

وبالرغم من تأكيد السلطة على نيتها التقدم بطلب جديد لنيل العضوية للدولة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة، إلا أن الضغوط السياسية والاقتصادية التي وضعتها في موقف بالغ الحرج، حالت دون استئناف المساعي الرامية لنيل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

ويمكن القول إن موضوع الاعتراف بالدولة قد ألقى بظلال من الشكّ حول جدية القيادة الفلسطينية في تبني هذا المسار، ومدى علاقة ذلك برغبتها في تحسين شروط العودة ضمن مفاوضات التسوية مع الاحتلال، وحول جدوى التمسك بهذا الخيار في ظلّ عدم الاستعداد لمواجهة الموقفين الإسرائيلي والأمريكي حتى النهاية.

وقد واجهت حكومة فياض أزمة مالية خانقة خلال سنة 2011، دفعت بها إلى الاقتراب من نقطة العجز الكامل، بسبب حجز "إسرائيل" عائدات الضرائب العائدة إليها[9]. وبدأت بوادر هذه الأزمة في البروز خلال الأشهر الأولى من سنة 2011، امتداداً لما أعلنته حكومة فياض من بدء متاعب مالية منذ أواسط سنة 2010 تقريباً[10]. وأرجع فياض سبب الأزمة إلى نقص تمويل الدول المانحة، والتراجع في مستويات الدعم الخارجي، وهو ما أثر بشكل واضح على قدرة حكومته على الوفاء بالتزاماتها، وخصوصاً قدرتها على دفع رواتب الموظفين شهرياً الذين يزيد عددهم عن 150 ألفاً[11].

وبالرغم من شروع فياض في خطة تقشفية للحدِّ من الاعتماد على المساعدات الخارجية عبر تخفيض النفقات من مبلغ 1.8 مليار دولار سنة 2008 ليصل إلى 790 مليون دولار سنة 2011، إلا أن الأزمة المالية ازدادت حدة وتفاقماً[12]. ولم يسهم القرار الإسرائيلي بإعادة ضخّ عائدات الضرائب إلى السلطة في نهايات سنة 2011 إلا في تأجيل الأزمة المالية للسلطة.

وتجد السلطة نفسها في وضع لا يُمكنّها من التحلل من عقدة الارتهان للمال الخارجي، الذي ترتفع مؤشرات توفره حسب ترمومتر المواقف السياسية ذات الهوى الغربي؛ فهي لا تملك مقومات اقتصادية حقيقية، بسبب القيود التي كبلتها بها اتفاقية باريس الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بملف الفساد فقد لاحقت اتهامات ثقيلة حكومة فياض طيلة سنة 2011، ولم تقتصر اتهامات الفساد على وزراء بعينهم، بل إن رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة محمود أبو الرّب اتهم فياض ذاته بالفساد المبطن[13]. ووفقاً للنائب العام التابع للسلطة في رام الله أحمد المغني الذي أدلى بتصريحات صحفية مطلع سنة 2011[14]، فقد تمّ تحويل نحو ثمانين ملفاً في قضايا فساد إلى هيئة مكافحة الفساد التي يترأسها رفيق النتشة والتي تأسست سنة 2010. وطالت هذه الملفات، حسب المغني، شخصيات كبيرة جداً بينها وزراء حاليين يخضعون للتحقيق.

وكان لافتاً خطوة النتشة بإحالة طلب إلى فياض يقضي برفع الحصانة عن اثنين من وزرائه، تمهيداً للتحقيق معهم في قضايا فساد[15]، بل إن النتشة أعلن في مناسبة أخرى أن عدداً من الوزراء في حكومة فياض قد تمّ رفع الحصانة عنهم بالفعل، تمهيداً لملاحقتهم قضائياً[16]، فيما قام اثنان من الوزراء، الذين وجهت إليهم اتهامات بالفساد وتمّ الشروع في التحقيق معهما، بتقديم استقالتيهما[17].

وبالرغم من سيل اتهامات الفساد التي لاحقت بعض وزراء حكومة فياض، والوعود التي أطلقها النائب العام وهيئة مكافحة الفساد حول جديتها في التعاطي مع ملف الفساد، إلا أن الأنباء لم تحمل سوى إحالة وزير الشؤون الاجتماعية حسن أبو لبدة إلى القضاء مطلع شباط/ فبراير 2012، ما يعني أن الأمور تسير على استحياء بالغ، وأن هناك شكوكاً كبيرة في إمكانية اتخاذ إجراءات حقيقية ضدّ المتورطين.

ولم يكن ملف الفساد هو الملف الوحيد الذي لاحق حكومة فياض طيلة سنة 2011، فقد لاحقها أيضاً استهداف المقاومة والحريات على أرض الضفة الغربية، حيث تصاعدت عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي بحقّ ناشطي المقاومة الفلسطينية، وتواصلت الانتهاكات المنظمة للحريات العامة والخاصة هناك، ومن بينها الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي والفصائلي، ومنع التجمعات والمسيرات الجماهيرية والفصائلية باستخدام القوة، والتصدي لمحاولات التعبير عن الرأي بأشكال وأساليب مختلفة، وذلك على أرضية الالتزامات الأمنية الواردة في اتفاق أوسلو التي دشنت التعاون الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

وبالرغم من محاولة تجميل صورة الأجهزة الأمنية التابعة لفياض عبر الزعم بإلزامها بالإجراءات القانونية السليمة خلال أداء مهامها المختلفة، وخصوصاً في إطار عمليات الاعتقال، وتأكيد جهاز المخابرات العامة منع عرض المدنيين أمام القضاء العسكري[18]، وعدم توقيف أي مواطن إلا بمذكرة توقيف من النيابة العامة[19]، إلا أن ذلك لم يجد أي ترجمات على أرض الواقع.

وخلافاً لآمال البعض، لم يطرأ على السلوك الأمني للسلطة في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 أي تغيير، فقد استمرت الأجهزة الأمنية في ممارساتها القمعية ضدّ المقاومة، ولم تتوقف يوماً عن الاستدعاءات والاعتقالات السياسية، وكأنها تعيش في وادٍ غير وادي المصالحة التي نصت على إشاعة الحريات والإفراج عن المعتقلين.

ومن ناحية أخرى فقد استلهمت قوى وعناصر شبابية فلسطينية مفاعيل "الربيع العربي" الذي يموج بالثورات في بعض البلدان العربية، وأُطلقت دعوة لمسيرات مليونية في الضفة والقطاع في 2011/3/15، بهدف ممارسة الضغط على حركتي فتح وحماس، للبدء في خطوات جادة وحقيقية لإنهاء الانقسام. وفي هذا الإطار رحبت حكومة فياض بالتحرك الشعبي الذي يقوده الشباب لإنهاء الانقسام[20].

وبدا واضحاً أن حكومة فياض حاولت ركوب موجة الحراك الشعبي، بغية الالتفاف عليها، وضمان عدم التأثر بالسلبيات الناجمة عنها، وإيحاء بأنها تشكل داعماً أساسياً للوحدة والمصالحة الوطنية. ثم استطاعت حكومة فياض عبر أجهزتها الأمنية أن تفرغ الحراك الشبابي من مضامينه الأساسية، من خلال حملة استدعاءات لعدد من منظميه والمشاركين فيه، وتمكنت من طيّ صفحته في وقت وجيز.

وخلال سنة 2011 سادت حالة التنافر مجريات العلاقة بين حكومة فياض والحالة القائمة في قطاع غزة، التي تسيطر عليها حكومة أخرى تناصبها حكومة فياض الخصام. وقد ظهرت

تجليات هذا التوتر والخصام في التناقض الذي ضرب أطنابه حيال إدارة العديد من الملفات الإدارية والوطنية المشتركة، مثل ملف الحج والعمرة، وملف جوازات السفر، والملف الصحي، وملف الكهرباء، وغيرها.

وعزت حكومة هنية هذه المواقف إلى المشاركة الفعلية لحكومة فياض والسلطة الفلسطينية في رام الله في فرض الحصار على قطاع غزة، والعمل على ابتزاز حكومة غزة مالياً، وممارسة الضغوط السياسية عليها عبر حرمانها من حقوقها من أموال الدعم والمساعدات الإغاثية المختلفة في الجوانب الصحية والإنسانية[21].

ثانياً: حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة

واصلت حكومة تسيير الأعمال برئاسة إسماعيل هنية التي أقيلت بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2007/6/14 أعمالها طيلة سنة 2011، بالرغم من المصاعب البالغة التي اعترضت طريقها، والتي تتمثل أساساً في الحصار السياسي والاقتصادي، وفي انعكاسات الانقسام الفلسطيني على إدراة قطاع غزة، وعلى المشروع الوطني بشكل عام.

منذ اللحظة الأولى لسقوط مبارك أعربت حكومة هنية عن أملها في أن يشكل ذلك بداية لصفحة جديدة في العلاقات بين مصر وقطاع غزة الذي عانى الكثير في ظلّ مواقف وسياسات نظام مبارك المناوئة لحماس وتجربتها في الحكم.

وأبرق هنية برسالة إلى المشير محمد طنطاوي، رئيس المجلس العسكري المصري، أكد فيها على المحافظة على أمن واستقرار مصر في ظلّ تتابع المتغيرات، مشيراً إلى أن حكومته تقوم بواجبها في ضبط الحدود بشكل مباشر، بما يحفظ أمن مصر وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[22].

وقد أكدت مصر الرسمية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير دعمها الكامل لقطاع غزة ومطلبه العادل في رفع الحصار عنه، حيث شدد رئيس الوزراء المصري عصام شرف ووزير خارجيته نبيل العربي على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة في أسرع وقت؛ وهو ما وجد ترحيباً لدى حكومة هنية، التي عانت الأمرين جراء ثقل وطول أمد الحصار المفروض على القطاع[23].

وبالرغم من دفء أجواء العلاقة بين حكومة هنية ومصر الرسمية بعد الثورة، إلا أن ذلك لم يتجاوز الإطار السياسي والإعلامي، ولم يحدث اختراق أساسي في ملف الحصار المفروض على غزة. وبدا واضحاً أن أمر رفع الحصار والقيود المفروضة على غزة منوطٌ بتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية بالدرجة الأولى، كما أكدته مصادر مصرية مسؤولة[24].

ومع ذلك فإن تطور العلاقات في أبعادها السياسية والإعلامية بين النظام المصري الجديد وحكومة هنية بدا لافتاً على أكثر من صعيد، حيث خرجت العلاقات المتبادلة من الزاوية الأمنية الضيقة، وتفتحت آفاق من العمل الرسمي المشترك الذي شارك فيه وزراء مصريون ونظرائهم من حكومة هنية في العديد من المحاور والقضايا المهمة.

ولم يمضِ على نجاح الثورة المصرية وقت طويل حتى أعلنت الحكومة المصرية الجديدة عن آلية جديدة لفتح معبر رفح البري، الذي يشكل البوابة الوحيدة المتاحة لأهالي قطاع غزة إلى العالم الخارجي؛ حيث رحبت حكومة هنية بالتوجه المصري إزاء فتح معبر رفح، مؤكدة على ضرورة فتحه بشكل دائم ودون قيود[25].

ولم تلبث أن تفجرت بعض الإشكاليات في إطار الإدارة المصرية لملف المعبر، إذ انتقدت حكومة هنية استمرار القيود المفروضة على حركة المسافرين وعددهم من قطاع غزة، واستمرار العمل بقوائم الممنوعين من السفر المعمول بها في زمن نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، ما أدخل العمل على المعبر في حالة من الشد والجذب عدة أسابيع[26]، قبل أن تعمد السلطات المصرية إلى إدخال تحسينات جزئية ضمن آلية عمل المعبر، للتسهيل على المسافرين، دون أن ترقى إلى مستوى المعالجة الكاملة، في ظلّ وعود مصرية رسمية بحلّ مشكلة المعبر جذرياً خلال المرحلة المقبلة[27]. ومن المرجح أن تبقى مشكلة المعبر، وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة قوائم الممنوعين من السفر، حتى تشكيل حكومة توافق وطني فلسطيني في إطار اتفاق المصالحة الوطنية.

ومع اقتراب سنة 2011 من نهايتها انطلق رئيس حكومة تسيير الأعمال إسماعيل هنية في جولة خارجية شملت دولاً عربية وإسلامية هي: مصر والسودان وتركيا وتونس، وهي المرة الأولى التي يغادر فيها هنية قطاع غزة منذ سيطرة حماس على غزة منتصف سنة 2007.

وقد لوحظ استقبال هنية بشكل رسمي، في إطار الترتيبات البروتوكولية المعهودة كرئيس وزراء شرعي لحكومة دستورية في كل من السودان وتركيا وتونس، باستثناء مصر التي أحجم رئيس حكومتها ورئيس المجلس العسكري فيها عن استقبال هنية. وشكلت جولة هنية إسهاماً فعلياً في كسر الحصار السياسي عن قطاع غزة، وشهدت مناقشة العديد من الملفات المهمة كملف رفع الحصار، وملف إعمار غزة، وملف القدس وتهويدها والمخططات الإسرائيلية بحقها، والملف الصحي والتعليمي. والتقى هنية أركان الحكم وقيادات حزبية وفعاليات شعبية في كلٍّ من السودان وتركيا وتونس، فضلاً عن لقاءات مع المرشد العام للإخوان المسلمين، وشيخ الأزهر في مصر، والأمين العام للجامعة العربية، وقيادة جهاز المخابرات المصرية[28].

ومع نهاية كانون الثاني/ يناير 2012 غادر هنية قطاع غزة، في إطار جولة خارجية شملت قطر والبحرين والكويت وإيران والإمارات، وناقشت بشكل أساسي ملفات البطالة والكهرباء وإعادة الإعمار، حيث ظللتها وعود بالتفاعل مع هذه المطالب في الدول التي تمّت زيارتها.

أما فيما يتعلق بحكومة تسيير الأعمال في غزة، فقد أعلن إسماعيل هنية في شباط/ فبراير 2011 عن نيته إجراء تعديل وزاري، بهدف تخفيف العبء عن بعض وزرائه الذين يحملون أكثر من حقيبة وزارية، وضخّ دماء جديدة في شرايين العمل الحكومي. وشكل هنية لجنة خاصة لدراسة سبل إشراك القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية في التركيبة الجديدة للحكومة، حيث أنهت اللجنة أعمالها بالإشارة إلى اعتذار القوى التابعة والموالية لمنظمة التحرير بحجة الانقسام، وحركة الجهاد الإسلامي لأسباب سياسية.

ومع بداية آذار/ مارس أجرى هنية تعديله الوزاري على مرحلتين لأسباب قانونية، وعرضه على المجلس التشريعي بغزة ليحصل بموجبه على الثقة الدستورية وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني حسب رؤية حماس[29]. وأكد هنية أن تعديله الوزاري لا يكتسب أي صفة سياسية، وأن حكومته جاهزة لتقديم استقالتها حال التوافق على حكومة جديدة في إطار حوارات المصالحة الفلسطينية[30]، في الوقت الذي عدّته حركة فتح تكريساً للانقسام وفاقداً للشرعية الدستورية[31].

من ناحية أخرى، تعاملت حكومة هنية مع التصعيد العسكري الإسرائيلي طيلة سنة 2011 في إطار ما رأت أنه التزامٌ "بالمصلحة الوطنية ابتغاء تفويت الفرصة على مخططات الاحتلال، الرامية إلى ضرب قطاع غزة واستهداف فصائله المقاومة"[32]. وشهد قطاع غزة موجات تصعيد عسكري إسرائيلي متفرقة كان أشدها في آب/ أغسطس، حين ترددت أنباء عن قرار إسرائيلي باغتيال إسماعيل هنية تمّ إحباطه مباشرة عبر التدخل المصري.

وتركزت معالجات حكومة هنية على محاولة تطويق دوائر التصعيد الإسرائيلي، ومنع تفاقم وامتداد العدوان الإسرائيلي، عبر جهود مكثفة بذلتها مع فصائل المقاومة الفلسطينية واتصالات سريعة مع قيادة جهاز المخابرات المصرية، ومناشدات للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ودعوات للمجتمع الدولي للتدخل بهدف وقف أشكال العدوان والاستهداف الإسرائيلي، وقطع الطريق أمام مخططات الاحتلال ضدّ غزة وأهلها الصامدين والعمل على فرض تهدئة متبادلة بين الطرفين[33].

ولم تنقطع الاتهامات الإسرائيلية ضدّ المقاومة الفلسطينية بالتقوّي، وبامتلاك الأسلحة والعتاد العسكري الذي يشكل خطراً كبيراً على أمن الدولة العبرية. وبلغت الاتهامات الإسرائيلية حدّ تصوير قطاع غزة على أنه أصبح قاعدة لتنظيم القاعدة وناشطي الجهاد العالمي حسب الزعم الإسرائيلي؛ وأنه أصبح منطلقاً للتخطيط لعمليات ضدّ كيان الاحتلال في شبه جزيرة سيناء المصرية[34].

وعاشت ساحة قطاع غزة عدة حالات اغتيال لناشطين في فصائل المقاومة ادعت سلطات الاحتلال علاقتهم بالتخطيط لعمليات في سيناء، وهددت بمواصلة عمليات الاغتيال ضدّ كلّ من

يخطط أو يعمل ضدها في أي مكان. كل ذلك يشي بحجم التحريض الإسرائيلي على المقاومة، في سياقات توظيف مكشوفة تستهدف تبرير موجات "الإرهاب" والعدوان المتواصلة ضدّ قطاع غزة ومقاومته الباسلة، ومحاولة تشويه صورة المقاومة إقليمياً ودولياً وضمان مواصلة تحشيد الاستعداء الدولي ضدها. ويدخل ضمن هذا السياق التهديدات الإسرائيلية الصادرة عن مستويات عسكرية إسرائيلية رفيعة بين الحين والآخر بشنّ حرب أو القيام بعملية واسعة ضدّ فصائل المقاومة، وهي تهديدات تعكس الرغبة الإسرائيلية في ضرب البنية التحتية لقوى المقاومة وكسر شوكتها، في ظلّ التحولات التي تشهدها المنطقة العربية لصالح الإسلاميين، وفي ظلّ تصاعد السياسات المعادية للاحتلال الإسرائيلي[35].

حافظت حكومة هنية وأجهزتها الأمنية على الأمن والاستقرار الداخلي في قطاع غزة طيلة سنة 2011 كأحد أهم الإنجازات التي حققتها في إطار تجربتها في الحكم. ولم يعكر صفو هذا الهدوء والاستقرار إلا إقدام عناصر متشددة تتبع نهج السلفية الجهادية على اختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني Vittorio Arrigoni وقتله[36]. وقد تمكنت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة هنية من اكتشاف مكان الاختطاف في غضون فترة وجيزة، وحاولت معالجة الأمر سلمياً منذ البداية إلا أن قائد العناصر المتشددة قام بإعدام أريغوني وقتل أحد زملائه قبل أن يقدم على الانتحار[37].

وواصلت الأجهزة الأمنية في غزة نشاطاتها في إطار استهداف العملاء، وأعلنت عن اكتشاف العديد منهم خلال سنة 2011. وتسببت المطاردة الواسعة للعملاء في غزة في تجفيف منابعهم وحرمان الاحتلال من خدماتهم، ما وضعه في أزمة حقيقية بفعل النقص الحاد في عنصر التعاون البشري داخل الميدان. وعدّت وزارة الداخلية في حكومة هنية ذلك إنجازاً أمنياً كبيراً يُحسب لصالح مشروع المقاومة والحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية[38].

ولأول مرة في تاريخ الأجهزة الأمنية الفلسطينية أقدم وزير الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية على اتخاذ قرار بمعاقبة 120 عنصراً أمنياً بالفصل الكامل من الخدمة بفعل تجاوزات سلوكية ومخالفات للأنظمة واللوائح الإدارية[39]. وبذلك أعطت حكومة هنية مؤشراً جدياً على عدم السماح لأي عنصر أمني بانتهاك أو مخالفة اللوائح والقوانين المعمول بها مهما كان موقعه أو انتماؤه.

وخلال سنة 2011 شكل الملف الاقتصادي والمالي عقبة في وجه حكومة هنية التي أثقلها الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة منذ سنة 2007. فقد استمرت الأوضاع الاقتصادية الرديئة على حالها، في ظلّ شحّ المواد الخام والأساسية الواردة عبر معابر القطاع المرتبطة مع "إسرائيل"، ومعها تضاعفت المعاناة واستمر سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين في القطاع. وحاولت حكومة هنية التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية عبر طرح برنامج لمعالجة البطالة الذي

تمّ بموجبه تشغيل آلاف العاطلين عن العمل، وبرنامج دعم العمال العاطلين عبر تقديم مساعدات مالية لهم، فضلاً عن تقديم إدارة جيدة لما تمّ السماح بإدخاله من المعابر بين قطاع غزة و"إسرائيل" من مواد[40]، إلا أن ذلك لم يعفِ حكومة هنية من اتهامات بفرض ضرائب على بعض السلع.

كما حاولت حكومة هنية تحسين الوضع الاقتصادي عبر طرح مشاريع اقتصادية لدى الحكومة المصرية كإقامة منطقة حرة في العريش بعيداً عن دائرة الاستهداف الإسرائيلي، واستئجار رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى قطاع غزة بعيداً عن تدخل الاحتلال وهيمنته، إلا أن تلك المشاريع ظلت طيّ التعاطي النظري لدى الجانب المصري دون أي تنفيذ عملي. وبدا من خلال الإدارة الاقتصادية لحكومة هنية سعيها للالتزام بقيم الشفافية، والبعد عن المديونية المالية[41].

وقد زارت العديد من القوافل التضامنية التي ضمت وفوداً من مختلف دول العالم قطاع غزة، في إطار مؤازرتها للشعب الفلسطيني في القطاع. وتنوعت قوافل ووفود كسر الحصار، الذي فُرِضَ على القطاع منذ سنة 2007، ما بين وفود أوروبية تضم شخصيات سياسية وبرلمانية حالية وسابقة، وقوافل عربية وإسلامية تمّ تسييرها بشكل متواصل على امتداد سنة 2011، في حين نجحت "إسرائيل" بتواطؤ مع السلطات اليونانية في منع إبحار أسطول الحرية 2 Freedom Flotilla 2 إلى شواطئ قطاع غزة في تموز/ يوليو. وكان أهم تلك القوافل قافلة الربيع العربي التي زارت القطاع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والتي ضمت أكثر من 120 سياسياً وبرلمانياً، ينتمون إلى أكثر من أربعين دولة في العالم، وشهدت إطلاق الإعلان العالمي لرفض حصار الشعوب[42].

ولعبت وفود وقوافل كسر الحصار دوراً رئيسياً في تحشيد الدعم للقضية الفلسطينية على المستوى الخارجي، وخصوصاً إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والعمل على كشف السياسة الإسرائيلية المنافية للمبادئ الإنسانية والمخالفة للمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

أما فيما يتعلق بالحراك الشبابي الداعي لإنهاء الانقسام فقد تعاملت معه حكومة هنية بشكل مرن منذ البداية، بل أعلنت عزمها إنجاحه وتبني مقاصده[43]؛ غير أن العلاقة ما بين الطرفين سرعان ما شابها التوتر عقب المسيرة الجماهيرية التي انطلقت منتصف آذار/ مارس 2011 إثر اتهام حكومة هنية لمنظمي الحراك الشبابي بالخروج عن أهداف الحراك وطنياً، وتبني أجندة حزبية ضيقة. لكن صفحة الحراك طويت تماماً مع الإعلان عن نبأ التوقيع بالأحرف الأولى بين حركتي حماس وفتح على اتفاق المصالحة في القاهرة نهاية نيسان/ أبريل 2011.

ثالثاً: التطورات المتعلقة بالمصالحة الوطنية

شكل ملف المصالحة الفلسطينية واحداً من أعقد الملفات الفلسطينية، التي يحاول الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم الفكرية ومشاربهم السياسية إيجاد حلول ومقاربات تسهم في تفكيكها، وطيّ صفحة الانقسام التي هدّت كاهل الفلسطينيين، وأسهمت في تراجع مكانة قضيتهم دولياً.

مع مطلع سنة 2011، وفي ظلّ اشتعال الثورة المصرية طرأ تغير جوهري على موقف حركة فتح، فقد أبدت الحركة موافقتها على ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية[44]، فيما اشترطت حماس شروطاً جديدة لإتمام المصالحة خارج نطاق الورقة المصرية[45]. إثر ذلك عرضت فتح إمكانية إجراء انتخابات في ظلّ تعثر المصالحة[46]، الأمر الذي رفضته حماس التي أعلنت عكوفها على بلورة رؤية وطنية شاملة في إطار مبادرة لإنهاء الانقسام[47]. وبموازاة ذلك رفضت الحركتان مبادرة لسلام فياض قوامها الإبقاء على كلا الحكومتين في غزة ورام الله، في الوقت الذي أبدت فيه حماس مرونة جديدة لجهة التعاطي مع الورقة المصرية[48].

وهكذا بدأ حراك المصالحة على إيقاع حديث مصري رسمي عن أن ملف المصالحة الفلسطينية يعدّ من أهم الملفات على طاولة نبيل العربي، وزير الخارجية المصري الجديد[49]، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظلّ بعض التباينات في تفسير بعض النقاط والملاحظات الواردة ضمن الورقة المصرية بين حركتي فتح وحماس.

ومع الإعلان عن المسيرة المليونية في إطار الحراك الشعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف آذار/ مارس الذي استلهم الربيع العربي بهدف إنهاء الانقسام، التقط إسماعيل هنية اللحظة عبر خطاب متلفز، دعا فيه حركة فتح إلى حوار شامل في أي مكان لإنجاز المصالحة[50]، وهو ما لاقى استجابة سريعة من طرف عباس الذي أعلن استعداده لزيارة غزة وتشكيل حكومة توافقية[51]. لكن زيارة عباس لم تر النور بفعل مناكفات إعلامية وخلافات سياسية بين الطرفين[52].

وقد شكل الحياد المصري التام في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك أحد أهم الأسباب الدافعة لإنضاج ملف المصالحة والتهيئة الواضحة للتوقيع على الورقة المصرية. وبدأ الدور المصري الراعي لمسيرة المصالحة يستعيد مكانته، ويعيد إنتاج دوره تجاه القضية الفلسطينية وما تفرضه من أولوية تطبيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وهكذا أشرف المصريون على لقاءات متتابعة جادة بين حماس وفتح نهاية آذار/ مارس ونيسان/ أبريل. وبالرغم من محاولة تركيا الدخول على خط الوساطة بين فتح وحماس[53]، إلا أن ملف المصالحة بقي في دائرة المعالجة المصرية الحصرية، وصولاً إلى لحظة الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة في 2011/4/27.

شكل توقيع اتفاق المصالحة مفاجأة سارة للفلسطينيين الذين أثقلهم طول أمد الانقسام. وما بين التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بين فتح وحماس، والتوقيع الرسمي في 2011/5/3، والاحتفال بذلك في اليوم التالي في القاهرة بمشاركة الفصائل الفلسطينية، تجسدت روح فلسطينية تجاه طيّ صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، ولمس الفلسطينيون عبر خطاب حركتي فتح وحماس حرصاً على إنجاز الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. ومع ذلك، فإن النصوص الإجمالية التي حملها اتفاق المصالحة بدت عنصراً مؤرقاً للكثيرين قياساً إلى العديد من التجارب السابقة، وخصوصاً أن الطرفين (فتح وحماس) كانا في حاجة إلى جولة جديدة من الحوارات للتفاهم على الكثير من النقاط التفصيلية بشأن مختلف ملفات المصالحة.

وقد رحبت مختلف القوى والفصائل الفلسطينية باتفاق المصالحة بين فتح وحماس وسط مطالبات بضمانات كافية لحماية الاتفاق[54]، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الفصائل من إبداء بعض التحفظات على الاتفاق مثل حركة الجهاد الإسلامي[55]، والجبهة الديموقراطية[56]؛ فيما دعت قوى وفصائل متعددة للخروج من أسر الإطار الثنائي إلى فضاء الإطار الوطني الشامل.

أما الموقفان الإسرائيلي والأمريكي فيبدو من سياق ردود فعلهما الأولية المتشنجة، أنهما فوجئا بتوقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح، فقد خرج بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu سريعاً عقب الإعلان عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة ليخيّر السلطة الفلسطينية بين حماس و"إسرائيل"[57]، ويطلب من واشنطن وقف المساعدات المقدمة للسلطة في حال تشكيل حكومة وحدة مع حماس[58]، فيما ذهب وزير خارجيته أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman إلى القول بأن عباس تجاوز الخطوط الحمراء، محذراً من فوز حماس في الانتخابات القادمة[59].

ولم يلبث المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر أن انعقد ليعلن رفضه أي تفاوض مع حكومة وحدة فلسطينية تشارك فيها حماس[60]، لتبدأ "إسرائيل" بعد ذلك في حملة دبلوماسية تستهدف تحريض الغرب على مقاطعة حكومة الوحدة الفلسطينية المنتظرة، كما تقاطع الولايات المتحدة منظمة القاعدة[61]. ومارست الحكومة الإسرائيلية تهديداتها فعلياً بتعليق تحويل عوائد الضرائب للسلطة[62]، وسط مطالبات لدى أوساط رسمية إسرائيلية نافذة عبر عنها وزير الاتصال الإسرائيلي موشيه كحلون Moshe Kahlon بضم الضفة الغربية رداً على اتفاق المصالحة[63].

وبالرغم من نبرة التهديد والوعيد الإسرائيلية العالية إلا أن أوساطاً إسرائيلية رسمية أخرى قدمت رؤية مخالفة للموقف الرسمي، حيث استبعد عاموس جلعاد Amos Gilad رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية حدوث مصالحة عملية بين فتح وحماس[64].

أما الموقف الأمريكي فلم يخف قلقه البالغ من اتفاق المصالحة الفلسطيني، حيث أعلن أعضاء في الكونجرس Congress أن اتفاق المصالحة يعني وقف المساعدات الأمريكية للسلطة[65]، إلا أن جايك سوليفان Jake Sullivan، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، أكد أن واشنطن ستواصل تقديم مساعداتها للسلطة بقيادة عباس وفياض[66]، وهو ما يعبر عن موقف أمريكي أكثر تروّياً من الموقف الإسرائيلي المتسرع، ويقوم على مواصلة السياسة ذاتها، والاستمرار في ضخّ المساعدات لحكومة فياض، ريثما يتمّ التوافق على حكومة جديدة مستقبلاً.

وقد عانى تطبيق اتفاق المصالحة من التعثر، وقد تجلى ذلك في بروز العوائق التالية:

1. الاعتقال السياسي: ففي الوقت الذي كانت فيه آمال الفلسطينيين ترنو نحو عهد واعد جديد بعد توقيع اتفاق المصالحة، كانت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تواصل استدعاءاتها واعتقالاتها بحقّ ناشطي حماس وكأن شيئاً لم يكن. وتأسيساً على ذلك بادر موسى أبو مرزوق باتهام دوائر في فتح بمحاولة عرقلة المصالحة[67]، فيما انتقد إسماعيل هنية استمرار الاعتقالات والاستدعاءات في الضفة ودعا إلى تطبيق أمين لاتفاق المصالحة[68]، قبل أن يعلن خالد مشعل أن ما يجري في الضفة يتنافى مع روح المصالحة ويؤكد أن الاعتقال جزء من صفحة الانقسام السوداء وينبغي طيّه نهائياً[69]. ومع ذلك فإن عجلة الاعتقال السياسي لم تتوقف وبقيت على حالها بالرغم من التأكيد المتكرر لمسؤولين في فتح أن ملف الاعتقال السياسي سوف يغلق نهائياً.

2. البرنامج السياسي: بالرغم من إعلان الرئيس عباس فور توقيع اتفاق المصالحة أن مهمة الحكومة التوافقية الجديدة ستكون الإشراف على إجراء الانتخابات وإعادة إعمار قطاع غزة، إلا أنه لم يلبث أن أكد أن الحكومة الانتقالية هي حكومته، وستكون ملتزمة بسياسة منظمة التحرير[70]، مما أثار رفض حركة حماس التي أكد عضو مكتبها السياسي محمود الزهار أن الشعب الفلسطيني ليس رهينة البرنامج السياسي لعباس[71]، فيما أكد صلاح البردويل أحد قادة الحركة أن الحكومة المقبلة ليست حكومة الرئيس ولا تحمل برنامجاً سياسياً[72]. وهكذا استمر الخلاف بين حماس وفتح دون أي توافق حول هذه القضية.

3. ملف الحكومة: ما أن انقضت مراسم توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة حتى شرعت حركتا فتح وحماس في لقاءات ثنائية بهدف بحث آليات تنفيذ اتفاق المصالحة وعلى رأسها تشكيل حكومة التوافق الوطني التي نصّ عليها الاتفاق.

وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي خيمت على اللقاءات الأولى التي انعقدت برعاية المخابرات المصرية في القاهرة بين الطرفين، وتوافقهما على آليات تشكيل الحكومة، وقيامهما بتوسيع دائرة مشاوراتهما لتشمل الفصائل الفلسطينية في الداخل، إلا أن الأمور ما لبثت أن عادت إلى المربع الأول

من جديد إثر طرح حركة فتح اسم فياض مرشحاً لها لرئاسة الحكومة التوافقية. ومع إصرار عباس على ترشيح سلام فياض لرئاسة الحكومة في مقابل رفض حماس له، دخلت الحوارات مرحلة الأزمة والجمود المطبق بين الطرفين[73].

ومع فشل حوارات فتح وحماس حول ملف الحكومة، التي يفترض أن يشكل عملها وأداؤها لمهامها إيذاناً فعلياً بإنهاء الانقسام، وبالرغم من تأكيد حماس على لسان موسى أبو مرزوق استعدادها لتشكيل حكومة تحظى بقبول غربي كي لا يستمر الحصار[74]، إلا أن مصادر فلسطينية مطلعة رجحت تأجيل ملف تشكيل الحكومة إلى ما بعد أيلول/ سبتمبر 2011 بسبب ضغوط إسرائيلية وأمريكية وانتظاراً لما ستؤول إليه خطوة السلطة بالذهاب إلى الأمم المتحدة لنيل عضوية الدولة الفلسطينية[75]، وهو ما استتبع رفضاً موازياً من طرف حماس[76].

وشهدت تلك الآونة طلب عباس من المشير محمد طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر التدخل لدى حماس لقبول فياض[77]، كما أكد في مناسبة أخرى لقادة المخابرات المصرية أن واشنطن خيرته بين فياض أو المقاطعة[78].

وبالرغم من انتقادات الفصائل الفلسطينية لتعثر خطوات المصالحة، والخلافات المُعتمِلة داخل مركزية فتح حول إصرار عباس على ترشيح فياض، إلا أن موقف عباس لم يتغير، وبقيت الأمور تراوح مكانها في ظلّ المناكفات والجدالات الإعلامية؛ مع الإشارة إلى محاولة تركية للوساطة بين الطرفين تمحورت حول إقناع حماس بقبول فياض[79]. واستمر الأمر كذلك حتى ظهور نتائج "استحقاق أيلول/ سبتمبر" وفشل السلطة في تمرير طلبها لدى مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر، وسط لقاءات حوارية متفرقة جرت بين الطرفين.

وقد شكل فشل السلطة في نيل عضوية الدولة الفلسطينية الكاملة في الأمم المتحدة أرضية جديدة لانطلاق حوارات جديدة بهدف تنفيذ اتفاق المصالحة المتعثر. وانطلقت حوارات بين فتح وحماس من جديد على مستويات رفيعة تمهيداً للقاء قمة بين عباس ومشعل نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر وسط تأكيدات على ضرورة تجاوز عقدة تسمية رئيس حكومة التوافق، حيث بدت، ولأول مرة، ملامح انفراج حقيقية في هذا الملف حين أكد عزام الأحمد أن فياض قد تمّ استبعاده من مشاورات تشكيل الحكومة[80]، غير أنه عاد مجدداً ليؤكد أن موقف فتح بخصوص ترشيح فياض لم يتغير[81].

وظلت الأنظار معلقة بلقاء القمة بين مشعل وعباس الذي انعقد في 2011/11/23 في القاهرة، والذي تمخض عن إعلان الطرفين عن بدء شراكة وطنية حقيقية، وانطلاقة فعلية في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية[82]. وأعلن عزام الأحمد عن توصل الجانبين لاتفاق حول تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بما يخص البرنامج السياسي للمرحلة القادمة، ومستقبل السلطة ومنظمة التحرير والدولة الفلسطينية، والمصالحة المجتمعية، وعقد الانتخابات في موعدها، والاتفاق على تكريس

التهدئة في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتماد المقاومة الشعبية، وإنهاء ملف المعتقلين خلال أيام، مضيفاً أن موضوع الحكومة تمّ الاتفاق على مواصلة المشاورات بشأنه، وسيعقد لقاء آخر بين عباس ومشعل حول هذا الموضوع، وكافة المواضيع الأخرى[83].

وخلال اللقاء تمّ الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هياكل منظمة التحرير القيادية، التي اصطلح عليها الإطار القيادي المؤقت وفق إعلان القاهرة سنة 2005. وقال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحماس، إن اللقاء كان إيجابياً وصريحاً وشفافاً، مشيراً إلى أن اللقاء يُدشِّن لمرحلة جديدة في ظلّ انسداد أفق التسوية السياسية والانحياز الأمريكي الواضح ضدّ المطالب الفلسطينية[84]. وبالرغم من الآمال في إحداث انطلاقة جديدة في ملف المصالحة، إلا أن الأيام التي أعقبت لقاء مشعل – عباس لم تحمل جديداً، وهو ما حمل مشعل للتحذير من التدخلات الخارجية الهادفة لإفشال مساعي المصالحة[85]، فيما اتهم محمود الزهار عباس بعدم الجدية في تطبيق المصالحة[86]، في الوقت الذي حذر فيه ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية من إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه[87].

وفي 2011/12/18 التقى وفدا فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، وأعلنا عن خطوات عملية لحلّ الملفات العالقة بينهما، وأكدا على إنهاء قضية المعتقلين السياسيين، وجوازات السفر، وحرية الحركة والحريات، وعودة الفارين من غزة[88]، وهو ما أشاع أجواء جديدة من التفاؤل، ودفع بمحمود الزهار الذي شارك في الحوارات إلى القول بوجود اختراق في كثير من قضايا المصالحة[89].

وفي 2011/12/20 التقت الفصائل الفلسطينية في القاهرة وتوافقت بالأسماء على تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الحريات وبناء الثقة في الضفة والقطاع، ولجنة المصالحة المجتمعية، على أن يتمّ الانتهاء من ملف تشكيل الحكومة مع نهاية كانون الثاني/ يناير 2012، وأن تعقد الكتل والقوائم البرلمانية اجتماعاً تشاورياً في القاهرة، ومن ثم اجتماعاً آخر في الضفة والقطاع، يتمّ في أعقابه رفع توصيات إلى رئيس السلطة كي يُصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد في بداية شباط/ فبراير 2012[90]. غير أن المعطيات الذاتية والموضوعية شككت في إمكانية الانتهاء من هذا الملف بحكم الظرف الداخلي والتدخل الخارجي، وهو ما دفع بعض الأوساط إلى طرح إمكانية بقاء حكومتي فياض وهنية حتى موعد الانتخابات[91].

وإثر التوافق على تفكيك العُقد المستحكمة من خلال توزيع ملفات المصالحة العالقة على لجان فصائلية عاملة، أعلن مشعل: "الآن لا أحد يستطيع الانفراد بالقرار السياسي ولا الانفراد بإدارة مؤسسات السلطة والمنظمة"[92]، وأنه لن تُعقد انتخابات قبل إنجاز حكومة الوحدة المنشودة[93]. لكن استمرار الاستدعاءات والاعتقالات السياسية في الضفة الغربية، بالرغم من توافق الطرفين على إنهاء ملفها بشكل كامل، دفع حماس للتأكيد أن هناك تياراً يحاول العبث باتفاق المصالحة الفلسطينية[94].

ويبدو أن خشية حماس كانت في محلها، إذ راوحت ملفات المصالحة مكانها بالرغم من الخلاصات المهمة التي بلغتها بعض اللجان التي تمّ التوافق عليها وخصوصاً في ملف الاعتقال السياسي وحرية الحركة والسفر وقضايا الحريات. واستمرت الأمور على ركودها حتى مطلع شباط/ فبراير 2012، حين توافقت حماس وفتح على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس عباس كمخرج لحلّ الأزمة القائمة بينهما. لكن هذا الاختراق في ملف الحكومة لا يعني طيّ الملف نهائياً، في ضوء تعثر تطبيق ملفات المصالحة الأخرى.

ومما يبدو فإن مسيرة المصالحة لن تغادر الوضع السلحفائي خلال المرحلة المقبلة، على الرغم من إمكانية الانتهاء من ملف الحكومة، في ظلّ الضغط والتدخل الخارجي، وسيطرة مراكز القوى في الأجهزة الأمنية في الضفة التي تحاول تفريغ المصالحة من مضامينها ومحاورها الأساسية، عبر رفض الاستجابة لبنود المصالحة حول إشاعة الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وإذا ما أخذنا معطيات الواقع الراهن بعين الاعتبار، فإننا يمكن أن ندرك أن ملفات المصالحة لن يطرأ عليها اختراقات جوهرية، وصولاً إلى موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، الذي يرى فيه كثيرون هدف ومقصد السلطة وفتح الأساس من وراء عملية المصالحة برمتها.

رابعاً: صفقة تبادل الأسرى وتداعياتها الداخلية

شكلت صفقة تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل" أحد أهم الأحداث التي تركت آثارها وتداعياتها على الواقع الفلسطيني الداخلي.

منذ الإعلان عن فشل صفقة جلعاد شاليط Gilad Shalit التي كادت ترى النور زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت Ehud Olmert راوحت الجهود الخاصة بالصفقة مكانها، ولم يستطع الوسيط الألماني أو الجهد المصري من إحداث أي اختراق حقيقي في هذا الملف، بفعل ميل الوسيط الألماني والموقف المصري الرسمي زمن مبارك إلى الموقف الإسرائيلي على حساب موقف حماس والفصائل الآسرة لشاليط. ومع نهاية آذار/ مارس 2011 أعلنت حماس على لسان موسى أبو مرزوق قراراً بفكّ الارتباط عن الوساطة الألمانية، حين أكد بأن الوساطة الألمانية في صفقة شاليط فاشلة، ولا عودة لها بحكم عجزها، وعدم حياديتها، وتبنيها للموقف والمطالب الإسرائيلية[95].

ولم تكد الجهود المصرية تؤتي ثمارها، عبر إنجازها ملف المصالحة الفلسطينية، حتى بدأت القاهرة جهداً آخر في محاولة لإنجاز ملف صفقة شاليط. وبات واضحاً أن الموقف المصري يبدي إصراراً هذه المرة على إحداث اختراقات مهمة في الملف، إلى أن فوجئت الساحة السياسية في 2011/6/2 بإعلان عاجل للسفير المصري السابق لدى "إسرائيل" محمد بسيوني الذي أكد أن

صفقة شاليط جاهزة للتنفيذ خلال ساعات[96]. وبالرغم من نفي الأطراف المعنية إتمام الصفقة، إلا أن إعلان بسيوني كان مؤشراً على أن صفقة التبادل كانت تنضج على نار حامية، وأن عقدة "الإبعاد" هي عقدتها الوحيدة المتبقية التي تجري محاولات جادة لتجاوزها[97].

في تلك الأثناء أوردت الأنباء انتقال مسؤولية ملف شاليط في حركة حماس من محمود الزهار إلى موسى أبو مرزوق[98]، وسط تأكيدات إسرائيلية على أن صفقة شاليط تمر في مرحلة حساسة[99]. لكن عقدة "الإبعاد" فعلت فعلها وتسببت في فشل هذه الجولة من المفاوضات، ما حدا بحماس إلى التشديد على أن شاليط لن يرى النور حتى ينعم الأسرى الفلسطينيون بالحرية عبر صفقة تبادل مشرفة[100].

واستمر جمود ملف شاليط بالرغم مما كشفت عنه جريدة إسرائيلية حول جهد تركي – إسرائيلي مشترك لإحداث اختراق في ملف شاليط[101]، إلى أن بدأت جولة مباحثات جديدة بدايات آب/ أغسطس، حيث بحث عاموس جلعاد رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية مع المسؤولين المصريين ملف شاليط[102]. وكشف مصدر مصري أن مفاوضات مكوكية تجري تحت رعاية جهاز المخابرات المصرية، بين وفد من حماس بقيادة أحمد الجعبري الذي تلقى تفويضاً من المكتب السياسي لحماس وبين فريق تفاوضي إسرائيلي بقيادة ديفيد ميدان David Meidan مسؤول ملف شاليط[103]، فيما تحدثت مصادر إسرائيلية عن أن نتنياهو بات أكثر تقبلاً لشروط حماس للإفراج عن شاليط[104]. فجأة، أعلنت مصر إرجاء مفاوضات التبادل إلى أجل غير مسمى بسبب تشدد الطرفين في بعض القضايا، واستمرارها في الوقت نفسه في العمل على بلورة حلول وسط بينهما[105].

وبقيت الأمور على حالها إلى أن فوجئت الساحة السياسية والإعلامية بنبأ إنجاز صفقة التبادل، دون أي تهيئة أو مقدمات مساء الثلاثاء في 2011/10/11، عقب حالة ناجحة من التعتيم الإعلامي التي سادت مفاوضات الصفقة في مرحلتها الأخيرة. وفي كلمة متلفزة عقب ذيوع النبأ أكد خالد مشعل أن حركته أبرمت صفقة تقضي بمبادلة ألف أسير و27 أسيرة، مقابل الجندي جلعاد شاليط المحتجز في قطاع غزة منذ خمس سنوات، على أن يتمّ الإفراج عن الأسرى على مرحلتين: الأولى 477 أسيراً وأسيرة ستتمّ خلال أسبوع من هذا الوقت، والثانية ستكون بعد شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى وقوامها 550 أسيراً من المرضى وكبار السن والأطفال. وقال مشعل إن الصفقة تشكل إنجازاً كبيراً في الحجم والنوعية المتميزة، لكونها تشمل معتقلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وأراضي 1948 والجولان والشتات، كما تجسد وحدة الوطن ووحدة الشعب الفلسطيني من خلال شمولها على جميع الفصائل[106].

وأثنت كتائب القسام التي احتفظت بالجندي شاليط مدة 64 شهراً تقريباً على لسان الناطق باسمها أبو عبيدة على الصفقة، وعدّتها إنجازاً تاريخياً تمّ وفق شروط ومعايير المقاومة[107].

وكشف أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، عن التزام إسرائيلي واضح بعدم استهداف الأسرى المحررين ضمن بنود الصفقة[108]، فيما كشف عزت الرشق عن أن الصفقة تمّت بعد تشاور وتفاهم كامل مع قيادة الحركة الأسيرة[109].

وفي 2011/10/18 تمّ إنجاز المرحلة الأولى من الصفقة[110]؛ حيث تمّ الإفراج عن 450 أسيراً و27 أسيرة، يتوزعون كالتالي: 6 أسرى من الأراضي المحتلة سنة 1948، و318 من الضفة الغربية بينهم 45 من شرقي القدس، و125 من غزة، وأسير واحد من الجولان المحتل.

ووفقاً للصفقة تمّ إبعاد أربعين من الأسرى إلى خارج فلسطين، إلى تركيا وقطر وسورية والأردن لفترات متفاوتة، بينما أُبعد 163 أسيراً من الضفة إلى غزة، حيث سيعود 17 منهم إلى منازلهم بعد ثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المحكومين بالمؤبد من الأسرى المفرج عنهم 315 أسيراً وخمس أسيرات، ما يوازي 67% من عدد المفرج عنهم في المرحلة الأولى، وهي تعادل 37% من عدد المحكومين بالمؤبد في السجون الإسرائيلية. ومن أبرز الذين أفرج عنهم هو عميد الأسرى نائل البرغوثي الذي أمضى 33 عاماً في الأسر، بالإضافة إلى كبير الأسرى سامي يونس البالغ من العمر 80 عاماً، أمضى منها 29 عاماً خلف القضبان، كما أُفرج عن يحيى السنوار وروحي مشتهى وزاهر جبارين وغيرهم من رموز حماس في السجون الإسرائيلية.

ومن الجدير ذكره أنه في 2009/10/2 تمكنت المقاومة من إطلاق سراح 20 أسيراً؛ هم 18 أسيرة من الضفة الغربية وواحدة وابنها من قطاع غزة، وذلك مقابل حصول "إسرائيل" على شريط فيديو يظهر فيه جلعاد شاليط حياً.

وقد استُقبل إنجاز الصفقة بفرحة فلسطينية عارمة وترحيب فصائلي كبير. فقد باركت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الصفقة وأكدت أنها لن تكون الأخيرة[111]، كما باركتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورأت أنها تشكل درساً للمقاومة على طريق الإفراج عن الأسرى، وأن حماس حققت انتصاراً للجميع[112]. كما بارك زهير القيسي الأمين العام للجان المقاومة الشعبية إحدى الفصائل الآسرة للجندي شاليط الصفقة، عادّاً إياها إنجازاً تاريخياً[113]، فيما رحبت حركة فتح[114]، والجبهة الديموقراطية[115]، وباقي الفصائل وممثليها في بيانات وتصريحات صحفية بإنجاز الصفقة[116].

وبالرغم من ترحيب حركة فتح بإنجاز الصفقة، إلا أن حال الخصام والعلاقة المتوترة مع حماس التي حصدت مكاسب كبيرة جراء الصفقة، تجسد بوضوح في بعض التصريحات والبيانات التي أصدرتها الحركة، والتي كان أبرزها التشكيك في توقيت الصفقة، من خلال القول بأن حكومة نتنياهو تستغل الصفقة لفكّ عزلتها ومحاصرة القيادة الفلسطينية[117].

وفي 2011/12/18 تمّ تنفيذ المرحلة الثانية من صفقة التبادل حيث أفرجت "إسرائيل" عن 550 أسيراً معظمهم من حركة فتح، ومن بينهم 55 أسيراً من صغار السن[118]، في وقت أعلن فيه الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة أن خروقات تمّ رصدها في إطار تنفيذ الاحتلال للمرحلة الثانية من عملية التبادل وأن متابعة هذا الأمر ستتمّ مع المصريين[119]. ويمكن إحالة المرونة التي بدا عليها موقف حماس بخصوص التساهل المحسوب والمحدود بشأن إبعاد بعض الأسرى، وتجاوز بعض أسماء قيادات الحركة الأسيرة اللامعة، إلى إدراك الحركة أن مضامين الصفقة التي ظهرت عليها تشكل أقصى ما يمكن انتزاعه من بين أنياب الموقف الإسرائيلي المتشدد الذي هبط سقفه عبر هذه الصفقة بشكل واضح، ما حتّم على الحركة استثمار الفرصة السانحة لإنقاذ مئات الأسرى ذوي المؤبدات والمحكوميات العالية، وعدم رهنهم لجولات تفاوضية قادمة قد تمتد إلى آماد زمنية بعيدة، أو ربط مستقبلهم بمستقبل عدد محدود جداً من أسماء القيادات الذين ترفض "إسرائيل" التعاطي مع أمر الإفراج عنهم نهائياً.

فوق ذلك، فإن الحركة لم تغفل التقديرات الاستراتيجية التي حملت إمكانية انكشاف مخبأ الجندي شاليط في قطاع غزة، مع ما يعنيه ذلك من ضياع أمل مئات الأسرى، الذين لا أمل في تحررهم من سجون الاحتلال إلا عبر صفقة تبادل مشرفة.

أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني الرسمي، فقد انقسم إلى قسمين، حسب إيقاع الانقسام السياسي والجغرافي الذي ميّز حياة الفلسطينيين خلال السنوات الماضية. الموقف الأول عبرت عنه حكومة هنية في قطاع غزة، ويدفع لجهة العمل لإنجاز الصفقة وفق شروط ومطالب المقاومة الفلسطينية. أما الموقف الثاني فعبرت عنه السلطة الفلسطينية في رام الله، وهو موقف متوجس متردد يخشى أن تعزز صفقة تبادل الأسرى موقف ونفوذ ومكانة حركة حماس على حساب موقفها ونفوذها ومكانتها.

ومع إنجاز الصفقة بدا واضحاً مدى السعادة الغامرة التي ظللت مواقف حكومة هنية التي عبر عنها هنية ووزراء حكومته، وأبرزها موقف هنية حين أكد في مناسبة أن إنجاز الصفقة يشكل نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال[120]، وحين أشار إلى أن الصفقة أنجزت 75% من مطالب المقاومة في مناسبة أخرى[121].

في المقابل لم تُخفِ السلطة الفلسطينية في رام الله قلقها وانتقاداتها للصفقة، بالرغم من ترحيبها العام بها، على لسان رئيسها ورئيس حكومتها لكونها إنجازاً وطنياً فلسطينياً، يصب في صالح إنهاء معاناة الأسرى في سجون الاحتلال. فقد شكك رياض المالكي وزير الشؤون الخارجية وعيسى قراقع وزير الأسرى في حكومة فياض بالصفقة، فيما اتهم اللواء عدنان الضميري المتحدث باسم الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة حماس باستغلال الصفقة لتمرير أجندات حزبية وتنفيذ نشاطات

انقلابية في الضفة، في إشارة إلى منع السلطة لاحتفالات أرادت حماس تنظيمها احتفاء بالأسرى المحررين، فيما دانت حكومة هنية قيام الأجهزة الأمنية في الضفة باستدعاء الأسرى المحررين، واصفة ذلك مع اتهامات الضميري بأنه "انهيار أخلاقي".

وفي موازاة ذلك كشف مصدر مصري موثوق أن عباس أرسل عقب المرحلة الأولى من الصفقة أكثر من خمس رسائل لنتنياهو يدعوه فيها للوفاء بوعد أولمرت تجاه الإفراج عن الأسرى[122]، في مؤشر واضح إلى حجم الحرج والعجز الذي شعرت به السلطة عقب إنجاز الصفقة.

وقد شكلت التحركات والمواقف الشعبية الفلسطينية أساساً داعماً لإنجاز صفقة التبادل وفق شروط المقاومة الفلسطينية. فلم يخلُ اعتصام أو مسيرة أو فعالية جماهيرية فلسطينية في داخل فلسطين وخارجها طيلة سنة 2011 من دعوة الفصائل الآسرة للجندي شاليط للاستمرار بالتمسك بمطالبها، وعدم التنازل عن شروط الصفقة مهما كان الثمن ومهما بلغت التحديات. ولعل الاعتصام الأسبوعي لأهالي الأسرى في مقرّ الصليب الأحمر بغزة يشكل المعلم الأبرز في سياق تفاعلهم مع هذه القضية، حيث عاش أهالي الأسرى على أمل ممتد حتى لحظة الإعلان عن نجاح إبرام الصفقة.

ومع الإعلان عن إنجاز الصفقة سادت أجواء الفرح العارم أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، المشوبة بِغُصَّة عدم الإفراج عن بعض الأسرى، ونظمت القوى الوطنية والإسلامية والنقابات واللجان الشعبية مسيرات ابتهاجاً بالصفقة[123]، وصدحت مآذن القدس بالتكبير ابتهاجاً بالأسرى المحررين[124]. ونظم فلسطينيو الأرض المحتلة سنة 1948 أعراساً وطنية احتفاء بأسراهم المحررين[125]، فيما ساد فرح عارم وشعور بالنصر والاعتزاز بالمقاومة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[126].

وبينما دعت لجنة المتابعة العليا في الداخل الفلسطيني المحتل حكومة نتنياهو للمبادرة بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، كبادرة للجنوح إلى عملية السلام وعدم انتظار خطف جنود لإجراء صفقات تبادل للأسرى[127]، فقد ذهب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أبعد من ذلك حين دعا إلى رفع الحصار عن قطاع غزة عقب إنجاز الصفقة، مؤكداً أن حصار القطاع فقد مبرراته[128].

أما من ناحية الموقف الإسرائيلي فقد كان واضحاً منذ بداية سنة 2011 أن الحكومة الإسرائيلية تكرر المواقف ذاتها بخصوص صفقة شاليط، وخصوصاً في ظلّ تحيّز الوسيط الألماني لصالح الموقف الإسرائيلي. لكن حجم الضغوط الشعبية الإسرائيلية ومستواها، دفع نتنياهو وحكومته إلى الإيهام باستمرارية الجهود والاتصالات لإنجاز الصفقة.

وكان شاؤول موفاز Shaul Mofaz رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست Knesset ووزير الدفاع الأسبق أول شخصية سياسية إسرائيلية دانت السياسة الإسرائيلية في إدارة ملف

شاليط، محذراً من أن يلقى شاليط مصير الطيار رون أراد Ron Arad الذي وقع سنة 1986 في أسر المقاومة اللبنانية، مؤكداً أن فاتورة شاليط تزداد مع مرور الوقت[129]. تبع ذلك الإعلان عن نتائج دراسة أعدها طاقم خبراء في معهد الأمن القومي الاسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) في تل أبيب، وأكدت أن إتمام صفقة شاليط والقبول بمطالب حماس لن يؤثر على موازين القوى[130]. وهكذا وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في موقف حرج، حيث سارع رئيس الأركان الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz للتأكيد على أن الجيش الإسرائيلي يسعى لإطلاق سراح شاليط بطرق سرية[131]، في حين أكد نتنياهو أن حكومته تقوم بإجراءات عديدة للإفراج عن شاليط وأن الجمهور الإسرائيلي لا يعلم منها إلا النزر اليسير[132].

وتصاعدت الدعوات إسرائيلياً لإنهاء صفقة شاليط، حيث دعا قادة سابقون في جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*) وجهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد) Mossad لإتمام صفقة شاليط بأي ثمن، لأن حماس ليست في وارد التنازل عن مطالبها[133]، كما دعا نواب إسرائيليون حكومة نتنياهو لدفع أي ثمن مقابل استعادة شاليط[134].

وفي الوقت الذي طالب فيه رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين Yuval Diskin مصر بأن تكون أكثر فاعلية بصدد مفاوضات شاليط بعد دورها الكبير في إنجاز المصالحة الفلسطينية[135]، جاءت اعترافات مسؤول أمني إسرائيلي حول عشرات الملايين من الأموال التي صرفت لمعرفة مكان شاليط ضمن عمليات استخبارية دون جدوى[136]، بالإضافة إلى إقرار جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi رئيس الأركان السابق بالفشل في استعادة شاليط في أيار/ مايو، لتشكل قمة عجز الاحتلال في مواجهة حماس ومعالجة ملف جنديها الأسير في قطاع غزة[137]. وفي مطلع حزيران/ يونيو شدد وزير الجبهة الداخلية الإسرائيلية متان فلنائي Matan Vilnai على وجوب الإفراج عن أسرى فلسطينيين لأنه لا يوجد طريق آخر لتحرير شاليط[138]، فيما أكد إيهود باراك Ehud Barak وزير الحرب أن صفقة شاليط لن تتمّ بأي ثمن[139].

وضاق الخناق على نتنياهو في مطلع تموز/ يوليو 2011 عندما قام أعضاء في الكنيست بتشكيل جبهة ضغط، لإجباره على الدخول في مفاوضات مع حماس لإنهاء ملف شاليط[140]. وما هي إلا أيام قليلة حتى بدت أولى ثمار الضغط على نتنياهو، حين أعلن رئيس الأركان جانتس عن تشكيل طاقم خاص لفحص ودراسة الجهود المبذولة بشأن إطلاق سراح شاليط[141]. وبلغ الضغط على نتنياهو ذروته مطلع آب/ أغسطس حين دعا 31 عضواً في الكنيست نتنياهو للموافقة على شروط حماس للإفراج عن شاليط[142]. وهكذا أسهمت الضغوط الإسرائيلية الداخلية، إلى جانب ثبات حماس على مطالبها، في إنجاز الصفقة التي دافع نتنياهو عن الموافقة عليها على الرغم من معارضة قوى سياسية ومنظمات إسرائيلية لها.

وأوضحت جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth أن المدخل للمفاوضات الماراثونية لصفقة التبادل كان إرسال رسالة من حماس إلى المفاوض الإسرائيلي ديفيد ميدان عبر وسيط غير إسرائيلي تبدي فيها استعدادها لتقديم مرونة ضمن الصفقة، ومن هنا قررت "إسرائيل" تفعيل الدور المصري بعيداً عن الدور الألماني[143]. وحدث الاختراق عندما تمكن رئيس الشاباك من إقناع نتنياهو بقبول الصفقة، في الوقت الذي تمّ تعزيز الطاقم التفاوضي الإسرائيلي بالسكرتير العسكري لنتنياهو الجنرال يوحنان لوكر Yohanan Locker وقادة كبار في جهازي الشاباك والموساد[144]. وصادقت الحكومة الإسرائيلية بأغلبية ساحقة على الصفقة[145]، حيث أكد وزير الحرب إيهود باراك أن قرار إتمام الصفقة كان صعباً وينطوي على مخاطر عديدة لكنه تطلب قيادة وشجاعة كبيرتين[146].

وفي الوقت الذي أبدى فيه موفاز الذي ينتمي إلى حزب كاديما تأييده لصفقة التبادل، فإن تسيبي ليفني Tzipi Livni زعيمة الحزب ورأس المعارضة عبرت عن معارضتها للصفقة[147]. وأبدى وزير البنى التحتية عوزي لاندو Uzi Landau معارضته للصفقة لكونها تصعّد "الإرهاب" على حدٍّ زعمه وتنذر بعمليات مستقبلية لخطف إسرائيليين[148]، فيما أكد الوزير الإسرائيلي ميخائيل إيتان Michael Eitan أن إتمام الصفقة لا ينهي الحرب مع حماس[149]. وأكد رئيس مجلس المستعمرات في الضفة داني ديان Danny Dayan أن الصفقة تشكل ضربة قاضية لقوة الردع الإسرائيلية[150]، فيما لفت مسؤولون إسرائيليون سابقون بينهم عوزي ديان Uzi Dayan الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي National Security Council (NSC) إلى أن صفقة شاليط تظهر "إسرائيل" في أسوأ حال[151].

ومع تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة اعتبر نتنياهو أن قرار الصفقة يُعدّ أصعب قرار اتخذه[152]، محذراً لدى استقباله شاليط في إحدى القواعد العسكرية الإسرائيلية كل من يعود من الأسرى المحررين إلى ما أسماه "الإرهاب"، بأنه سيحمل دمه على كفه[153].

وتفيد بعض التقديرات أن تأييد الشاباك والموساد على الصفقة جاء للتغطية على فشلهما في كشف موقع شاليط وتحريره[154]، في وقت اعترف فيه رئيس الموساد تمير باردو Tamir Pardo باستحالة تحرير شاليط عبر عملية عسكرية[155]. وكشفت مصادر عسكرية إسرائيلية أن "إسرائيل" تعهدت بعدم المساس أو تنفيذ أي اغتيالات في صفوف الأسرى المحررين[156]. ومع شعور الحكومة الإسرائيلية بحجم الورطة والخسارة التي سببتها لهم صفقة التبادل، دعا باراك لوضع معايير جديدة لمواجهة حالات أسر جنود إسرائيليين في المستقبل[157].

خلاصة الأمر، أن إنجاز صفقة شاليط شكل خسارة إسرائيلية تاريخية ومدوية وعزز من قوة حماس، وفقاً لتقديرات الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية[158]، فيما لخصت تسيبي

ليفني مخرجات الصفقة بقولها إن الصفقة أضعفت "إسرائيل" استراتيجياً، وضاعفت قوة حماس تكتيكياً واستراتيجياً[159]. ويمكن القول أن الفشل العسكري والاستخباري في تحديد مكان شاليط بالرغم من ضخامة الإمكانيات التي بُذلت، يشكل السبب الأهم وراء الرضوخ الإسرائيلي والاستجابة لمطالب واشتراطات حماس.

وقد شكل ثبات وصمود حماس على مطالبها طيلة الخمس سنوات، سبباً آخر لجنوح الموقف الإسرائيلي نحو المرونة، معززاً بسبب ثالث يتمحور حول الخشية من خروج ملف شاليط عن السيطرة، وتكرار تجربة رون أراد بما يعني ضياع شاليط إلى الأبد. ولم يكن بالإمكان إغفال رغبة نتنياهو في توظيف الصفقة واستثمارها سياسياً لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية، كسبب مهم من أسباب إبرام الصفقة، وخصوصاً من ناحية السعي للفكاك من الضغوط والمشكلات التي تحاصره من كل الاتجاهات. كما لعبت الضغوط الإسرائيلية الداخلية دوراً مسانداً في دفع نتنياهو وتشجيعه نحو اتخاذ القرار الصعب بخصوص الصفقة.

وأخيراً، فإنه يمكن تلخيص أهم دروس الصفقة فيما يلي:

- كشفت الصفقة عن قدرة الطرف الفلسطيني على إدارة عملية تفاوضية ناجحة في مواجهة الطرف الإسرائيلي؛ بعكس ما يحدث في مسار مفاوضات التسوية السلمية.
- إن انكسار المعايير والشروط والمواقف الإسرائيلية ليس أمراً مستحيلاً أو عصياً على التحقق على أرض الواقع.
- قدَّمت الصفقة نموذجاً متميّزاً للتمسك بمعاني القوة والصمود والكرامة، بما ينسجم مع المصلحة الوطنية الفلسطينية ولا يضرّ بالعلاقات المعقدة والمتشابكة مع المحيط السياسي، إقليمياً ودولياً.
- لا يمكن أن يكون الزمن سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وأن الحقّ الفلسطيني لا يسقط بالتقادم أو مرور الزمن، وأن استعجال الحلول المجحفة والتسويات العرجاء بحجة الخشية من ضياع الوطن ليس له ما يبرره على الإطلاق.

أما تداعيات الصفقة داخلياً فيتمثل أهمها في التالي:

- تعزيز مكانة ونفوذ حماس وانكسار "إسرائيل".
- إضعاف مكانة ونفوذ حركة فتح والسلطة الفلسطينية.
- إعطاء دفعة قوية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

تأسيساً على ذلك، وبناء على الانكسار الإسرائيلي في صفقة شاليط، والمعايير الإسرائيلية الرسمية التي تمّ وضعها لاستخلاص العبر منها، فإن أي سيناريو بخصوص أي صفقة تبادل قادمة قد تطرأ مستقبلاً، يُتوقع له أن يمرّ بمنعطفات حرجة قياساً على صفقة شاليط، وأن تشهد جولات التفاوض المرتبطة به عقبات مهمة، وخصوصاً في المراحل الأولى منها.

وأيا يكن الأمر فإن صفقة شاليط شكلت سابقة بالغة الأهمية من شأنها أن تفتح الطريق أمام إنجاز أية صفقات تبادل محتملة مستقبلاً، بالرغم من معايير وإجراءات الاحتلال.

خامساً: الفصائل والقوى الفلسطينية

لم تحمل سنة 2011 تغيّراً جوهرياً بالنسبة للعمل السياسي الفلسطيني وعلاقة القوى والفصائل السياسية ببعضها البعض، حيث ما تزال الساحة الفلسطينية تعاني من الإشكاليات والمعيقات التي عانت منها خلال السنوات السابقة نفسها. ولعل أبرزها غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، واستمرار حالة التنازع بين برنامجي المقاومة والتسوية، دون القدرة على التوافق على حدٍّ أدنى من القواسم المشتركة المستندة للثوابت الوطنية، بما يوجد مساحة للالتقاء، إلى جانب تشتت مراكز صناعة القرار الفلسطيني في أماكن وساحات عدة، مع ما يحمله ذلك من تبعات على استقلالية عملية صناعة القرار، ومدى قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية المختلفة، وخصوصاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما أن حالة ضعف الثقة التي تسود العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، وخصوصاً بين حركتي فتح وحماس، ما تزال أحد أبرز أسباب استمرار الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً، على الرغم من تحقيق تقدم في ملف المصالحة الفلسطينية بتوقيع اتفاق القاهرة في 2011/5/3، والذي أسهم في التخفيف من أجواء التوتر التي سادت العلاقة بين الطرفين منذ منتصف سنة 2007، وتراجع وتيرة التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بينهما.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن "العقدة الأمنية"، التي انفرطت عندها الاتفاقات السابقة، ما تزال تشكّل أبرز نقاط الخلاف التي تغذي حالة ضعف الثقة هذه، وخصوصاً في ظلّ استمرار الاعتقالات السياسية، واستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتبنيه كسياسة ثابتة لا رجعة عنها. ودون النظر في تأثيرات هذا الأمر على المشروع الوطني الفلسطيني ككل، وتأثيره على سير عملية المصالحة، وعلى ملف إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وما يستتبعه الاستمرار فيه من ملاحقة للمقاومين وتضييق على الحريات الشخصية في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية.

ولكن على الرغم من ذلك، بدا أن هناك سعياً متبادلاً للحدّ من توجيه الاتهامات عبر الإعلام، مع تسجيل قيادة فتح والسلطة في رام الله عدداً من المواقف الإيجابية تجاه حركة حماس، تختلف في لهجتها عما كان يصدر عنها في المراحل السابقة من الانقسام، من أبرزها رفض تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي خيّر فيها القيادة الفلسطينية بين السلام مع "إسرائيل" أو المصالحة مع حماس؛ حيث علّق صائب عريقات على هذه التصريحات بالتأكيد

على أنه "لا مجال للمقارنة بين إسرائيل وحركة حماس"، مشدداً على أن "حماس هي حركة وطنية فلسطينية ربما نختلف أو نتفق معها، ولكن في نهاية المطاف هي حركة فلسطينية"، مؤكداً على التمسك بخيار المصالحة[160].

من جهتها، تحاشت حركة حماس إلى حدٍّ ما معارضة الملف الأبرز الذي ركزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية جهودها عليه خلال سنة 2011، وهو توجهها للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على الرغم من وجود عدة ملاحظات لدى حماس على هذا التحرك، في تصرف فُسّر على أنه جاء أيضاً من باب تعزيز الأجواء الإيجابية بين الطرفين. إلا أن الحركة أبدت عدداً من التحفظات تجاه هذا التحرك في الأمم المتحدة مع اقتراب موعده في أيلول/ سبتمبر 2011، ومن أبرزها عدم طرح هذا التحرك للتشاور في الساحة الفلسطينية قبل المضي فيه، حيث وصف سامي أبو زهري الناطق باسم الحركة هذا التحرك بأنه "خطوة منفردة وتتضمن مخاطر عديدة"، مشيراً إلى موقف حركته الذي يرى "أنه يجب أولاً إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحررة وليس إعلان الدولة في ظلّ الاحتلال"[161].

ومن جانب آخر، فقد عزز إتمام صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار" بدوره الأجواء الإيجابية في الساحة الفلسطينية، وأوجد نوعاً من الالتفاف الوطني تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، في ضوء إشادة مختلف الأطراف الفلسطينية بالصفقة، ومن ضمنها حركة فتح وقيادة السلطة في رام الله، واعتبارها "إنجازاً وطنياً" للشعب الفلسطيني بكامله.

أما فيما يتصل بعلاقة الفصائل الفلسطينية بالحكومة في رام الله، فلم يشهد هذا الملف تغيراً خلال سنة 2011، على الرغم من استقالة حكومة سلام فياض وتكليفه تشكيل حكومة جديدة في شهر شباط/ فبراير 2011، إلا أن غالبية الفصائل، باستثناء حركة فتح، رفضت المشاركة في الحكومة التي كان من المفترض تشكيلها. بل إن بعض الانتقادات صدرت من أوساط حركة فتح نفسها لمشاورات تشكيل الحكومة، احتجاجاً على "تهميش دورها" في تسمية الوزراء[162]، إلى جانب أنباء رشحت عن مطالبة المجلس الثوري للحركة الرئيس محمود عباس تكليف شخص آخر غير فياض لرئاسة الحكومة[163]، وعن مطالبات بإبعاده عن حقيبة المالية احتجاجاً على سياساته الاقتصادية[164].

وعدا عن هذه الخلافات حول تشكيلة حكومة فياض، فقد استمرت تداعيات الخلاف داخل حركة فتح بين محمود عباس ومحمد دحلان خلال سنة 2011، حيث انتهى هذا الخلاف بفصل دحلان من الحركة، بعد طرده من عضوية لجنتها المركزية، كما ردت المحكمة الحركية لفتح الطعن المقدم من قبله في قرار فصله، وصادق المجلس الثوري للحركة لاحقاً على قرار الفصل[165]. وقامت كذلك الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بمداهمة منزل دحلان في الضفة الغربية واعتقلت عدداً من حراسه ومرافقيه، وصادرت كمية من الأسلحة والذخائر[166].

وأشار تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق مع دحلان إلى أن التحقيقات معه شملت اتهامه بالضلوع في تسميم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والتخطيط لانقلاب عسكري بالضفة الغربية، والسعي لتصفية قيادات فلسطينية، من بينهم اللواء كمال مدحت، الذي اغتيل في لبنان في 2009/3/23، إلى جانب اتهامه بقضايا رشاوى وفساد، وتوظيف للمال العام لصالح شركاته الاقتصادية الخاصة[167].

من جهة أخرى، وفي إطار ترتيب أوضاعها الداخلية، عقدت حركة فتح مؤتمرها الثاني لإقليم لبنان لاختيار قيادتها هناك، في انتخابات أسفرت عن فوز 15 عضواً[168]. كما جرى الحديث عن خطوات تستهدف ترتيب وضع تنظيم الحركة في قطاع غزة، نظراً لانتهاء المدة القانونية لأقاليم الحركة في القطاع[169].

وفي السياق نفسه قال عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إن حركته منذ أن وقعت على اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 "بدأت فعلياً عملية الاستعداد للانتخابات"[170].

أما حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة فقد تمسكت بتبني برنامج المقاومة، إلا أنها عملت على تثبيت التهدئة بالتوافق مع بقية فصائل المقاومة، وسعت في مناسبات متكررة لإقناعها بتجنب التصعيد، وخصوصاً في الفترات التي شهدت تصعيداً إسرائيلياً ضدّ القطاع، ورداً فلسطينياً بقصف أهداف إسرائيلية في محيطه؛ وذلك بهدف تجنيب القطاع حرباً جديدة، وفق ما أكدته قيادات الحركة.

وعلى صعيد الأوضاع الداخلية للحركة، كانت مسألة تواجد قيادة حركة حماس في الخارج في دمشق أبرز الملفات التي جرى الحديث عنها خلال سنة 2011، وذلك كانعكاس للأزمة في سورية؛ حيث تحدثت عدة تقارير إعلامية عن نقل قيادة الحركة مقرها إلى خارج دمشق، وهي أنباء نفتها الحركة على لسان عزت الرشق عضو مكتبها السياسي، الذي أكد أن الحركة تجد في دمشق البيئة الأفضل لعملها[171]. إلا أن ذلك النفي لم يحلّ دون استمرار التقارير الإعلامية التي تتحدث عن نوع من "القطيعة" بين حماس والنظام في سورية على خلفية امتناعها عن إعلان تأييدها له في الأزمة السورية، إلى جانب شائعات لم تثبت صحتها عن قطع إيران تمويلها لحماس بشكل نهائي كنتيجة لموقفها ذاك.

كما تواترت أنباء في مطلع سنة 2012 عن أن الغالبية العظمى من قيادات الحركة، بمن فيهم رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل ونائبه موسى أبو مرزوق ومعظم أعضاء المكتب السياسي، قد نقلوا مقر إقامتهم وغادروا دمشق مع عائلاتهم إلى غزة أو إلى عواصم عربية مختلفة، من بينها القاهرة والدوحة وعمّان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من عناصر الحركة وكوادرها اضطروا لمغادرة سورية لمتابعة أعمالهم ومهامهم التي تعطلت بسبب الأحداث، واضطر آخرون للخروج بسبب حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في عدد من المناطق داخل سورية. وقد كان هذا الخروج هادئاً وتدريجياً، ودون إعلان رسمي، ومع الحرص على عدم استفزاز النظام؛ ولكنها في الوقت نفسه أبقت على العديد من كوادرها غير السياسية لإدارة الشؤون الخاصة بالحركة وخدمة اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

أما حركة الجهاد الإسلامي فقد حافظت من جهتها على مسافة بينها وبين حركة حماس فيما يتعلق بالموقف من المشاركة في السلطة في ظلّ اتفاق أوسلو، حيث رفضت المشاركة في أية حكومة أو انتخابات تشريعية مقبلة، باعتبارها مرتبطة بهذا الاتفاق وباتفاقات أمنية مع الاحتلال. ولكن العلاقة بين الحركتين شهدت مزيداً من التقارب، كانت من علاماته دعوة إسماعيل هنية حركة الجهاد إلى حوار معمق لتحقيق الاندماج التام بين الحركتين، وهي دعوة رحبت بها الجهاد، مؤكدة ضرورة البحث في سبل توحيد الحركة الإسلامية والمقاومة في فلسطين[172].

ميدانياً، توافقت حركة الجهاد مع حركة حماس على تجنب التصعيد العسكري في قطاع غزة، مشددة في الوقت ذاته على حقّ المقاومة في الرد على أية خروق إسرائيلية، وعلى أن أي تهدئة مع الاحتلال لا بدّ أن تكون متزامنة ومتبادلة. أما في الضفة الغربية فإن عمل الحركة بقي متأثراً بالملاحقة الأمنية لعناصر المقاومة.

أما قوى اليسار الفلسطيني، فلم يحدث تغيير جوهري في موقفها من المعادلة الفلسطينية الداخلية؛ حيث ظلّت الجبهة الشعبية وحزب الشعب على موقفهما الرافض للمشاركة في أي من الحكومتين في رام الله وغزة، باعتبار هذه المشاركة ستشكّل تكريساً للانقسام. أما الجبهة الديموقراطية فقد حافظت على مشاركتها في حكومة سلام فياض في رام الله، ولكنها أعربت عن توجهها لعدم المشاركة في الحكومة الجديدة التي كان من المفترض أن يشكلها فياض خلال سنة 2011[173]. وعلى الرغم من مشاركة الفصائل الثلاثة في التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، إلا أنها واصلت انتقادها لما تسميه "الثنائية والمحاصصة" بين فتح وحماس في التعامل مع الملفات الداخلية، كما واصلت ضغوطها على الطرفين لتطبيق ما تمّ الاتفاق عليه.

من جهتها، ألغت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقاطعتها لاجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب توقيع الاتفاق، إلا أنها رفضت في الوقت نفسه المشاركة في الحكومة التي كان يفترض تشكيلها بسبب "الاحتكار الثنائي" الذي تمارسه فتح وحماس، على حدّ وصف نائب الأمين العام للجبهة عبد الرحيم ملوح[174]. وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه في وقت لاحق عضو المكتب السياسي رباح مهنا، خلال حديثه عن أسباب تعثر المصالحة، قائلاً إن "توجه حركتي فتح وحماس للحوار الثنائي بدلاً من الحوار الوطني الشامل" هو من أسباب تعثر هذا الاتفاق[175].

كما أبدى حزب الشعب ملاحظات مشابهة، حيث رأى عضو مكتبه السياسي وليد العوض أن "الاتفاق تفوح منه رائحة المحاصصة، وهو قطعاً ليس الأفضل لكنه الممكن في الوقت الراهن"[176].

أما الجبهة الديموقراطية، فقد شددت على لسان أمينها العام نايف حواتمة على ضرورة الإسراع في تحديد آليات تنفيذ الاتفاق، مع التحذير من الضغوط الدولية والإقليمية التي تسعى لعرقلته[177].

وعلى صعيد صفقة تبادل الأسرى، فقد أشادت بها جميع القوى والفصائل الفلسطينية؛ حيث رحبت بها الجبهة الشعبية على الرغم من أن الاحتلال استثنى منها أمينها العام أحمد سعدات، وأشار عضو مكتبها السياسي ومسؤول قيادتها في الخارج ماهر الطاهر إلى أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية الصفقة، التي قال بأنها "إنجاز فلسطيني يُحسب لحركة حماس"[178]. كما قالت الجبهة الديموقراطية إن إتمام الصفقة "انتصار كبير ومشرف" للشعب الفلسطيني وللمقاومة الفلسطينية، ورأى حزب الشعب أنها تمثل "إنجازاً وطنياً بكل المعايير"[179].

وفيما يتصل بالتحرك لنيل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، فقد دعمت الجبهة الديموقراطية هذا التوجه، ووصفه حواتمة بأنه "حقّ من حقوق الشعب الفلسطيني"[180]. أما الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات فقد قال إن هذا التحرك "خطوة بالاتجاه الصحيح"، ولكنه رأى أنها "غير كافية"، داعياً لنقل كل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة، وإلا فإن تلك الخطوة "ستكون مجرد خطوة تغيير جزء من عربة أوسلو"[181].

سادساً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

واصلت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله وأجهزتها الأمنية خلال سنة 2011 التعامل مع ملف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، بوصفه "التزاماً" لا رجعة عنه بموجب الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي؛ بغضّ النظر عن عدم تقيد هذا الجانب بالالتزامات المترتبة عليه، واستمرار تعثر المسار التفاوضي نتيجة لذلك، إلى جانب تصاعد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين ومقدساتهم في الضفة الغربية بشكل كبير. ولم تراعِ قيادة السلطة في هذا السياق تطورات المصالحة الفلسطينية، ومدى تأثير ملف التنسيق الأمني على العلاقات الفلسطينية الداخلية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى المصلحة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني بأكمله؛ حيث إن هذا التنسيق كان وما يزال مثار جدل واسع وملفاً أساسياً يذكي الخلاف في الساحة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فقد شكّل التنسيق الأمني بالنسبة للسلطة الفلسطينية "مظلة" للاحتماء من التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، بفرض عقوبات مالية عليها إثر توقيع اتفاق المصالحة مع

حماس، وهو ما أظهرته التحذيرات التي صدرت من عدة جهات إسرائيلية وأمريكية، من أن قطع المساعدات عن السلطة قد يؤثر على مدى قدرتها واستعدادها للتعاون الأمني مع "إسرائيل". هذه التحذيرات، إلى جانب القلق الذي أبدته تلك الجهات من أن تلجأ السلطة لخفض التنسيق الأمني أو إلغائه كورقة ضغط في حال استمرار تعثر المفاوضات، أو في حال إقدام الولايات المتحدة على استخدام حقّ النقض (الفيتو) Veto في مجلس الأمن ضدّ قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، أكدت مجدداً أن استمرار تقديم السلطة الخدمات الأمنية للاحتلال هو أكثر ما يعني "إسرائيل" وحليفتها الولايات المتحدة من مظاهر السيادة الفلسطينية.

موقف قيادة السلطة من مواصلة التنسيق الأمني تأكد أكثر من مرة على لسان الرئيس محمود عباس، قبل توقيع اتفاق القاهرة وبعده، فخلال مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية (ريشيت بيت) Kol Israel-Reshet Bet في 2011/3/14، قال عباس إنّه لن يسمح باندلاع انتفاضة أو أن يصل الوضع إلى فوضى أمنية في المناطق الفلسطينية، طالما هو رئيس السلطة، وأكد أنّه طالما يجلس على كرسيّ الرئاسة فإنّه لن يوقف التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية في دولة الاحتلال[182].

كما شدد عباس خلال لقائه عدداً من الكتّاب والمثقفين الإسرائيليين في رام الله على وجود "تنسيق جيد" بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في ما وصفه بـ"منع الإرهاب والمحافظة على هدوء الأوضاع"، مؤكداً استمرار هذا التنسيق واستتباب الأمن طوال فترة رئاسته[183]. وذلك في رسالة طمأنة للإسرائيليين بشأن التداعيات المحتملة للتحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف تبنته أيضاً حركة فتح، على لسان رئيس وفدها لحوار المصالحة مع حركة حماس عزام الأحمد، الذي رأى أن "التنسيق الأمني يجري وفق اتفاق موقّع بيننا وبين الإسرائيليين، هم يقومون بواجبهم ونحن كذلك"، مؤكداً أن هذا التنسيق "لم يكن على حساب المصلحة الفلسطينية بما في ذلك المقاومة". وأضاف الأحمد أن المقاومة ليست مفهوماً محدداً في الساحة الفلسطينية، موضحاً أنه "إذا كان الأمر يتعلق بالمقاومة المسلحة فهذا غير موجود في الساحة الفلسطينية"، ومعبراً عن اعتقاده أنه "ليس هذا وقتها بإجماع فلسطيني". وتابع "لا توجد إلا المقاومة التي تقودها فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مقاومة شعبية سلمية ودبلوماسية... لمواجهة الاستيطان"[184].

ميدانياً، لم يؤثر توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس على سلوك الأجهزة الأمنية الفلسطينية فيما يتعلق بالتنسيق مع الاحتلال؛ حيث تواصلت اللقاءات بين قادة أجهزة الأمن الفلسطينية ونظرائهم الإسرائيليين. ووفقاً لما ذكرته جريدة هآرتس Haaretz فإن جيش الاحتلال "لم يتخذ أي قرارات بشأن إجراء أي تغيير في التعاون الأمني مع قوات الأمن التابعة للسلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية عقب الإعلان عن الاتفاق"[185]. وبعد أيام قليلة من توقيع اتفاق المصالحة، أشارت الجريدة نفسها إلى عقد اجتماعات تنسيق أمني بين ضباط في جيش الاحتلال ونظرائهم الفلسطينيين، بشأن سبل احتواء التظاهرات والفعاليات الشعبية، التي كان الفلسطينيون يخططون للقيام بها في الضفة الغربية في ذكرى النكبة[186].

وقد دفع استمرار التنسيق الأمني بعد اتفاق القاهرة حركة حماس إلى اتهام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بأنها تسعى جاهدة لوضع "العصي في دواليب المصالحة الوطنية بين فتح وحماس"، وفقاً لما قاله النائب عن كتلة حماس في المجلس التشريعي حامد البيتاوي[187].

ولكن هذا لم يحلّ دون تكرار اجتماعات التنسيق قبيل التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة؛ حيث أشارت جريدة يديعوت أحرونوت إلى تشكيل الجيش الإسرائيلي طاقم عمل إسرائيلياً فلسطينياً مشتركاً للتنسيق بين الطرفين في حال اندلاع مظاهرات فلسطينية[188]. فيما قالت جريدة هآرتس إن التنسيق بين الطرفين أثبت فعاليته في احتواء تلك المظاهرات، وحال دون وصولها إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي[189].

كما أن وسائل إعلامية مقربة من حركة حماس أوردت أنباء عن أن التنسيق الأمني كان خلف حملة اعتقالات طالت أبناء الحركة على يد الأجهزة الأمنية في الضفة قبيل موعد التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، بناءً على طلب من جيش الاحتلال، بعد ورود معلومات إليه حول تحركات لحركة حماس لإعادة بناء ذاتها في الضفة بعد اتفاق المصالحة، وفقاً لما ذكره المركز الفلسطيني للإعلام وموقع جريدة فلسطين الصادرة في غزة. وأضافت هذه المصادر أن جيش الاحتلال زود الأجهزة الأمنية الفلسطينية باعترافات لمعتقلين من الحركة كان قد اعتقلهم مؤخراً، مشيرة إلى أن الاعتقالات التي نفذها الأمن الفلسطيني، ترافقت مع حملة اعتقالات واسعة نفذتها قوات الاحتلال ضدّ كوادر حماس في الضفة[190].

وكان من الملفت للانتباه أن نشر تلك الأنباء تزامن مع تصريحات نقلتها إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر أمنية إسرائيلية، جاء فيها أن حماس قررت على ما يبدو استعادة قدراتها العسكرية في الضفة الغربية؛ حيث أن المنظومة الأمنية حذرت من أن هناك محاولات لتنفيذ عمليات داخل "إسرائيل"، على الرغم من كشف الشاباك عن خلايا تابعة للحركة في القدس وأماكن أخرى في الضفة. وأضافت تلك المصادر أن تفكيك التشكيلات العسكرية التابعة لحماس مؤخراً أتاح للأجهزة الأمنية الإسرائيلية إطلالة نادرة على إدارة حماس لاتصالاتها وعلاقاتها الدولية، ومدى تأثير قيادة الحركة في دمشق وقطاع غزة على نشاطها العسكري في الضفة[191].

وفي السياق نفسه، أشار موتي ألموز Moti Almoz رئيس الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية إلى أن من "إنجازات" التنسيق الأمني نهاية آب/ أغسطس وبداية أيلول/ سبتمبر 2011،

تمكن الأجهزة الأمنية في الضفة من اكتشاف خلايا مقاومة تابعة لحركة حماس، كانت تخطط للقيام بعمليات داخل "إسرائيل"[192].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة حماس اتهمت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، في تقرير أصدره مكتبها الإعلامي، باعتقال 805 من كوادرها وأنصارها خلال سنة 2011، بينهم 350 أسيراً محرراً من سجون الاحتلال وثمانية صحفيين. وقالت الحركة في تقريرها إن الاعتقال السياسي تواصل حتى بعد اتفاق المصالحة، مشيرة إلى اعتقال 434 من أنصارها بعد الاتفاق، منهم 95 بعد لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بتاريخ 2011/11/23، و21 آخرين بعد لقاء عباس – مشعل الثاني في 2011/12/21. كما أورد التقرير أنه "وفي إطار التعاون الأمني المتواصل... اعتقلت قوات الاحتلال 160 من أبناء حماس فور الإفراج عنهم من سجون الأجهزة الأمنية"، مشيراً إلى أن السلطة الفلسطينية سلمت للاحتلال أربعة إسرائيليين دخلوا الضفة "عن طريق الخطأ"[193].

وبالحديث عن الممارسات المرتبطة بملف الاعتقالات في الضفة الغربية، فقد أشار خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي وأمين سرّ لجنة الحريات العامة المنبثقة عن حوارات المصالحة، في 2012/1/19، إلى أن عدد المعتقلين السياسيين في الضفة بلغ 108 معتقلين، بينهم 99 من حركة حماس و9 من الجهاد الإسلامي[194].

وفي السياق نفسه، أشار تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، خلال الفترة بين آب/ أغسطس 2010 وأيلول/ سبتمبر 2011، إلى توثيق حالات تعذيب وإذلال وإجراءات مهينة وحاطّة بالكرامة على خلفيات الانتماء السياسي، تعرض لها نشطاء من حركتي حماس والجهاد الإسلامي على يد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية[195].

وقد أقرّ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس كتلتها البرلمانية عزام الأحمد بوجود اعتقالات سياسية في الضفة الغربية، ولكنه قال إن أطرافاً أمنية هي التي تنفذ تلك الاعتقالات نافياً علاقة حركته بها، وأوضح أن "حركة فتح تتصدى للاعتقالات السياسية وترفضها، وهناك أناس استغلوا الانقسام وتعتقل تحت حجج الأمن"[196].

وفي قطاع غزة، سُجّلت كذلك اتهامات ببعض التجاوزات والممارسات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس، حيث ذكر خالد البطش أن هناك 53 معتقلاً من حركة فتح في سجونها[197]، كما أشار تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى توثيق حالات تعذيب تعرض لها نشطاء من فتح على يد تلك الأجهزة[198]. وكانت هناك اتهامات من حركة فتح للأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس باستمرار استدعاء كوادرها في غزة، وبالتضييق عليهم

في أكثر من مناسبة، من بينها منع الاحتفال بالذكرى 47 لانطلاقة فتح؛ حيث قالت فتح إن تلك الأجهزة شنّت حملة استدعاء ضدّ نشطائها وقياداتها من أمناء سرّ الأقاليم وأعضاء الأقاليم، وإنها كانت "تحذرهم وتوجه الإنذارات لهم" بهذا الغرض[199].

ووُجّهت اتهامات لحكومة حماس في غزة بمنع كوادر وقياديين في حركة فتح من مغادرة قطاع غزة في مناسبات عدة، من بينها منع نائب أمين سرّ المجلس الثوري للحركة آمال حمد من الخروج من القطاع والتوجه إلى الضفة الغربية[200]، ومنع ثلاثة من كوادر فتح من الخروج عبر معبر رفح للمشاركة في ورشة عن المصالحة الوطنية كانت تعقد في تركيا[201]، ومنع أعضاء في المجلس الثوري للحركة من الوصول إلى رام الله للمشاركة في أعمال دورته السابعة[202].

وبالعودة إلى موضوع التنسيق الأمني، فقد كان هذا الأمر موضع الإشادة والترحيب الأبرز، والوحيد ربما خلال سنة 2011، من قبل "إسرائيل" بأداء السلطة الفلسطينية؛ حيث أشاد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بالدور الكبير الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في حماية المستوطنين الإسرائيليين وتوفير درجات غير مسبوقة من الأمن لهم من خلال التنسيق الأمني. ودعا خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة إلى الاستمرار في ضخّ الأموال للسلطة الفلسطينية، بالرغم من اتفاق المصالحة مع حماس "لأن ذلك يصبّ في تمويل الأجهزة الأمنية التي تعمل لصالحنا"، على حدِّ تعبيره[203].

كما أكد عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية على دور التنسيق الأمني والأجهزة الأمنية الفلسطينية في توفير الأمان لـ"إسرائيل"، قائلاً:

> إن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وخاصة أجهزة المخابرات الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض لظاهرة العنف ضدّ "إسرائيل" هي من جلبت لنا الأمان، فهما يحاربان حركة حماس والتنظيمات الأخرى، لأنهم يعلمون جيداً أن التنظيمات الفلسطينية من الممكن أن تحطم وتقضي على السلطة الفلسطينية[204].

وشدّد موتي ألموز على ضرورة استمرار التنسيق الأمني باعتباره مصلحة حيوية للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ورأى أنه من خلاله فقط يمكن كبح جماح المقاومة في الضفة الغربية[205].

وحول طبيعة هذه "المصلحة"، ذكر الجنرال آفي مزراحي Avi Mizrahi، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، خلال مقابلة تلفزيونية على القناة الإسرائيلية الثانية Channel 2 Israel أنه "بعد المصالحة الفلسطينية جرت عدة لقاءات وتفاهمات، وأدركت الأجهزة الأمنية الفلسطينية أن مصلحتها تكمن في استمرار التنسيق الأمني، حيث هناك مصالح شخصية وعامة لقادة هذه الأجهزة، لذلك هم أرادوا أن يثبتوا أنهم رغم المصالحة مستمرون في التنسيق ونحن نشعر

أنهم صادقون". وحول التحركات الفلسطينية التي كانت متوقعة في أيلول/ سبتمبر 2011، قال مزراحي: "لن نتوقع انتفاضة مسلحة، لأن السلطة وأجهزتها الأمنية لن تسمح بذلك، خاصة وأنهم نجحوا في القضاء على بنية حماس، ولكن أتوقع مظاهرات جماهيرية سلمية لن تدوم"؛ إلا أنه توقع في الوقت نفسه مواجهات بين جيش الاحتلال والمستوطنين، بسبب اعتداءاتهم وتجاوزاتهم للقانون[206].

وعند التمعّن قليلاً في التصريحات الإسرائيلية، نجد أن التنسيق الأمني قد بلغ مرحلة شديدة الخطورة، إذ إن مهام التنسيق الأمني لم تعد تقتصر فقط على ملاحقة المقاومة ومنع الهجمات المسلحة ضدّ "إسرائيل"، بل تعدتها إلى حماية المستوطنين، ومنع التحركات الشعبية من مجرد الاقتراب من نقاط الاحتكاك مع جيش الاحتلال داخل مناطق الضفة الغربية. إن هذا السلوك يتعارض حتى مع أجندة العمل السياسية للسلطة نفسها، والتي من المفترض أنها تركز على مواجهة الاستيطان، وعلى المقاومة السلمية، إلا أنها من خلال ممارساتها الأمنية هذه تفرغ جهودها من أي مضمون، بتجريدها من عناصر القوة أو الضغط الكامنة فيها، وتحولها إلى مجرد دعاية إعلامية موجهة للاستهلاك الغربي. بل وعلى العكس من أهداف المقاومة السلمية لمواجهة الاحتلال، فإنها تتحول أمام هذا الواقع إلى وسيلة لتفريغ الاحتقان الشعبي الفلسطيني، ولكن دون أي تأثير فعلي على الاحتلال، وتساعده بالتالي على إطالة أمد احتلاله، بإزالة أسباب الانفجار الأمني الذي هو ما يخشاه بالفعل.

وإذا ما ربطنا كذلك تصريحات باراك بخصوص جهود حماية المستوطنين، بتصاعد اعتداءاتهم بشكل غير مسبوق ضدّ الشعب والأرض والمقدسات في الضفة، نجد أن التنسيق الأمني بات يوفر غطاءً لخطر مباشر وصريح للأمن الفلسطيني، عدا عن ضربه للمقاومة التي كانت تشكل الوسيلة الأساسية للدفاع عن النفس أمام اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

وفي قراءة كلية لملف التنسيق الأمني، يمكن القول إنه على المستوى الفلسطيني، فإن هذا التنسيق يشكّل عقبة أمام إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، ويسمّم العلاقات الفلسطينية الداخلية، كما يشكّل من خلال محاربته للمقاومة، عاملاً أساسياً في حرمان الفلسطينيين من أي أوراق ضغط أو عوامل قوة يمتلكونها، وهو من هذا المنطلق يشكّل خطراً على المشروع الوطني الفلسطيني برمّته.

وفي المقابل يمثّل استمرار هذا التنسيق حاجة ومصلحة إسرائيلية بالدرجة الأولى، من خلال توفير الأمن لـ"إسرائيل" ومستوطنيها، ودون مقابل. وبالتالي فإنه يوفر لـ"إسرائيل" غطاءً لمواصلة استيطانها ومتابعة فرض الحقائق على الأرض، وكذلك للمستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم، في ظلّ عدم امتلاك الفلسطينيين أية عوامل ضغط لمواجهة ذلك كله.

كما يمكن القول إن أخطر ما يهدد المصالحة الفلسطينية هو أن تستمر السلطة في رام الله في الإصرار على المستوى المرتفع في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل يجعله فوق أولويات المشروع الوطني الفلسطيني. وهو ما يُبقي تحقيق المصالحة أو أي اتفاق فلسطيني عُرضة للفشل والانهيار في أية لحظة، ما لم يتبدل الأمر ليضع المصلحة الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار آخر.

خاتمة

لعل توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية، كان أهم الإنجازات الداخلية الفلسطينية خلال سنة 2011. غير أن هذا الاتفاق افتقر إلى الآليات الملزمة لتفعيله على الأرض؛ فظلّ مجردُ اختيار رئيس وزراء للحكومة الانتقالية للسلطة محلَّ شدٍّ وجذب أكثر من تسعة أشهر، ولم يتم التوافق على الإطار القيادي المؤقت للشعب الفلسطيني إلا بعد أكثر من سبعة أشهر.

بينما تعطلت أو تعثَّرت أو سارت ببطءٍ شديد، الملفات الجوهرية الأخرى المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والأجهزة الأمنية، والانتخابات، وتشكيل الحكومة، والمصالحة الاجتماعية... مع أن السنة المحددة لإنجاز هذه الملفات قد انتهت (2011/5/3-2012/5/3).

ولذلك، فإن الوضع الداخلي الفلسطيني انتقل من حالة الخصام والانقسام، إلى حالة "إدارة الانقسام" التي تأخذ شكل المصالحة؛ أو بعبارة أخرى فإن الوضع الداخلي انتقل من "حالة الانقسام" إلى "حالة الاقتسام"!! فظلت حكومة فياض تدير السلطة في رام الله، وظلت حكومة هنية تدير السلطة في غزة. وبالرغم من استمرار اللقاءات بين فتح وحماس فإن منظمة التحرير ظلت مغلقة في وجه حماس والجهاد الإسلامي...، كما استمر الخلاف بين فتح وحماس بشأن إدارة الملفات السياسية وأولويات العمل الوطني والتنسيق الأمني مع الاحتلال... وغيرها. وهو ما أعطى شعوراً بأن هناك اعترافاً ضمنياً لدى الطرفين، بعدم القدرة العملية على تجاوز العقبات، وخصوصاً فيما يتعلق بإدارة السلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما أدى إلى أن تأخذ المصالحة شكل "إدارة الانقسام" أكثر من حلِّه أو إنهائه.

وقد تكرَّس شعور بأن محمود عباس قام بالتوظيف التكتيكي لملف المصالحة، حتى يتم تقديم طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، والحالة الفلسطينية الظاهرة تبدو موحدة جغرافياً وسياسياً. كما بدا أن عباس لم يندفع باتجاه تفعيل ملف المصالحة في خريف 2011 إلا بعد أن تعثَّر طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وبعد أن ارتفعت أسهم حماس وشعبيتها إثر صفقة تبادل الأسرى، التي أدت إلى الإفراج عن جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح 1,027 أسيراً فلسطينياً.

ويكمن جزء من إشكالية الوضع الفلسطيني في أن اتفاقية أوسلو التي بُنيت السلطة الفلسطينية على أساسها، تجعل من هذه السلطة تحت رحمة الاحتلال الذي يملك التحكم بمدخلاتها وبمخرجاتها، ويستطيع خنقها وتعطيلها، وتدمير بُناها التحتية، واعتقال قياداتها السياسية والشعبية، كما يستطيع تعطيل انتخاباتها...؛ وبالتالي يصبح الاحتلال عنصراً مؤثراً في صناعة قراراتها، سواء أحبَّت ذلك أم كرهته.

وقد أدت استراتيجية التعامل الإسرائيلي مع السلطة إلى إضعاف دورها وتحويلها إلى سلطة وظيفية تخدم بدرجة كبيرة الأجندة الأمنية الإسرائيلية؛ بالرغم من التطلع الفلسطيني إلى الارتقاء بها إلى دولة مستقلة، كاملة السيادة على الضفة والقطاع. وسواء اتفقت فتح وحماس أم اختلفتا، فلن تتم الانتخابات دون موافقة إسرائيلية أمريكية. كما أن سعي أي من فتح أو حماس وباقي قوى المقاومة لتحويل السلطة إلى سلطة وطنية، غير مرتهنة لشروط الاحتلال، من خلال إنهاء التنسيق الأمني أو بتحويلها إلى سلطة مقاومة، سيعني أن "إسرائيل" ستقوم بضرب هذه السلطة أو تعطيل مؤسساتها أو حلِّها. وبالتالي فالإشكالية غير مرتبطة في جوهرها باسم رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، ومجرد إجراء الانتخابات...، وإنما بالبرنامج الوطني الذي سيتم تنزيله على الأرض في مواجهة الاحتلال. وهو ما يجب أن تركز عليه القوى الفلسطينية. ولعل ذلك يعني إعطاء أولوية أكبر لترتيب البيت الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير، وتحديد أولويات العمل الوطني من خلالها، مع تفعيل دور الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

أعطت التغيرات والثورات في العالم العربي دفعة قوية لجهود المصالحة الفلسطينية، وسهلت دخول قوى المقاومة إلى منظمة التحرير وإعادة تفعيلها وبناء مؤسساتها على أسس جديدة، ووفرت إمكانية مستقبلية لتكوين فضاءات استراتيجية أكثر دعماً للمقاومة وأكثر تفاعلاً مع القضية الفلسطينية، كما وفرت أجواء أفضل لتفعيل دور فلسطينيي الخارج. وإذا كان من المبكر الحكم على المحصلة النهائية لهذه التغيرات والثورات، فإن الأجواء الحالية تبشر بأن معادلة الصراع مع "إسرائيل" سوف تبدأ بالتغير لصالح الحقّ الفلسطيني.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الحياة**، لندن، 2011/2/14.

[2] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/3/8.

[3] جريدة **الرأي**، عمّان، 2011/5/18.

[4] **الحياة**، 2011/9/19.

[5] موقع أخبار العرب.نت، 2011/9/25، انظر: http://www.akhbaralarab.net

[6] Abbas is punished by $200m cut in aid from US, *The Independent* newspaper, London, 1/10/2011, http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/abbas-is-punished-by-200m-cut-in-aid-from-us-2363976.html; and GOP Lawmaker Ends Hold on Some Aid to Palestinians, *The Guardian* newspaper, London, 7/11/2011, http://www.guardian.co.uk/world/feedarticle/9934724

[7] موقع شبكة إخباريات للإعلام والنشر، 2011/11/12، انظر:
http://www.ekhbaryat.net/home.htm?se=107175216927456983904789

[8] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2011/11/4.

[9] **الحياة الجديدة**، 2011/11/25.

[10] جريدة **الأيام**، رام الله، 2011/6/1.

[11] جريدة **الدستور**، عمّان، 2011/7/27.

[12] **المرجع نفسه**؛ و**القدس العربي**، لندن، 2011/9/15؛ و**الشرق الأوسط**، لندن، 2011/9/21.

[13] جريدة **الشرق**، الدوحة، 2011/4/3.

[14] **الشرق الأوسط**، 2011/1/16.

[15] وكالة رويترز للأنباء، 2011/1/23، انظر: http://ara.reuters.com

[16] **القدس العربي**، 2011/7/8.

[17] **القدس العربي**، 2011/11/30.

[18] **القدس العربي**، 2011/1/17.

[19] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/1/17، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php

[20] **الحياة الجديدة**، 2011/3/16.

[21] وكالة قدس نت للأنباء، 2011/6/8، انظر: http://www.qudsnet.com/arabic

[22] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/11، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic

[23] **الحياة**، 2011/3/29.

[24] انظر: مقابلة خاصة: نبيل العربي، موقع قناة العربية، 2011/6/15، في:
http://www.alarabiya.net/programs/2011/06/15/153321.html

[25] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/4/29، انظر: /http://safa.ps

[26] **القدس العربي**، 2011/5/25.

[27] **الشرق الأوسط**، 2011/5/27.

[28] موقع إيلاف، 2012/1/12، انظر: /http://www.elaph.com

[29] انظر: موقع فلسطين أون لاين، 2011/3/10، في: http://www.felesteen.ps

[30] جريدة **الغد**، عمّان، 2011/3/11.

[31] موقع البوابة، 2011/3/10، انظر: /http://www.albawaba.com/ar

[32] **القدس العربي**، 2011/3/25.

[33] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2011/4/9؛ و**الغد**، 2011/4/11؛ و**الحياة**، 2011/8/22.

[34] وكالة سما الإخبارية، 2011/2/13، انظر: /http://www.samanews.com

[35] موقع الجزيرة.نت، 2011/11/17، انظر: http://www.aljazeera.net/portal

[36] موقع وزارة الداخلية الفلسطينية، غزة، 2011/4/19، انظر: http://www.moi.gov.ps/Default.aspx

[37] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/19.

[38] وكالة فلسطين اليوم، 2011/11/19، انظر: /http://paltoday.ps/ar

[39] سما، 2011/12/1.

[40] صفا، 2011/4/3.

[41] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2011/5/15، انظر: /http://www.qudspress.com

[42] فلسطين أون لاين، 2011/11/23.

[43] المركز الفلسطيني للإعلام، 14-2011/3/15.

[44] **الشرق**، 2011/1/6.

[45] **الأيام**، رام الله، 2011/1/9.

[46] جريدة **الخليج**، الشارقة، 2011/2/1.

[47] **الدستور**، 2-2011/3/3.

[48] قدس برس، 2011/3/5.

[49] جريدة **المصريون**، القاهرة، 2011/3/10.

[50] فلسطين أون لاين، 2011/3/15.

[51] **القدس العربي**، 2011/3/17.

[52] وفا، 2011/3/25؛ وقدس برس، 2011/3/29؛ و**الاتحاد**، 2011/3/31؛ وموقع الرسالة نت، 2011/3/20، انظر: /http://www.alresalah.ps/ar

[53] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/7؛ وجريدة **البيان**، دبي، 2011/4/10.

[54] **الأيام**، رام الله، 2011/4/29.

[55] **القدس العربي**، 2011/5/3.

[56] وكالة معاً الإخبارية، 2011/5/4، انظر: http://www.maannews.net/arb/Default.aspx

[57] رويترز، 2011/4/27.

[58] سما، 2011/4/29.

[59] معاً، 2011/4/28.

[60] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/28.

[61] **القدس العربي**، 2011/4/30.

[62] رويترز، 2011/5/1.

[63] **الحياة**، 2011/5/2.

[64] قدس نت، 2011/4/30.

[65] سما، 2011/4/28.

[66] Special Briefing, Jake Sullivan, Director of Policy Planning, Washington, DC, site of U.S. Department of State, 29/4/2011, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/04/162256.htm

[67] جريدة **السفير**، بيروت، 2011/5/4.

[68] فلسطين أون لاين، 2011/5/5.

[69] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/7.

[70] وفا، 2011/5/4.

[71] **القدس العربي**، 2011/5/16.

[72] قدس برس، 2011/5/16.

[73] **الشرق الأوسط**، 2011/5/29.

[74] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2011/6/16.

[75] **الحياة**، 2011/6/7.

[76] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/7.

[77] **القدس العربي**، 2011/5/31.

[78] **الشرق**، 2011/6/21.

[79] موقع الوطن أون لاين، السعودية، 2011/7/13، انظر: http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4183

[80] **الحياة**، 2011/11/15.

[81] وكالة أنباء شينخوا، 2011/11/19، انظر: http://arabic.news.cn/

[82] وفا، 2011/11/24.

[83] **الشرق الأوسط**، 2011/11/25.

[84] **المرجع نفسه**.

[85] مقابلة لجريدة **سودانيز أون لاين** مع خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، 2011/11/28.

[86] **الشرق الأوسط**، 2011/11/30.

[87] **الحياة**، 2011/12/9.

[88] **القدس العربي**، 2011/12/19.

[89] **القدس العربي**، 2011/12/20.

[90] فلسطين أون لاين، 2011/12/21.

[91] **الشرق الأوسط**، 2011/12/20.

[92] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/24.

[93] الوطن أون لاين، 2011/12/25.

[94] فلسطين أون لاين، 2011/12/27.

[95] **الحياة**، 2011/4/2.

[96] **المصريون**، 2011/6/2.

[97] **الحياة**، 2011/6/3.

[98] **البيان**، 2011/6/5.

[99] **الأيام**، رام الله، 2011/6/6.

[100] قدس برس، 2011/6/25.

[101] **الحياة الجديدة**، 2011/7/4.

[102] **المصريون**، 2011/8/9.

[103] **الحياة**، 2011/8/15.

[104] **الشرق الأوسط**، 2011/8/16.

[105] **الحياة**، 2011/8/18.

[106] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.

[107] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/11.

[108] **الحياة**، 2011/10/14.

[109] قدس برس، 2011/10/15.

[110] حول تفاصيل المرحلة الأولى من الصفقة، انظر: موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 11-2011/10/18؛ وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/10/11؛ وموقع الجيش الإسرائيلي، 2011/10/13؛ وموقع إدارة السجون الإسرائيلية، 2011/10/15؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/18؛ و**السفير**، 2011/10/19؛ و**الحياة**، 2011/10/20.

[111] قدس برس، 2011/10/18.

[112] شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينين في لبنان (لاجئ نت)، 2011/10/13، انظر: http://www.laji-net.net/arabic/default.asp؛ وموقع قناة الجديد الفضائية، بيروت، 2011/10/18، انظر: www.aljadeed.tv

[113] **الحياة**، 2011/10/20.

[114] وكالة ميلاد الإخبارية، 2011/10/11، انظر: http://www.milad.ps/arb/

[115] جريدة **اليوم السابع**، القاهرة، 2011/10/12، انظر: http://www1.youm7.com/default.asp

[116] **الحياة الجديدة**، 2011/10/13.

[117] وفا، 2011/10/13.

[118] فلسطين أون لاين، 2011/12/19.

[119] فلسطين أون لاين، 2011/12/18.

[120] وكالة الزيتونة الإخبارية، 2011/10/18، انظر: http://www.alzaitona.net/ar/

[121] **القدس العربي**، 2011/10/14.

[122] **الحياة**، 2011/12/19.

[123] **الحياة**، 2011/10/13؛ و**القدس العربي**، 2011/10/19.

[124] وفا، 2011/10/18.

[125] **الغد**، 2011/10/19.

[126] **السفير**، 2011/10/19.

[127] **الشرق الأوسط**، 2011/10/14.

[128] **الغد**، 2011/10/14.

[129] **الشرق الأوسط**، 2011/3/6.

[130] **القدس العربي**، 2011/3/7.

[131] قدس برس، 2011/3/15.

[132] صفا، 2011/3/30.

[133] **الأيام**، رام الله، 2011/4/12.

[134] قدس برس، 2011/4/17.

[135] سما، 2011/5/7.

[136] موقع عرب 48، 2011/5/12، انظر: http://www.arabs48.com/

[137] موقع عكا أون لاين، 2011/5/25، انظر: http://www.akka.ps/ar/

[138] **الحياة الجديدة**، 2011/6/2.

[139] **القدس العربي**، 2011/7/2.

[140] سما، 2011/7/4.

[141] عكا أون لاين، 2011/7/13.

[142] **الشرق الأوسط**، 2011/8/5.

[143] **الشرق الأوسط**، 2011/10/16.

[144] **الشرق الأوسط**، 2011/10/12.

[145] **القدس العربي**، 2011/10/12.

[146] قدس برس، 2011/10/12.

[147] **الخليج**، 2011/10/25.
[148] قدس برس، 2011/10/12.
[149] قدس برس، 2011/10/12.
[150] قدس برس، 2011/10/12.
[151] **الشرق الأوسط**، 2011/10/13.
[152] **القدس العربي**، 2011/10/18.
[153] **الشرق الأوسط**، 2011/10/19.
[154] موقع المجد الأمني، 2011/10/12، انظر: /http://www.almajd.ps
[155] **القدس العربي**، 2011/10/17.
[156] **الشرق الأوسط**، 2011/10/12.
[157] **البيان**، 2011/10/14.
[158] **الشرق الأوسط**، 2011/10/21.
[159] **القدس العربي**، 2011/10/24.
[160] سما، 2011/3/23.
[161] **الشرق**، 2011/10/2.
[162] **القدس العربي**، 2011/4/26.
[163] رويترز، 2011/3/3؛ و**الخليج**، 2011/3/5.
[164] **الغد**، 2011/2/16.
[165] انظر: **القدس العربي**، 2011/7/28، و2011/10/28.
[166] **الحياة الجديدة**، 2011/7/29.
[167] انظر: الجزيرة.نت، 2011/8/6.
[168] **المستقبل**، 2011/10/11.
[169] سما، 2011/10/7؛ و**القدس العربي**، 2011/10/8.
[170] **القدس العربي**، 2011/12/5.
[171] **الخليج**، 2011/10/16.
[172] **الغد**، 2012/1/18.
[173] **الغد**، 2011/2/22.
[174] وفا، 2011/5/23.
[175] معاً، 2011/6/26.
[176] **الحياة الجديدة**، 2011/5/10.
[177] **الحياة الجديدة**، 5 و2011/5/7.
[178] قدس برس، 2011/10/12.
[179] **السفير**، 2011/10/13.
[180] وفا، 2011/8/21.
[181] جريدة **القدس**، القدس، 2011/9/29.
[182] **القدس العربي**، 2011/3/15.
[183] *Haaretz*, 21/10/2011.
[184] قدس برس، 2011/9/28.
[185] *Haaretz*, 29/4/2011.
[186] *Haaretz*, 12/5/2011.

[187] جريدة **السبيل**، عمّان، 2011/5/19.

[188] سما، 2011/9/19.

[189] *Haaretz*, 26/9/2011.

[190] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/27؛ وفلسطين أون لاين، 2011/9/5.

[191] فلسطين أون لاين، 2011/9/8.

[192] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29.

[193] **السبيل**، 2012/1/16.

[194] **الحياة الجديدة**، 2012/1/20.

[195] انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين (أغسطس 2010 – سبتمبر 2011)، غزة، 2011/10/4، في: www.pchrgaza.org/files/2011/pchr-report-5-10-2011.pdf

[196] قدس برس، 2011/12/11.

[197] **الحياة الجديدة**، 2012/1/20.

[198] انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين (أغسطس 2010 – سبتمبر 2011).

[199] **القدس العربي**، 2011/12/31.

[200] **القدس العربي**، 2011/6/27.

[201] الجزيرة.نت، 2011/7/18.

[202] **الخليج**، 2011/10/25.

[203] فلسطين أون لاين، 2011/12/23.

[204] **القدس العربي**، 2011/9/17.

[205] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29.

[206] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/16.

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة

لم تشهد الساحة الإسرائيلية تطورات مفصلية بارزة خلال سنة 2011، ومع ميل هذه الساحة إلى مزيد من التطرف اليميني والديني، فإنها شهدت تحسناً اقتصادياً، ومزيداً من الاهتمام بالجوانب العسكرية. وبالرغم من التعنت الإسرائيلي تجاه مسار التسوية السلمية، إلا أنه شهد حالة من القلق والإرباك بسبب التغيرات والثورات في العالم العربي، وانعكاساتها المحتملة على الجانب الإسرائيلي.

يناقش هذا الفصل الأوضاع الداخلية والسكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، كما يناقش العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، والموقف الإسرائيلي من الأوضاع الداخلية الفلسطينية، كما يناقش مسار التسوية السلمية.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّز المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل" بكثافة الأحداث خلال سنة 2011، وإن كانت لم ترقَ إلى إحداث تغييرات أو تحولات جذرية. وكان من أبرز ما ميّز هذه السنة الحراك الحزبي وبخاصة تفكك حزب العمل Labor، ومحاولات إعادة تشكيله من جديد، إضافة إلى هبوب نسائم خفيفة لرائحة انتخابات برلمانية. وتميزت هذه السنة أيضاً بالصراعات الداخلية في أحزاب الائتلاف الحكومي، وبصراعاتٍ بين أحزاب الائتلاف بعضها مع بعض، ومع أحزاب المعارضة، وانتقادات من أحزاب المعارضة لسياسات بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة.

1. أحزاب المعارضة تنتقد حكومة نتنياهو:

وجه حزب كاديما Kadima المعارض على لسان زعيمته تسيبي ليفني انتقادات شديدة لسياسة نتنياهو فيما يتعلق بجمود المسار التفاوضي مع الفلسطينيين[1]. وقالت ليفني إن نتنياهو بتبنيه هذه السياسة يُلحق ضرراً شديداً بمصالح "إسرائيل" الأمنية، وأضافت أنه لا تتوفر لدى نتنياهو خطة أو أجندة سياسية. وبشكل عام يميل كاديما إلى اتهام نتنياهو بخضوعه لإملاءات وزير خارجيته أفيجدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu؛ وأن نتنياهو قد خضع لنهج كمّ الأفواه الذي يفرضه ليبرمان. وقد حاول حزب كاديما طرح مشروع تقديم موعد الانتخابات للكنيست، بذريعة إخفاق حكومة نتنياهو في تحقيق تقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وفشل حكومته في حلّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع لم يتكلل بالنجاح، نتيجة وقوف أحزاب اليمين والمتدينين إلى جانب الحكومة[2].

واستمرت ليفني في اتهام نتنياهو بالتسبب بعزلة "إسرائيل"[3] في أعقاب تبنيه سياسة الجمود، ورضوخه لليبرمان المنبوذ دولياً. وفي مقابل خطوات ليفني في كسر شعبية نتنياهو وتصويره بالفاشل، سعى الأخير إلى محاولة شقّ صفوف كاديما بطرح فكرة ضمّه إلى الائتلاف الحكومي، ووُجِدت أصواتٌ داخل كاديما تؤيد هذه الخطوة، إلا أن ليفني وعدد من قيادات كاديما وضعوا حدّاً لهذه المحاولة، برفضهم الانضمام إلى الائتلاف. وهنا ازدادت حدّة التوتر داخل كاديما بين ليفني والرجل الثاني في الحزب شاؤول موفاز (الذي شغل سابقاً منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي). وكيلت لليفني تُهمٌ بالفساد المالي من قبل عدد من قيادات حزبها[4].

2. تفكك حزب العمل وإعادة بناء ما تبقى من أشلائه[5]:

وقع صراع داخل أروقة حزب العمل بين مؤيد للبقاء في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، وبين معارض للبقاء وداعٍ إلى الانسحاب من هذا الائتلاف. ادّعى معارضو البقاء أن الجمود في المسار السياسي التفاوضي مع الفلسطينيين ليس لصالح "إسرائيل"، متهمين سياسة نتنياهو بسعيها إلى تكريس هذا الجمود. وأكثر من ذلك، فإن الداعين إلى ترك الائتلاف سيطر عليهم خوف شديد من أن بقاءهم سيؤدي حتماً إلى تآكل الحزب وفقدانه لما بقي له من رصيد في صفوف الإسرائيليين، وبالتالي إلى تفككه. وحسماً لهذه الحالة جاءت المبادرة من إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، ورئيس حزب العمل، الذي لم يعد مبالياً بانهيار الحزب، فقرر الانفصال وتشكيل قائمة جديدة باسم "عتصمؤوت" (الاستقلال) Atzmaut. وكان باراك يأمل في أن يُبادر متمردون في حزب العمل (لن ينضموا إلى مبادرته) إلى تأسيس قائمة مستقلة بهم، وهكذا يتفكك حزب العمل نهائياً[6]. وبهذه المبادرة فَقَدَ باراك زعامته لحزب العمل، ولكنه احتفظ بموقعه في الحكومة في إطار قائمة حزبية مستقلة، بينما وجد وزراء حزب العمل، الذين كانوا يطالبون بالانسحاب من الائتلاف، أنفسهم خارج الائتلاف، دون أن يُقدموا عليها بأنفسهم.

ولا بدّ من الإشارة هنا أنه كان واضحاً لباراك أن قائمته السياسية الجديدة لن يُكتب لها البقاء في الانتخابات القادمة، لذا فربما كان طريقه للانضمام إلى صفوف حزب الليكود Likud هو مسألة وقت فقط. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا النهج من التفكير والتخطيط من قِبل باراك لم يحظَ حتى كتابة هذه السطور بجواب إيجابي أو سلبي من نتنياهو، بمعنى أن نتنياهو مستمر في الحفاظ على صمته إزاء هذه الخطوة، حفاظاً منه على استقرار ائتلاف حكومته.

وفي مقابل ما قام به باراك، انطلقت في حزب العمل عملية إعادة ترميم وبناء الحزب من جديد؛ حيث أجريت انتخابات داخلية تمهيدية، أضافت للحزب عدّة آلاف من المنتسبين لصفوفه رسمياً. وانتخبت لرئاسته عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich التي عرفت كيفية الاستفادة من حراك الاحتجاجات الاجتماعية الذي جرى في صيف 2011، لتُظهِرَ حزبها بحلّة متجددة. نجحت يحيموفيتش في جذب آلاف من الشباب لرؤية فرصة أمل متجددة في حزب العمل[7].

وساد الاعتقاد أن ذهاب حزبي كاديما والعمل إلى الانتخابات القادمة بقائمة واحدة سيؤدي إلى دحر الليكود واليمين وعودة أحزاب المركز إلى الحكم في "إسرائيل". ولكن هذه على ما يبدو هي مجرد آمال، إذ إن اليمين، فيما لو أجريت انتخابات مبكرة، حسب الاستطلاعات في أوائل 2012، سيُحَافظ على تفوقه على المركز واليسار معاً. إذ يبدو أن المجتمع الإسرائيلي أخذ يميل بشكل متزايد نحو اليمين. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن القيادة الجديدة لحزب العمل تمكنت من وقف تدهوره والحفاظ على موقعه، ضمن أحد أكبر أربعة أحزاب في "إسرائيل" وفق استطلاعات الرأي.

3. حزب "إسرائيل بيتنا" متحكم بالائتلاف:

بيّنت تحركات قيادات هذا الحزب أنها تتحكم في الائتلاف الحكومي، وتُؤثر على المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل"، من خلال مجموعة من الخطوات، ومنها: طرح مجموعة قوانين للحدّ من الديموقراطية، أو حرية التعبير والتنظيم، وجعل "إسرائيل" تبدو "أكثر يهودية"، حيث وافق نتنياهو وحزبه على بعض منها. ومن أمثلة القوانين المطروحة: مراقبة تمويل الجمعيات الأهلية، وسحب المواطنة من المدانين بتهم أمنية، وتمرير قانون بجعل القدس ذات أولوية وطنية من الدرجة الأولى، وهذا يعني مزيداً من عمليات تهويد القدس، وطرد المزيد من الفلسطينيين من أهالي القدس[8]، وتشديد العقوبات على الصحفيين[9]، ومصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الفلسطينيين البدو في النقب لصالح مشاريع استيطانية تخطط لها "إسرائيل"[10]، وإقرار قانون منع جمع شمل للفلسطينيين.

وقد تعرّض حزب "إسرائيل بيتنا" مقابل نهجه هذا إلى موجة من الانتقادات، من قِبل حزب العمل، الذي اتهمه بأنه يجر "إسرائيل" إلى مسارات مسدودة في التفاوض مع الفلسطينيين. ولم يسلم حال هذا الحزب، بالرغم من أنه عضو في الائتلاف الحكومي، من مواجهات خفيفة أحياناً وثقيلة أحياناً أخرى مع نتنياهو أو مع حزب الليكود، مثلاً: صراعات بين نتنياهو وليبرمان في مسألة تعيين سفراء لـ"إسرائيل" في عدد من الدول، ومسألة تعيين رئيس أركان جديد خلفاً لجابي أشكنازي، وإفشال نتنياهو مشروع قانون اقترحه حزب "إسرائيل بيتنا" للتحقيق في مصادر تمويل الجمعيات الأهلية.

وقد وجهت تهم عديدة إلى ليبرمان، منها: الخداع، وانتهاك حرمة الثقة، ومضايقة أحد الشهود. وتناقلت وسائل الإعلام أنباءً عن إخفائه أموالاً وتبييضها بواسطة شركات على اسم ابنته[11]. وقد بات ملف فساده المالي والإداري ضخماً، دون تقديمه إلى النيابة، خوفاً من تفكك الحكومة. ومقابل هذه التهم والملفات لم يُقَدّم ليبرمان استقالته، بالرغم من مطالبة جهات قانونية وأطراف سياسية في "إسرائيل". ويبدو في هذا الجانب أن المجتمع الإسرائيلي لن يخرج لإسقاط ليبرمان، وبالتالي لن يخرج لإسقاط حكومة نتنياهو[12]. وبالتالي سيبقى نتنياهو يناور مع ليبرمان منعاً لسقوط حكومته، وحفاظاً على الائتلاف المعقد الذي يرأسه.

4. تحركات لبلورة خريطة حزبية جديدة تمهيداً لانتخابات قادمة:

نشرت خلال سنة 2011 سلسلة من استطلاعات الرأي حول مستقبل الخريطة الحزبية في "إسرائيل". وأشارت معظم استطلاعات الرأي أنه حتى لو خاضت أحزاب وقوائم جديدة الانتخابات البرلمانية القادمة، فإنه ليس من السهل دحر أحزاب اليمين، التي ستبقى سيدة الموقف في المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل".

ومع حلول زعامة جديدة لحزب العمل محل إيهود باراك، فقد جرت انتخابات جديدة أيضاً لرئاسة حزب كاديما في 2012/3/27، حيث فاز شاؤول موفاز بهذا المنصب. ويجتهد يائير لابيد Yair Lapid[13]، مقدم برامج في التلفزيون الإسرائيلي Israeli Television (وهو نفسه ابن يوسف (طومي) لابيد Yosef (Tommy) Lapid زعيم حزب شينوي Shinui، الذي اختفى عن الساحة السياسية كلياً في الانتخابات السابقة)، لتأسيس حزب جديد بقيادته، حيث يأمل أن يصعد إلى قائمة الأحزاب الكبيرة. وبدأ أرييه درعي Aryeh Deri أيضاً (وهو وزير وزعيم سابق لحزب شاس Shas، وكان قد أقصى نفسه لفترة عن المشهد السياسي، بعد قضاء محكومية في السجن بسبب فساد مالي) بالتحرك لتأسيس حزب جديد يأمل أن يحصد 6 مقاعد. وتشير استطلاعات الرأي في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2011 وحتى نيسان/ أبريل 2012 إلى أن حزب الليكود سيحصل على نحو 30 مقعداً، بينما تراوحت حظوظ حزب العمل بين 16-19 مقعداً، وانخفضت حظوظ كاديما بعد انتخاب موفاز رئيساً له من 17 مقعداً إلى 13 مقعداً، أما "إسرائيل بيتنا" فيُتوقع حصوله على 13-17 مقعداً، وحزب يائير لابيد على 10-14 مقعداً، وحزب شاس على 8-9 مقاعد، وحزب ميرتس Meretz على نحو 5 مقاعد[14]. وبهذه الخريطة الحزبية لن يكون بمقدور أحزاب المركز واليسار في "إسرائيل" تشكيل حكومة جديدة. ومعنى ذلك أن انتخابات جديدة لن تأتي بالتغيير كما يأمل البعض، بالنسبة للمشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل".

ولا شكّ في أن الخريطة الحزبية في "إسرائيل"، وكثرة الأحزاب والقوائم السياسية، تشكل أساس عدم استقرار الحكومات فيها، وسبب التلويح بصورة دائمة بتقديم موعد انتخابات الكنيست قبل انتهاء دورته (على الأقل هذا يحدث بصورة شبه مستمرة منذ ربع قرن تقريباً).

إن صورة الواقع تُشير إلى أنّ اليمين يقوى، وأن التطرف العنصري والديني باتا المأكل اليومي لقطاعات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي. والتطرف العنصري موجّه ضدّ العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" حاملي الهوية والمواطنة الإسرائيلية من خلال قوانين تضييق وملاحقات قضائية، وتمييز فاضح في الميزانيات، وتعامل يومي تمييزي وعنصري. أمّا التطرف الديني فهو يتزايد داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وقد أدى في النصف الأخير من سنة 2011 إلى توسيع حِدّة الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلي، والقضية التي فجّرت الموقف هي إقصاء النساء في الشرائح الدينية الحريدية (المتزمتة والمتشددة). وبالرغم من اتساع الشرخ فإن حكومة نتنياهو لم تسعَ إلى توقيفه

أو معالجته جذرياً، بالرغم من موقف نتنياهو المعارض علناً لإقصاء النساء اليهوديات من الحيّز العام[15]. أما سبب حذر نتنياهو في معالجة هذا الموضوع بصورة معمّقة فهو خوفه من احتمال تفكك ائتلاف حكومته[16].

5. الاحتجاجات الاجتماعية فُقاعة في فنجان[17]:

أظهرت سنة 2011 أن الإسرائيليين غير ناضجين لإسقاط الحكم سياسياً، في الوقت الذي نجح فيه القضاء في إسقاط رئيس "دولة إسرائيل" السابق موشيه كتساف Moshe Katsav بتوجيه تهم الاغتصاب والتحرش الجنسي إليه، والحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

انطلقت الاحتجاجات في تل أبيب من قِبل شرائح الطبقة المتوسطة والأزواج الشابة ومثقفين، وقد انحصر همُّ هؤلاء في عدم قدرتهم على دفع أجرة السكن، وارتفاع تكلفة حضانة أطفالهم، ومراوحة رواتبهم في مكانها. ولم تتجاوز الاحتجاجات الاجتماعية حدود ساحات تل أبيب وبعض المدن الإسرائيلية المركزية، ومدن وبلدات التطوير خاصة تلك المنتشرة في الأطراف، والتي تعاني من شحّ في الميزانيات، وفي مقدمتها ميزانيات التطوير. ونُصِبَت خيام وعرائش احتجاج، لكن عملية إيلات التي نفذتها المقاومة في 2011/8/18 وأدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وجرح 29 آخرين، كانت كافية لإعادة مئات آلاف المحتجين إلى حظيرة الخوف على أمن "إسرائيل"[18]. لذلك، لم ترْقَ هذه الاحتجاجات إلى مستوى إحداث تغيير فعلي في المشهد الداخلي السياسي في "إسرائيل"، كما توقع كثيرون، في ظلّ أجواء ثورات العالم العربي؛ كما أنها لم ترْقَ إلى مستوى إيجاد بلبلة في الحياة الحزبية في "إسرائيل". لقد كانت مجرد فقاعة في فنجان. ونجحت حكومة نتنياهو في اجتياز هذا الاختبار، وكُتب لها البقاء والاستمرار لفترة أطول.

6. قراءة نتنياهو للمشهد السياسي الداخلي وربطه مع ما يجري في المنطقة:

بالرغم من جمود المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية إلى درجات أقل في سلّم الأجندة اليومية في الشرق الأوسط، فإن نتنياهو كما يظهر قد قرأ جيداً المشهد السياسي، وما يُمكن أن يؤثر على مستقبل حكومته أولاً وعلى حزبه (الليكود) ثانياً. وفي ضوء هذه القراءة فاجأ أعضاء حزبه بدعوته إلى انتخابات تمهيدية (برايميرز) لاختيار مندوبي الحزب، ثم تشكيل قائمة الحزب للانتخابات القادمة. وفتحت خطوته هذه باب التنافس الشديد داخل الحزب، وبالتالي بدأت الساحة السياسية الداخلية الراكدة نوعاً ما في الربع الأخير من سنة 2011، تشهد حراكاً تمهيداً لـ"سقوط الحكومة" (أو إسقاط الحكومة) أو تقديم موعد الانتخابات[19].

وتتحكم عدة عوامل في تقديم الانتخابات أو تأخيرها، ومن بين هذه العوامل التي قد تساعد في مدّ عمر حكومة نتنياهو متابعة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقديم طلب لمجلس الأمن[20] وللجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية[21].

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

1. المؤشرات السكانية:

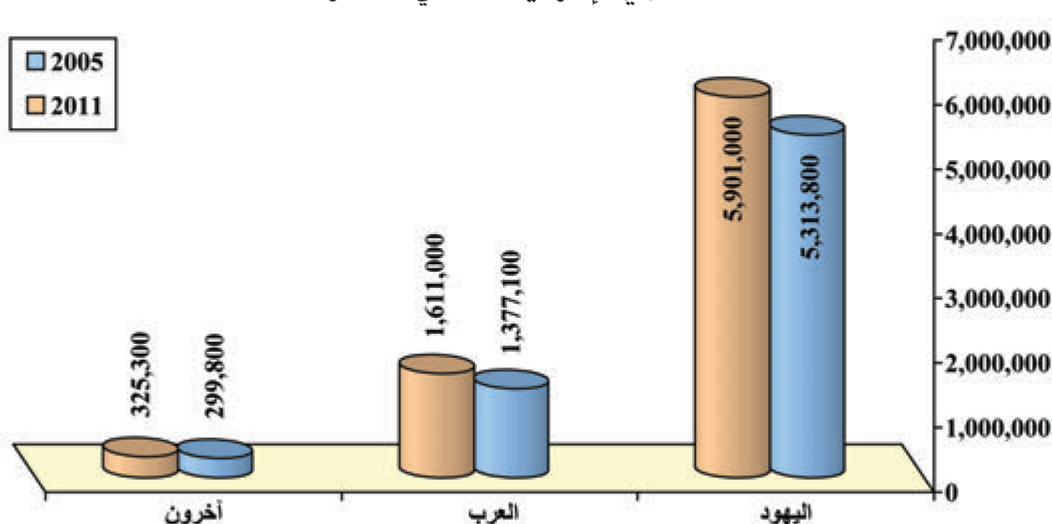
بلغ عدد سكان "إسرائيل" 7.837 ملايين نسمة في نهاية سنة 2011 حسب دائرة الإحصاء المركزية Central Bureau of Statistics (CBS)، بينهم 5.901 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75.3% من السكان؛ بينما صنفت الدائرة حوالي 325 ألفاً على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.1%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب. أما عدد المواطنين العرب، بما في ذلك سكان شرقي القدس والجولان، فقُدِّر بنحو 1.611 مليون، أي ما نسبته 20.6% من السكان[22]. وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (292 ألفاً تقريباً[23]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح حوالي 1.294 مليون، أي نحو 16.5% من السكان.

ويصعب الحصول على إحصائيات رسمية محدَّثة لعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. غير أن يعقوب كاتس Yaakov Katz، وهو عضو كنيست وزعيم لكتلة برلمانية تمثل المستوطنين، ذكر في مطلع سنة 2011 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء القدس يبلغ 328 ألفاً[24]. أما دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية فذكرت في تموز/ يوليو 2011 أن عددهم بلغ 334 ألفاً، وأن هذا العدد زاد بنحو 14 ألف مستوطن خلال 12 شهراً، بنسبة نمو تبلغ 4.3%. ووفق هذه التقديرات فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة مع نهاية سنة 2011 ومطلع سنة 2012 يكون قد بلغ نحو 342 ألفاً[25]؛ باستثناء شرقي القدس التي يبلغ عدد مستوطنيها اليهود نحو 200 ألف[26]، أي إن مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية يبلغ نحو 542 ألفاً.

جدول 2/1: أعداد السكان في "إسرائيل" 2005-2011[27]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,116,700	5,393,400	1,413,300	310,000
2007	7,243,600	5,478,200	1,450,000	315,400
2008	7,412,200	5,603,000	1,498,600	310,600
2009	7,552,000	5,703,700	1,535,600	312,700
2010	7,695,100	5,802,900	1,573,800	318,400
2011	7,837,300	5,901,000	1,611,000	325,300

أعداد السكان في "إسرائيل" لسنتي 2005 و2011



وفي سنة 2011 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.8%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003. وخلال سنة 2011 قدم إلى "إسرائيل" 16,892 مهاجراً، حسب دائرة الإحصاء المركزية، مقارنة بـ 16,633 سنة 2010 (انظر جدول 2/2). وما يزال معدل الهجرة العكسية من "إسرائيل" بحدود 10-15 ألف سنوياً[28].

ومن الجدير بالذكر أنه بحسب ما نقلت جريدة الدستور الأردنية فإن الإحصائيات الإسرائيلية تشير إلى أنه كان يقيم في "إسرائيل" في أوائل سنة 2011 نحو 150 ألف أجنبي بدون تصاريح، من بينهم 33 ألف متسلل معظمهم من أريتريا والسودان، ونحو 100 ألف سائح ليس لديهم تأشيرات سارية المفعول معظمهم من الاتحاد السوفييتي السابق[29]. وتشير الإحصائيات الإسرائيلية أيضاً، حسبما نقلت قدس برس، إلى أنه خلال سنة 2011 حدثت 45 ألف حالة تسلل[30]، مقارنة بـ 14 ألف حالة سنة 2010، وخمس آلاف حالة سنة 2009[31].

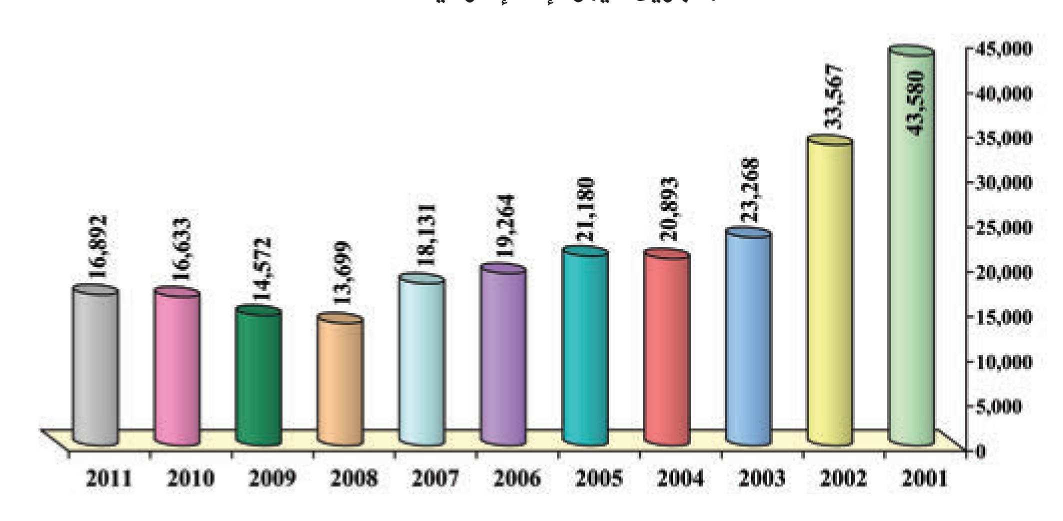
ويكشف جدول 2/2 مدى تراجع الهجرة اليهودية خلال الفترة 1990-2011، عند تقسيم المدة إلى فترات جزئية من خمس سنوات لكل منها. ومنه يمكن استنتاج أن عدد المهاجرين قد انخفض في السنوات الخمس الأخيرة (2007-2011) إلى نحو 13.1% من العدد الإجمالي للمهاجرين خلال الفترة 1990-1994. ويرجع سبب الانخفاض إلى أن فترة التسعينيات من القرن العشرين، شهدت هجرة يهودية واسعة إلى "إسرائيل" إثر انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا. ومع نضوب هذا المصدر، ومع استقرار الأحوال وتحسنها في تلك البلدان، تراجع معدل الهجرة إلى مستويات تقل عن عشرين ألف سنوياً.

جدول 2/2: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2011[32]

السنة	1994-1990	1999-1995	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	609,322	346,997	60,192	43,580	33,567	23,268	20,893

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع الكلي
العدد	21,180	19,264	18,131	13,699	14,572	16,633	16,892	**1,262,997**

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 2001-2011

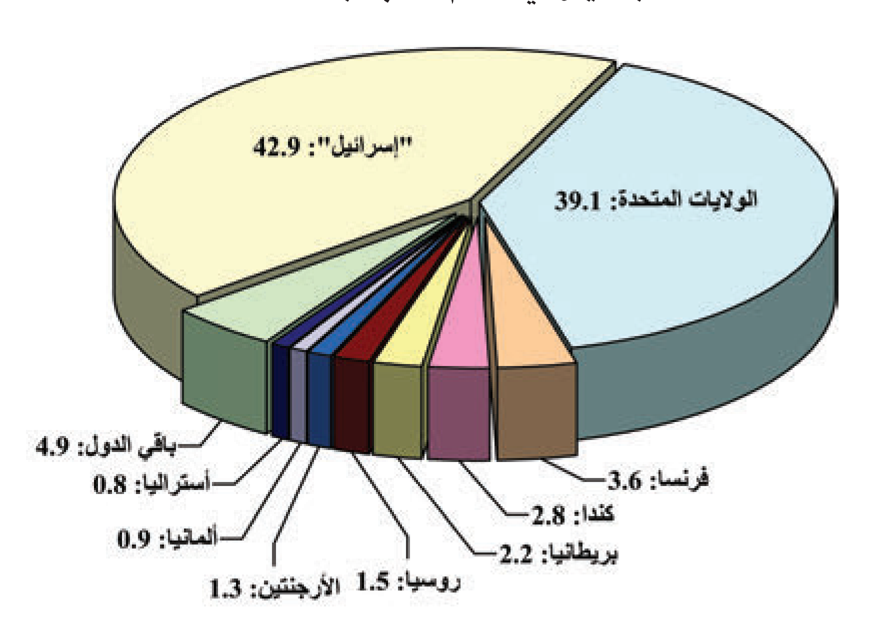


أما بالنسبة لأعداد اليهود في العالم، فتشير أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية سنة 2010 بأن عددهم يبلغ نحو 13.508 مليون نسمة. ويبلغ عدد اليهود في الولايات المتحدة نحو 5.275 ملايين، وفي فرنسا 482 ألفاً، وفي كندا 375 ألفاً، وفي بريطانيا 291 ألفاً، وفي روسيا 199 ألفاً، وفي الأرجنتين 182 ألفاً، وفي ألمانيا 119 ألفاً، وفي أستراليا 108 آلاف يهودي. ويعاني اليهود بشكل عام من ضعف شديد في الزيادة السكانية، إذ كان يبلغ عددهم 12.63 مليون نسمة، أي أن زيادتهم السكانية خلال أربعين عاماً بلغت 6.95%، وبمعدل سنوي يبلغ نحو 0.17%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسب الزواج المختلط، وقلة المواليد، والذوبان في المجتمعات الأخرى. ولذلك لا يتوقع أن تحدث زيادة ذات معنى في عدد اليهود خلال سنتي 2011 و2012.

جدول 2/3: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2010[33]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	5,803	5,275	482	375	291	199	182	119	108	674	**13,508**
النسبة (%)	42.9	39.1	3.6	2.8	2.2	1.5	1.3	0.9	0.8	4.9	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2010 (%)



وما زال أبناء فلسطين المحتلة 1948 يعانون من سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي، وأشار تقرير حول العنصرية في "إسرائيل" أن الكنيست الإسرائيلي استمر خلال سنة 2011 بمناقشة 24 اقتراحاً لقوانين تمييزية[34]. وبيَّن استطلاع إسرائيلي للرأي، أجراه مركز جوتمان Guttman Center التابع للمعهد الإسرائيلي للديموقراطية Israel Democracy Institute، لصالح صندوق آفي حاي AVI CHAI Foundation في سنة 2009، ونُشرت نتائجه في أوائل سنة 2012 أن 70% من الإسرائيليين يعتقدون أن اليهود هم "شعب الله المختار"، ورأى 61% من الإسرائيليين أن الحياة العامة يجب أن تدار بموجب التقاليد الدينية اليهودية. والطريف أن 65% من اليهود الإسرائيليين، بحسب استطلاع المعهد نفسه، يؤمنون بأن التوراة والوصايا العشر منزلة من الله، بمعنى أن الذين يؤمنون بأن اليهود هم "شعب الله المختار" أكثر من أولئك الذين يؤمنون بالدين اليهودي ذاته[35]!!

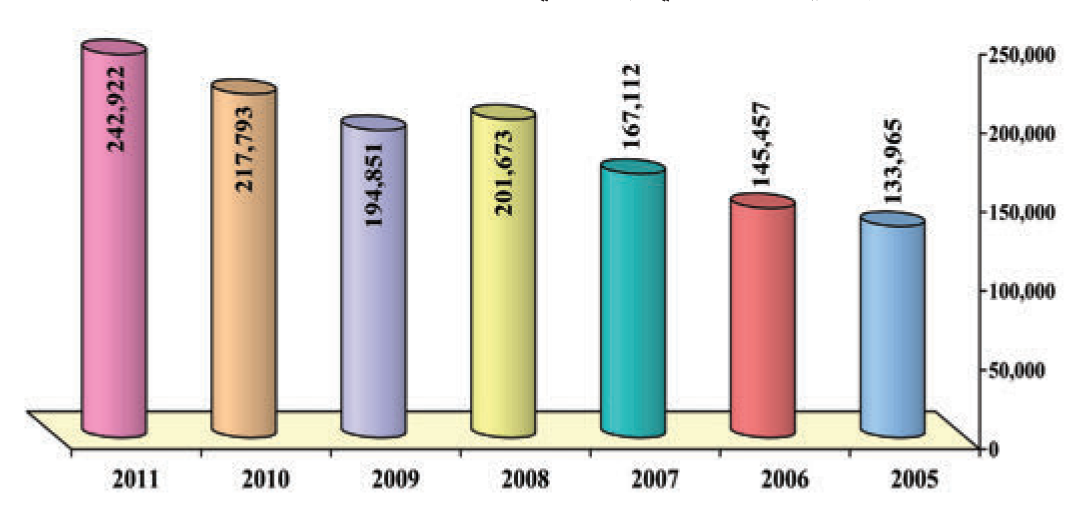
2. المؤشرات الاقتصادية:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) 242.92 مليار دولار في سنة 2011، مقارنة بـ 217.79 مليار دولار في سنة 2010[36]. ومن الجدير بالذكر أن سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي قد زاد في الفترة 2005-2011 بنحو 20% حسبما تشير تقارير بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel، وهو ما يشير إلى نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أدائه[37].

جدول 2/4: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2005-2011 حسب الأسعار الجارية[38]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2005	601,208	133,965	4.4878
2006	648,228	145,457	4.4565
2007	686,512	167,112	4.1081
2008	723,562	201,673	3.5878
2009	766,273	194,851	3.9326
2010	813,021	217,793	3.733
2011	869,199	242,922	3.5781

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2005-2011 (بالمليون دولار)

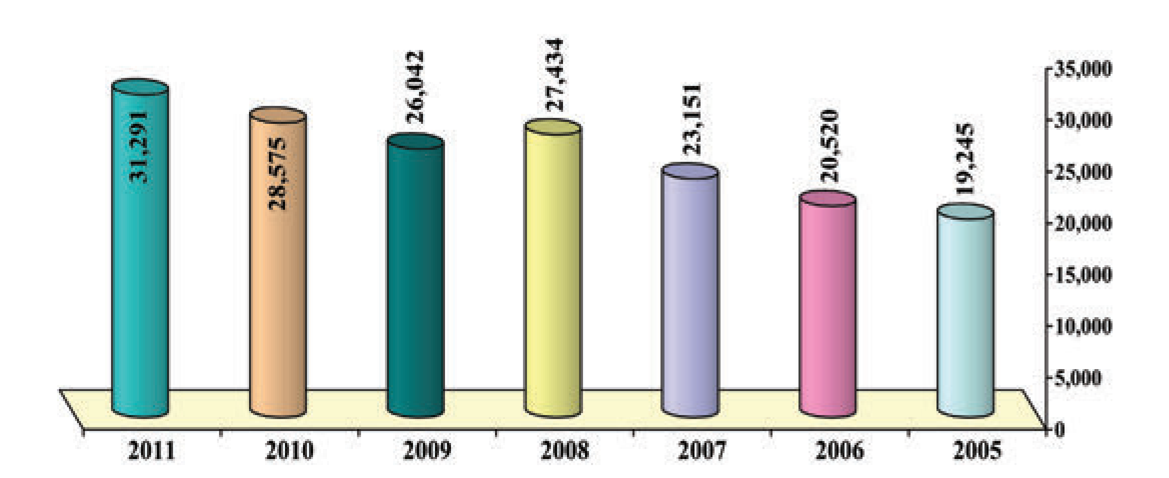


وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي (معدل الناتج المحلي للفرد الواحد) قد ارتفع إلى 111,963 شيكل (31,291 دولار) سنة 2011، بعد أن كان 106,669 شيكل (28,575 دولار) سنة 2010.

جدول 2/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2005-2011 حسب الأسعار الجارية[39]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2005	86,366	19,245
2006	91,449	20,520
2007	95,105	23,151
2008	98,429	27,434
2009	102,414	26,042
2010	106,669	28,575
2011	111,963	31,291

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2005-2011 (بالدولار)



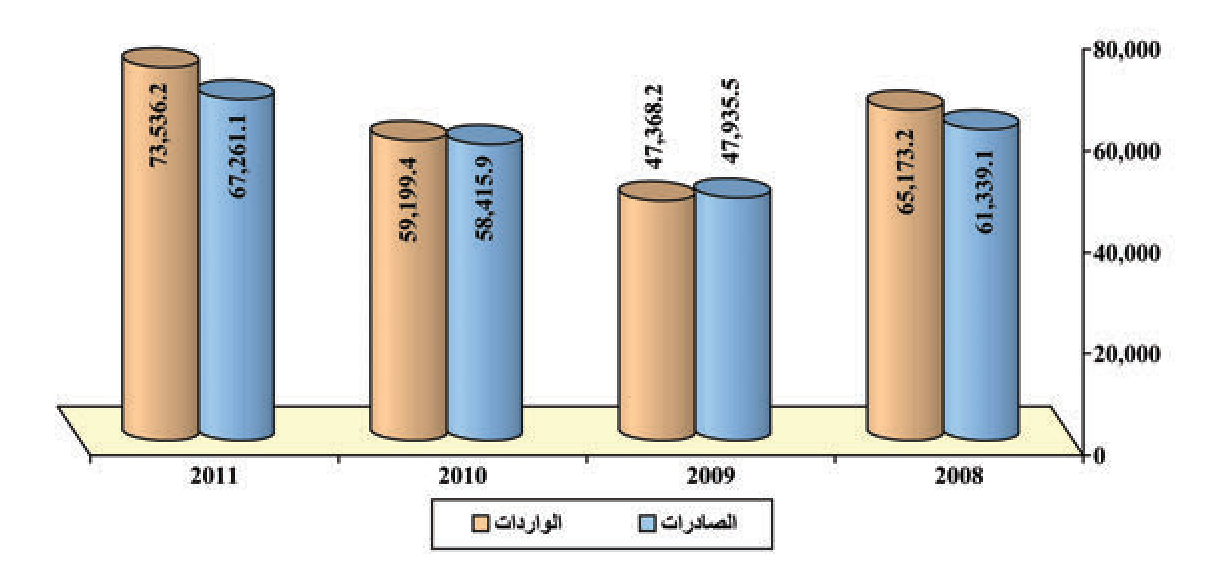
بلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2011 حوالي 271.191 مليار شيكل (75.792 مليار دولار)، بينما بلغت إيراداتها العامة للسنة نفسها حوالي 251.314 مليار شيكل (70.237 مليار دولار)، وبنسبة عجز في الموازنة مقدارها 7.9%؛ أي بنسبة 2.3% من الناتج المحلي[40].

وبلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2011 ما مجموعه 67.26 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 58.42 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة مقدارها 15.1%. أما الواردات لسنة 2011 فبلغت 73.54 مليار دولار، مقارنة بما مجموعه 59.2 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة مقدارها 24.2%؛ مع العلم أن هذه الإحصائيات لا تتضمن التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً. ويعكس هذا الأداء توسعاً نسبياً كبيراً في نشاط الاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت "إسرائيل" لم تتغلب بعد على عجزها التجاري (انظر جدول 2/6).

جدول 2/6: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2008-2011 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[41]

السنة	2008	2009	2010	2011
الصادرات	61,339.1	47,935.5	58,415.9	67,261.1
الواردات	65,173.2	47,368.2	59,199.4	73,536.2

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2008-2011 (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية في سنة 2011؛ حيث بلغت نسبتها 78.5% من مجمل هذه الصادرات، وهي نسبة سجلت تراجعاً طفيفاً مقارنة بسنة 2010، حيث بلغت 79.8%. أما صادرات الماس والسلع الزراعية فبلغت نسبتها 19.1% و2.3% على التوالي من مجمل الصادرات. ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity، فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2011 ما نسبته 47.2% من مجمل هذه الصادارات مقارنة بما نسبته 49.5% في سنة 2010. أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الوردات في سنة 2011؛ حيث بلغت نسبتها 36.3% من مجمل هذه الواردات. بينما بلغت نسبة السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية 16.9% و13.8% على التوالي[42].

جدول 2/7: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2010-2011 (بالمليون دولار)[43]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
2010	1,326.8	40,607.1	5,871.9	3,063.8	9	**50,878.6**
2011	1,352.7	45,206.9	7,488.6	3,534.7	8.1	**57,591**

جدول 2/8: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2010-2011
(بالمليون دولار)[44]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2010	8,689.9	22,687.2	8,525.8	10,447.9	7,999.3	354.4	**58,704.5**
2011	10,039.8	26,405.6	12,313	13,638.2	10,156.5	193.7	**72,746.8**

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2011 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة حوالي 19.36 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 28.8% من مجمل الصادرات الإسرائيلية. أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2011 حوالي 8.71 مليارات دولار، أي نحو 11.8% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 10.66 مليارات دولار، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي[45].

واستعادت بلجيكا موقعها كثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 3.75 مليارات دولار، والواردات الإسرائيلية منها 4.47 مليارات دولار، ويعود ذلك إلى تجارة الماس والمعادن الثمينة التي تضع بلجيكا عادة في هذا الموقع المتقدم. وتراجعت الصين إلى المركز الثالث بفارق ضئيل عن بلجيكا، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 2.71 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 5.45 مليارات دولار. ثمّ يليها هونج كونج حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 5.33 مليارات دولار، والواردات الإسرائيلية منها 1.86 مليار دولار. ويبدو أن ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى هونج كونج يرجع إلى كون الأخيرة مركزاً لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى مختلف أنحاء العالم؛ وبالرغم من ذلك فلا يعني ذكر هونج كونج في الإحصاءات الإسرائيلية كمقصد للصادرات أن البضائع الإسرائيلية تذهب إليها بالفعل ثم يُعاد تصديرها، وإنما قد تعبر، عبر قبرص أو أي محطة ترانزيت أخرى. وتراجعت ألمانيا لتحتل موقع خامس أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 1.94 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 4.57 مليارات دولار[46].

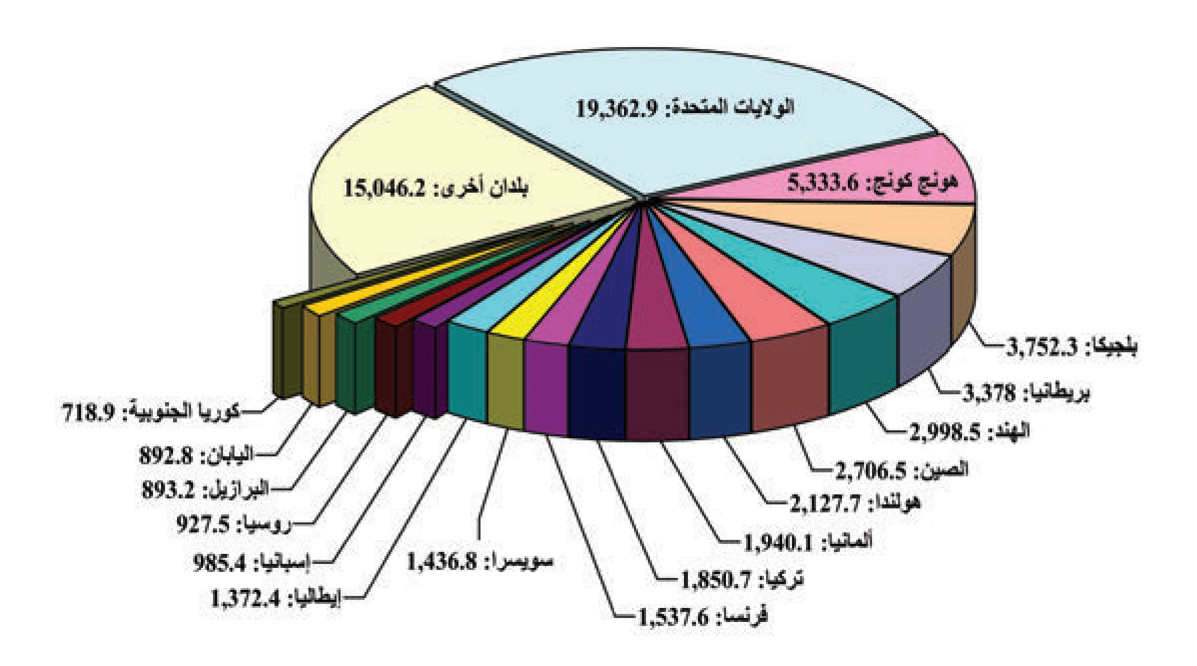
وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2011 هي بريطانيا (3.38 مليارات دولار)، والهند (3 مليارات دولار)، وهولندا (2.13 مليار دولار)، وتركيا، وفرنسا، وسويسرا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2011، فهي سويسرا (3.97 مليارات دولار)، وإيطاليا (3.06 مليار دولار)، وبريطانيا (2.78 مليار دولار)، وهولندا، واليابان، وتركيا، والهند[47].

والجدول التالي يشير إلى حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة خلال الفترة 2010-2011، مع العلم أنه لا يتضمن التجارة مع مناطق السلطة الفلسطينية التي بلغ مجموع الصادرات الإسرائيلية إليها 3,093 مليون دولار ومجموع الواردات الإسرائيلية منها 491 مليون دولار بحسب الأرقام الإسرائيلية لسنة 2010[48].

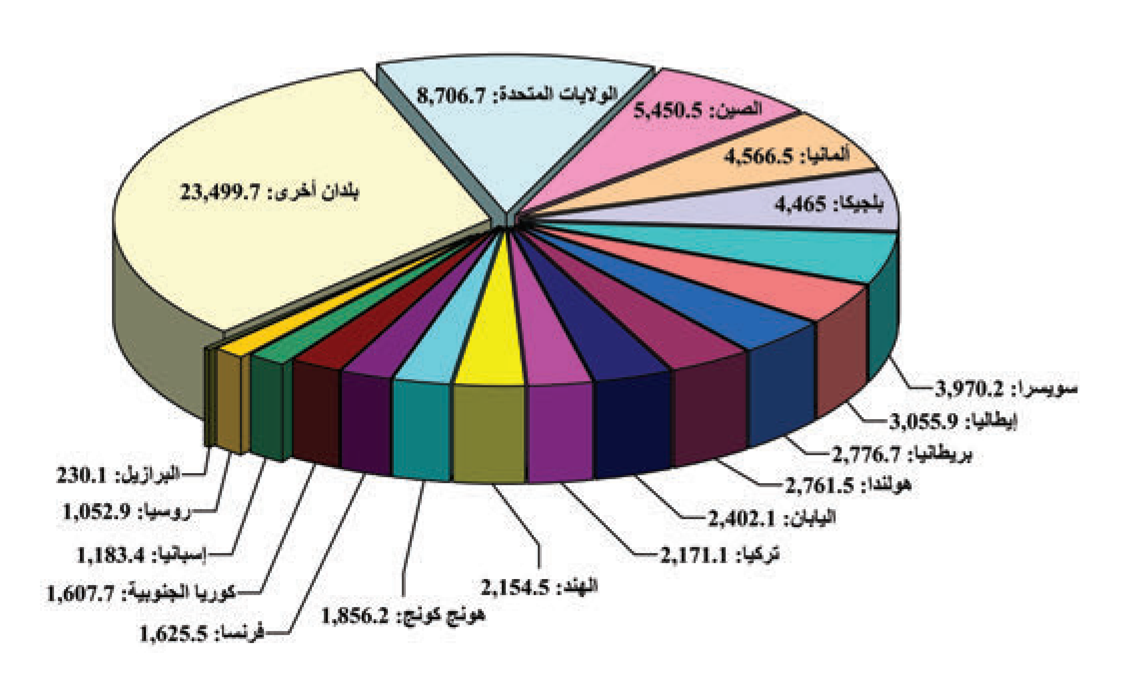
جدول 2/9: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2010-2011 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[49]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
الولايات المتحدة	28,069.6	25,189.2	19,362.9	18,488.2	8,706.7	6,701
بلجيكا	8,217.3	6,693.2	3,752.3	3,116.8	4,465	3,576.4
الصين	8,157	6,783.6	2,706.5	2,046.8	5,450.5	4,736.8
هونج كونج	7,189.8	5,313.8	5,333.6	3,915.2	1,856.2	1,398.6
ألمانيا	6,506.6	5,380.2	1,940.1	1,701.4	4,566.5	3,678.8
بريطانيا	6,154.7	4,514.5	3,378	2,268.1	2,776.7	2,246.4
سويسرا	5,407	4,267.7	1,436.8	1,047.5	3,970.2	3,220.2
الهند	5,153	4,736	2,998.5	2,890.4	2,154.5	1,845.6
هولندا	4,889.2	3,920.1	2,127.7	1,818	2,761.5	2,102.1
إيطاليا	4,428.3	3,679	1,372.4	1,253.2	3,055.9	2,425.8
تركيا	4,021.8	3,110.8	1,850.7	1,310.7	2,171.1	1,800.1
اليابان	3,294.9	2,436.8	892.8	657.2	2,402.1	1,779.6
فرنسا	3,163.1	2,783.7	1,537.6	1,266.5	1,625.5	1,517.2
كوريا الجنوبية	2,326.6	1,951	718.9	850.3	1,607.7	1,100.7
إسبانيا	2,168.8	2,007.2	985.4	1,031.8	1,183.4	975.4
روسيا	1,980.4	1,602.8	927.5	818.2	1,052.9	784.6
البرازيل	1,123.3	1,193.6	893.2	934.8	230.1	258.8
بلدان أخرى	38,545.9	32,052.1	15,046.2	13,000.8	23,499.7	19,051.3
المجموع العام	**140,797.3**	**117,615.3**	**67,261.1**	**58,415.9**	**73,536.2**	**59,199.4**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2011 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2011 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2011 ما مجموعه 3.029 مليار دولار من بينها ثلاثة مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ مقارنة بـ2.804 مليار دولار من بينها 2.775 مليار دولار منحة عسكرية في سنة 2010. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949-2011 ما مجموعه 112.031 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS) (انظر جدول 2/10).

وخلال سنة 2011 قرر الكونجرس الأمريكي تقديم دعم إضافي بقيمة 415.115 مليون دولار للمساعدة في بناء نظام الدفاع الصاروخي. وبذلك يصبح مجموع المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 3.444 مليارات دولار خلال سنة 2011[50].

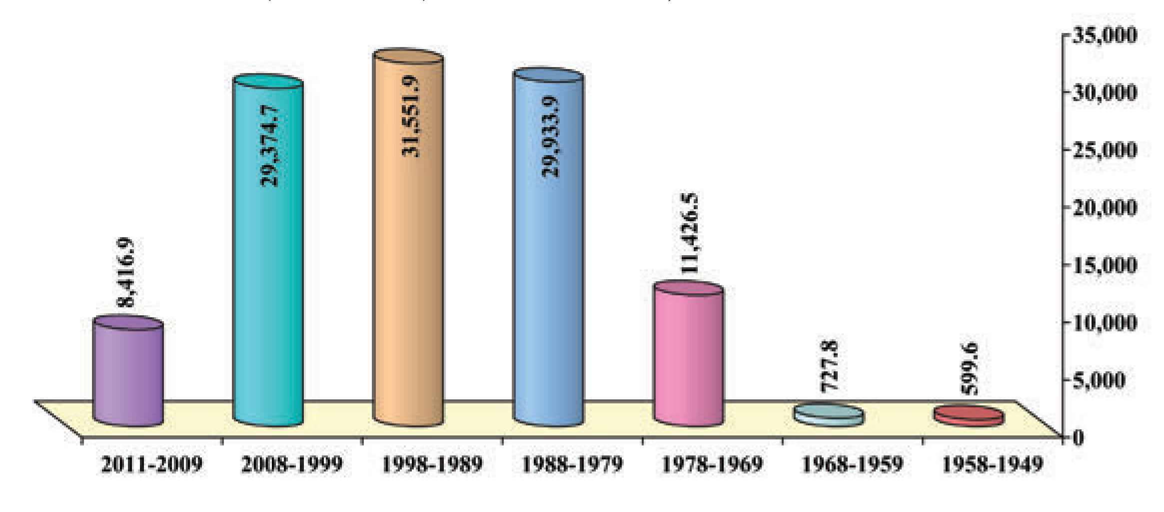
أما في سنة 2012 فقد بلغت قيمة المساعدات التي أقرها الكونجرس 3.095 مليارات دولار من بينها 3.075 مليارات دولار أُقرت كمنحة عسكرية؛ هذا بالإضافة إلى 235.7 مليون دولار تمّ إقرارها دعماً لنظام الدفاع الصاروخي. وبذلك يكون مجموع الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" 3.331 مليارات دولار[51].

جدول 2/10: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2011 (بالمليون دولار)[52]

الفترة	1958-1949	1968-1959	1978-1969	1988-1979	1998-1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008-1999	2009	2010	2011	المجموع
مجموع المساعدات	29,374.7	2,583.9	2,803.8	3,029.2	**112,031.3**

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2011 (بالمليون دولار)



وبالرغم من الأداء المتحسن للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه عانى من عدد من الاختلالات والمشاكل خلال سنة 2011، كان منها تعثُّر تزويد مصر لـ"إسرائيل" بالغاز الرخيص، خصوصاً بعد الثورة المصرية، وتعرض أنابيب الغاز المصرية إلى أكثر من عشر عمليات تفجير وتعطيل، وسط مطالبات شعبية مصرية ضاغطة بتوقيف ضخّ الغاز لـ"إسرائيل" أو إعادة النظر في الاتفاقية، بهدف الوصول إلى عقود تجارية "عادلة". وقد صرح إيلي جليكمان Eli Glickman مدير عام شركة الكهرباء الإسرائيلية Israel Electric Corporation بأن عدم تزويد مصر لـ"إسرائيل" بكميات الغاز المتفق عليها سنة 2011، سيرفع سقف المدفوعات الإسرائيلية بنحو 4.3 مليارات شيكل (نحو مليار دولار)، وأن ذلك قد يؤدي إلى رفع أسعار الكهرباء في "إسرائيل" بنحو 15-30%[53]. وقد اضطرت شركة مصافي النفط "بزان" (Oil Refineries Ltd. (Bazan لتوقيع عقد للحصول على الغاز الطبيعي بأسعار مرتفعة قياساً بأسعار الغاز المصري لتعويض النقص الحاصل في السوق[54].

وقد انعكست مظاهر الخلل في الاقتصاد الإسرائيلي على تآكل الطبقة المتوسطة، وخروج مئات الآلاف من الإسرائيليين في صيف 2011 في مظاهرات ضدّ الغلاء والضرائب مطالبين بتحسين أوضاعهم. وفي الوقت نفسه فقد ازداد عدد الأثرياء في "إسرائيل"؛ فحسب قائمة أعدتها شركة ميريل لينش الأمريكية Merrill Lynch فإن عدد المليونيرات الإسرائيليين في سنة 2010 بلغ 11 ألفاً[55]. كما كشف تقرير مؤسسة التأمين الوطني بـ"إسرائيل" National Insurance Institute of Israel لسنة 2010 أن نحو 20% من الأسر الإسرائيلية تعيش تحت خط الفقر[56].

ومن جهة أخرى، فإن اكتشاف حقول الغاز قبالة السواحل الشمالية لـ"إسرائيل" سيحل إلى حدٍّ كبير احتياجاتها من الطاقة، حيث سيبدأ الإنتاج من حقل "تمار" في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" طوال 15-20 سنة مقبلة[57].

3. المؤشرات العسكرية:

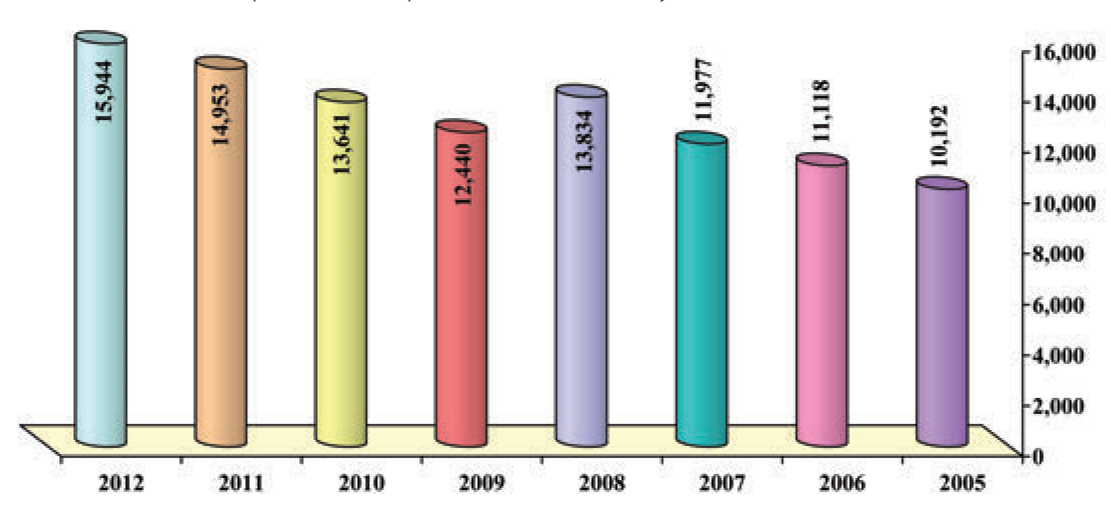
ألقت الأحداث والتغيرات والثورات التي تجري منذ مطلع سنة 2011 في العالم العربي بظلالها على السلوك العسكري والأمني الإسرائيلي. إذ إن التغيرات إذا ما استمرت في الاتجاه بشكل إيجابي، يعكس إرادة الشعوب، وينشىء أنظمة ديموقراطية حرة، ويتيح للتيارات الإسلامية، مثل غيرها، أن تقود أو تشارك في قيادة بلدانها؛ فإن هذه التغيرات ستؤدي موضوعياً من الناحية الاستراتيجية إلى إنشاء بيئات حاضنة للمقاومة وأكثر قوة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، كما قد تؤثر في المدى البعيد على المعادلة التي نشأت واستمرت على أساسها "إسرائيل"، وهي ضعف ما حولها وتمزقه وتخلفه، وهو ما يعني فرض معادلة جديدة للصراع قائمة على أساس قدرة الفضاء الاستراتيجي المحيط بـ"إسرائيل" على التطور وامتلاك عناصر القوة، والدخول في مشاريع تكامل ووحدة، ربما تسهم في قلب موازين الصراع لصالح العرب والمسلمين.

كان القلق والارتباك واضحاً على السلوك الإسرائيلي عندما بدأت الثورات العربية، ووصف قادة إسرائيليون ما حدث بأنه "تسونامي سياسي" حسب ما ذكر وزير الدفاع إيهود باراك[58]، بينما وصف شاؤول موفاز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكنيست بأنه "إنذار استراتيجي لإسرائيل"[59]، كما وصفه الوزير موشيه يعلون Moshe Ya'alon بأنه "زلزال تاريخي"[60]. ولذلك تحدث قادة عسكريون إسرائيليون أن الجيش سوف يجري تغييرات على عقيدته العسكرية، بحيث يبدأ الاستعداد لاحتمال دخول "إسرائيل" في حرب شاملة مع أكثر من دولة عربية. وأجرى الجيش الإسرائيلي عمليات لتقدير الموقف خصوصاً في ضوء التغيرات في الدول ذات الحدود المشتركة مع "إسرائيل"، وخصوصاً مصر، التي ظهرت فيها احتمالات حقيقية لقيام سلطة معادية لـ"إسرائيل"[61].

وقد دفع ذلك إيهود باراك للقول إن "إسرائيل" قد تطلب زيادة في المساعدات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة بعشرين مليار دولار خلال السنوات المقبلة للتعامل مع الأحداث المتلاحقة في العالم العربي[62]. كما طلبت وزارة الدفاع زيادة في ميزانيتها المعتمدة لسنة 2011 بنحو خمسة مليارات شيكل (نحو 1.4 مليار دولار)[63]. وتجب ملاحظة أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية المقرَّة أصلاً لسنة 2011 كانت 53.5 مليار شيكل (نحو 14.95 مليار دولار)[64]، بينما بلغت الميزانية العسكرية المقرة أصلاً لسنة 2012 نحو 60 مليار شيكل (نحو 15.9 مليار دولار)[65].

جدول 2/11: الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2005-2012 حسب الأسعار الجارية[66]

السنة	الموازنة (بالمليون شيكل)	الموازنة (بالمليون دولار)
2005	45,739	10,192
2006	49,546	11,118
2007	49,202	11,977
2008	49,632	13,834
2009	48,921	12,440
2010	50,921	13,641
2011	53,502	14,953
2012	60,000	15,944



ويشكل التعرف على الميزانية العسكرية الإسرائيلية الحقيقية إحدى المعضلات التي تواجه الباحثين عادة. ففضلاً عن الميزانية السنوية المعتمدة التي تقدر بنحو 15 مليار دولار، فإن زيادة قد تجري خلال السنة على بنود الميزانية لأسباب مختلفة، وهناك بنود عسكرية مبثوثة في ميزانيات وزارات الدولة ومؤسساتها كتلك المتعلقة بالاحتلال والاستيطان. وكما أشرنا سابقاً، فإن "إسرائيل" تلقت معونة عسكرية أمريكية سنة 2011 بقيمة 3.415 مليار دولار؛ كما تتوقع مساعدة عسكرية أمريكية خلال سنة 2012 بقيمة 3.311 مليار دولار[67].

وخلال سنة 2011 أعادت الحكومة الإسرائيلية تفعيل خطة نقل قواعد للجيش الإسرائيلي إلى النقب، والمؤجلة منذ سنة 2005، وأقرت ميزانية في 2011/4/17 بقيمة 19 مليار شيكل (حوالي 5.6 مليار دولار). وسيتم إنشاء مدينة تدريب عملاقة في النقب، وسيخدم فيها نحو 11 ألف عسكري إسرائيلي، اعتباراً من أواخر سنة 2013. وسيتم إخلاء قواعد عسكرية رئيسية خصوصاً من وسط "إسرائيل"، وأهمها قواعد تسريفين (الصرفند) Zrifin وتل هاشومير Tel Hashomer ورامات غان Ramat Gan؛ بحيث يتم استكمال العمل بحلول سنة 2018. وقد قُدّرت تكاليف إنشاء مدينة التدريب الإجمالية بنحو 10 مليارات شيكل (حوالي 2.9 مليار دولار)[68].

وقد كشفت القناة العبرية العاشرة التابعة للتلفزيون الإسرائيلي Channel 10 عن تفاصيل الخطة الخمسية الجديدة للجيش الإسرائيلي التي يطلق عليها "حلميش" Halamish والتي ستحل محل خطة تيفن Tefen التي ينتهي العمل بها مع نهاية سنة 2012. وتتحدث الخطة عن تطوير الجيش الإسرائيلي في ضوء التهديدات التي تواجه "إسرائيل". وهي تأخذ في الاعتبار التغيرات الحاصلة في المنطقة، وخصوصاً في مصر، وانعكاس ذلك على الجيش الإسرائيلي وبنيته. والخطة

تضع في الاعتبار أنها ستواجه تهديدات من إيران وسورية وحماس وحزب الله. ويظهر أن الخطة تركز على أنظمة الدفاع الجوية والأنظمة المضادة للصواريخ، وتطوير قدرات كتائب المشاة، ومواجهة هجمات الانترنت للبنى التحتية العسكرية[69].

وفي الفترة 19-2011/6/23 نفذت "إسرائيل" أكبر مناورات في تاريخها تحت اسم "نقطة تحول 5" أو Turning Point 5؛ وهي مناورات شاملة مبنية على فرضية تعرض "إسرائيل" لحرب شاملة من إيران وسورية وحماس من قطاع غزة وحزب الله من لبنان، وحتى من فلسطينيي 1948، وتستهدف تدريب "الشعب" للتعامل مع أحلك الظروف. وكان هناك حديث في أوساط السياسيين والعسكريين أن "إسرائيل" تواجه أخطاراً كبيرة، وإن لم تكن أخطاراً وجودية. وبالرغم من حديث وزير الأمن الداخلي متان فلنائي عن "نجاح باهر" للمناورات، إلا أن محلل الشؤون العسكرية في القناة العبرية الأولى التابعة للتلفزيون الإسرائيلي Channel 1، تحدث عن مشاعر الخيبة لدى القائمين على المناورة من عدم مبالاة الجمهور الإسرائيلي حيث لم يستجب أكثر من 15% للذهاب إلى الملاجئ عندما أطلقت صفارات الإنذار، بينما كان من المؤمل ذهاب نحو 50% منهم للملاجئ[70].

وقد حرص القادة الإسرائيليون على طمأنة الجمهور الإسرائيلي القلق من التغيرات التي يشاهدها من حوله في البلاد العربية، فقال نتنياهو إن "إسرائيل" هي أقوى من أي وقت مضى. وقال يائير جولان Yair Golan قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي إن ما تعرضت له "إسرائيل" طوال حرب تموز/ يوليو 2006 مع لبنان كان تسعين طناً من المتفجرات، بينما تعرضت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية لقصف بزنة 206 أطنان كل يوم ولمدة تسعة أسابيع؛ وأن ما ستتعرض له "إسرائيل" من قصف، في حال دخلت في حرب شاملة، من إيران وسورية وحزب الله وحماس سيكون بزنة 1,000-2,000 طن متفجرات طيلة شهر كامل (نحو 33-66 طن يومياً). والمقصود أن "إسرائيل" ستتضرر كثيراً ولكنها لن تُدمّر، حسب رأيه[71]. وقد قال وزير الدفاع إيهود باراك إنه إذا حدثت حرب مقبلة فسيسقط على "إسرائيل" حوالي خمسين طناً من المتفجرات المتناثرة يومياً، بينما بإمكان "إسرائيل" أن تطلق نحو 1,500 طن من المتفجرات بالغة الدقة يومياً[72].

كان من الواضح أن "إسرائيل" تركز على نشر منظومات الحماية الصاروخية، لتكون مع حلول سنة 2015 قد استكملت أكبر منظومة حماية صاروخية من نوعها في العالم؛ بحيث تغطي كافة الأجواء الإسرائيلية من أي هجوم بالصواريخ والقاذفات، وسيتم صرف 2-2.3 مليار دولار لتمويلها. وتتضمن الخطة الإسرائيلية توفير صواريخ حيتس (السهم) 3 أو Hetz (Arrow) 3 المضادة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى، ونشر صواريخ حيتس، التي تعمل على هوامش الغلاف الجوي، ونشر منظومة الاعتراض "عصا سحرية" Magic Wand التي تواجه القاذفات الصاروخية الثقيلة مثل "إم-6" السورية، وصواريخ فجر Fajr Rockets الإيرانية، والصواريخ الجوالة

Cruise missile؛ كما تتضمن الخطة نشر منظومة القبة الحديدية Iron Dome القادرة على اعتراض الصواريخ قصيرة المدى. وسيتم تزويد هذه الدفاعات بسلسلة من الرادارات من طراز أورين يروك Oren Yarok، وأورين أدير Oren Adir التي تخدم منظومة حيتس، ورادار إكس X-Band Radar بعيد المدى الذي نصبه الأمريكان في النقب. وسترتبط هذه المنظومات والرادارات بالأقمار الصناعية الأمريكية والإسرائيلية[73].

وكانت الولايات المتحدة قد أقرت سنة 2011، بالإضافة إلى دعمها السنوي المعتاد، مبلغ 205 ملايين دولار لدعم مشروع القبة الحديدية، ونحو 58.955 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 3، ومبلغ 66.427 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 2، ومبلغ 84.722 مليون دولار لدعم مشروع مقلاع داود David's Sling؛ بما مجموعه 415.115 مليون دولار. كما أقرت الولايات المتحدة في ميزانية سنة 2012 دعماً إضافياً، فوق دعمها المعتاد، مقداره 235.7 مليون دولار موزعة على نحو 66.22 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 3، ونحو 58.955 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 2، ونحو 110.525 مليون دولار لدعم مشروع مقلاع داود[74]. أي أن الولايات المتحدة دخلت كشريك استراتيجي في تطوير أكبر منظومة حماية صاروخية لبلدٍ في العالم.

وقد قامت "إسرائيل" بوضع وحدة من منظومة القبة الحديدية قرب الحدود مع غزة في 2011/3/27[75]، ووضعت وحدة أخرى في المنطقة نفسها في أوائل حزيران/ يونيو 2011[76]، كما وضعت وحدة ثالثة قرب حيفا في أواخر الشهر نفسه[77]. وتحتاج "إسرائيل" لنحو 15 وحدة من منظومة القبة الحديدية لاستكمال تجهيزاتها الدفاعية تجاه قطاع غزة وتجاه حدودها الشمالية مع لبنان[78].

ويظهر أن أداء القبة الحديدية خلال سنة 2011 لم يكن مشجعاً، بالرغم من أن إيهود باراك قال إن "من شأنها أن تغيّر وجه الحروب القادمة"، وإنها إنجاز تكنولوجي إسرائيلي "منقطع النظير"[79]. غير أن قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي يائير جولان، ورئيس هيئة أركان المنطقة الجنوبية السابق تسفي فوغل Tzvi Fogel قلّلا من الآمال المعقودة على القبة الحديدية[80]. وتضاربت التصريحات الإسرائيلية حول تقييم أدائها فذكرت أوساط عسكرية أن أداءها حقق نجاحاً بنسبة 75% خلال فترات التصعيد الثلاث مع قطاع غزة في سنة 2011، وذلك عند استخدام صواريخ تامير Tamir، التي قالت إنها نجحت في 33 عملية من أصل 44 عملية اعتراض[81]!! غير أن المصادر الإسرائيلية اعترفت بصعوبة التعامل مع قذائف الهاون Mortar Shell والصواريخ الفلسطينية محلية الصنع؛ فحسب تقرير نشرته وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن المقاومة الفلسطينية أطلقت 65 صاروخاً و67 قذيفة هاون في الفترة 7-2011/4/10، حيث نجحت منظومة القبة الحديدية في اعتراض 8 منها فقط. وأشار التقرير نفسه إلى أن القبة الحديدية نجحت في

اعتراض صاروخ واحد فقط (من نوع غراد Grad) من أصل 18 صاروخاً و11 قذيفة هاون أُطلقت في الفترة 8-2011/12/10[82]. وقد اضطر الجيش الإسرائيلي للاعتراف بوجود مشاكل فنية تؤدي إلى عدم قدرة منظومة القبة الحديدية أداء المهام المتوقعة بشكل كامل[83].

ولا تقف مشاكل القبة الحديدية عند نقص كفاءتها، وإنما في تكلفتها العالية مقارنة بصواريخ المقاومة؛ فبينما تكلف المنظومة الواحدة نحو ستين مليون دولار، وتكلف عملية الاعتراض الواحدة على الصاروخ نحو أربعين ألف دولار، فإن صاروخ المقاومة لا يكلف سوى بضعة مئات من الدولارات، ولا تزيد في حالة صواريخ غراد عن بضعة آلاف من الدولارات[84].

ومن جهة أخرى، لم تظهر حتى إعداد هذا التقرير إحصائيات محددة حول مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لسنة 2011، غير أن تقريراً صادراً عن مجمع الصناعات العسكرية الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2011 قال إن مجمل المبيعات العسكرية في سنة 2010 بلغ 9.6 مليار دولار بينها 7.2 مليار دولار صادرات عسكرية للخارج، والباقي تمّ بيعه للجيش الإسرائيلي، بينما بلغ ما تمّ تصديره للخارج سنة 2009 نحو 6.9 مليار دولار. وقد أعلنت الشركات العسكرية الإسرائيلية الكبرى الأربع أنها أبرمت سنة 2010 عقوداً بقيمة حوالي 19 مليار دولار تنفذ خلال السنوات القادمة[85].

ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنة 2011 عدوانها على الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التهدئة غير المعلنة على حدود قطاع غزة، والتي تمثلت في محدودية إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية، والتي جاءت في غالبها في سياق ردود الأفعال، فإن "إسرائيل" واصلت عملياتها العسكرية المحدودة بقصف أهداف داخل القطاع، وكادت أكثر من مرة أن تؤدي إلى انهيار التهدئة. وفي الضفة الغربية حظيت "إسرائيل" بتهدئة مشابهة، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة. واستمرت "إسرائيل" في سنة 2011 بإغلاقها لمعظم معابر قطاع غزة، وإبقائها على معبر واحد، وتشديدها للحصار، كما أبقت في الضفة الغربية على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات.

1. شهداء وجرحى:

حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك)، بلغت عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة خلال سنة 2011 باتجاه البلدات والمستعمرات الإسرائيلية المحيطة 676 صاروخاً وقذيفة، وذلك مقابل 365 صاروخاً وقذيفة أطلقت في سنة 2010 مقارنة بـ 858 صاروخاً

وقذيفة أطلقت سنة 2009. أما في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، فقد سجل الشاباك 562 عملية في سنة 2011 مقابل 455 عملية سُجلت في سنة 2010. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العمليات كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[86].

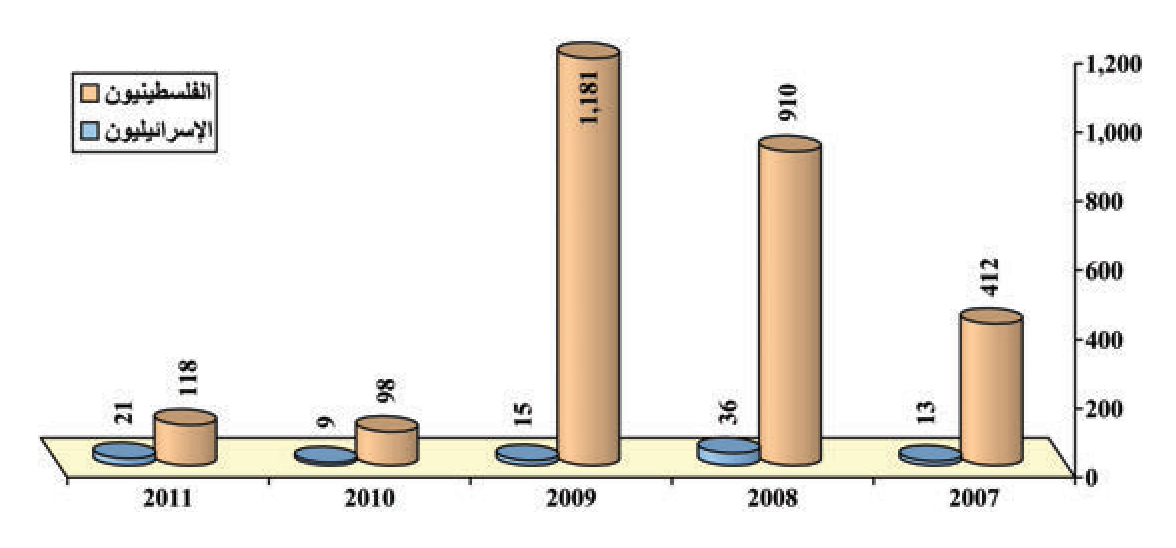
واستشهد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 118 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين بينهم 100 في غزة و18 في الضفة الغربية، خلال سنة 2011، كما جُرح نحو 554 فلسطينياً، من بينهم 41 طفلاً، و45 متضامناً أجنبياً[87]. واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة مناطق سكنية بالقصف المدفعي والجوي ستين مرة[88]. وفي المقابل سجل الشاباك مقتل 21 إسرائيلياً سنة 2011 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، كما جرح نحو 122 إسرائيلياً[89].

جدول 2/12: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011[90]

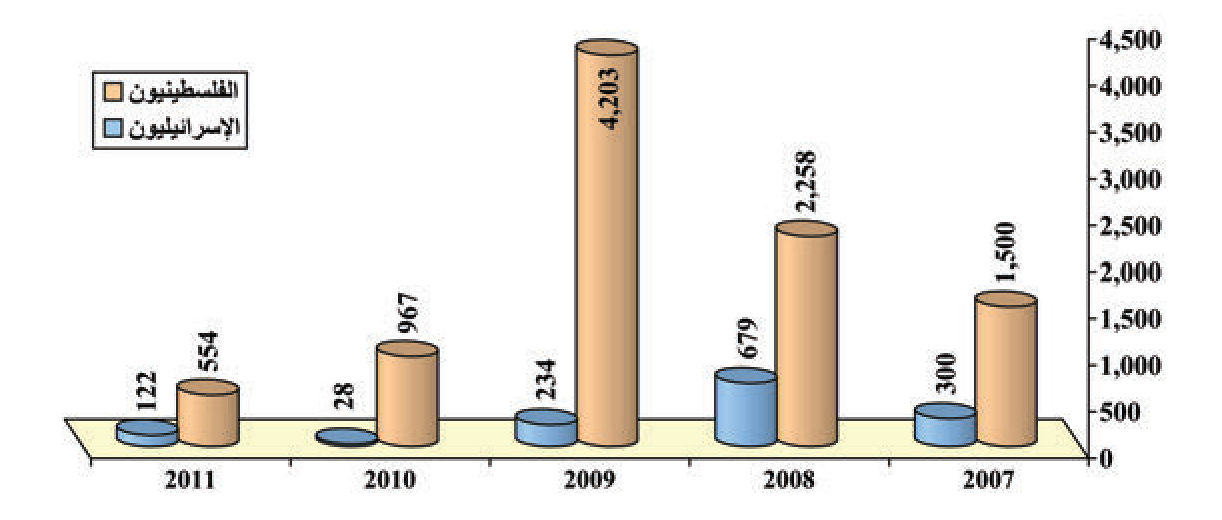
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2007	412	13	1,500	300
2008	910	36	2,258	679
2009	1,181	15	4,203	234
2010	98	9	*967	28
2011	118	21	*554	122

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011




الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011



وقد شهدت ذكرى النكبة في سنة 2011 تصعيداً نوعياً من قبل اللاجئين الفلسطينيين على طول الحدود مع "إسرائيل"؛ وكان أعنفها على الحدود السورية واللبنانية مع فلسطين. ففي مدن الضفة الغربية شارك مئات الآلاف من الفلسطينيين في مسيرات في الذكرى الـ 63 للنكبة يوم 2011/5/15، وحدث مواجهات مع قوات الاحتلال سقط فيها مئات الجرحى، وكان أعنفها على معبر قلنديا العسكري. وفي قطاع غزة استشهد شاب فلسطيني وجرح أكثر من سبعين آخرين نتيجة الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية المتمركزة شمالي القطاع وشرقه. وفي لبنان شارك نحو 45 ألفاً في "مسيرات العودة"، وحاول العشرات اجتياز السياج الحدودي، فأطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص، مما أدى لاستشهاد 11 شاباً فلسطينياً وجرح 112 آخرين. وتمكن العشرات من اجتياز السياج الحدودي مع سورية، بينما قامت القوات الإسرائيلية بقتل أربعة أشخاص وجرح 170 آخرين[91]. وتجددت مسيرات العودة في سورية باتجاه الجولان في ذكرى حرب حزيران/ يونيو 1967؛ حيث واجهتها القوات الإسرائيلية بالرصاص الحي مما أدى لاستشهاد 23 شخصاً وجرح 447 آخرين[92].

وقد أعطت هذه المسيرات والمظاهرات رسالة قوية ونوعية من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج أنه شعب واحد، وأنه ما زال متمسكاً بحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم التي أخرجوا منها سنة 1948 وما بعدها. وبغض النظر عن التوظيف السياسي للمسيرات لدى بعض الأطراف، فإن الرسالة الأهم جاءت من الشعب الفلسطيني نفسه بإصراره على حقوقه واستعداده للتضحية في سبيلها.

2. أسرى ومعتقلون:

شهدت سنة 2011 نوعاً من الانفراج فيما يتعلّق بقضية الأسرى في سجون الاحتلال، من خلال إتمام صفقة التبادل "وفاء الأحرار"، التي أطلق بموجبها سراح 1,027 أسيراً فلسطينياً مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، الذي أسرته المقاومة الفلسطينية في غزة في 2006/6/25. وقد تمّ الإفراج عن الأسرى على مرحلتين: الأولى تمت في 2011/10/18، وشملت 450 أسيراً و27 أسيرة؛ يتوزعون على 6 أسرى من الأراضي المحتلة سنة 1948، و318 من الضفة الغربية بينهم 45 من شرقي القدس، و125 من غزة، وأسير واحد من الجولان المحتل. ووفقاً للصفقة تمّ إبعاد أربعين من الأسرى خارج فلسطين، إلى تركيا وقطر وسورية والأردن لفترات متفاوتة، بينما أُبعد 163 أسيراً من الضفة إلى غزة، حيث سيعود 17 منهم إلى منازلهم بعد ثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المحكومين بالمؤبد من الأسرى المفرج عنهم 315 أسيراً وخمس أسيرات، وهو يعادل 37% من عدد المحكومين بالمؤبد في السجون الإسرائيلية (انظر البند رابعاً في الفصل الأول)[93].

وفي إطار المرحلة الثانية، أفرجت سلطات الاحتلال في 2011/12/18، عن 550 أسيراً، بينهم 507 من الضفة الغربية بينهم أسيرين من شرقي القدس، و41 من قطاع غزة واثنين آخرين من الأردن، ولن يتم إبعاد أي أسير عن مقر سكنه في هذه المرحلة[94]. وتشمل قائمة الأسرى المفرج عنهم 55 أسيراً تقل أعمارهم عن 18 عاماً، و6 أسيرات، وصالح الحموري الأسير المقدسي الذي يحمل الجنسية الفرنسية. وكان ضمن المفرج عنهم 113 أسيراً اعتقلوا خلال سنة 2011، إضافة إلى 109 آخرين اعتقلوا خلال سنة 2010، و172 اعتقلوا في الفترة 2008-2009، و99 اعتقلوا في الفترة 2006-2007، و19 اعتقلوا في الفترة 2004-2005، و26 اعتقلوا في الفترة 2002-2003، و7 معتقلين منذ سنة 2001، واثنين فقط معتقلين منذ سنة 1999[95].

وقد قال خالد مشعل إن الصفقة تشكل إنجازاً كبيراً في الحجم والنوعية المتميزة، لكونها تشمل معتقلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وأراضي 1948 والجولان والشتات، كما تجسد وحدة الوطن ووحدة الشعب الفلسطيني من خلال شمولها جميع الفصائل[96].

ومن جهة أخرى، فإن من بقي من الأسرى داخل السجون، ما زالوا يعانون من القيود والإجراءات القمعية الإضافية التي فرضها عليهم الاحتلال في سنتي 2010 و2011[97]. وكان الأسرى قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر 2011 احتجاجاً على الإجراءات العقابية المتخذة بحقهم، ثم قاموا بتعليقه بالتزامن مع إتمام المرحلة الأولى من صفقة التبادل في 2011/10/18؛ بعد أن وافقت سلطات الاحتلال على بعض مطالبهم، مثل

الموافقة على عدم إخراج الأسرى مكبلي الأيدي والأرجل عند زيارة الأهل، والسماح للأسرى بالتزاور بين الغرف والأقسام داخل السجن الواحد، وإعادة بثّ قناة "فلسطين الفضائية"، وبعض القنوات العربية الأخرى[98].

وقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2011 نحو 4,315 أسيراً، بينهم 6 أسيرات و132 طفلاً. ومن بين الأسرى 3,856 أسيراً من الضفة الغربية، 198 منهم من شرقي القدس، و459 أسيراً من قطاع غزة[99]، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. وما يزال يقبع في سجون الاحتلال 532 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عدة، وهناك أيضاً 122 أسيراً معتقلين قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994. وقد تابعت سلطات الاحتلال حملات الاعتقال على مدار سنة 2011، حيث بلغ مجموع حالات الاعتقال 3,312 حالة[100].

وزاد عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 307 معتقلين في نهاية سنة 2011، بعد أن كان عددهم 219 في نهاية سنة 2010[101].

جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال سنة 2011

عدد المعتقلين في 2011/1/1	عدد المعتقلين في 2011/12/31	عدد حالات الاعتقال خلال سنة 2011	عدد النساء في نهاية 2011	عدد الأطفال في نهاية 2011
7,000	4,315	3,312	6	132

وقد قدّم الأسرى في السجون نماذج متميزة في الصبر والتضحية، سعياً لنيل حقوقهم، وكشفاً لمدى الظلم الذي يتعرضون له، وكان من أبرز هذه النماذج الأسير خضر عدنان، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي[102]، والذي اعتقلته "إسرائيل" إدارياً في 2011/12/17 في عرابة بالضفة الغربية[103]؛ فقد بدأ إضراباً عن الطعام منذ يوم اعتقاله[104]، واستمر إضرابه 66 يوماً حتى 2012/2/21، عندما وافقت "إسرائيل" على أن تطلق سراحه في 2012/4/17[105]. أما هناء يحيى الشلبي، التي تنتمي أيضاً لحركة الجهاد الإسلامي، فهي أسيرة محررة في صفقة "وفاء الأحرار"، وقد اعتقلتها "إسرائيل" في قرية برقين بالضفة الغربية في 2012/2/16[106]، فقامت بالإضراب عن الطعام لمدة 44 يوماً، ولم ترفع إضرابها إلا بعد الاتفاق مع سلطات الاحتلال على نيل حريتها، مقابل إبعادها إلى قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات، حيث تمّ الإبعاد في 2012/4/1[107].

وفي آذار/ مارس 2011 قامت "إسرائيل" باختطاف المهندس ضرار أبو سيسي، الذي يعمل مديراً لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، في أثناء زيارته إلى أوكرانيا. واتهمته بقربه من كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس، وبأن له دوراً أساسياً في تطوير "صواريخ فتاكة" بمدى 6-22 كم، وتطوير صواريخ مضادة للدروع. أما أبو سيسي فقد نفى من جهته التهم الموجهة إليه[108].

3. الحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني:

استمرت "إسرائيل" في حصارها لقطاع غزة، مدعية أنه "ليس في غزة أزمة إنسانية من أي نوع" بحسب تصريح وزير الدفاع إيهود باراك[109]. وحاولت أن تعزز مصداقيتها من خلال لجنة "الفحص" الإسرائيلية التي شكلتها في أعقاب مجزرة أسطول الحرية Freedom Flotilla "لجنة تيركل" Turkel Committee والتي رأت أن حصار غزة يندرج تحت القانون الدولي، وكذلك حادثة السفينة التركية مرمرة Mavi Marmara (أسطول الحرية)، وعدت أن الجنود الإسرائيليين قدموا "نموذجاً" في تعاملهم مع أسطول الحرية[110]. أما السفير الإسرائيلي في واشنطن مايكل أورين Michael Oren فعدّ أن حصار قطاع غزة هو "مسألة حياة أو موت"[111]. ولم تكن هكذا تصريحات أو مواقف لتقنع الإسرائيليين أنفسهم، فضلاً عن أن تقنع الآخرين؛ إذ لو تعرض الإسرائيليون لمثل هذا الحصار أو بعضه لقامت الدنيا ولم تقعد!!

وفي آذار/ مارس 2011 قامت سلطات الاحتلال بإغلاق معبر المنطار "كارني"، واعتمدت معبر كرم أبو سالم معبراً وحيداً لقطاع غزة لإدخال مختلف الأصناف والبضائع التي يسمح الاحتلال بإدخالها. وكان ذلك قد تمّ بالتنسيق بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني للسلطة في رام الله[112].

وقد تمكنت الضغوط والجهود الإسرائيلية الحثيثة من منع انطلاق أسطول الحرية 2 إلى قطاع غزة؛ حيث قامت السلطات التركية واليونانية والقبرصية بمنع انطلاق الأسطول من أراضيها. وهو ما عطل حركة معظم سفن الأسطول، بينما قامت "إسرائيل" باعتراض السفينة الوحيدة التي تمكنت من السير باتجاه السواحل الفلسطينية، وهي سفينة الكرامة Dignity الفرنسية وجرها إلى ميناء أسدود[113]. وقد فاخر الإسرائيليون بإفشال حملة أسطول الحرية 2[114].

وقامت السلطات الإسرائيلية بترحيل جميع النشطاء الأجانب، وعددهم نحو 400، الذين تمكنوا من القدوم عبر مطار اللد "بن جوريون" Ben-Gurion في تموز/ يوليو 2011 للتضامن مع الشعب الفلسطيني[115].

كما قامت البحرية الإسرائيلية في 2011/11/4 باعتراض سفينتين، إيرلندية وكندية، كانتا تقلان نشطاء يحاولون كسر الحصار على قطاع غزة[116]. وبذلك نجحت "إسرائيل" في إحكام خناقها البحري على القطاع. غير أنها لم تتمكن من تطبيق الأمر نفسه في الحدود البرية، إذ خفّ الحصار عن القطاع من الجانب المصري بعد سقوط نظام حسني مبارك؛ وقد كان ذلك مدعاة للقلق الإسرائيلي من أن يؤدي ذلك إلى فتح مصر معبر رفح على مصراعيه وبشكل دائم. وهو ما قد يؤدي حسب رأي مسؤولين إسرائيليين إلى إيجاد مشاكل جديدة لـ"إسرائيل"[117].

ومن ناحية أخرى، قامت قوات البحرية الإسرائيلية في 2011/3/15 بالسيطرة على سفينة ألمانية، تدعى فيكتوريا Victoria وتحمل علماً ليبيرياً على بعد نحو 320 كم (200 ميل) من السواحل الإسرائيلية، وقامت بجرها إلى ميناء أسدود. وادعت أنها تحمل سلاحاً من إيران وسورية إلى قطاع غزة. وزعمت السلطات الإسرائيلية أن السفينة تحمل صواريخ استراتيجية، مضادة للسفن، صينية الصنع من نوع C704، تُوجَّه بواسطة الرادار، كما تحمل كميات من الذخائر تقدر بنحو خمسين طناً[118].

وقد تسبب الحصار الإسرائيلي الخانق في اضطرار أبناء غزة لاستخدام الأنفاق مع الجانب المصري وسيلة لنقل البضائع وتهريبها. وقد أدت هذه الأنفاق التي تقدر بالمئات إلى التخفيف من معاناتهم، لكن هذه الأنفاق كانت عرضة للهجمات الإسرائيلية ولملاحقات السلطات المصرية كما أن بعضها كان معرضاً للانهيار لأسباب مختلفة، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى مقتل 36 فلسطينياً وجرح 54 آخرين خلال سنة 2011 نتيجة حوادث متصلة بالأنفاق[119]. وتطرح قضية الأنفاق أسئلة جدية حول حقيقة موقف السلطات المصرية من التغاضي إلى حدّ ما عن الأنفاق التي تتسع لإدخال معظم الاحتياجات، بينما ترفض في الوقت نفسه فتح المعابر مع قطاع غزة لتعمل بشكل شرعي منتظم؟ وكيف أن الأنفاق تحولت إلى نوع من الاقتصاد الموازي المسكوت عنه؟ وكيف تحولت إلى مصدر ثراء للبعض، كما أنها خطر مميت للبعض الآخر؟ وما هي مضامينها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ إن على الجميع العمل حتى يأخذ قطاع غزة حقه الطبيعي في التجارة الحرة على الأرض (وليس تحت الأرض)، وألا تكون الأنفاق مبرراً لاستمرار الحصار، باعتبارها تلبي جانباً من احتياجات أبناء القطاع.

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

بقدر ما كانت السلطات الإسرائيلية سعيدة بتعاون السلطة الفلسطينية في رام الله الأمني معها، بقدر ما أصابها الانزعاج نتيجة المصالحة الوطنية؛ في الوقت الذي ما زالت ترى فيه ضرورة السعي لوضع مزيد من الضغوط على حماس ومحاولة إسقاطها أو تطويعها.

ارتأت "إسرائيل" في السلطة الفلسطينية في رام الله عاملاً مسهماً في الاستقرار الأمني الميداني القائم منذ سنوات[120]. وقد أشاد رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية موتي المزبالتنسيق الأمني والمدني مع أجهزة السلطة الفلسطينية، ورأى في تصريح للإذاعة العبرية أن ذلك "يصبّ في مصلحة الفلسطينيين" على حدّ تعبيره[121]. كما أشاد إيهود باراك بالدور الكبير الذي تلعبه أجهزة السلطة الأمنية في الضفة الغربية في حماية المستوطنين الصهاينة، وتوفير درجات غير

مسبوقة من الأمن لهم، من خلال التنسيق الأمني المشترك. ودعا إلى استمرار ضخّ الأموال للسلطة الفلسطينية بالرغم من الاتفاق بين فتح وحماس، لأن ذلك حسب رأيه "يصب في تمويل الأجهزة الأمنية التي تعمل لصالحنا"[122].

ولم يغب عن ذهن القيادة الإسرائيلية محاولة تأجيج الصراع الداخلي الفلسطيني، وإشغال الفلسطينيين ببعضهم، وتحويل السلطة إلى كيان وظيفي يخدم الاحتلال؛ فقد ادعى وزير الخارجية ليبرمان أن مشكلة رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء فياض هي مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وليس مع "إسرائيل" والصهيونية[123]. أما وزير الجبهة الداخلية متان فلنائي، فرأى أن حماس هي التي تعيق قيام الدولة الفلسطينية؛ ولذلك فقد ادعى أن "دور قيادة السلطة الفلسطينية هو محاربة حماس"[124].

وقد توزعت المواقف الإسرائيلية بين جهات تطالب بدعم محمود عباس والسلطة الفلسطينية وتقديم حوافز لها للاستمرار في التنسيق الأمني وفي مسار التسوية، وبين جهات أخرى تميل إلى معاقبة عباس والسلطة على الدخول في المصالحة مع حماس وعلى الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. غير أن الاتجاه الحكومي الذي تغلب عليه قوى اليمين المتطرف كان يغلب عليه التشدد تجاه السلطة والميل لممارسة المزيد من الضغوط عليها. فقد عبر رئيس الوزراء نتنياهو عن غضبه من المصالحة بين فتح وحماس وقال إن على السلطة أن تختار "إما السلام مع إسرائيل أو السلام مع حماس؛ ليس من الممكن قيام سلام مع الاثنين"[125]. وطالب نتنياهو عباس بإلغاء الاتفاق قبل يوم الموعد المقرر لتوقيعه[126]. أما شمعون بيريز Shimon Peres فرأى أن الاتفاق بين فتح وحماس "خطأ قاتل، سيحول دون إقامة الدولة الفلسطينية، ويعرقل فرص السلام والاستقرار في المنطقة"[127]. وأكد وزير الخارجية ليبرمان أن أبا مازن بتوقيعه لاتفاق المصالحة "تجاوز كافة الخطوط الحمراء، وأن على إسرائيل الرد بصورة فورية على تلك التطورات الخطيرة"[128].

وقامت السلطات الإسرائيلية، قُبيل التوقيع الرسمي لاتفاق المصالحة، بتعليق تسليم عائدات الضرائب المستحقة للفلسطينيين التي تقوم بجمعها وتسليمها للسلطة الفلسطينية، والتي تبلغ نحو 85 مليون دولار شهرياً[129]، وذلك كإجراء عقابي؛ ثم ما لبثت أن تراجعت عن إجرائها بعد بعض الضغوط الأمريكية، وربما إثر ملاحظاتها أن المصالحة لم تأخذ شكلاً جدياً. ثم عادت للتهديد بالإجراء نفسه في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في وجه عباس إذا ما قام بتفعيل الاتفاق مع حماس؛ مترافقة مع اتهامات من وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz بأن عباس "يخون عملية السلام"[130]. كما هدد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون Danny Ayalon بوقف إمدادات الماء والكهرباء لقطاع غزة في حال اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة[131].

ومن جهة أخرى، فإن خبراء إسرائيليين كباراً استبعدوا أن يتم إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية مثل عاموس جلعاد رئيس القسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي تساءل عن كيفية ترجمة الاتفاق على الأرض في المجال الأمني[132]. وكذلك يوفال ديسكين رئيس الشاباك سابقاً الذي قال إن السنوات المقبلة لن تشهد مصالحة حقيقية بين فتح وحماس[133].

ووصلت الدرجة بوزير الخارجية الإسرائيلي اليميني المتطرف ليبرمان إلى استخدام لغة الابتزاز السياسي تجاه محمود عباس، عندما قال إن عباس هو الرئيس الأسوأ بالنسبة لـ"إسرائيل" ورحيله عن السلطة نعمة، وكل شخص بديل له سيكون أفضل منه، وإنه هو العقبة الوحيدة في طريق المفاوضات[134]!! وربما كان تصريح ليبرمان هذا رسالة محبطة ومهينة لكل من تعاون بكل ما يستطيع مع الجانب الإسرائيلي، الذي يسعى حتى لإذلال شركائه في مسار التسوية. وعندما اقترحت قيادة الجيش الإسرائيلي تقديم بادرة "حسن نية" لقيادة السلطة في رام الله، بسبب المكاسب التي حققتها حماس نتيجة اتفاق تبادل الأسرى، ولتعويض تراجع سمعة وشعبية السلطة؛ فإن نتنياهو ومجلس حكومته المصغرة عارض هكذا مبادرات، وذلك معاقبة لعباس على ذهابه للأمم المتحدة[135].

هذه السياسة الإسرائيلية المتشددة تجاه السلطة، وجدت اعتراضات لدى بعض الشخصيات الإسرائيلية، فقال دوف فايسغلاس Dov Weisglass، المستشار السياسي السابق لأريل شارون Ariel Sharon، في تصريحات للإندبندنت Independent والدايلي تليغراف Daily Telegraph أن هذه السياسة غبية، وأنها تهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية المعتدلة، وأن هذا الإضعاف سوف يؤثر بشكل سلبي على أمن "إسرائيل"[136]. أما يوسي بيلين Yossi Beilin، أحد مهندسي اتفاق أوسلو ونائب وزير الخارجية الأسبق، فرأى أن الرد الإسرائيلي الرسمي على المصالحة "ليس هيستيرياً فحسب، بل فيه الكثير من العُهر"!! وحسب بيلين فإن قادة "إسرائيل" كانوا يسخرون من أبي مازن من أنه لا يمثل الشعب الفلسطيني وأن "إسرائيل" تحتاج إلى عنوان فلسطيني واحد؛ وأنهم الآن ينتقدونه أيضاً عندما تمكن من تحقيق الوحدة الفلسطينية تحت قيادته... "فما الذي نريده منه بالضبط؟ وكيف سيحترمنا العالم الآن؟"[137].

وقد أدى توقيع اتفاق المصالحة إلى ظهور تخوفات إسرائيلية من احتمالات فوز حماس في الانتخابات وسيطرتها على الضفة الغربية، كما ذكر رئيس الدولة العبرية بيريز[138]، ووزير الخارجية ليبرمان[139]. بينما انتقد وزير المعارف الإسرائيلي جدعون ساعر Gideon Sa'ar، في برنامج واجه الصحافة Meet the Press الذي بثته القناة العبرية العاشرة، توقيع اتفاق المصالحة، مشيراً إلى أن حماس تشكّل خطراً داهماً على "إسرائيل" في المستقبل القريب، وخصوصاً في ظلّ

أجواء الربيع العربي التي شكّلت انتصاراً للتيارات الإسلامية. أما الإعلامي المعروف عكيفا الدار Akiva Eldar فقال، في البرنامج نفسه، إن "إسرائيل" تدفع ثمن تخبط حكومة نتنياهو التي تتحمل فشل المفاوضات والمسيرة السلمية؛ وحذر بأن نجاح حماس في الانتخابات القادمة سيقوض حكم عباس والسلطة، كما قوض الإسلاميون الحكم في بعض البلدان العربية[140].

وقد اعترف القادة الإسرائيليون بصعوبة التعامل مع حماس، فوصفها رئيس الوزراء نتنياهو بأنها "عدو شرس"[141]. بينما وصفها شاؤول موفاز رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي Israeli Army Radio، بأنها "أصعب الحركات الإرهابية التي عرفتها إسرائيل مراساً، وحسابنا مع حركة حماس مرير ومؤلم بسبب العمليات الكثيرة التي قامت بها الحركة ضدنا"[142].

أما تسيبي ليفني، رئيسة حزب كاديما وزعيمة المعارضة، فقد دعت إلى إضعاف حركة حماس، بل وتدميرها، مع البدء في الوقت نفسه بالتفاوض مع أبي مازن قبل فوات الأوان، وقبل تغيُّر موازين القوى في المحيط العربي[143]. وحذرت ليفني في وقت لاحق من خطورة الوضع السياسي الإسرائيلي، مؤكدة أن "شرعية حماس تتزايد دولياً فيما يضعف الموقف الإسرائيلي"[144].

خامساً: مسار التسوية السلمية

لقد كانت سنة 2011 بامتياز سنة وصول المفاوضات الثنائية المباشرة إلى أفق مسدود. فبعد انهيار المفاوضات التي استؤنفت في واشنطن في مستهل شهر أيلول/ سبتمبر 2010 خلال أقل من شهر، وبعد ثلاثة اجتماعات عقدها الرئيس محمود عباس مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو؛ تواصلت الجهود العربية والأوروبية والأمريكية والدولية الرامية إلى استئنافها، وتحطمت مرة أخرى على صخرة التعنت الإسرائيلي، الذي أصرَّ على أن تبدأ المفاوضات المباشرة دون شروط فلسطينية، أو بكلمة أخرى، وفقاً للشروط والمعايير الإسرائيلية التي تصرُّ على الاستمرار في إيجاد الحقائق الاحتلالية والاستيطانية والعنصرية على الأرض، سواء كانت هناك مفاوضات، أم لم تكن.

في ظلّ هذا الواقع، كان من الصعب جداً استئناف المفاوضات لأنها تمس بشدة مصداقية القيادة الفلسطينية، التي أعلنت أنها لن تتمكن من العودة إلى المفاوضات دون الالتزام الإسرائيلي بوقف الاستيطان، والاعتراف بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وأضافت بعد ذلك مطلباً ثالثاً، وهو إطلاق سراح الأسرى القدامى المعتقلين منذ ما قبل التوقيع على اتفاق أوسلو.

لقد رسخت هذه الأوضاع القناعة بأن مسار التسوية الذي بدأ بتوقيع اتفاق أوسلو قد وصل إلى نهايته، وهذه هي النتيجة التي توصلت إليها دراسة أعدها زكي شالوم Zaki Shalom[145].

ولا يغير من هذه الخلاصة استمرار الجهود والزيارات والمبادرات الأوروبية والدولية، خصوصاً اللجنة الرباعية Quartet، فهي تستهدف منع إعلان وفاة التسوية، وهي مستمرة خشية نشوء فراغ يمكن أن تملأه قوى وأطراف أخرى، وإلى بروز بدائل تؤدي إلى تغيير قواعد العمل السياسي في المنطقة التي استندت إلى المفاوضات كأسلوب وحيد لحل الصراع، وإلى ما يسمى عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية في ظلّ تقزيم دور المجتمع الدولي، وأكبر شاهد على ذلك تشكيل اللجنة الرباعية الدولية التي تعد شكلاً من أشكال التحايل على المجتمع الدولي، وتجاوز القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي من المفترض أن تحكم أي مفاوضات تهدف إلى إنهاء الصراع، وليس إلى إدارته، وتوفير الغطاء لما تقوم به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من تغيير الحقائق على الأرض لقطع الطريق على أي مفاوضات مستقبلية.

لقد كانت سنة 2011 سيئة لمسار التسوية السلمية منذ بدايتها كما ظهر من خلال تراجع الاهتمام الأمريكي بشكل ملحوظ بالصراع العربي – الإسرائيلي، كنتيجة لتراجع الرئيس الأمريكي عن وعوده بحل الصراع خلال مدة زمنية حددها بعامين، ابتدأت منذ توليه سدة الرئاسة، بحيث تخلى عن دعوته لتجميد الاستيطان بشكل حقيقي، وأخذ بسياسة أسلافه، التي أدارت الصراع ولم تسع بشكل جاد إلى حلّه. وظهر التراجع الأمريكي واضحاً في خطاب باراك أوباما Barack Obama السنوي "حال الاتحاد" State of Union، حيث لم ينبس فيه ببنت شفة عن الشرق الأوسط[146].

وظهر التراجع الأمريكي أيضاً من خلال إحالة ملف الصراع في المنطقة من الرئيس ووزيرة خارجيته، كما كان الأمر في سنة 2010 إلى جورج ميتشل George Mitchell، الذي قلل هو الآخر جولاته بشكل ملحوظ، وصولاً إلى استقالته في أيار/ مايو 2011 كدليل على فشل مهمته، وإلى دنيس روس Dennis Ross المعروف بقناعاته باستحالة حلّ الصراع وانحيازه لـ"إسرائيل"، وأن المطلوب استمرار "عملية السلام" كـ"عملية"، ثم استقالته هو الآخر، وإحالة الملف إلى ديفيد هيل David Hill وتوني بلير Tony Blair، بما يعني أنه لم يعد في قائمة الأولويات.

وزاد من تراجع الاهتمام بملف القضية الفلسطينية المتغيرات والثورات العربية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الذي يعني سقوطه فقدان عملية التسوية أحد أهم ركائزها في المنطقة. وقد أدى هذا إلى إزاحة ثقل كبير عن القيادة الفلسطينية التي كانت تتعرض لضغط شديد من نظام حسني مبارك، لكي تستمر في المفاوضات، بغض النظر عن الخسائر والنتائج.

الأداء التفاوضي الفلسطيني:

ابتدأت سنة 2011 بشكل سيء جداً للقيادة الفلسطينية، حين قامت قناة الجزيرة في 2011/1/23 بـ"كشف المستور" في المفاوضات، ونشرت ما عرف بـ"أوراق الجزيرة"[147]، التي عرضت المواقف

الفلسطينية في المفاوضات، وبينت حجم التنازلات، وإلى أي مدى ذهب المفاوض الفلسطيني، بما يمس المواقف الفلسطينية حول عدد من أهم قضايا الوضع النهائي.

إن ما كشفته أوراق الجزيرة كان يمكن أن يكون له تداعيات أسوأ بكثير لو كانت المفاوضات مستمرة، ولو توصلت إلى اتفاقات تحمل المضامين التي عبر عنها المفاوضين الفلسطينيين في أثناء المفاوضات التي شهدتها سنة 2008 في عهد حكومة إيهود أولمرت.

بالرغم من أن التقرير الاستراتيجي لسنة 2010 توقف عند أوراق الجزيرة، بما يغني عن التناول المعمق لها في هذا التقرير، إلا أنه من الضروري التطرق إليها، لأن تناول مسار التسوية خلال سنة 2011 سيكون ناقصاً دون التوقف أمام ما كشفته هذه الأوراق؛ خصوصاً أنه أدى إلى هزة كبيرة في القيادة الفلسطينية، ترتب عليها وضع استقالة صائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات، تحت تصرف الرئيس عباس الذي لم يقبلها، بالرغم من فداحة الأخطاء المرتكبة في المفاوضات، كما ظهر ذلك من خلال الوثائق المهمة التي اتضح أنها تسربت من دائرة المفاوضات نفسها.

لقد كشفت أوراق الجزيرة أن السلطة تنازلت عن المطالبة بإزالة كل المستعمرات في شرقي القدس، وأبدت استعدادها لتقديم تنازلات غير مسبوقة في الحرم الشريف وحي الأرمن والشيخ جرّاح، وتنازلت بشأن اللاجئين، من خلال الاكتفاء بعودة رمزية، وتنازلت عن حدود 1967؛ بموافقتها على مبدأ تبادل الأراضي، قبل أن تعترف "إسرائيل" بدولة للفلسطينيين، وفي أجواء استمرار "إسرائيل" في إصرارها على أن الأراضي المحتلة سنة 1967 أراضٍ متنازع عليها. ووافقت السلطة على ترتيبات أمنية متنوعة، منها أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وعلى مرابطة قوات دولية أو أجنبية على أراضيها، وعلى بقاء مستوطنين تحت السيادة الفلسطينية[148].

وقد ردت منظمة التحرير بأن الوثائق التي عرضتها الجزيرة مجتزأة، ووظفت في سياق تشويه الحقائق والتحريض على القيادة الفلسطينية، وعرضت وثائق أطلقت عليها "وثائق أصلية" طالبت فيها بالحقوق الفلسطينية، بما فيها تحقيق عدالة حقيقية للاجئين[149].

لقد بينت أوراق الجزيرة مدى الضعف الذي تعانيه المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وطرح علامات استفهام جادة حول إجراءات الشفافية والمراقبة والمحاسبة، بحيث يتم تقديم هذه التنازلات دون معرفة اللجنة التنفيذية، ودون قرار منها، ولا مراجعة ومحاسبة لمن يرتكبها، ولا استخلاص الدروس والعبر منها.

ومن الأمانة الإشارة إلى أن سنة 2011 كانت بداية تحول في السياسة الرسمية الفلسطينية إزاء المفاوضات؛ تجسدت في هزّ قواعد عملية المفاوضات من خلال رفض استئنافها دون الوفاء

بالمطالب الفلسطينية، والبحث عن خيارات وبدائل أخرى، مثل: التوجه إلى الأمم المتحدة، وإعطاء اهتمام أكبر (ولو بشكل محدود) لإنجاز المصالحة الوطنية، وتبني المقاومة الشعبية، ومقاطعة بضائع المستعمرات، ومواصلة خطة بناء المؤسسات من أجل إنهاء الاحتلال.

صحيح أن هذا التحول لم يصل إلى حدّ شقّ طريق جديد، يُمثّل استراتيجية بديلة عن استراتيجية المفاوضات الثنائية، ولكن تمّ استخدام التهديد بالخيارات البديلة واللجوء إليها كوسائل ضغط تكتيكية، استهدفت تحسين شروط استئناف المفاوضات.

فالخيار الأول والثاني والثالث، كما يردد الرئيس أبو مازن هو خيار المفاوضات، ومهما تكن نتيجة الذهاب إلى الأمم المتحدة لا بدّ من العودة إلى المفاوضات، وما يدلل على ذلك أن أبا مازن التقى على الأقل خلال سنة 2011 بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أربع مرات، وبوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك مرتين، كما التقى تسيبي ليفني زعيمة المعارضة الإسرائيلية مرة واحدة[150]. كما تجاوب أبو مازن مع كل المبادرات، بما فيها المبادرة الأردنية التي حملها معه العاهل الأردني خلال زيارته إلى رام الله في 2011/11/22.

لم تصل السياسة الفلسطينية الرسمية إلى حدّ تبني استراتيجية بديلة بالكامل، إلا أنها شهدت "نوعاً من التمرد" خلال سنة 2011 على القواعد، التي حكمت المفاوضات منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد Madrid Conference وتوقيع اتفاق أوسلو، وحتى عقد قمة أنابوليس Annapolis Summit في نهاية سنة 2007. وظهر ذلك في عرض موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، بالرغم من التهديدات والإغراءات التي قدمتها الإدارة الأمريكية؛ ما أدى إلى حصول مشروع القرار على 14 صوتاً لصالحه، فيما استخدمت الإدارة الأمريكية الفيتو[151]. وفي الذهاب فيما بعد إلى الأمم المتحدة وتقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، والسعي إلى اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول بالدولة الفلسطينية، والحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة اليونسكو، وتوقيع اتفاق المصالحة والشروع في تطبيقه، بما في ذلك عقد لجنة المنظمة لاجتماعها الأول في 2011/12/22. كل هذا التحول لم يكن ليتم لولا ما شهدته المنطقة والعالم من ثورات ومتغيرات عربية وإقليمية ودولية، فتحت فضاءات استراتيجية رحبة أمام القضية الفلسطينية.

صحيح إن الدول والشعوب العربية دخلت في مرحلة انتقالية قد تطول، وستجعلها مشغولة بأوضاعها الداخلية، وهي مرحلة تشهد مداً وجزراً، وصراعاً مريراً بين الثورة والثورة المضادة؛ بين النظام القديم الذي لم يرحل تماماً بعد، والنظام الجديد الذي لم يحكم بعد، وبين تدخلات ومؤامرات إقليمية ودولية تريد إعادة تقسيم المنطقة واحتواء الثورات، حتى لو أدى الأمر إلى إغراقها بالفتن بأنواعها، وتحويل الأنظمة الاستبدادية الفاسدة التابعة إلى أنظمة تتغطى بقشرة

واهية من الديموقراطية، واستبدال الصراع الأساسي الدائر في المنطقة من كونه صراعاً بين الشعوب العربية التي تتوق إلى الحرية والديموقراطية والعدالة والكرامة من جهة، والاستعمار والهيمنة والمشروع الصهيوني من جهة أخرى، إلى صراع بين إيران والعرب، والشيعة والسنة، والمسلمين والمسيحيين، والأغلبية العربية والأقليات.

لا يمكن تفسير صمود القيادة الفلسطينية على موقعها الرافض لاستئناف المفاوضات، بالرغم من الضغوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي وصلت إلى حدّ وقف تحويل العائدات الجمركية التي تجمعها "إسرائيل" لحساب السلطة، وإلى حدّ وقف المساعدات الأمريكية لبعض الوقت؛ دون رؤية تأثير الثورات والمتغيرات العربية أولاً، وما كشفته أوراق الجزيرة ثانياً، وما يمكن تسميته بـ"لعنة جولدستون" التي ظهرت بعد قرار القيادة الفلسطينية بتأجيل تقرير جولدستون Goldstone Report، وما تعرضت له جراء ذلك من انتقادات واسعة، كان لها أبلغ الأثر بمنعها من التحرك دون أخذ ردود الفعل المحتملة بالحسبان.

إن أبرز ما شهدته سنة 2011 على صعيد مسار التسوية هو التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة الذي ابتدأ منذ بداية تلك السنة، كما ظهر من خلال رفض الصفقة التي عرضتها الإدارة الأمريكية على القيادة الفلسطينية، والتي تقضي: بأن يصدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن، يحتوي على عناصر مشروع القرار حول الاستيطان، وتشكيل بعثة لتقصي الحقائق من أعضاء مجلس الأمن تقوم بزيارة الأراضي المحتلة، على أن تقدم تقريرها لمجلس الأمن، مقابل تخليها عن طرح موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، وقد وصل الأمر بتهديد الرئيس الأمريكي للرئيس أبي مازن، خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما، بأن بلاده ستنفذ عقوبات ضدّ السلطة الفلسطينية، إذا مضت نحو عرض مشروع القرار على مجلس الأمن[152].

وبالرغم من ذلك عرض القرار، وحصل على تأييد جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء الصوت الأمريكي، حيث استخدمت إدارة البيت الأبيض الفيتو؛ لتدلل على مدى التراجع الذي شهدته السياسة الأمريكية.

لقد حرص عباس طوال الفترة، منذ بداية 2011، على التأكيد، مرات ومرات، بأن التوجه إلى الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات، وأنه يمكن أن يتخلى عنه فوراً إذا قُدّم له عرض مناسب، وأعلن أنه سيعود إلى المفاوضات مهما تكن نتيجة التوجه إلى الأمم المتحدة، كما أكد أن المصالحة لا تتناقض مع المحاولات الرامية إلى استئناف المفاوضات، بل إنها تساعد على استئنافها، وعلى تحقيق السلام[153].

وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تعتقدان أن الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي يوفر فرصة ذهبية للضغط على القيادة

الفلسطينية، وإقناعها بقبول اتفاق من الصعب قبوله إذا كان الموقف الفلسطيني قوياً وموحداً. وعندما فشل هذا الاعتقاد تمّ اللجوء إلى استخدام الانقسام كعذر لتبرير عدم التوصل إلى اتفاق، وإعفاء "إسرائيل" من مسؤوليتها الكاملة عن عدم التوصل إليه، وعن عدم استئناف المفاوضات.

واستُخدم الانقسام من قبل الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية وغير الأوروبية التي كانت ستصوت ضدّ الطلب الفلسطيني أو تمتنع عن التصويت لتبرير هذا الموقف، وذلك من خلال ردّ العديد من الثغرات في التقرير الذي رفضته اللجنة الرباعية المنبثقة عن مجلس الأمن بخطوة الطلب الفلسطيني التي أشارت أنه يمنع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأن السلطة لا تستطيع أن تسيطر على جميع الأراضي والسكان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، والتي من الصعب أن تقوم عليها الدولة. لهذا السبب كان لا بدّ من إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فهي أولوية وضرورة لا غنى عنها، وليست خياراً من الخيارات.

وشهدت الساحة الفلسطينية والعربية والدولية نقاشات واجتهادات عديدة حول جدوى وشكل التوجه إلى الأمم المتحدة، أو حول الضرر الذي يمكن أن يلحق بالقضية الفلسطينية إذا اقتصر التوجه على السعي إلى الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإلى أي مدى سيؤثر ذلك على مكانة المنظمة التي تحتل مقعد فلسطين في الأمم المتحدة، وعلى حقّ العودة للاجئين، وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما تواجد.

لقد حسم القرار الفلسطيني، ومن ثم العربي، بأن التوجه يجب أن يكون للحصول على العضوية الكاملة، عبر تقديم الطلب إلى مجلس الأمن، بالرغم من المعرفة المسبقة بأن هذا الطلب سيواجه احتمالاً كبيراً بعدم الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة ليمر للتصويت، وسيواجه بشكل مؤكد بالفيتو الأمريكي، الأمر الذي هدد به الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته وأركان إدارته القيادة الفلسطينية طوال سنة 2011، وحتى اللقاء بين أوباما وعباس، عشية تقديم الأخير الطلب الفلسطيني إلى مجلس الأمن.

إن الجدل لم ينته حول الأمر الأجدى، وهل هو تقديم الطلب إلى مجلس الأمن أم إلى الجمعية العامة للحصول على العضوية المراقبة، أم إلى الاثنين معاً. وبالرغم من أن لجنة المتابعة العربية والجامعة العربية قد أقرتا بضرورة التوجه إلى مجلس الأمن، كما جاء في الاجتماع الصادر عن اجتماع الجامعة العربية[154]، إلا أن الرئيس عباس تعرض إلى ضغوط عربية، استمرت حتى اللحظة الأخيرة، لثنيه عن التوجه إلى مجلس الأمن؛ لمنع حصول مجابهة أمريكية – فلسطينية، وبالتالي أمريكية – عربية. كما أن الاتحاد الأوروبي قدم صفقة للفلسطينين تقضي بعدم التوجه إلى مجلس الأمن، والتوجه بدلاً من ذلك إلى الجمعية العامة، على أن تتعهد أوروبا بالتصويت

لصالح القرار، مقابل تعهد فلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وعدم تقديم طلب لاحق إلى مجلس الأمن ولا إلى الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC). ولم توافق القيادة الفلسطينية على العرض الأوروبي، ولم تستجب لمطالب العديد من الدول العربية، ولم ترضخ للتهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي وصلت حدّ التهديد بإلغاء اتفاق أوسلو، وضمّ مناطق لـ"إسرائيل"، وتوسيع الاستيطان، وسحب بطاقات الشخصيات المهمة VIP.

وبالرغم من تقديم الطلب إلى مجلس الأمن إلا أنه لم يعرض للتصويت؛ خشية من عدم حصوله على الأصوات التسعة المطلوبة، وتجنباً للمواجهة التي يمكن أن تنشب ما بين القيادة الفلسطينية والإدارة الأمريكية، التي كانت تخشى من عواقب استخدام الفيتو، خصوصاً أن هذه الخطوة تتناقض مع إعلان التزامها بقيام دولة فلسطينية، واعتبار أن ذلك يحقق مصلحة أمريكية عملياً، كما صرح بذلك أوباما بلسانه. كما كانت الولايات المتحدة تخشى من عواقب الفيتو عربياً وإسلامياً، في مرحلة تشهد فيها المنطقة ثورات ومتغيرات، تريد الإدارة الأمريكية احتواءها، لا دفعها إلى مزيد من العداء معها.

لقد قدم الطلب إلى مجلس الأمن ولم تحدث المجابهة المتوقعة، بل حدثت مجابهة خفيفة، وذلك لأن القيادة الفلسطينية لم تطلب عرض الطلب على التصويت، ولم تقدم طلباً آخرَ إلى الجمعية العامة.

وجاء توقيت البت في الطلب الفلسطيني للانضمام إلى منظمة اليونسكو المقدم في فترة سابقة ليغير من الحسابات، فلم يفكر الرئيس عباس بتأجيل التصويت على الطلب؛ لأنه يخشى أن يواجه برد فعل مشابه لما حدث عندما تمّ تأجيل تقرير جولدستون، فأصدر أوامره للمضي في الأمر، ما سمح بحصول فلسطين على العضوية الكاملة في اليونسكو، الأمر الذي أغضب الإدارة الأمريكية و"إسرائيل"، وجعلهما يمارسان العقوبات التي هددتا باللجوء إليها.

ولكن تمّ الاتفاق الأمريكي – الفلسطيني بتجميد الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن، وعدم تقديم طلبات جديدة للانضمام إلى وكالات أممية أخرى، وإعطاء اللجنة الرباعية مهلة لإنجاح مبادرتها تنتهي في 2012/1/26، يتم فيها تقديم وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية حول الحدود والأمن، مقابل تحويل العائدات الضريبية الفلسطينية التي أوقفت "إسرائيل" تحويلها، وإعادة المساعدات الأمريكية.

وبالفعل، قدم الجانب الفلسطيني وثيقة إلى اللجنة الرباعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تحمل وجهة نظره في الحدود والأمن، وهي الوثيقة نفسها التي سبق وأن قدمت إلى حكومة إيهود أولمرت خلال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية سنة 2008 التي لم تتوصل إلى اتفاق بالرغم من الحديث عن التقدم الملموس الذي أحرزته. لقد جاء في هذه الوثيقة تأكيد فلسطيني على الموافقة

على مبدأ تبادل الأراضي بنسبة 1.9%، وأن تكون الدولة الفلسطينية القادمة منزوعة السلاح، والموافقة على مرابطة قوات دولية[155].

لقد رفضت الحكومة الإسرائيلية تقديم وجهة نظرها حول الحدود والأمن، لأنها لن تفعل ذلك، كما تقول، إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، كما رفضت للسبب نفسه استلام الوثيقة الفلسطينية.

وعندما عقدت المفاوضات التي سميت "استكشافية"، في عمّان في كانون الثاني/ يناير 2012، رفض المندوب الإسرائيلي إسحق مولخو Isaac Molcho تقديم وثيقة إسرائيلية، لأن الحدود يجب أن ترتبط بمدى الأمن الذي يمكن أن تحققه السلطة، وبموافقتها على تأجيل القدس، وتصفية قضية اللاجئين من الناحية العملية.

خطاب عباس في الأمم المتحدة:

إن الخطاب الذي ألقاه الرئيس عباس في الأمم المتحدة[156] كان من الممكن أن يؤسس بما احتواه من رواية تاريخية تعكس المعاناة الفلسطينية وتؤكد على الحقوق بصورة غابت عن الخطاب الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن؛ علامة فاصلة على أن مرحلة المفاوضات بشكلها الذي اتخذته طوال السنوات الماضية قد انتهت، وأن مرحلة أخرى لم تتضح معالمها حتى الآن على وشك أن تبدأ. لقد كان من الممكن البناء على خطاب الأمم المتحدة لبلورة بديل استراتيجي فلسطيني متكامل، وترك التهديدات اللفظية بالبدائل التي تتحدث عن حلّ السلطة وتسليم مفاتيحها تارة، وعن استقالة الرئيس تارة أخرى، وعن أن السلطة لم تعد سلطة تارة ثالثة، وتارة رابعة عن تحقيق المصالحة والاكتفاء بخطوات محدودة، بحيث أصبحنا أمام "عملية مصالحة" تذكرنا بـ"عملية السلام" التي تحولت منذ زمن بعيد إلى "عملية" من دون سلام، ونأمل ألا تتحول عملية المصالحة إلى "عملية" من دون مصالحة حقيقية. وكل ذلك يشير إلى أن خطاب عباس فَقَدَ محتواه الجاد بعد فترة وجيزة من إلقائه. وقد تكرس ذلك من خلال وقف التوجه إلى الأمم المتحدة، والاكتفاء بالوقوف أمام باب مجلس الأمن دون التصويت على الطلب الفلسطيني، وعدم تقديم طلبات أخرى للجمعية العامة والوكالات التابعة لها، وعدم تفعيل القرارت السابقة، خصوصاً الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) وتقرير جولدستون.

ويتكرر الأمر نفسه من خلال التعامل مع المقاومة الشعبية، حيث أصبح الجميع بما في ذلك فتح وحماس ومختلف الفصائل يتبناها، وكأنه شعار للاستهلاك، دون وضع خطة شاملة قادرة على زجّ طاقات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في المقاومة الشعبية التي تشمل أشكالاً لا حصر لها يمكن أن يسهم فيها الجميع.

"إسرائيل" ومسار التسوية السلمية:

لقد كان الربيع العربي، واندلاع الثورات في تونس ومصر، ومن ثم في اليمن وليبيا وسورية، وانعكاساته على بقية البلدان العربية؛ وقع الزلزال على "إسرائيل"؛ لأنه يؤشر إلى أن الأوضاع العربية التي اتسمت بالضعف والتجزئة والتخلف والتبعية قد بدأت بالانهيار، والتي استمرت عشرات السنين وأعطت "إسرائيل" مزايا هائلة، ومكنتها من الاحتفاظ بتفوقها العسكري، واحتفاظها باحتلال فلسطين والجولان، وبعقد معاهدتي سلام مع مصر والأردن، وفتح علاقات متنوعة مع سبع دول عربية أخرى. وبالرغم من القلق العام في "إسرائيل" من التغيرات الحاصلة في العالم العربي، إلا أن ردود الفعل الإسرائيلية إزاءها، فيما يتعلق بمسار التسوية تباينت في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: وهو السائد، ويمثله رئيس الحكومة ووزير خارجيته؛ يرى أن ما يحدث في المنطقة العربية يعزز السياسة الإسرائيلية التي تعتمد على القوة، وأن ما لا يحلّ بالقوة يُحلّ بالمزيد من القوة. هذه السياسة التي تحافظ على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية، لأن هذا يعطي لـ"إسرائيل" عمقاً جغرافياً واستراتيجياً، ومزايا مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية، ويمكنها من تهويد ومصادرة مساحات جديدة من الأرض، تمهيداً لضمها إليها في فترة لاحقة، عند توفر ظروف مناسبة[157].

ووصلت المخاوف الإسرائيلية إلى حدّ أن نتنياهو تحدث مراراً عن احتمال عودة الجبهة الشرقية، خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، والحديث عن حلف يجمع إيران والعراق وسورية ويمتد إلى الأردن، وعودة المخاطر وتزايدها بعد سقوط نظام حسني مبارك الحليف الأول والموثوق لـ"إسرائيل".

الاتجاه الثاني: يمثله الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وبقايا اليسار وبعض القيادات العسكرية والأمنية السابقة، ويرى ضرورة الإسراع في التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، تقوم على إقامة دولة فلسطينية، لئلا ينقلب الربيع العربي على "إسرائيل"، وحتى تتمكن الولايات المتحدة وأوروبا و"إسرائيل" من إقامة حلف عالمي تشارك فيه الدول العربية، خصوصاً الخليجية؛ لمواجهة إيران، واستعداداً لاحتمال شنّ حرب ضدها، لمنعها من الحصول على القنبلة النووية، ومنع صعودها وتزايد تأثيرها في المنطقة على حساب "إسرائيل"[158].

آفاق مسار التسوية السلمية:

إن الأسباب والعوامل التي أدت إلى إخفاق جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى استئناف المفاوضات طوال السنوات الماضية لا تزال قائمة، ويضاف إليها أن سنة 2012 هي سنة الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث تنشغل إدارة البيت الأبيض بشؤونها الداخلية، وتكون أكثر انحيازاً

لـ"إسرائيل" حتى تفوز بالأصوات اليهودية والمؤيدة لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما طرحه إسحق مولخو على صائب عريقات في أثناء "اللقاءات الاستكشافية" في عمّان يدل على أنّ الشروط والإملاءات الإسرائيلية لا تزال على حالها، بل ازدادت تطرفاً من خلال الإصرار على الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة لـ"الشعب اليهودي"، وعلى أن عودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بأي مسؤولية عن معاناتهم، ورفضها لعودة أيَّ لاجئ فلسطيني تطبيقاً لحقّ العودة؛ في الوقت الذي تشدد فيه حكومة نتنياهو على الاحتفاظ بالقدس، وعلى ضرورة فرض شروط وترتيبات أمنية واستيطانية لا تقتصر على تكريس حدود جدار الفصل العنصري، بل تصل إلى حدّ ضمّ الكتل الاستيطانية، والاحتفاظ بغور الأردن لفترة غير محددة، ومناطق آمنة على نهر الأردن والخط الأخضر، وإقامة مناطق عسكرية وأمنية وشوارع واصلة ما بين المستعمرات، ما يجعل من المستحيل على أي قيادة فلسطينية مهما كانت معتدلة أن تقبل بهذه الشروط المذلة[159].

لم يكن كافياً الحديث عن اتخاذ قرارات تغير وجه الشرق الأوسط، كما صرح نبيل أبو ردينة[160]، أو أن السلطة لا يمكن أن تبقى بوضعها الحالي "سُلطة بلا سُلطة" كما صرح الرئيس أبو مازن[161]، أو أن "الوضع الراهن للسلطة الفلسطينية سيكون محل بحث جدي العام المقبل، بما في ذلك اتخاذ قرارات استراتيجية" كما صرح عريقات[162]. ولم يوضح عريقات ما هي "القرارات الاستراتيجية" التي تنوي السلطة اتخاذها، ولكن يمكن ملاحظة أنه قد يكون من ضمنها:

- الاستمرار في السعي الفلسطيني لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة.
- اللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤسسات الدولية لإدانة "إسرائيل"، والسعي إلى إجراءات بحقها، على خلفية استمرارها بمصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، وإقامة مستعمرات جديدة، وفيما يخص جميع الإجراءات الاحتلالية، خصوصاً في مدينة القدس.
- دعوة الدولة الحاضنة لميثاق جنيف الرابع لسنة 1949 Fourth Geneva Convention وهي سويسرا لدعوة الدول المتعاقدة لتفعيل هذا الميثاق وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- تفعيل المقاومة الشعبية، خصوصاً بعد أن أصبحت محل توافق وطني مشترك، بعد أن تمّ التوافق عليها بين محمود عباس وخالد مشعل في 2011/11/24 في اجتماعهما في القاهرة، وبعد أن قال مشعل: إن قوة المقاومة الشعبية مثل تسونامي، خصوصاً في مرحلة الربيع العربي.

لكن ما لم تقله القيادات الفلسطينية بصورة رسمية تصرح به وتلمح له في تصريحات فردية. فقد قالت حنان عشراوي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة إن سحب الاعتراف بـ"إسرائيل" سيكون أحد الخيارات في نهاية المطاف، في حال استنفاذ كل التحركات الممكنة، بالرغم من اعترافها بأن هذا الأمر لم يطرح للنقاش في المنظمة حتى الآن[163]. وأشار محمد اشتية عضو اللجنة المركزية في فتح

إلى احتمال إلغاء السلطة للاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، وهذا يشمل الاعترافات المتبادلة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، وأضاف أن السلطة بعد ذلك لن تفرق بين رام الله ويافا[164]. أما محمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار والمستشار الاقتصادي للرئيس محمود عباس والذي كان أحد المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء، فقد طالب مراراً بضرورة إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol[165]. وصرح أبو مازن مراراً وتكراراً بأنه لن يترشح في الانتخابات القادمة، وألمح بأنه لن يبقى رئيساً لسلطة بلا سلطة، وأشبه برئيس بلدية، كما صرح بأن الحكومة الإسرائيلية تقضي على حلّ الدولتين. أما صائب عريقات فقد هدد بتبني حلّ الدولة الواحدة.

بناء على ما تقدم، فإن كل هذه المؤشرات تدل على أن مرحلة اتفاق أوسلو، والمفاوضات الثنائية والرعاية الأمريكية الانفرادية لما يسمى "عملية السلام"، في ظلّ دور "شاهد الزور" الذي تلعبه اللجنة الرباعية الدولية قد انتهى، وأن مرحلة جديدة بدأت أو على وشك أن تبدأ ويجب الاستعداد لها.

إن الاستمرار في الحديث عن الخيارات البديلة دون بلورتها واعتمادها؛ أدى سابقاً وسيؤدي لاحقاً إلى العودة لاستئناف المفاوضات بشكل أسوأ، ولو تحت مسميات مختلفة، سواء أكانت "تقريبية"، أم "استكشافية"، أم "غير مباشرة". كما أنه يضعف الموقف الفلسطيني ويفقده المصداقية ويستدعي الضغوط الخارجية، خصوصاً الأمريكية والإسرائيلية. لذا يجب العمل على رفع السقف الفلسطيني، والتركيز على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وإعادة تشكيل المنظمة على أسس وطنية وديموقراطية وعبر شراكة حقيقية، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وإعادة النظر بشكل ووظائف والتزامات السلطة، بحيث تكون قادرة على تجسيد المصلحة الوطنية العليا والبرنامج السياسي، الذي يشكل الحد الأدنى المشترك، وتكون أداة من أدوات المنظمة، وتحيل المهمات السياسية إلى المنظمة بحيث تركز على المهمات الإدارية والخدمية.

وإذا رفضت "إسرائيل" التعامل مع السلطة، بعد تغيير شكلها ووظائفها، وأوقفت العمل بالتزاماتها وقامت بتقويضها، فإنها ستتحمل المسؤولية عن ذلك، فالسلطة مصلحة إسرائيلية كذلك. إن السلطة يجب أن تكون سلطة صمود، ومرحلة على طريق دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وخدمة الشعب الفلسطيني، لا أن ترتبط بشروط والتزامات وقيود إسرائيلية مجحفة بحيث تصبح وكيلاً أمنياً واقتصادياً للاحتلال. كما لا يعقل أن تؤدي المصالحة الوطنية إلى إعادة إنتاج البرامج التي لم تنجح، وعلى رأسها برنامج المفاوضات الثنائية، لأن أهمية الوحدة الوطنية أنها تجعل إمكانية عملية لشقّ خيارات وبدائل جديدة. فآخر ما يحتاج إليه الشعب الفلسطيني أن تكون المصالحة منصة لاستئناف المفاوضات الثنائية والعودة للدوران في الحلقة المفرغة من المفاوضات من أجل المفاوضات، التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لإيجاد حقائق احتلالية استيطانية، تجعل إحدى صيغ الحل الإسرائيلي هي الحل الوحيد المطروح والممكن عملياً.

إن ما سبق لا يعني أن الخيارات المطروحة إما الاستمرار في الوضع الراهن، أو العودة إلى استئناف المفاوضات، أو إغلاق هذه الصفحة نهائياً، بل إن هناك خيارات أخرى دعا إليها مسؤولون إسرائيليون حاليون طالبوا بفرض حلّ انتقالي طويل الأمد متعدد المراحل، أحد عناوينه إقامة دولة ذات حدود مؤقتة، ودعا إليها مسؤولون إسرائيليون أمنيون وعسكريون سابقاً تقضي بتنفيذ خطوات أحادية الجانب من الطرفين تمهد الطريق للاتفاق حين يتوفر الظرف المناسب، وتقطع الطريق على التداعيات المحتملة إذا استمر الجمود مسيطراً على الأجواء في منطقة الشرق الأوسط. وهناك أصوات في "إسرائيل" تدعو إلى تبادل الأراضي والسكان، وإلى إقامة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، أو إنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية.

محمود عباس أبدى مرونة شديدة، حيث وافق على خريطة الطريق الدولية، بالرغم من أن "إسرائيل" لم توافق عليها، بل قدمت عليها 14 تحفظاً نسفتها من الأساس، ووافق على تطبيقها من جانب واحد، وذهب بعيداً في التنسيق الأمني إلى حدّ التعاون الأمني، وأعاد بناء الأجهزة الأمنية في الضفة لتقوم بهذا الدور على أحسن وجه، ووافق على المشاركة بقمة أنابوليس، وخاض مفاوضات مباشرة مع حكومة أولمرت دون شروط طوال سنة 2008، ثم استأنف المفاوضات التقريبية في 2010، ثم تحولت لمدة شهر إلى مفاوضات مباشرة افتتحت في واشنطن، ثم وافق على المبادرة الفرنسية، وخطاب الرئيس أوباما الذي ألقاه في 2011/5/9، وعلى مبادرات اللجنة الرباعية بما في ذلك مبادرتها التي قدمتها بعد خطابه أمام الأمم المتحدة، ولكن موقف "إسرائيل" مثّل جداراً مانعاً لأي تحرك جدي نحو التسوية السلمية، حتى ضمن أُطر ومعايير "الشرعية الدولية".

خاتمة

بالرغم من أن المشهد الإسرائيلي الفلسطيني لم يشهد أحداثاً كبيرة خلال سنة 2011، إلا أنه تأثر بعدد من المعطيات الرئيسية:

- جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف اليميني والتشدد الديني.
- حالة التفكك وإعادة البناء التي شهدها حزب العمل.
- الحراك الاجتماعي الاحتجاجي الواسع للطبقة المتوسطة، نتيجة غلاء المعيشة وتكاليف الحياة.
- حالة الارتباك والقلق الإسرائيلي نتيجة الأحداث والتغيرات في العالم العربي، واحتمال تشكُّل بيئات معادية محيطة بـ"إسرائيل"، بسبب صعود التيارات الإسلامية والوطنية.
- الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في برامج الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، وفي حصار قطاع غزة، وتعثر مسار التسوية السلمية، ولجوء قيادة م.ت.ف إلى مجلس الأمن للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

• الاتجاه الإسرائيلي نحو مزيد من العسكرة والإجراءات الأمنية، لمواجهة التغيرات في المنطقة، والاستحقاقات التي قد تنشأ عن انسداد مسار التسوية السلمية.

ولا يبدو أن ثمة تغيرات جوهرية سيشهدها الوضع الإسرائيلي في المدى القريب المنظور، وغالباً ما سيمضي المجتمع الإسرائيلي في اتجاه نحو مزيد من التطرف اليميني والديني، بينما ستجد الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية فرصاً قوية في الفوز في الانتخابات القادمة وربما في تعزيز حجم أحزابها في الكنيست. وفي الوقت الذي سيتابع الإسرائيليون فيه التغيرات في المنطقة العربية بقلق، فإنهم سيحاولون تعزيز قوتهم الأمنية والعسكرية، وتوجيه الأحداث بما يخفف تأثيراتها المحتملة عليهم، إن لم يكن بمحاولة توجيهها لمصلحتهم، كما سيتابعون سياسات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض، غير آبهين كثيراً تبعثر مسار التسوية السلمية.

هوامش الفصل الثاني

[1] اتهمته ليفني بالتخاذل، وشبهته ببشار الأسد مدعية أنه سينزل عن الكرسي وهكذا فإن نتنياهو ليس هدية من السماء، انظر: جريدة **هآرتس**، 2012/1/5.

[2] **المستقبل**، 2011/1/18.

[3] جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2011/9/12.

[4] المحاسب السابق لحزب كاديما ايتسيك حداد Itzik Hadad وخلال مقابلة أجراها معه مراسل القناة العبرية الأولى عدّ إدارة ليفني لحزب كاديما أشبه بمنظمة إجرامية، موقع جلوبال ريبورت Global-Report، 2011/12/9، انظر: http://www.global-report.com/disillusion/a1626

[5] ملخص سنة 2011، موقع نانا nana، 2011/12/30، انظر: www.nana10.co.il

[6] عدّ البعض من ساسة "إسرائيل" أن خطوة باراك شكل من الانتهازية، انظر: **الحياة**، 2011/1/19.

[7] أشار محلل إسرائيلي إلى أن المنافسة كانت شديدة جداً بين قيادات مخضرمة في حزب العمل المكونة من: عمرام متسناع Amram Mitzna وعمير بيرتس Amir Peretz وإسحق هرتسوغ Isaac Herzog وبين شيلي يحيموفيتش. يحيموفيتش استفادت من حركة الاحتجاج الاجتماعي التي عصفت بـ"إسرائيل" في صيف 2011 وعززت من طرحها الاقتصادي/ الاجتماعي الداعي إلى نسف المركزية والاحتكارية للعائلات الثرية الممسكة بالرسن الاقتصادي في "إسرائيل"، وصيانة حقوق العمال... انتخابها لقيادة حزب العمل يعني إعادة رفع راية الاشتراكية – الديموقراطية وعودة حزب العمل إلى منطقة المركز اليسار، أفي دبوش، "هنا بريميريز: كيف ستؤثر الاحتجاجات الاجتماعية على حزب العمل،" موقع ماكو Mako، 2011/9/12، انظر: www.mako.co.il

[8] موقع عرب 48، 2011/7/29.

[9] **الحياة**، 2011/11/23.

[10] صرح مشايخ البدو في النقب أن خطة برافر Prawer Plan الاقتلاعية ستشكل كارثة لهم، انظر: **هآرتس**، 2011/10/4، انظر: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1488724؛ وكتب بن يونغستار مقالاً مثيراً حول الموضوع نفسه بعنوان "خطة برافر: خطة أخرى لمزيد من النهب والسلب والتمييز"، موقع حركة نضال اشتراكي Socialist Struggle Movement، انظر: http://maavak.org.il/maavak/?article=832

[11] **الشرق الأوسط**، 2011/4/15، وجريدة **معاريف**، 2011/4/14. وعددت **معاريف** أسماء متورطين ذوي علاقة بليبرمان.

[12] يشير حاييم برعام Haim Baram إلى أن ليبرمان يسيطر على المجتمع الإسرائيلي من خلال شخصية شفافة تُسمى بنيامين نتنياهو، ويُحقق أحلامه في مزيد من البطش والعربدة بالسلطة، حتى لو أدى ذلك إلى عزل "إسرائيل" دبلوماسياً على الصعيد الدولي كما حصل في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة التركية التي أبحرت برفقة سفن أخرى ضمن قافلة الحرية باتجاه غزة في 2010. راجع على موقع هاجادا Haggada (الضفة اليسارية) انظر: www.hagada.org/2011/09/09

[13] بدأت حرب استطلاعات للرأي تطفو على السطح منذ أن أعلن نتنياهو عن تقديم موعد الانتخابات التمهيدية في حزبه، فطرح لابيد نفسه وكذلك درعي ونوعام شاليط Noam Shalit والد الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط (سينضم لقائمة حزب العمل بكونه عضواً في هذا الحزب). راجع عن الاستطلاعات ما نشرته جريدة **هآرتس** في ملحقها "ذا ماركير" The Marker، 2012/1/9، انظر: http://www.themarker.com/news/1.1612476

[14] See site of Jeremy's Knesset Insider, http://knessetjeremy.com/category/knesset/polls

[15] في كلمة لنتنياهو في الكنيست ردّاً على اتهامات المعارضة لسياسته قال: "لن نقبل بصقة في وجه امرأة في الشارع"، وذلك في أعقاب انتشار ظاهرة إقصاء النساء ضمن المجتمع المتدين المتزمت (الحريدي)، حيث ازداد تأثير ونفوذ الجماعات المتدينة المتزمتة على الحيز العام الآخذ بالانحسار والتراجع، في: موقع جريدة **معاريف**، 2011/12/28، انظر: www.nrg.co.il

[16] Site of The Marker, 26/12/2011, http://www.themarker.com/news/1.1601122

[17] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الاحتجاجات في "إسرائيل" وتداعياتها، تقدير استراتيجي رقم (38)، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4349؛ وصالح النعامي، "ثورة الخيام في إسرائيل: جذور، ودلالات وتداعيات،" موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2011/8/24؛ وإمطانس شحادة، "في صدد الاحتجاج الإسرائيلي: نحن شعب وليس اتحاد عمال...،" عرب 48، 2011/8/10.

[18] جوني منصور، "قراءة استراتيجية في عملية إيلات،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمّان، العدد 57، السنة 15، خريف 2011؛ وانظر:

Israel Security Agency—ISA (Shabak), Monthly Summery-August 2011, http://www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/reports/aug11report-en.pdf

[19] فحص نتنياهو إمكانية تقديم موعد الانتخابات للدورة القادمة للكنيست، إلا أن مشاورات جرت بين أحزاب الائتلاف الحكومي اتفقت على الحفاظ على استقرار سياسي وحزبي حتى الموعد الرسمي للانتخابات، انظر: **يديعوت أحرونوت**، 2011/12/6، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4158043,00

[20] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم (35)، بيروت، آب/ أغسطس 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4346؛ ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن، تقدير استراتيجي رقم (40)، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/5889.html

[21] في تلخيصها لخطوة السلطة الفلسطينية بتقديم طلب العضوية الكاملة لفلسطين في هيئة الأمم المتحدة، أشارت مواقع إلكترونية في "إسرائيل" إلى أن هذه الخطوة كأنها لم تكن أو تحدث، أي اختفت وتهاوت بسرعة، في: موقع نانا، 2011/12/30.

[22] See Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[23] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2010 حوالي 284 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ 2.9% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2011 نحو 292 ألفاً، انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95, http://www1.cbs.gov.il/shnaton62/shnaton62_all_e.pdf

[24] **الغد**، 2011/1/18.

[25] See *The Jerusalem Post* newspaper, 7/7/2011, http://dev2.jpost.com/Headlines/Article.aspx?id=228277; and Agence France-Presse (AFP), 15/1/2012.

[26] تشير أرقام معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) إلى أن عدد المستوطنين اليهود في شرقي القدس بلغ 193,700 نهاية سنة 2009، وبناء على الزيادة السكانية السنوية لليهود التي تبلغ 1.7% فإن عددهم يبلغ حوالي 200 ألف نهاية سنة 2011. انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95; and Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9, http://jiis.org/.upload/facts-2011-eng-internet.pdf

[27] CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[28] See Sergio DellaPergola, *Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options in Israel and in the Diaspora* (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute (JPPI), 2011), p. 132, http://jppi.org.il/uploads/Jewish_Demographic_Policies.pdf; and CBS, Press Release: Departures and Returns in 2009 of Israelis Staying Abroad Continuously for More than a Year, 16/8/2011, www.cbs.gov.il/hodaot2011n/01_11_198e.pdf

[29] **الدستور**، 2011/2/2.

[30] قدس برس، 2012/1/11.

[31] **الدستور**، 2011/2/2.

[32] بالنسبة للسنوات 1990-2010 انظر:

CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2011n/21_11_045e.pdf

أما بالنسبة لسنة 2011 انظر: CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/21_12_053t1.pdf

33 See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.2, p. 88 and table 2.27, p. 163.
تشير دراسة لسرجيو ديلابيرجولا Sergio DellaPergola إلى أن عدد اليهود مطلع سنة 2010 بلغ نحو 13.43 مليون نسمة، انظر: Sergio DellaPergola et al., *World Jewish Population, 2010* (The North American Jewish Data Bank, 2010), http://www.jewishdatabank.org/Reports/World_Jewish_Population_2010.pdf

34 The Main Findings of the 2012 Racism in Israel Report, The Coalition Against Racism, 30/4/2012, http://www.fightracism.org/en/Article.asp?aid=241

35 Guttman Center for Surveys, *A Portrait of Israeli Jews: Beliefs, Observance, and Values of Israeli Jews, 2009* (Jerusalem: The Israel Democracy Institute and The AVI CHAI – Israel Foundation, 2012), http://www.idi.org.il/sites/english/events/Other_Events/Documents/GuttmanAviChaiReport2012_EngFinal.pdf

36 See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

37 See site of Bank of Israel, http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mth/average/averge.htm

38 See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

39 See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t1.pdf

40 تمّ احتساب هذه النسب بناء على الأرقام المتوفرة في:
Ministry of Finance of Israel, Government Revenues, 2011, http://www.ag.mof.gov.il/AccountantGeneral/BudgetExecution/BudgetExecutionTopNavEng

41 See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012, http://www.cbs.gov.il/hodaot2012n/16_12_012e.pdf

42 See Ibid.

43 See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade-2011, CBS, 12/1/2012, http://www.cbs.gov.il/hodaot2012n/16_12_007e.pdf

44 See Ibid.

45 See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

46 Ibid.

47 Ibid.

48 CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 16.2, p. 714.
انظر حول الموضوع نفسه إحصائيات السلطة الفلسطينية في الفصل السابع من هذا الكتاب.

49 See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

50 See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report for Congress, 12/3/2012, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

51 See Ibid.

52 See Ibid.

53 عكا أون لاين، 2011/5/31.

54 Oil Refineries Ltd. (Bazan), Financial Statements as at March 31, 2011, 23/5/2011, http://www.orl.co.il/financialReports/FinRep23May11_En.pdf

55 See *Yedioth Ahronoth* newspaper, 24/6/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4086250,00.html

56 2010 Poverty and Social Gaps: Annual Report, Research and Planning Administration, National Insurance Institute, Jerusalem, November 2011, http://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Publications/Poverty_Report/Documents/Poverty%20report%202010.pdf

57 See *Yedioth Ahronoth*, 17/12/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4162708,00.html; and *Globes* newspaper, 25/3/2012, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000735955&fid=1725

58 وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2011/3/23.

59 انظر: موقع صوت "إسرائيل" والتلفزيون الإسرائيلي (عربيل)، 2011/1/31، في:
http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&entity=708760&type=1&topic=188

[60] عربيل، 2011/2/21، في: http://www.iba.org.il/arabil/?entity=713896&type=1&topic=189

[61] انظر: **القدس العربي**، 2011/6/16.

[62] صفا، 2011/3/8؛ وانظر:
The Wall Street Journal newspaper, 8/3/2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703386704576186861325527354.html?KEYWORDS=barakKEYWORDS%253Dbarak

[63] **الشرق الأوسط**، 2011/2/23.

[64] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf

[65] *Globes*, 25/3/2012, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000736283&fid=1725

[66] See *Ibid*.; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf

[67] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS).

[68] See Israel Ministry of Foreign Affairs, 17/4/2011, http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2011/Cabinet_communique_17-Apr-2011.htm; and *Globes*, 4/5/2011, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000642852&fid=1725

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2011.

[69] انظر: **القدس العربي**، 2011/4/20.

[70] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/6/20؛ وصفا، 2011/6/23؛ و**القدس العربي**، 2011/6/24.

[71] **الشرق الأوسط**، 2011/6/20.

[72] **القدس العربي**، 2011/7/12.

[73] **الخليج**، 2011/5/13؛ و**الغد**، 2011/7/14؛ وانظر:
Haaretz, 9/5/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-to-invest-1-billion-in-iron-dome-missile-defense-system-1.360610

[74] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS).

[75] *Haaretz*, 27/3/2011, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-deploys-iron-dome-missile-defense-system-for-first-time-1.352100

[76] رويترز، 2011/6/3.

[77] **الحياة الجديدة**، 2011/6/28.

[78] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2011/8/25.

[79] فلسطين أون لاين، 2011/3/31.

[80] **الحياة**، 2011/3/26.

[81] **السفير**، 2012/1/12.

[82] Israel Ministry of Foreign Affairs, 2/5/2012, http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Palestinian_ceasefire_violations_since_end_Operation_Cast_Lead.htm

[83] See *The Jerusalem Post*, 30/10/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=243663; and *Haaretz*, 11/3/2012, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/gaza-rockets-penetrate-israeli-defense-system-due-to-iron-dome-malfunction-1.417864

[84] سما، 2011/4/11؛ وبي بي سي، 2011/8/25.

[85] انظر: **الغد**، 2011/6/17؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 16/6/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=225183

[86] See site of Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[87] **القدس العربي**، 2011/12/28.

[88] انظر: وحدة البحث الميداني، من الميدان: تقرير ميداني يرصد ويوثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان، خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني (يناير) 2011 إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2012/1/31، في: http://www.mezan.org/upload/13576.pdf

[89] See Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[90] بالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين 2007-2010، انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 91.
أما بالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين خلال سنة 2011، انظر: **القدس العربي**، 2011/12/28؛ وبالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الإسرائيليين خلال سنة 2011، انظر:
Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[91] انظر: **القدس العربي**، 2011/5/16؛ و**الحياة**، 2011/5/17.

[92] جريدة **الوطن**، سورية، 2011/6/6؛ وانظر: **الحياة**، 2011/6/6.

[93] حول تفاصيل المرحلة الأولى من الصفقة، انظر: موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 11-2011/10/18؛ وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/10/11؛ وموقع الجيش الإسرائيلي، 2011/10/13؛ وموقع إدارة السجون الإسرائيلية، 2011/10/15؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/18؛ و**السفير**، 2011/10/19؛ و**الحياة**، 2011/10/20.

[94] *Haaretz*, 18/12/2011, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/second-stage-of-shalit-swap-complete-as-550-palestinian-prisoners-released-1.402168

[95] فلسطين أون لاين، 2011/12/19.

[96] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.

[97] انظر: موقع فلسطينيو 48، 2011/6/23.

[98] انظر: **القدس العربي**، 2011/10/10.

[99] شبكة فلسطين الإخبارية، 2012/1/21، انظر: http://pnn.ps/index.php/prisoner/2051-4315-63-5-525-892-15

[100] مع حلول العام الجديد: 4500 أسير في سجون الاحتلال بينهم ست أسيرات، موقع مركز الأسرى للدراسات، 2012/1/2، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=16187

[101] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، معطيات حول الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية، 2012، انظر: http://www.btselem.org/arabic/administrative_detention/statistics

[102] أفرجت عنه السلطة الفلسطينية في 2010/10/11 بعد اعتقاله 12 يوماً أضرب فيها عن الطعام، الجزيرة.نت، 2010/10/12، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9B9DA1F-FBDC-4F60-A372-B9833A4C01EF.htm

[103] **الحياة**، 2011/12/18.

[104] فلسطين أون لاين، 2011/12/27.

[105] **الدستور**، 2012/2/22.

[106] **السبيل**، 2012/2/17.

[107] **الحياة**، 2012/4/2.

[108] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/4/1؛ و**القدس العربي**، 2011/4/2؛ وجريدة **الأخبار**، بيروت، 2011/4/5.

[109] **السفير**، 2011/6/28.

[110] **الغد**، 2011/1/24.

[111] **القدس العربي**، 2011/6/23.

[112] انظر: **الأيام**، رام الله، 2011/1/10؛ وفلسطين أون لاين، 2011/2/25.

[113] **القدس العربي**، 2011/7/20.

[114] انظر: **الغد**، 2011/4/14؛ و**الخليج**، 2011/7/4؛ و**الشرق الأوسط**، 2011/7/11؛ و**الحياة**، 2011/7/12.

[115] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/7/9؛ و**الخليج**، 2011/7/17.

[116] **الحياة**، 2011/11/4.

[117] **الحياة**، 2011/4/30؛ وقدس برس، 2011/5/26.

[118] انظر: **الشرق الأوسط**، وجريدة **النهار**، بيروت، 2011/3/16؛ وصفا، 16-2011/3/17.

[119] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين، 25-31 كانون الثاني/ يناير 2012، في: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3441.pdf



[120] انظر: تصريحي عاموس جلعاد رئيس القسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في: **الدستور**، 2011/3/15؛ و**الراي**، الكويت، 2011/4/11.

[121] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/11/4.

[122] انظر: فلسطين أون لاين، 2011/12/23؛ وموقع المشهد الصهيوني، 2011/12/23، في: http://www.mshhad.net/article/2063.html

[123] **الشرق الأوسط**، 2011/2/9.

[124] جريدة **الرسالة**، غزة، 2011/4/24؛ وانظر: *The Jerusalem Post*, 24/4/2011, http://www.jpost.com/MiddleEast/Article.aspx?id=217680

[125] رويترز، 2011/4/27.

[126] **الشرق الأوسط**، 2011/5/4.

[127] **الحياة**، 2011/4/29.

[128] معاً، 2011/4/28.

[129] انظر: رويترز، 2011/5/1.

[130] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/11/20؛ و**الغد**، 2011/11/26.

[131] **الحياة الجديدة**، 2011/11/27.

[132] قدس نت، 2011/4/30.

[133] موقع عرب 48، 2011/5/5.

[134] **الغد**، 2011/10/25.

[135] عرب 48، 2011/10/24؛ و انظر: *Haaretz*, 24/10/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/idf-recommends-freeing-fatah-prisoners-as-gesture-to-abbas-1.391617

[136] **الحياة الجديدة**، 2011/10/30.

[137] **الشرق الأوسط**، 2011/4/29.

[138] **الحياة**، 2011/4/29.

[139] معاً، 2011/4/28؛ وانظر تصريح ليبرمان أيضاً في: **الحياة**، 2011/3/15.

[140] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/28.

[141] عرب 48، 2011/6/30.

[142] **السبيل**، 2011/5/8.

[143] سما، 2011/3/20.

[144] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/1.

[145] Zaki Shalom, The Peace Process: From Oslo Parameters to Unilateral Actions, INSS Insight, no. 267, The Institute for National Security Studies (INSS), 12/7/2011, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1310456675.pdf

[146] Remarks by the President in State of Union Address, Washington, D.C., site of The White House, 25/1/2011, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks-president-state-union-address

[147] انظر: قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، "كشف المستور،" 23-2011/1/26؛ وكشاف الجزيرة الذي نشر وثائق المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

[148] لمزيد من المعلومات، انظر: الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net/specialpages/palestine

[149] انظر: **البيان**، 2011/1/26؛ و**الحياة**، 2011/1/29.

[150] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/8/14؛ و**القدس العربي**، 2011/9/5؛ وانظر: *Yedioth Ahronoth*, 14/8/2011; and *The Jerusalem Post*, 30/11/2011.

[151] معاً، 2011/2/18؛ وانظر: United States vetoes Security Council resolution on Israeli settlements, site of UN News Centre, 18/2/2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37572

[152] صائب عريقات، "الوضع السياسي على ضوء استمرار وقف المفاوضات ونجاح الخيارات الفلسطينية،" الدراسة رقم 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 – آذار/ مارس 2011، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر: سما، 2011/3/20، في: http://www.samanews.com/uploads/110320135542c7R0.pdf

[153] **الحياة**، 2011/8/28.

[154] قررت الجامعة العربية في اجتماعها في حزيران/ يونيو 2011 عن دعم التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين، وأكدت على هذا القرار في كل اجتماعاتها اللاحقة ولحين تقديم الطلب في 23 أيلول/ سبتمبر 2011.

[155] الوثيقة الفلسطينية حول الحدود والأمن؛ قدمت إلى اللجنة الرباعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وقدمها صائب عريقات لإسحق مولخو في كانون الثاني/ يناير الماضي.

[156] خطاب الرئيس في الأمم المتحدة، وفا، 2011/9/23.

[157] عبّر رئيس وأركان الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان ووزير التخطيط الاستراتيجي موشيه يعلون، إضافة إلى بنيامين نتنياهو عن هذا الاتجاه.

[158] عبّر يوسي بيلين نظير ياسر عبد ربه بالتوقيع على اتفاقية جنيف والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز عن هذا الاتجاه.

[159] انظر مثلاً: **القدس العربي**، 2012/2/21.

[160] عرب 48، 2011/11/3.

[161] انظر: معاً، 2012/3/18؛ وعرب 48، 2012/4/13.

[162] **القدس**، 2011/12/24.

[163] وفا، 2011/12/26.

[164] **الشرق الأوسط**، 2011/12/25.

[165] انظر مثلاً: وفا، 2011/9/29.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

بالرغم من مرور أكثر من سنة على اندلاع الشرارة الأولى لـ"ربيع الثورات" ما يزال الحديث عن مقاربة (أو مقاربات) عربية جديدة للقضية الفلسطينية، يحمل قدراً من المبالغة...، فمتغيرات البيئة الاستراتيجية الجديدة، حملت جديداً ما زلنا نستكشفه ونختبر آثاره، واحتفظت بقدر من ملامح القديم المعلوم الذي ما يزال فاعلاً، ولو بقدر. هذه الثنائية المركبة (بقاء القديم إلى جوار الجديد) في ظلّ وضع عربي ما يزال متحركاً ومفتوحاً على احتمالات عدة، تجعل من أمر إطلاق التوقعات حول المستقبل، لا سيّما تحديد التداعيات طويلة الأمد، أمراً أكثر صعوبة من ذي قبل، ولكنه ليس مستحيلاً. وهو يحتاج إلى الكثير من الخيال السياسي، ويتطلب الواقعية أيضاً... يحاول تقديم مقاربات بشأن مستقبل النظم والسياسات والعلاقات بين الفاعلين، ولكنه لا يعد بتقديم إجابات نهائية.

لقد أنهت ثورات 2011 دون شكّ حالة الانسداد السياسي التي عانى منها العالم العربي لعدة عقود. لكنها بالمقابل لم تفضِ حتى الآن إلى تحولات استراتيجية على صعيد السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، كتلك التحولات التي شهدتها المنطقة في أعقاب موجة المدّ الثوري العربي الأول في الخمسينيات من القرن العشرين. فالحاصل أن الثورة المصرية، وهي التي تبقى مفتاحاً شديد الأهمية للتحولات داخل الإقليم، نجحت في الإطاحة برأس النظام والكثير من رموزه، في حين أبقت على مؤسساته بما فيها تلك المنوطة بإدارة السياسة الخارجية للبلاد. ولهذا لم تتجاوز مستجدات السياسة المصرية تجاه ملفي القضية الفلسطينية، والعلاقات المصرية الإسرائيلية (وهما الملفان المرتبطان بشدة) حدود التغيير التكتيكي المحسوب. وهو بالمناسبة أعلى سقف متاح حالياً بالنظر إلى الاستراتيجيات المعتمدة لهذه المؤسسات، المعنية بالدرجة الأولى فى هذه الآونة بالاستقرار وتصفير المشكلات الخارجية (لا سيّما المفتعلة منها) قدر الإمكان، في ظلّ الأوضاع الانتقالية شديدة الحساسية والخطورة التي تمر بها الدولة المصرية.

ومن ناحية أخرى، فإن موجة التغيير التي شهدها العالم العربي طوال سنة 2011، سواء جاءت في شكل ثورات أم في شكل حراك شعبي يستهدف الإصلاح، لم تطل سوى عدد محدود من وحدات النظام العربي الرسمي، ولم تفضِ إلى تثوير جامعة الدول العربية. بل أفضت في نتائجها المباشرة والقريبة، إلى سيطرة القوى المحافظة التقليدية على النظام. ولعل ذلك كان سبباً في أن سياسات ما كان يسمى سابقاً بـ"محور الاعتدال" أعيد إنتاجها جزئياً من داخل بيت العرب الرسمي، في ظلّ انشغال قوى الثورة بتطورات الأحداث داخل كل بلد.

وفي هذا السياق، لم يحدث أي تغيير يذكر في مقاربة الدول العربية لمسيرة التسوية؛ فلم تسحب "المبادرة العربية للسلام" أو حتى "تُسَلَّح بأنياب"، ويستوي في ذلك الدول التي أطاحت الثورة فيها بأنظمتها القديمة، وتلك التي نجت أنظمتها حتى الآن.

مع ذلك، فإن الثورات العربية جلبت معها معطى مهم، ألا وهو منح قوة دفع كبيرة لفاعل استراتيجي لطالما غاب أو غُيِّب قسراً عن المشهد السياسي العربي، ألا وهو الشعوب العربية التي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على العمل والتأثير. سواء تلك التي استطاعت أن تصيغ نموذجها الخاص من الربيع العربي، أم تلك التي استلهمت الحالة الثورية وخرجت لترفع مطالبها الإصلاحية في وجه النخب الحاكمة.

كذلك أفضت تطورات الأحداث في المنطقة إلى صعود التيارات الإسلامية في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وليبيا والمغرب والكويت. وأسفر كل ذلك في النهاية عن تغير كبير في خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية، إلى الدرجة التي أظهرت حاجة العديد من الأنظمة العربية (لأسباب مختلفة بكل قُطُر) للانفتاح النسبي على حركة حماس، بعد أن تراجع دور الفرز التقليدي ما بين اعتدال وممانعة.

المقصد إذن، أن البيئة الاستراتيجية العربية الجديدة ظلّت طوال سنة 2011 (وما تزال) تموج بعناصر يدفع كل منها في اتجاهات تتناقض مع بعضها البعض. فبينما تدفع بعضها في الإبقاء على الأوضاع على حالها الذي بدت عليه فيما قبل ربيع الثورات، تدفع عناصر أخرى إلى تحولات استراتيجية في السياسات تجاه القضية الفلسطينية، فيما تعمل عناصر ثالثة على خفض سقف هذا التحول إلى مستوى التغيير التكتيكي. ويبدو أن الحال سيظل هكذا، طالما استمر الحراك السياسي، وطالما لم تصل المنطقة بعدُ إلى نقطة الاستقرار، وطالما ظلّت حالة "عدم اليقين" تُخيِّم على البيئة الإقليمية ككل. غير أنه لا بدّ من الإشارة إلى أن حالة عدم اليقين هي من طبائع الثورات في العالم كله، وأن الشعوب إذا ما نجحت في فرض إرادتها، فليس من المستبعد أن يعود الصراع مع "إسرائيل" مستقبلاً إلى طبيعته الأصلية بأبعاده العربية والإسلامية والإنسانية، وأن يكون "صراع وجود لا صراع حدود".

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. الموقف من ملف التسوية:

لم تؤدِ المعطيات المباشرة للبيئة الاستراتيجية العربية الجديدة إلى تثوير النظام الرسمي العربي، أو تركيز مركز الثقل فيه بين أيدي نظم ما بعد الثورات (تونس ومصر وليبيا)، لأن الثورات لم

تحقق أهدافها بعد، ولم تستكمل البنى التحتية والمؤسساتية الدستورية والسياسية والاقتصادية والعسكرية... لأنظمتها الجديدة. وربما أسفرت الأوضاع الانتقالية عن نتيجة عكسية تماماً، ولو مؤقتاً، بزيادة الوزن النسبي لدول منطقة الخليج العربي، التي نجت نظمها، حتى الآن، من موجة الثورات[1].

هذه الفرصة فيما يبدو دفعت تلك الأنظمة إلى المسارعة للاستفادة منها، استباقاً لتطورات جديدة محتملة، وقبل أن تنتهي دول رئيسية في النظام العربي من ترتيب أوضاعها الداخلية بعد الثورات مثل مصر، ولاحقاً سورية. كما سعت في الوقت ذاته إلى إحكام سيطرتها على المفاصل الرئيسية للجامعة العربية التي تمثل النظام العربي الرسمي. ومما يذكر في هذا السياق إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم، في جلسة علنية حضرها وزراء الخارجية العرب، أن قطر هي من ستتسلم رئاسة مجلس الجامعة في دورته العادية رقم 136 بدلاً من فلسطين. كذلك بدا ملفتاً نجاح الكويت في استصدار قرار بتعيين ثلاثة من دبلوماسييها في مناصب رفيعة بالجامعة العربية كان يشغلها قبل ذلك دبلوماسيون مصريون؛ منها الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية السفير عدنان عيسى الخضير، بالرغم من فشلها في مرات سابقة في تعيينه على عهد الأمين العام السابق للجامعة عمرو موسى[2].

إلى هذا التغير الطارئ في الأوزان النسبية للفاعلين داخل النظام الرسمي العربي، يُعزى جزئياً تواري فكرة عقد "مؤتمر دولي للسلام" يستند إلى أسس الشرعية الدولية، ويهدف إلى حلّ وليس إدارة الصراع. وهي الفكرة التي كان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي قد طرحها إبان توليه وزارة الخارجية المصرية قبل أن ينتقل منها إلى الجامعة[3]. ولم يتم طرحها على جدول أعمال الجامعة العربية منذ توليه أمانتها في أيار/ مايو 2011، على الرغم من استمرار لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في عقد لقاءاتها الدورية بشكل منتظم طوال سنة 2011. ويصعب ردّ هذا الجمود إلى مجرد ازدحام أجندة النظام العربي بالبنود الخاصة بتداعيات الثورات والانتفاضات على امتداد العالم العربي*.

والشاهد على ذلك أن الجامعة العربية منحت عبر آلية لجنة المتابعة العربية، تفويضاً شبه مطلق لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في اتباع الاستراتيجية التي يراها ملائمة. وأعربت عن تأييدها (بالرغم من التحفظ النسبي من قبل بعض الأنظمة) لخطوة التوجه الفلسطيني نحو مجلس الأمن لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في أيلول/ سبتمبر 2011. وهي الخطوة التي جادل البعض آنذاك بشأن كونها تحولاً في استراتيجية السلطة إزاء ملف التسوية من عدمه؛ إلى أن تأكد

* ومن جهة أخرى، فمن المهم الإشارة إلى أن فكرة عقد مؤتمرات دولية للسلام، قد تراجع تنفيذها على الأرض منذ عقد مؤتمر مدريد سنة 1991، لصالح مسارات المحادثات الثنائية، التي سعت الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى فرض أجندتها من خلالها، والتهرب من الضغوط والالتزامات الدولية.

بعد ذلك أن السلطة ما تزال متمسكة بخيار المفاوضات، وأن التوجه إلى الأمم المتحدة لم يتعدَّ حدود كونه مساراً تكتيكياً في إطار محاولة تحسين شروط العملية التفاوضية، ولم تكن خطوة جديدة فى إطار استراتيجية فلسطينية جديدة تتأسس على: تحقيق المصالحة، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإعادة تعريف السلطة الفلسطينية لتصبح إحدى الأدوات النضالية في يد منظمة التحرير، مع تفعيل الشتات الفلسطيني واستلهام الربيع العربي...إلخ.

كذلك لم تبدِ الجامعة العربية موقفاً مختلفاً أو معارضاً لموقف السلطة الفلسطينية، عندما قبلت بمبادرة العاهل الأردني لإجراء "حوارات استكشافية" مع الطرف الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2012، لبحث إمكانية استئناف المفاوضات. وحتى عندما فشلت تلك "الحوارات الاستكشافية" أقدم العرب على اتخاذ قرار غير واضح، في اجتماعهم الذي عقدوه بمقر الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في 2012/2/12، بالدعوة إلى مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية[4]. حيث أرادوا في الواقع الهروب من الاستحقاقات الأساسية، لأن مثل هذا المؤتمر لم تقوَ روسيا على عقده بعد قمة أنابوليس 2007، ولا القوى الدولية (خصوصاً الولايات المتحدة) يتوفر لديها الحماس لعقده. فضلاً عن أنه إذا انعقد فلن يكون أكثر من عمل سياسي إعلامي لا يفيد بشيء في تحريك مسيرة التسوية؛ ناهيك عن أنه لن يتطور ليصبح اختراقاً عربياً حقيقياً.

أما قرار وزراء الخارجية العرب، في الاجتماع المذكور ذاته، بتوفير شبكة أمان مالي للسلطة بقيمة 100 مليون دولار شهرياً[5] (تحسباً لقيام "إسرائيل" باحتجاز أموال السلطة) فيؤكد المعنى السابق ولا ينفيه، لأنه يعكس في واقع الأمر حرص الأنظمة العربية على استمرار بقاء السلطة في أداء دورها، وخشيتهم من أن يؤدي انهيارها، بالتزامن مع حالة السيولة التي تشهدها المنطقة، إلى فتح الطريق أمام خيارات أخرى غير مرغوبة من قبلهم في تلك المرحلة.

إذن، ظلت الجامعة العربية خلال سنة 2011 متمسكة بثوابت المقاربة العربية لملف التسوية، لجهة ضبطها على مسار المفاوضات الثنائية العقيم. والأرجح أنها ستبقى على هذه المواقف، طالما بقي فريق السلطة متمسكاً بها. وأنها لن تتحرك قدماً باتجاه اتخاذ موقف عربي فعال وموحد في ظلّ الأوضاع الحالية، قبل أن تحدث تطورات على الأرض، باتجاه التصعيد مع "إسرائيل"، أو باتجاه التحول نحو تبني استراتيجية فلسطينية جديدة.

بعبارة أخرى، العرب باختصار ينتظرون القرار الفلسطيني الذي يتعين على الفلسطينيين اتخاذه بشكل جماعي ووطني، وإلى أن يحدث ذلك ستظل الجامعة العربية متمسكة بمنطق "نرضى بما يرضى به الفلسطينيون".

2. الموقف من الانقسام الفلسطيني:

تمخض الربيع العربي عن مناخ سياسي جديد تجري فيه التفاعلات العربية – الفلسطينية، بعد أن تراجع الفرز التقليدي ما بين اعتدال وممانعة، مع تغليب منطق الانفتاح على كافة الأطراف، وهو ما يمكن أن يتطور في خطوة تالية إلى تكوين تحالفات وظيفية بين أطراف عربية وفلسطينية.

وفي هذا السياق يمكن القول أن النتائج المباشرة للثورات العربية سنة 2011، أظهرت حاجة العديد من الأنظمة العربية للمزيد من الانفتاح على حركة حماس، وإن اختلفت الأسباب ما بين قطر عربي وآخر. وهو الأمر الذي انعكس بالضرورة على موقف الجامعة العربية من الحركة الإسلامية، لا سيّما في أعقاب الصعود السياسي الكبير للحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية كمصر وتونس والمغرب وليبيا والكويت.

وفي إطار هذا المناخ السياسي الجديد لم يرَ الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي حرجاً في أن يقول إنه يُحمِّل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد حول الأوضاع في سورية، وذلك خلال استقبال العربي لمشعل بمقر الجامعة العربية في 2012/1/7[6]. وهي الوساطة التي استدعت غضب منظمة التحرير الفلسطينية فاحتجت رسمياً لدى الجامعة على هكذا وساطة، واعتبرت أنها ليست من حقّ مشعل، حسبما قال أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عبد ربه[7]. هذا الرفض الذي يأتي في إطار الصراع على شرعية التمثيل الخارجي، يعكس الحساسية الشديدة التي باتت تبديها السلطة في رام الله، تجاه تنشيط العديد من الدول العربية علاقاتها مع حماس، وذلك في أعقاب دخول الإسلاميين بقوة إلى الحياة السياسية في عدد من الدول العربية، ومن ثمّ تعزيز نظرائهم في فلسطين. وفي الوقت نفسه، لا توجد مؤشرات على أن العرب بصدد تغيير موقفهم الذي لا يعترف سوى بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. حدود التغيير في المقاربة المصرية لملفي التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

لعل أكثر الأسئلة إثارة للجدل منذ إندلاع ثورة 25 يناير، ذلك المتعلق بتأثير تلك الثورة على المقاربة المصرية لملفي التسوية، والعلاقة مع "إسرائيل"، لا سيّما وأن التغيير في السياسات والعلاقات الخارجية لدولة محورية كمصر، لا يحدث عادة وفقاً لنمط خطي بسيط، وإنما يأتي محصلة عملية مركبة وتراكمية، من تفاعل عدد كبير من المتغيرات، مثل حدود قدرة الرأي العام

على التغيير، وطبيعة النظام السياسي، والإرادة السياسية للفاعلين الجدد. بالإضافة إلى اعتبارات الأمر الواقع التي نرى أنها وإن كانت لا تستبعد حدوث تغير استراتيجي، فإنها تحدّ من فرصه في الأمد المنظور على الأقل، لعدد من الأسباب:

أولها: أن خبرة تجارب تأثير الشارع السياسي على السياسات الخارجية، توجب التفرقة بين أمرين: الأول، قدرة مظاهر الاحتجاج المختلفة على وضع وتأكيد الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية للدولة. والثاني: قدرتها على دفع صانع القرار على اتخاذ قرار في مجال معين أو تبني سياسة بديلة عن سياسته المتبعة. إذ تشير تجارب عديدة، إلى إمكانية وقوع الأولى مع تعذر الثانية. والمثال الواضح على هذا أحداث السفارة الإسرائيلية بالقاهرة التي لم تسفر، على شدتها وعنفها، عن تغير استراتيجي فيما يخص العلاقات المصرية الإسرائيلية. إلا أنها دفعت الإدارة المصرية إلى إعادة ترتيب أوراق العلاقة التي تربطها بـ"إسرائيل"[8]، وأقنعتها بضرورة الالتفات في هذا التوقيت إلى قوة الرأي العام المصري، الذي احتاج أن يرى نتيجة ملموسة، تمثلت في الاعتذار الرسمي الذي قدمه إيهود باراك، وزير الحرب في حكومة تل أبيب، على مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود المصرية برصاص الجنود الإسرائيليين في 2011/8/18[9]، إلا أنه تراجع عن اعتذاره بعد يومين في حديث له مع القناة الإسرائيلية الثانية، معتبراً أنه لم يعتذر لمصر إنما عبر عن أسفه لسقوط ضحايا[10]. وهو الحدث نفسه الذي أقنع الإدارة المصرية تماماً، بخطورة حدوث أي تصعيد محتمل على الجبهة الفلسطينية، في أعقاب عملية إيلات وما تلاها من أحداث، وما يمكن أن يؤدي إليه من ردة فعل شعبية، تخرج عن نطاق السيطرة. الأمر الذي دفع المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الحاكم في مصر، بتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حكومة نتنياهو جاء فيها: "إن قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضدّ قطاع غزة سيدفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ قرار بقطع العلاقات مع تل أبيب، وإلحاق ضرر كبير باتفاقيات السلام بين البلدين"[11].

يمكن إذن أن نستنتج أن الشارع السياسي قد يشكل الدافع الأساسي نحو اهتمام صانع القرار بشكل أكبر بالملف الفلسطيني، أو اتخاذ قرارات تكتيكية مثل إعادة النظر في ترتيبات معبر رفح، ولكنه يمثل عاملاً مساعداً وغير جوهري في اتخاذ قرارات استراتيجية مثل قطع العلاقات المصرية الإسرائيلية أو حتى تخفيضها، وأيضاً التحول نحو التحالف أو الشراكة مع حركة حماس.

ثانيها: أن الظروف التي مكنت الإسلاميين من الصعود السياسي في مصر، هي نفسها التي تضع من جانب آخر قيوداً على السياسات الخارجية، لن يكون تجاوزها سهلاً، في الأمد المنظور على الأقل، وأهمها:

1. أنه لم تتضح بعد طبيعة التفاعلات بين القوى السياسية الرئيسية التي تشترك في معادلة الحكم الجديدة في مصر. فبالرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان قد تعهد بتسليم السلطة

فور الانتهاء من الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا أن ثمة ما يؤكد استمرارية دور المجلس على صعيد الملفات السيادية، لفترة قادمة على الأقل. ما يعني أن تأثير الفاعلين الجدد على هكذا ملفات من عدمه، يتطلب تحديد الأوزان النسبية للقوى الفاعلة داخل معادلة الحكم الجديدة، وهو ما لا يمكن الجزم برأي فيه حتى الآن.

2. أن الحركات الإسلامية، التي استمدت جزءاً كبيراً من شعبيتها قبل الثورات، بمواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وبرفضها لشروط التسوية المجحفة بالحقوق العربية والفلسطينية، ستحتاج اليوم إلى إعادة النظر في أولوياتها، وخطاباتها التعبوية، وربما التخلي عملياً عن البرنامج الإسلامي العابر للحدود. لأن مصادر الشرعية التي كانت تستمد بالأمس من المواجهة مع "إسرائيل"، تحولت اليوم لتتركز في مصدرين هما: "الإنجاز" بالمعنى الإيجابي، أي السيطرة على الانفلات الأمني، والنهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد، وتكريس مكتسبات الثورة على صعيد حقوق الإنسان، واستكمال مسار التحول الديموقراطي. وهذا ما دفع هذه الحركات لتقديم خطاب أكثر اعتدالاً، لا يستعدي القوى الدولية التي ما تزال تملك أوراقاً للقوة، أهمها ورقة الدعم الاقتصادي اللازم لبناء اقتصاد ما بعد الثورة. والشاهد أن جماعة الإخوان التي كانت قد صرحت على لسان نائب المرشد العام، رشاد البيومي، قبل تنحي مبارك بنحو سبعة أيام "أن حكومة ائتلافية مؤقتة، تشكل منها ومن أحزاب المعارضة المصرية، ينبغي أن تضطلع إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، بعد إرغام الرئيس حسني مبارك على التنحي"[12]. عادت، بعد أسبوع واحد فقط من تنحي مبارك، لتؤكد على لسان المتحدث باسمها والرئيس الحالي للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري عصام العريان أن أي قرار بشأن معاهدة السلام مع "إسرائيل" يرجع إلى الشعب المصري، وإنها (أي الجماعة) لن تفرض وجهة نظرها عليه[13].

وفي السياق ذاته أعلنت الجماعة رسمياً (والتيار السلفي أيضاً) عدم المشاركة في جُمعة طرد السفير الإسرائيلي، في أعقاب حادث الاعتداء على الجنود المصريين على الحدود فى شهر آب/ أغسطس 2011. كما رفضت رسمياً تفعيل أفكار مثل الزحف على غزة، وأكدت أن أية مبادرات شعبية لدعم القضية الفلسطينية لا بدّ أن تكون من خلال التعاون مع السلطات المصرية دون الإخلال بالأمن السياسي المصري[14]. وكذلك أعلن حزب البناء والتنمية، الذراع السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، على لسان عضو لجنته التأسيسية طارق الزمر، أن الجماعة ملتزمة بالاتفاقات مع "إسرائيل"[15].

هذه التصريحات وتلك المواقف لا تُعدُّ دليلاً على بداية تحولات استراتيجية يمكن أن تحدث في مواقف التيارات الإسلامية في مصر، تجاه "إسرائيل" والقضية الفلسطينية، بقدر ما تعكس

حاجة تلك التيارات إلى المزيد من الوقت لترتيب أوراقها، وإعادة تعريف أولوياتها. كما تعكس وطأة الظرف الزمني والموضوعي، على النحو الذي اضطرها إلى التفريق بين مساحات المعلن والمخبوء في مواقفها.

وتجدر الإشارة إلى أن السياق العام لمواقف الإسلاميين المبدئية من قضية فلسطين، استمر بالتعبير عن نفسه، وإن بدرجات أقل بروزاً. فقد تحدث محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين عن أن "إسرائيل لن تهنأ بالنوم بعد اليوم، ولن تعرف طريق الأمن والاستقرار ما دامت تستهين بحقوق الفلسطينيين". وقال "إن الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة القمعية الفاسدة تمثل مقدمة لإنهاء الظلم والعلو الصهيوني وتحرير المقدسات، ووضع حدّ للاستكبار الصهيوني"[16]. وذكر بديع أن جماعة الإخوان تعدّ قضية فلسطين قضيتها الأولى، وأن النظام المصري السابق ظلم القضية الفلسطينية وتخلى عنها لصالح المشروع الصهيوني – الأمريكي، وهو ما كان أحد أسباب قيام الثورة المصرية، التي غيرت الأوضاع لصالح نصرة الشعب الفلسطيني[17]. كما أكد محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان أن قضية فلسطين كانت إحدى المحركات الأساسية لثورة الشعب المصري[18]. أما الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان محمود غزلان فأكد على رفض الإخوان "القاطع للوجود الصهيوني على أرض فلسطين" وأنهم يطالبون "بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر"[19].

3. أن ثورة 25 يناير في مصر، أطاحت بمؤسسة الرئاسة فقط، في الوقت الذي تستمر فيه أجهزة الدولة وهيكلها البيروقراطي الضخم في العمل، بالأسلوب القديم نفسه تقريباً، مع بعض التغييرات الطفيفة التي طالت شخصيات قيادية. وهكذا فإن العناصر الإسلامية، لن تدخل لتملأ فراغاً، وإنما ستعمد إلى الاندماج في مؤسسات عريقة في بيروقراطيتها، وتعمل بطبيعتها في مقاومة التغيير. والمتوقع أن تواجه رغبة الإسلاميين القوية في التغيير، بمقاومة بيروقراطية أشد قوة؛ بل وربما تنجح تلك المؤسسات في استيعاب تلك العناصر الجديدة وإعادة تنشئتها سياسياً.

ولكن في المقابل، فإن استبعاد احتمالات تغير استراتيجي على الموقف المصري من "السلام" مع "إسرائيل"، لا يعني بالضرورة إعادة إنتاج للسياسات القديمة حيال ملف التسوية على المسار الفلسطيني. ناهيك عن انتهاء الدور الذي كان يضطلع به مبارك تماماً، من توظيف للقضية الفلسطينية لصالح مشروع التوريث، أو الضغط بالوكالة على قيادات السلطة ومنظمة التحرير للدخول في مفاوضات لا يتوفر لها الحدّ الأدنى للشروط اللازمة لنجاحها. فمعضلة المرحلة الراهنة ليست متعلقة فقط بغياب خيارات الفاعلين المصريين، ولكنها ترتبط أيضاً بتأخر الفرقاء الفلسطينيين فى اجتراح الاستراتيجية البديلة، لفشل مسار التسوية. ولحظة نجاح الفلسطينيون في ذلك سيجدون الدعم والتأييد السياسي اللازم، دون شكّ.

ب. العلاقات المصرية الفلسطينية:

العلاقات مع حركة حماس:

في ظلّ معطيات ما بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط مبارك، لم يعد ممكناً أن تستمر الإدارة المصرية الجديدة في سياساتها القديمة، خاصة تلك التي كانت دوماً محل سخط شعبي كبير. ومنها في هذا السياق، المقاربة المصرية لملفات العلاقات مع حماس في قطاع غزة، وترتيبات معبر رفح الحدودي. فقد منح تخوف النظام المصري السابق من وجود قوة سياسية تحمل انتماء سياسياً إسلامياً، على حدودها، وزناً نسبياً أعلى للمحددات الأمنية للعلاقة مع حماس[20]، على نحوٍ عرَّض مصر لأزمات، كادت تفجر الوضع الأمني نفسه في سيناء، مثلما حدث إبان أزمة تفجير معبر رفح في كانون الثاني/ يناير 2008. كما أضرت كثيراً بسمعة النظام، من جراء سوء إدارته لملفات قوافل الإغاثة الإنسانية لقطاع غزة، وأزمة الجدار الفولاذي العازل في كانون الثاني/ يناير 2010.

وقد نحتت القاهرة الجديدة سياسة مثيرة، في مقاربة هذا الملف، فقد احتاجت في أعقاب نجاح الثورة في الإطاحة بمبارك، إلى القيام بعمل يُظهر أن مصر ما بعد الثورة بدأت تستعيد دورها ونفوذها الإقليمي، وأنها أصبحت أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية التي طالما أعلنت غضبتها على سياسات الإدارة المصرية فيما يخص قطاع غزة، فجاءت أولاً تصريحات وزير الخارجية المصري السابق والأمين العام للجامعة العربية الحالي، نبيل العربي، والتي قال فيها إن الموقف المصري في حرب غزة كان مشيناً ويرقى إلى مستوى جرائم الحرب[21]، ثم الإعلان رسمياً عن مسؤولية مصر الأخلاقية عن إنهاء الحصار على قطاع غزة[22]. واحتاجت القاهرة إلى التنسيق مع فتح وحماس، حتى لا يكون فتح معبر رفح مدعاة لاتهامها بتعزيز الانقسام، ومن ثم جاء الإعلان عن ترتيبات أمنية جديدة لإدارة المعبر، تالياً لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في أوائل أيار/ مايو 2011.

واحتاجت القاهرة إلى إظهار القطيعة مع سياسات النظام السابق، فجاء القرار سيادياً متجاوزاً للآلية القديمة لفتح المعبر، والتي كانت تشترط التواجد الأوروبي، ومن دون التنسيق مع أطراف إسرائيلية أو أمريكية أو أوروبية. ولكن الإدارة المصرية، التي ما زالت تعمل بطاقمها القديم نفسه، لا يمكنها أن تقفز دفعة واحدة نحو تحويل المعبر من معبر لمرور الأفراد إلى معبر تجاري، لأن مثل هذا التحول يخرج عن مسار التغير التكتيكي المطلوب في هذا التوقيت، إلى مسار التغيير الاستراتيجي، الذي سيؤدي، إن حدث، إلى فتح باب من الأزمات الدولية مع واشنطن و"إسرائيل"، وربما مع السلطة الفلسطينية في رام الله نفسها.

ما سبق يظهر التحول الإيجابي في العلاقات بين مصر وحماس، وإن جاء في إطار تكتيكي. وهو انعكاس لتحول آخر في الداخل المصري، بمنح الحركات الإسلامية وأهمها جماعة الإخوان المسلمين شرعية العمل السياسي. هذا التحول الذي صبّ لصالح حركة حماس، ووفر لها قدراً من الشرعية

العربية، التي افتقدتها منذ نجاحها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2006. وهو التحول الذي شجع، في المقابل، حماس على الثقة في الإدارة المصرية الجديدة، والتوقيع على ورقة المصالحة المصرية. وهي الخطوة التي جاءت استجابة لدواع أكثرها مرتبط بالظرف الإقليمي الراهن.

العلاقات مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية:

منذ ثورة 25 يناير أخذت العلاقات بين مصر والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في اجتياز مرحلة جديدة أهم ملامحها:

1. أن انهيار نظام مبارك، أفقد السلطة حليفها العربي الأقوى، والذي كان يمثل أحد أهم مصادر الدعم العربي والغطاء الشرعي لخوض تجربة المفاوضات مرة ومرات. وأن النظام المصري، أياً كانت تركيبته، سيكون أقل استعداداً لتقديم هذا الإسناد السياسي.

2. أن النظام المصري سيكون أكثر انفتاحاً على منافِسَتها حماس في قطاع غزة. ولكن دون أن يصل إلى مستوى الاعتراف بشرعية حكومة إسماعيل هنية في القطاع. وفي هذا الإطار يمكن تفسير تراجع رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني، كمال الجنزوري، في اللحظات الأخيرة (إن صحّ) عن لقاء رئيس حكومة غزة المقالة، إسماعيل هنية، في أثناء زيارة الأخير للقاهرة في 2012/1/9، بعد التحفظ الشديد الذي أبدته مصادر في السلطة الفلسطينية، على إعلان رئاسة الوزراء المصرية، عزم رئيس الحكومة على استقبال هنية[23]، وذلك بحسب معلومات نقلها الصحفي إبراهيم الدراوي. إلا أن الجنزوري نفى، في اتصال مع جريدة الشرق الأوسط، جملة وتفصيلاً رفضه هو ووزير خارجيته مقابلة هنية في أثناء زيارته لمصر، قائلاً: "لم أرفض مقابلته، لكن تزامن وجود رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية في القاهرة مع وجودي خارجها"؛ مؤكداً أنه "تمّ استقباله رسمياً في مصر... جميع الجهات الرسمية بالقاهرة استقبلته، وفي مقدمتهم الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر". وفي سؤال حول إمكانية استقبال هنية في زيارات أخرى لمصر، قال إنه "لو زار القاهرة خلال الفترة المقبلة لا يوجد مانع من لقائه"[24].

وبشكل عام فإن الدور القادم للإخوان المسلمين وباقي القوى الإسلامية في صناعة القرار في مصر سيصب إيجاباً لمصلحة الانفتاح على حماس، وإن بشكل تدريجي.

3. أن شكل العلاقات المصرية الفلسطينية الجديدة، على الأرجح، سيكون أبعد عن منطق التحالف المطلق أو العداء المطلق، وأقرب منه إلى المقاربة شبه المتوازنة بين فتح وحماس. فحتى مع افتراض دور أكبر للإسلاميين في ملفات العلاقات الخارجية، وهو أمر لم يتأكد بعدُ، من المستبعد أن تتبع السياسة الخارجية المصرية الصورة المعكوسة لشكل العلاقات على عهد مبارك أي تأييد مطلق لحماس وخصومة لفتح.

2. الأردن:

أ. الموقف من ملف التسوية:

إنَّ خصوصية الحالة الأردنية – الفلسطينية المستمدة من اعتبارات الجغرافيا والديموغرافيا، لا تجعل من الشأن الفلسطيني شأناً خارجياً، بل هو مشتبك بقوة وتلافيف سياسات الداخل الأردني؛ بحيث يمكن القول إن جزءاً أساسياً من أية مقاربة أردنية لتداعيات أحداث الاضطرابات الداخلية المطالبة بالإصلاح، يرتبط بالمقاربة الأردنية للموضوع الفلسطيني بشكل عام، ومسار التسوية بشكل خاص.

والإشكالية اليوم أن الوحدة الأردنية – الفلسطينية في السياق الأردني باتت تواجه ريحاً عاتية تهب عليها من الداخل والخارج. فأحداث الاحتجاجات التي شهدتها الأردن على مدار سنة 2011 فاقمت من مشكلات النظام الأردني، الذي يكابد بدوره جراء استمرار الجمود على مسار التسوية، وازدياد مخاطر الانزلاق نحو الحلّ الأردني بالصيغة الإسرائيلية. وهو التهديد الذي يفترض معه أن يندفع النظام الأردني نحو مواكبة الجدل الفلسطيني المحتدم حول استراتيجية المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد سقوط خيار المفاوضات الذي يدخل عقده الثالث من دون جدوى أو نتيجة، وأن يدفع باتجاه تبني استراتيجية أردنية – فلسطينية جديدة مشتركة. بيد أن هذا لم يحدث، بل وربما حدث عكسه من خلال اضطلاع الأردن بأدوار على صعيد إطالة أمد "خيار المفاوضات"، ومده ببعض الحياة التي يحتاجها وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة. ولعل الحكومة الأردنية لم تلحظ أن استراتيجية "الوقت المستقطع" تعمل هنا لصالح "المؤامرة"، ولا تخدم هدف دحرها. وأن كل تأخير في اعتماد استراتيجية بديلة لإسقاط مؤامرة "التوطين" قد يكون معناه تمهيد الطريق أكثر فأكثر لـ"توطين المؤامرة" بصرف النظر عن شكلها ومسمياتها[25].

يشهد على تلك الأدوار المذكورة مبادرة العاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2012 للدخول فيما سمي بـ"حوارات استكشافية" لبحث إمكانية استئناف المفاوضات في عمّان. وهي المبادرة التي التقت مع إرادة الضلعين الآخرين في مثلث العلاقة (منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل") من ضرورة التفاعل الإيجابي مع هذه الخطوة في مثل هذا التوقيت لأسباب تكتيكية، بصرف النظر عن قدرة كل طرف أو جاهزيته لتلبية استحقاقات نجاحها.

وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت قيادة منظمة التحرير للموافقة على حضور تلك "اللقاءات"، فإن قيام الأردن برعايتها يوضح في حقيقة الأمر أن الحكومة الأردنية تحاول ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط نظام مبارك في مصر. ويعكس في الوقت ذاته الرغبة الأردنية في تأدية دور ما، خشية الابتعاد المصري مستقبلاً عن مسار التسوية، نتيجة نتائج الانتخابات البرلمانية

التي أعطت الإخوان المسلمين الموقع الأول في البرلمان وربما تشكيلهم للحكومة المصرية المقبلة، وانعكاس ذلك على كيفية التعامل مع المؤسسة الفلسطينية، ما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة للحكومة الأردنية، بعد التعقيدات التي صنعها اليمين الإسرائيلي، بتطرفه وإمعانه في رفض استحقاقات التسوية، ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس والغور وتمزيق جغرافية الضفة الفلسطينية.

وفوق ذلك كله فإن قيام الأردن بهذه المبادرة يؤكد أن القيادة الأردنية ما تزال تنطلق في سياستها من قناعات أو انحيازات لحزمة من الخيارات:

أولها: أن مسار التسوية لم يسقط بالكلية وأنه بالإمكان الاستمرار في التمسك به خياراً استراتيجياً، بغضّ النظر عن كونه وحيداً أم لا.

ثانيها: أن الوضع في الأردن وداخل الإقليم ما زال دون مستوى الإقدام على مخاطرة استراتيجية تهدد "السلام الأردني – الإسرائيلي"، وسيكون لها تداعياتها على علاقة عمّان بواشنطن تحديداً. وهنا تتبدى حقيقة أن النُظُم التقليدية تفضل دوماً نمط التغيرات التكتيكية المحسوبة، التي يسهل التراجع عنها بأقل الخسائر إذا ثبت فيما بعد أنها تشكل تهديداً للنظام أو مصالحه، على التحولات الاستراتيجية التي تحمل نسبة أعلى من المخاطرة، بالرغم من أنها قد تقدم حلاً جذرياً للمشكلات المتعثرة. وفي هذا الإطار يتحسب الحكم في الأردن بشدة لخيارات، مثل حلّ السلطة أو اندلاع انتفاضة ثالثة محتملة في الضفة الغربية، لما ستحدثه من أثر انتشار هائل في الداخل الأردني الذي يشكل فيه الفلسطينيون نسبة كبيرة. بالإضافة إلى أنها، أي الانتفاضة، ستضعف من قدرة النظام على مجابهة الضغوط التي تمارسها قوى معارضة أردنية لتعليق معاهدة السلام مع "إسرائيل". وهي الضغوط التي تزايدت بشدة مع تجدد الاحتجاجات الشعبية في الأردن سنة 2011؛ إذ التقت مطالب الشارع الأردني بمطالب المعارضة التقليدية مثل جبهة العمل الإسلامية واليسار الأردني في هذا الشأن[26].

ثالثها: أن السلطة الفلسطينية لن تتحول نحو خيارات أو بدائل أخرى خلافاً لمسار المفاوضات الثنائية، ما لم يحدث انفجار للأوضاع من الداخل. وبالتالي فثمة ضرورة أردنية ملحة للتنسيق بشكل أكبر مع السلطة الفلسطينية، لضمان عدم قطع الطريق على المفاوضات، حتى ولو كانت متوقفة بقرار إسرائيلي، فالمغزى هنا أن يبقي الأردن هذا الملف مفتوحاً لأكبر وقت ممكن، تحسباً من سيناريوهات أخرى قد تمثل تهديداً أكبر لاستقرار النظام.

ومما يذكر في هذا السياق، تلك الزيارة المهمة والمفاجئة التي قام بها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لرام الله في 2011/11/21[27]، وهي الزيارة الرابعة له لمناطق السلطة منذ نشأتها سنة 1994، والثانية لمدينة رام الله، والأولى له في عهد أبو مازن. حيث استهدفت تدعيم موقف السلطة السياسي عقب خسارة أول جولة من جولات طلب الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية المنبثقة عنها. فضلاً عن أنها كانت بمثابة رسالة تطمين قوية لمحمود عباس والسلطة والمنظمة، مفادها أن تحسين العلاقة مع حماس، لن يكون بحال من الأحوال، على حساب العلاقة مع "الشرعية الفلسطينية"، وأن الأردن ما زال على موقفه الذي لا يعترف إلا بالمنظمة (واستتباعاً السلطة في رام الله) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

رابعها: الرهان على أن براجماتية قيادة حركة حماس سوف تدفعها إلى عدم التورط في انتقاد الدبلوماسية الأردنية جراء اضطلاعها بهذا الدور، لا سيّما في هذا التوقيت الذي تستعيد فيه حماس تواجدها الرسمي في عمّان. فضلاً عن مسحة "الاعتدال" التي تبديها حماس، في إطار سعيها لإعادة التموضع تجاوباً مع المعطيات الجديدة التي أفرزها الربيع العربي.

الملفت في الأمر، أن هذه السياسة الأردنية التي تعكس الحرص على عدم قطع الطريق أمام المفاوضات، قد ولدت ردّ فعل إسرائيلي يعكس تفهم حكومة تل أبيب للظرف الدقيق الذي يمر به الأردن في ظلّ الأوضاع الجديدة التي تعيشها المنطقة. فبالرغم من حقيقة عدم تغيُّر مواقف حكومة نتنياهو من عملية التسوية على المسار الفلسطيني تحديداً، فإنها تدرك خطورة الوضع الحالي على النظام الأردني، الذي بات معرضاً لمخاطر تصاعد الاحتجاجات بين صفوف الشعب الأردني وتزايد عدد المنخرطين فيها. وهي المخاطر التي تزداد بقوة مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية في القدس، تلك التي ما تزال تتبع إدارياً وزارة الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الأردنية.

وبالنظر إلى أنه لا توجد مصلحة إسرائيلية في تأزيم الأوضاع، مع وعلى، النظام الأردني، خاصة على ضوء العزلة الإقليمية التي باتت تعايشها "إسرائيل"، في أعقاب الثورات، وبعد اضطراب العلاقة بسبب أسطول الحرية بينها وبين تركيا. فقد جاء قرار نتنياهو الذي اتخذه في الدقائق الأخيرة بتأجيل هدم ممر باب المغاربة في البلدة القديمة بالقدس، بعد تحذيرات مصرية وأردنية من عدم استقرار محتمل في العالم العربي بأكمله.

كذلك زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، غير المخطط لها إلى عمّان في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، إذ التقى بيريز قبيل مغادرته إلى عمّان بنيامين نتنياهو، وتحدثا عن "أهمية تقوية الروابط الاستراتيجية الجيدة بين إسرائيل والأردن"[28]. وكذا التصريح الذي أصدره أحد "الصقور" الإسرائيليين، وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، والذي أكد فيه أن الاستقرار في الأردن يصب في مصلحة "إسرائيل"، منتقداً من يقول أن الأردن هي فلسطين، معتبراً أن هذا سيساعد في إنشاء دولة فلسطينية متصلة وهو الأمر الذي لا يريد حصوله[29]. وهو التصريح الذي لا يمكن أخذه بوصفه تحولاً في رؤية اليمين الإسرائيلي، إذ إن هكذا تصريح لا بدّ وأن يخرج من الكنيست الإسرائيلي، لا من وزير خارجية معروف بتصريحاته عديمة المعنى، حسب قول أحد المحللين

الإسرائيليين[30]. مع ذلك فإنه يكشف عن حاجة إسرائيلية لتهدئة الوضع في الأردن، بإسكات نغمة "الأردن هي فلسطين" التي كانت دوماً وصفة عدم الاستقرار هناك. ورغبتها في تلطيف التوتر في العلاقات بينها وبين الأردن.

ب. العلاقات الأردنية الفلسطينية:

مدخل: إشكاليات التغيير في الأردن ومقاربة الموضوع الفلسطيني:

يثير الموضوع الفلسطيني في سياق الحراك الداعي إلى التغيير والإصلاح في الأردن، الجدل على عدد من المستويات:

1. مستوى ازدواجية الرؤية لأولويات الإصلاح بين من يعطون أولوية لإصلاح سياسي مستحق يقوم على قاعدة حقوق متساوية لكل المواطنين، ويتمركزون في مناطق أغلبية سكانية فلسطينية، مثل عمّان وإربد والزرقاء؛ وبين من يعطون أولوية لقضايا الإصلاح الاقتصادي وتحقيق العدل الاقتصادي، ويتمركزون في المناطق الجنوبية مثل الكرك ومعان والطفيلة، وينتمي أغلبهم إلى أصول شرق أردنية[31].

2. مستوى ازدواجية المقاربة التي يحتاجها النظام الأردني للتعاطي مع تحدي تصاعد المعارضة على مسارين متوازيين: مسار سياسي ومسار اقتصادي؛ الأمر الذي وضع النظام الأردني في مأزق كبير. إذ إن دخول الشرق أردنيين على خط المعارضة، يجعل من الإصلاح الاقتصادي استحقاقاً أردنياً أساسياً. وهو أحد أهم الأسباب التي دفعت الأردن نحو التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ هذا التقارب قد يوفر دعماً مادياً لتمويل الاقتصاد الأردني المتعثر، ولكنه قد يُقيّد حرية الملك عبد الله وقدرته على المناورة [32]، وربما حتى حريته في إجراء إصلاحات سياسية يحتاجها في توقيت، أصبح فيه من الصعب تجاهل مطالب ذوي الأصول الفلسطينية، وأصحاب النفوذ الاقتصادي الكبير في الأردن، من تمثيل سياسي مناسب وواضح لهم داخل النظام السياسي الأردني.

3. مستوى المنازعة ما بين هاجسي المواطنة والهوية وما يعنيه ذلك من تحقيق إصلاح سياسي يوفر للأردنيين من أصول فلسطينية حقوقهم الكاملة في عملية صناعة القرار وفي مؤسسات الدولة؛ دون أن يعني ذلك إطلاقاً تنفيذاً لمشروع "الوطن البديل"، أو تنازلاً عن حقّ العودة، أو تذويباً للقضية الفلسطينية وهي معادلة يصعب تنفيذها في ظلّ الكثير من هواجس الشرق أردنيين وفي ظلّ التداخلات الإسرائيلية والغربية بشأن تصفية قضية اللاجئين.

هذه الهواجس المرتبطة بواقع الثنائية الديموغرافية داخل المجتمع الأردني، كانت أحد أهم أسباب فشل المعارضة في التوحد على أجندة إصلاحية واحدة. وفي قدرة بعض الأجهزة المحسوبة على نظام الحكم في إثارة المخاوف والنعرات في وجه العملية الإصلاحية.

وفي هذا السياق، تأتي محاولات إذكاء هكذا مخاوف، من جانب عناصر من النظام، مثل ما جاء في الحملة الإعلامية على تنظيم الإخوان ومحاولات التعبئة ضدّهم في أوساط العشائر والثقل القبلي بدعوى "أنهم تنظيم فلسطيني في الواقع والجوهر داخل الساحة الأردنية"[33]. هذه الحملة وغيرها تستهدف الحيلولة دون ظهور ائتلاف وطني حقيقي للدفع بمطالب التغيير في الأردن.

وفي السياق ذاته، فقد استغلت أطراف أردنية ما توافقت عليه الفصائل الفلسطينية المشاركة في اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الذي عُقد في عمّان في 2012/1/15 بشأن استثناء الفلسطينيين المقيمين في الأردن من انتخابات المجلس الوطني المقبلة، فراحت تضرب على الوتر ذاته بقوة، بالرغم من أن القرار المذكور جاء بالتوافق مع الجانب الأردني، وقد استهدف في المقام الأول تجنيب الساحة الأردنية في هذه الآونة مغبة الجدل حول من هو الفلسطيني، ومن هو الأردني.

مدخل العلاقات بين مثلث (عمّان – فتح – حماس):

أحد أبرز التطورات المحمولة على الربيع العربي يتمثل في مغادرة السياسة الأردنية مربع الانحياز التام لفريق من الفلسطينيين، وتطبيع العلاقة مع حركة حماس، من دون أن يعني ذلك أن عمّان بصدد تغيير تحالفاتها، أو على حدّ قول البعض "نقل بندقيتها من كتف إلى كتف". بل المقاربة المتوازنة هي موقف الدولة كما عبر عن ذلك أكثر من مسؤول أردني، وفي أكثر من مناسبة. أي أن النظام الأردني بات أكثر قناعة، في ظلّ الأوضاع الجديدة، بضرورة فكّ الارتباط بين الرغبة في الإبقاء على علاقة قوية مع السلطة الفلسطينية، وبين مقاربته للعلاقة مع حماس.

بعبارة أخرى، لقد احتاج الأردن وهو يقارب الاحتجاجات الداخلية المتصاعدة، والمناخ السياسي العربي الجديد، إلى إعادة ترتيب أوراقه الفلسطينية، من خلال التحرك بشكل متزامن في مسارين أولهما: تصحيح العلاقة مع حركة حماس، مع محاولة ضبطها بما يتوافق والشروط السياسية الأردنية. وثانيهما: تثبيت العلاقات مع السلطة الفلسطينية في رام الله وزيادة مستوى التنسيق معها.

فعلى صعيد المسار الأول، جاءت تصريحات رئيس الوزراء عون الخصاونة التي قال فيها أن إبعاد قادة حماس كان "خطأ دستورياً وسياسياً" وأنه يجب أن تكون علاقة الأردن متوازنة وطبيعية مع كافة الأطراف الفلسطينية سواء كانت السلطة الفلسطينية أو حماس[34]، لتعكس حقيقة أن الدولة الأردنية، لا رئيس الوزراء وحده، وصلت إلى استنتاج أساسي مفاده أن الأردن لا يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً في "شرق أوسط متغير"، يكاد يدين لحكم الإخوان المسلمين ونفوذهم المتزايد، من دون أن يكون على علاقة وطيدة معهم في مختلف دول "الربيع العربي"؛ ومن باب أولى، لم يعد بوسع الأردن، في ظلّ المعطيات الجديدة، أن يحتفظ بدور محوري في القضية

الفلسطينية وهو يستعدي طرفاً رئيساً بوزن حماس بكل حضورها المؤثر في المعادلة الفلسطينية، وتأثير حضورها بين أوساط الفلسطينيين في الأردن، فضلاً عن انفتاح قوس اتصالاتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية[35].

مع ذلك، فإن تلك التقديرات الأردنية لم تحل دون وجود "وقت مستقطع" لسجالات بين الطرفين، حاول خلالها كل طرف تأمين أكثر الأوضاع ملاءمة لمتطلباته من هذه العلاقة. فالأردن اشترط أولاً: الالتزام بعدم الخلط التنظيمي بين حركة حماس كتنظيم فلسطيني، وبين الجناح الأردني لجماعة الإخوان المسلمين. وقد توافق ذلك عملياً مع قرار مجلس شورى الإخوان المسلمين في الأردن أوائل كانون الثاني/ يناير 2012 بفكّ الارتباط حركياً ومالياً مع المكاتب التابعة لهم في دول الخليج، وضمّها لتنظيم الإخوان المسلمين الفلسطينيين. غير أن ذلك في الحقيقة لم يكن استجابة لاشتراطات رسمية أردنية؛ وإنما كان بشكل أساسي استجابة لرغبة الإخوان المسلمين الفلسطينيين (حماس) بإعادة ترتيب أوراقهم في الخارج، بما يتناسب مع تطور بُناهم التنظيمية، وتطورات القضية الفلسطينية، والتطورات التي تشهدها المنطقة؛ وكان قد سبق قرار مجلس شورى الإخوان في الأردن، قرار من مكتب الإرشاد في 2011/11/23 بضمّ المكاتب المشار إليها إلى الإخوان الفلسطينيين.

واشترط ثانياً: عدم ممارسة الحركة لأي دور سياسي داخل الأردن. وهو الشرط الذي أعلنت حماس رفضه تماماً، على لسان نائب رئيس مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق الذي أكد أنه من حقّ الحركة أن يكون لها تواجد في كافة العواصم العربية لا سيّما الأردن، لأن أغلب قيادات الحركة يحملون الجنسية الأردنية. وأضاف أن أحداً لا يستطيع أن يمنع قادة حماس من ممارسة العمل السياسي لأنه يهدف إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني متمنياً أن "تعيد الأردن النظر في قرارها"[36].

لكن فى نهاية الأمر بدأ بالفعل مسار إستعادة العلاقات بين الطرفين، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تقريباً، عبر السماح أولاً لعائلات قيادات من حماس قادمة من سورية، بدخول الأردن. ثم إتمام زيارة خالد مشعل لعمّان في 29 كانون الثاني/ يناير 2012، ولقائه بعاهل الأردن في حضور ولي العهد القطري، بعد طول ترقب وتأجيل، ما يعني عملياً انتهاء القطيعة بين الأردن والقيادة السياسية لحركة حماس، والتي استمرت نحو 13 عاماً. صحيح أن هذه الزيارة لم تحدث اختراقاً فورياً، إلا أنها فتحت أفقاً لتطور لاحق في المستقبل.

أما على صعيد المسار الثاني، فيبدو أن التوجه الأردني لتطبيع العلاقة مع حماس، جاء مصحوباً بحرص أردني على إظهار تقديم الدعم لحركة فتح والسلطة الفلسطينية وفريق منظمة التحرير.

والشاهد على ذلك مشاركة رئيس الوزراء عون الخصاونة فى مهرجان إحياء الذكرى الـ 47 لانطلاقة حركة فتح، الذي أقيم بجامعة عمّان الأهلية فى 2012/1/5. حيث إنها المرة الأولى التي يتولى فيها رئيس وزراء على رأس عمله، رعاية هذه المناسبة، بحضور ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح (عثمان أبو غربية وجمال المحيسن وجبريل الرجوب) ومشاركة شخصيات أردنية رفيعة يتقدمهم رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، ونواب وممثلين وقادة أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني[37].

وفي السياق ذاته، لم يكن بلا مغزى إستضافة الأردن لاجتماع فلسطيني غير مسبوق، لممثلي 13 فصيلاً فلسطينياً في 2012/1/15، لمناقشة مسودة نظام لانتخاب أعضاء المجلس الوطني، حيث حضره لأول مرة ليس فقط فصائل الائتلاف السياسي الذي يقود منظمة التحرير، بل تلك الفصائل المنوي انخراطها في مؤسسات المنظمة (حركتي حماس والجهاد الإسلامي) أو تلك المنوي عودتها إلى المنظمة (القيادة العامة، والصاعقة)[38].

فهذا الإجتماع الذي قاده سليم الزعنون وعقد في مقر المجلس الوطني الفلسطيني أعاد من ناحية، التأكيد على شرعية التمثيل لمنظمة التحرير ومؤسساتها. ومن ناحية أخرى، عكس الواقع الجديد المتمثل في أن الأردن يستضيف الكل الفلسطيني، بدون حرج وبدون تدخل، وعبر تقديم تسهيلات المرور والإقامة للكل الفلسطيني، ومن ثم فالرسالة التي أرادت عمّان في النهاية أن ترسلها للجميع من وراء كل هذا، أن قرارها بتغيير نمط التعامل مع مختلف الأطراف والفصائل الفلسطينية، إنما جاء على قاعدة اعتراف الأردن، الدولة والحكومة، بالعنوان الفلسطيني الواحد، منظمة التحرير ومؤسساتها وسفارتها وبكل ما يأتي من خلالها.

3. سورية:

أ. العلاقات مع "إسرائيل":

شهد الوضع الداخلي السوري تحولات كبيرة منذ منتصف آذار/ مارس 2011، وانشغل نظام الحكم بمواجهة مطالبات شعبية متزايدة بالإصلاح والتغيير، وبإسقاط النظام. وقد اتهم النظام خصومه بأنهم جزء من مؤامرة تستهدف صمود سورية وممانعتها ودعمها للمقاومة؛ غير أن معارضيه أكدوا على حقِّهم في إنشاء نظام ديموقراطي يعبر عن الإرادة الحرة للشعب السوري؛ وهو شعبٌ قريب بطبيعته من قوى المقاومة وداعمٌ أصيل لصمودها.

إن حالة الاضطراب التي تشهدها سورية، وحالة تفكك محور "الممانعة" لا تعني بالضرورة فتح آفاق للتسوية مع "إسرائيل". وحالة اللااستقرار التي تشهدها سورية سواء بقي النظام أم زال، سوف تعني انشغال النظام الحاكم بترتيب أوراقه الداخلية، قبل الإقدام على أية خطوات تجاه التسوية السلمية أو تجاه التصعيد ضدّ "إسرائيل".

على هذه الخلفية، يمكن القول أن دوافع خروج المسيرات على امتداد الحدود مع الجولان المحتل في 2011/5/15 (ذكرى نكبة فلسطين)، والتي أدت إلى استشهاد 4 وإصابة 170[39]، وكذلك تلك التي انطلقت في 2011/6/5 (ذكرى النكسة)، وانتهت باستشهاد 28 من بينهم أحد الصحفيين السوريين، وجرح أكثر من 350 برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي[40]، أكبر من التذكير بقضية اللاجئين الفلسطينيين في سورية. إذ إن من خرجوا في المسيرات لم يكونوا جميعاً من اللاجئين، بل كان فيهم نشطاء سوريون، وقد كانت محاولة من النظام السوري لتحويل بؤرة الاهتمام صوب الصراع مع "إسرائيل". والاحتمال الأرجح أن نظام الأسد لم يكن الفاعل الرئيس أو المنظم لهكذا مسيرات، وإن كان لم يجد مبرراً لمنعها، وربما راهن على إمكانية الاستفادة منها لتخفيف التوتر والاحتقان في الشارع السوري. وهذا يشير إلا أن احتمالات تكرار هكذا مسيرات، في المستقبل ستظل واردة، طالما بقي الجمود مخيماً على وضع الأراضي المحتلة. وهو الأمر الذي ينذر بإمكانية تدهور الأوضاع على الجبهة السورية في المرحلة المقبلة، ما لم يحدث توافق سريع على الشكل الجديد للنظام الحاكم في سورية، تنشأ بموجبه حكومة سورية مستقرة وموحدة. وهو الأمر الذي تتضاءل احتمالاته أمام مظاهر الانقسام بين صفوف المعارضة السورية، في الداخل والخارج، ومغادرة الثورة لسلميتها لتتحول صوب "العسكرة" بعد تسليح المعارضة. وأيضاً من دون استبعاد احتمالات تدخل عسكري دولي. ما يعني أن سورية قد تمرُّ بمرحلة من عدم الاستقرار، وضعف نظام الحكم، وربما تحلل أجهزة الدولة نفسها وتفككها إن سارت الأمور في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه لحظة كتابة هذه السطور. وهي الأمور التي تحدّ من قدرة أي نظام جديد، على الدخول في مواجهة مع "إسرائيل"، أو حتى المجازفة والدخول في مسار تسوية طويل الأمد، وهو نمط التسويات الذي تفضله حكومات اليمين الإسرائيلي.

وحتى بافتراض التوافق سريعاً بين القوى السورية على الشكل الجديد لمعادلة الحكم، فإن حاجة النظام للدعم الخارجي ستقيد خياراته، وتحصرها على الأرجح في نطاق الالتزام بالحلّ السلمي. في هذا الإطار يمكن تفسير التصريحات التي جاءت على لسان رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون، والتي تحدث فيها عن استرداد السيادة على الجولان بالمفاوضات و"الشرعية الدولية"[41].

يبقى في النهاية السيناريو الأكثر قتامة فيما يخصّ مستقبل سورية، وهو سقوط البلاد في حالة من الفوضى الشاملة. ويفترض هذا السيناريو تهاوي نظام الأسد، مع انقسام الجيش وقوات الأمن السوري، مع عدم توافق المعارضة على أهداف واضحة، وهي الأمور التي قد توقع سورية بالفعل في حالة فوضى أمنية واقتتال طائفي. وفي ظلّ هذه الفوضى قد تحدث أيضاً احتكاكات على الحدود. وربما ما هو أخطر من احتمالات استغلال "إسرائيل" لهذا الموقف، والقيام بعمليات لضرب المنشآت العسكرية السورية، وأيضاً ضرب أهداف حيوية مدنية، ومخيمات اللاجئين

الفلسطينيين في سورية، تحت ادعاءات سيطرة مسلحين معادين لـ"إسرائيل" على هذه المنشآت. ما يعني تفكيك الدولة السورية، وربما تقسيمها إلى دويلات صغيرة، لتتحول سورية من فاعل إقليمي مؤثر إلى مصدر لإنتاج التوترات والصراعات الطائفية، بين سُنّة وشيعة ودروز، وبين هؤلاء أو بعضهم واللاجئين الفلسطينيين، وربما حدوث أثر انتشار لهذه التوترات على امتداد حدودها مع "إسرائيل" ولبنان والعراق[42].

ب. الثورة السورية وملف التسوية الفلسطيني:

على رغم من ارتفاع أصوات غربية وإسرائيلية، تحذر من الثمن الذي سيتوجب على "إسرائيل" أن تدفعه مقابل استمرار الجمود على مسار التسوية في ظلّ المناخ الثوري العربي الجديد، وتحث "تل أبيب" على الدخول في مفاوضات فورية مع الطرف الفلسطيني، والتوصل سريعاً إلى تسوية نهائية للقضية، وقبل أن يتحول الجمود إلى مبرر قوي لتوجهات راديكالية، تتبناها القوى العربية الجديدة نحو "إسرائيل"، فإن هذه الأصوات خفتت بعد وصول قطار الثورة إلى سورية. وتحول مناخ عدم اليقين الجديد إلى مبرر قوي لسياسات حكومة اليمين الإسرائيلي، في إرجاء التسوية إلى أجل غير مسمى. وتصاعدت أصوات تؤكد عدم جدوى عقد اتفاقيات تسوية مع طرف فلسطيني، قد يأخذ عصاه ويرحل في أي وقت[43]، إذا ما شهدت الأراضي الفلسطينية انتفاضة أو ثورة من أجل الديموقراطية، على غرار ما يحدث في المنطقة من حولها. من هنا يمكن القول أن مسار التسوية الفلسطيني ربما ينتظر ما ستسفر عنه تداعيات الأحداث في سورية، التي تبقى أحد المفاتيح الإقليمية، لاستقراء مستقبل هذا المسار.

فأية محاولات لإحياء عملية التسوية على المسار السوري، تظلّ مرتبطة بموقف النظام السوري الحالي أو الجديد، من مسار التسوية الفلسطيني. ولأن البيئة العربية الثورية الجديدة لن تتيح الفرصة لأي نظام للقبول بأقل من تسوية عادلة متوافق عليها فلسطينياً، فإن أي نظام سوري سيكون عليه أن يتعاطى مع هكذا ملف بحذر وحرص شديدين. ولن يكون بإمكانه تجاهل التطورات على المسار الفلسطيني، والمضي قدماً في تسوية أو مفاوضات مع الطرف الإسرائيلي. وربما يرتبط تحقيق التقدم على هكذا مسار، جزئياً على الأقل، بنجاح سورية في النهوض سريعاً، وعدم الانزلاق نحو سيناريو الفوضى، ونجاحها في تقديم نموذج صلب لسياسات ما بعد الربيع العربي، ومن ثم زيادة الضغط الدولي على "إسرائيل".

ج. العلاقات السورية الفلسطينية:

وجدت حركة حماس كل ترحيب ودعم، سواء من الشعب السوري أم من نظام الحكم في سورية، منذ استقرار قيادتها في دمشق في سنة 2000. وبالرغم من أن حماس التزمت دائماً بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، إلا أنها وجدت نفسها تحت الضغط الشعبي السوري

وضغط النظام الحاكم بتأييد كل طرف في موقفه. وكان خالد مشعل قد بذل جهداً كبيراً في الشهرين الأولين للأحداث في محاولة التوفيق بين الطرفين، بحيث تتحقق عملية الإصلاح والتغيير ضمن توافق وطني بعيد عن التدخل الأجنبي، غير أن الفجوة بين النظام وقوى المعارضة ازدادت اتساعاً في الأيام التالية بشكل يستحيل معه المضي في محاولات التوفيق.

وتحت الضغط على حماس لضرورة تحديد موقفها، أصدرت الحركة بياناً في 2011/4/2 أكدت وقوفها إلى جانب سورية "قيادة وشعباً"، وأن سورية بقيادتها وشعبها وقفت مع الشعب الفلسطيني، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل ذلك. وأمِلت حماس "بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سورية وتماسكها الداخلي ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة"[44].

من الواضح أن البيان الذي أصدرته حماس تمّت صياغته بدقة؛ وهو وإن لم يرضِ أياً من الطرفين تماماً لكنه وجد تفهماً من قبلهما، وإدراكاً للوضع الخاص وربما الحرج الذي تجد حماس نفسها فيه. فهي وإن كانت لا تنكر الجميل وما تمتعت به من دعم النظام ومؤازرته؛ إلا أنها لم تكن لتتنكر لدعم الشعب السوري نفسه وتأييده واحتضانه للمقاومة، كما كان عليها أن تنسجم مع مبادئها في احترام إرداة الشعوب والحرية والتحرر.

ومع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في سورية، واضطراب الأوضاع السياسية، ارتأت حماس أنه من المصلحة قيام قياداتها ورموزها بخروج هادئ ومتدرج وغير مستفز للنظام، وهو ما استمر على مدى أشهر إلى أن خرجت معظم القيادات إن لم يكن كلها مع نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 2012. وأبقت حماس في الوقت نفسه على العديد من كوادرها الميدانية لمتابعة شؤون الحركة وشؤون الشعب الفلسطيني هناك. وفي رأي حماس فإن خروج رموزها وكوادرها كان أمراً متوقعاً في ضوء حاجتها الماسة لمتابعة شؤونها وأعمالها المختلفة، وعدم إمكانية تعطلها بسبب الأحداث. كما أن هذه القيادات هي في الأصل قادمة من الخارج، وغير مضطرة للبقاء إذا ما اضطرتها مصلحة العمل لذلك، حسب رأيها. وبذلك فإن حماس من الناحية الرسمية أبقت على وجودها ومؤسساتها في سورية، وإن كانت الكثير من قياداتها ورموزها قد خرجت من الناحية الفعلية.

وقد أبقت حماس على موقفها "المتوازن"، ولم تصدر بيانات رسمية جديدة. ولكن مع نهاية سنة 2011 وأوائل سنة 2012 أخذت تصدر بعض التصريحات الأكثر تأييداً أو ميلاً لانتفاضة الشعب السوري، وخصوصاً من قيادات محسوبة على حماس من قطاع غزة. وكان من أبرز دلائل ذلك ما جاء في خطاب إسماعيل هنية في الجامع الأزهر في 2012/2/24 من تحية إلى "شعب سورية البطل الذي يسعى نحو الحرية والديموقراطية والإصلاح"[45]. ومن جهة أخرى فإن خالد مشعل الذي غادر دمشق في كانون الثاني/ يناير 2012، عبّر عن عدم رغبته في العودة إليها في ظلّ الأوضاع التي تشهدها.

وبالرغم من عدم إعلان الحركة رسمياً خروجها من دمشق، فإن مسألة خروجها كانت أشبه بالحتمية. فلم تكن لحركة مقاومة أن تتحمل الكلفة السياسية للتماهي مع ممارسات النظام تجاه شعبه. ويمكن القول إن التأخير في الإعلان عن هكذا قرار يأتي على خلفية تقليل أضرار الخروج إلى أقل حدٍّ ممكن.

وبرأينا أن السيناريوهات المتعددة بشأن مستقبل "سورية ما بعد بشار" يحمل كل منها سيناريو أو أكثر لطبيعة العلاقات السورية – الفلسطينية؛ فسيناريو الفوضى واتساع نطاق الاحتراب الداخلي، سيحمل معه مخاطر توريط الفلسطينيين في سورية في أتون هذا الصراع، بعد أن تكون قد تعددت محاور الصراع والانقسام في النسيج المجتمعي السوري، طائفياً ومذهبياً ومناطقياً. أما سيناريو الاستقرار، من خلال توافق قوى المعارضة السورية على صيغة سياسية جديدة، بعد إسقاط النظام، فتتوقف طبيعة العلاقات السورية – الفلسطينية آنذاك على تركيبة وتوجهات النظام الجديد، ونمط العلاقات التي سترتبطه بالفاعلين الدوليين لا سيّما الولايات المتحدة، وكذلك القوى الإقليمية والعربية، ناهيك عن قناعاته وانحيازاته والكيفية التي سيتعاطى بها مع معضلة احتلال جزء من الوطن السوري.

وفي هذا الإطار يرجح البعض استمرار الجمود على مسار التسوية السوري – الإسرائيلي، مع عدم قدرة النظام السوري الجديد على إيجاد حلّ سريع لمعضلة الاحتلال. ومن هنا قد يكون الاحتفاظ بالعلاقات مع الفصائل الفلسطينية المقاومة، ملائماً وضرورياً لتعزيز شرعية النظام داخلياً.

وفي السياق ذاته يشير البعض إلى سيناريو الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، بوصفها جماعة المعارضة الأكثر تنظيماً. حيث سيزيد هذا السيناريو في حال تحققه من احتمالات تبلور تحالف إقليمي بين دول الربيع العربي. وهذا التحالف سوف يكون بحاجة إلى الورقة الفلسطينية ليس فقط لتعزيز نفوذه في المنطقة، وإنما للانسجام مع رؤاه الأيديولوجية والسياسية تجاه القضية الفلسطينية. وآنذاك ستأخذ العلاقات السورية مع فصائل المقاومة الفلسطينية طابعها الاستراتيجي. وقد عبَّر القيادي في الإخوان السوريين ملهم الدروبي عن موقف الجماعة تجاه المقاومة الفلسطينية بقوله إن "المقاومة الفلسطينية سيكون لها حضنٌ أكثر دفئاً في سورية الحرة وسوف تكون مستقلة استقلالاً تاماً ولن تستخدم كورقة ضغط من هنا أو من هناك"[46]. وقال زهير سالم الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين السوريين إن "الإخوة في حماس، وبقية الإخوة الفلسطينيين، عندما يأتون إلى سورية فهم يأتون إلى بلدهم وإلى أهلهم، وقضيتنا واحدة مشتقة من بعضها البعض...، ولا نتصور إلا أن نكون شعباً واحداً"[47].

ومن دون الاستمرار في "عملية عصف ذهني" من هذا النوع، أو الخوض كثيراً في متاهات مثل هذه السيناريوهات، التي يتوقف الأمر بشأنها على عوامل متحركة، ويصعب الجزم بمساراتها ومآلاتها، ربما تتعين الإشارة إلى أن النظام السوري الجديد، أياً كان شكله وطبيعته، سيحتاج على الأرجح لـ"وقت مستقطع" أو فترة انتقالية يرتب فيها أوراقه، قبل أن يصل إلى صيغة مستقرة لطبيعة العلاقة مع الفصائل الفلسطينية.

4. لبنان:

لم يشهد لبنان "ربيعاً عربياً" سنة 2011 كذلك الذي حدث في بلدان عربية أخرى، إذ إن تكوينه الطائفي ووضعه الجيوسياسي الفريد، وسقف حرياته المرتفع، وديموقراطيته الخاصة، و"ربيعه" الذي شهده سنة 2005، لا يدفع باتجاه تغييرات جذرية أو ثورية عاجلة ضاغطة. غير أن الأحداث التي تشهدها سورية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الساحة اللبنانية، وخصوصاً إذا ما تدهور الوضع السوري إلى تفكك الدولة المركزية وصراعات ذات طبيعة أهلية أو طائفية. وأية حكومة تقودها جماعة 8 آذار أو جماعة 14 آذار تواجه استحقاقات صعبة في إدارة هذا البلد بكافة ألوانه وتداخلاته.

والحكومة اللبنانية التي شكلها نجيب ميقاتي، ونالت الثقة في 2011/7/7 والتي تلقى دعماً رئيسياً من حزب الله ومن التيار الوطني الحر، تميل إلى أجواء أكثر تجاوباً وتفهماً للنظام الحاكم في سورية؛ وإن كان الحرص على بقاء تحالفها الحاكم، يُبقي سقف عملها باتجاه دعم النظام السوري غير مرتفع.

لقد كان هناك تجاوب شعبي إلى حدّ كبير مع الثورات وحركات التغيير العربية، وقد أكد حزب الله على أن الثورة المصرية خدمت القضية الفلسطينية بشكل كبير، وتوجّه بالتهنئة إلى مصر التي "أهدت" المصالحة الفلسطينية، بين حركتي فتح وحماس، مؤكداً على أن "هذا الإنجاز هو أولى ثمرات الثورة الشعبية، التي يؤمل منها أن تعيد مصر إلى موقعها الطبيعي في تبني قضايا الأمة، والعمل على نصرتها"[48]. وشدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، على أن الوضع في المنطقة كله تغيّر، وقال إن الخاسر الأكبر في المنطقة هو الولايات المتحدة، و"إسرائيل" جراء ما جرى في مصر[49]. غير أن حزب الله كان له رأي آخر بشأن الأحداث في سورية، فقد رأى نصر الله أن إسقاط النظام في سورية "مصلحة أميركية إسرائيلية، لاستبداله بنظام على شاكلة الأنظمة العربية المعتدلة الحاضرة للتوقيع على أي استسلام مع إسرائيل"[50]. وقال إن الموقف السوري هو ركيزة لبقاء القضية الفلسطينية، ومنع تصفيتها، مثلما وقفت سورية، وتحديداً قيادتها إلى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين. مشدداً القول على أن كل أحباء فلسطين والقدس يريدون سورية ذات الموقف القومي، وسورية القوية بالإصلاحات والتطوير[51]، مؤكداً على أن "المطلوب في سورية هو رأس المقاومة في لبنان وفلسطين، ورأس القضية الفلسطينية، ورأس الشعب الفلسطيني"[52].

ومن جهة أخرى، فقد استمرت مسألة الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال سنة 2011 محكومة بمنطق التجاذبات السياسية والمواقف التقليدية للقوى اللبنانية المختلفة، والتي تُستدعى فيها فزاعة التوطين من بعض الجهات لإجهاض مساعي منح الفلسطينيين حقوقاً مدنية كاملة. وكان هناك مواقف وتصريحات متباينة بهذا الشأن، يدفع بعضها باتجاه التجاوب مع حقوقهم مثل تلك التي صدرت عن وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني وائل أبو فاعور[53]، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي[54] والنائب عن الجماعة الإسلامية عماد الحوت[55]؛ كما ركز بعضها الآخر على التحذير من خطر التوطين كتلك التي صدرت عن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع[56]، ورئيس المكتب السياسي في حزب الكتائب أمين الجميل[57].

وترجمة لمصادقة مجلس النواب اللبناني في 2010/8/17 على اقتراح تعديل قانون الضمان الاجتماعي، أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللبناني محمد كركي، في 2011/5/24، مذكرة إعلامية تحمل الرقم 437، تنصّ على إخضاع اللاجئين الفلسطينيين، العاملين في لبنان، والمسجلين في وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، لأحكام قانون الضمان الاجتماعي – فرع نهاية الخدمة، وإفادتهم منه، وذلك اعتباراً من 2010/9/2[58].

كما أصدر وزير العمل اللبناني شربل نحاس في 2012/2/22 القرار رقم 26، والذي أصبح بموجبه اللاجئ الفلسطيني، المسجّل رسمياً في سجلات وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، قادراً على الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدة ثلاث سنوات. وأصبح بإمكانهم العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط، باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، فإعفاؤهم منها يتطلب صدور قوانين بذلك[59].

كذلك أطلقت وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية في 2012/2/13 "دليل معاملات اللاجئين الفلسطينيين" بهدف "توضيح وتسهيل المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئ الفلسطيني في لبنان"، كما أعلنت مباشرتها لـ"عملية أرشفة كامل السجلات والمستندات العائدة لمديرية شؤون اللاجئين، منعاً لتعرضها للتلف أو الفقدان وحفاظاً على محتوياتها"[60].

أما على صعيد الملف الصحي للاجئ الفلسطيني، فقد اتفقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) مع وزارة الصحة اللبنانية، في شهر آذار/ مارس 2011، على تأمين أدوية للأمراض المستعصية والسرطان للمرضى الفلسطينيين، بحسم يصل إلى 63%[61].

ومن جهة أخرى، وقع رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، في 2011/10/28، الدفعة الأولى من مراسيم سحب الجنسية "من أشخاص اكتسبوها، وتبين لاحقاً أنهم لا يستحقونها بالاستناد إلى قرار مجلس شورى الدولة". وأشارت جريدة السفير اللبنانية إلى أن الدفعة الأولى تشمل نحو 180 شخصاً غالبيتهم من الفلسطينيين، ممن تبين أنهم ما زالوا مسجلين في قيود الأونروا، فتقرر سحب الجنسية منهم، "لأن حصولهم عليها يتعارض وأحكام الدستور، لا سيّما مقدمته التي تنصّ على رفض التوطين بأي شكل من الأشكال"[62].

وقد تقدم لبنان خطوة عملية باتجاه الاعتراف بدولة فلسطين، حيث قرر في جلسة مجلس الوزراء، التي عقدت في 2011/8/10، بدء إجراءات تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 2 تاريخ 2008/11/27 القاضي بإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين[63]. وفي 2011/8/17 افتتح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي والرئيس عباس مقر السفارة الفلسطينية في بيروت[64]. كما أيّد الرئيس سليمان في كلمته، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 2011/9/21، المسعى الفلسطيني إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية[65].

ونتيجة للاعتراف اللبناني بدولة فلسطين، وإنشاء علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين، أصدرت الحكومة اللبنانية تعميماً، طلبت فيه من جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات اعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية، المتعلقة بقيد الولادات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق[66]، مع استمرار الأخذ بمضمون وثائق الأحوال الشخصية الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين، وأي وثائق أخرى كانت معتمدة سابقاً[67].

الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

عقدت حركة فتح مؤتمرها الثاني في 2011/10/9، لانتخاب قيادة إقليم لبنان في الحركة. وأسفر المؤتمر عن فوز 15 عضواً في قيادة الحركة في لبنان[68]. وتمّ انتخاب رفعت شناعة أميناً لسرّ الإقليم، ومحمود الأسدي نائباً لأمين السر، ومنذر حمزة للمالية، وأبو إياد شعلان للجان الشعبية، وحسين فياض للميليشيا، ويوسف زمزم للتعبئة والتنظيم[69]. أما فتحي أبو العردات فقد تمّ اختياره أمين سرّ قيادة الساحة.

ويظهر أن حركة فتح شهدت جدلاً داخلياً في أوساطها حول دمج الوحدات والتشكيلات العسكرية التابعة لها، في إطار ما يُسمّى بـ"الشرطة المدنية والاجتماعية"، وأوضح القيادي في فتح منير المقدح أن "جوهر المشكلة داخل الجسم الفتحاوي هو ماذا سنفعل بنحو سبعة آلاف عنصر وكادر وضابط وقيادة ضباط وأركان، ومن سيستوعبهم، وكم تستوعب الشرطة منهم، وفي أي مجال؟"[70]. وفي أواخر آذار/ مارس 2012 صادق رئيس حركة فتح محمود عباس على تنفيذ

القرارات بدمج كافة المؤسسات العسكرية والأمنية والمسميات الأخرى في إطار واحد هو "الأمن الوطني" بقيادة العميد صبحي أبو عرب، الذي تمّ تكليفه بإعداد الهيكلة النهائية لقيادة الأمن الوطني، وتحديد مسؤوليات أعضائها[71].

من جهة أخرى، دعا ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة "الفصائل الفلسطينية عامة إلى تسهيل إنشاء مرجعية سياسية موحدة في لبنان، تتولى الحوار مع الحكومة اللبنانية والجهات المعنية المحلية والدولية، وتشرف على اللجان الشعبية والأمنية في المخيمات، وتعمل على معالجة كافة القضايا العالقة بما يخفف من معاناة شعبنا الفلسطيني في لبنان"[72]. كما شدد بركة على أن تناول الموضوع الفلسطيني من زاوية أمنية فقط أمر خاطئ، ولا يساعد على معالجة الوضع الفلسطيني في لبنان[73].

وعلى الجانب الأمني، دخل الوضع في مخيم عين الحلوة إلى الواجهة، بعد تصاعد وتيرة الحوادث الأمنية المتفرقة داخل أحيائه، ففي 2011/12/14 اغتيل أحد مرافقي "اللينو"، ويدعى أشرف القادري[74]، وتكرر المشهد في 2011/12/18، حيث تمّ اغتيال مرافق آخر لـ"اللينو" هو الفلسطيني عامر فستق، وذلك بعد محاولة فاشلة لاغتيال عنصر سابق في تنظيم جند الشام[75]. ودانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية وتحالف القوى الفلسطينية في لبنان، أعمال الاغتيال وكل أشكال التوتير التي شهدها مخيم عين الحلوة، وأكدت إصرار كافة الأطراف على كشف الفاعلين ومحاسبتهم، وعدم السماح لأحد أن يأخذ المخيم رهينة من أجل أجندات لا تخدم إلا العدو الصهيوني[76].

وقد أعربت جهات لبنانية من مختلف التيارات عن قلقها من توتر الأوضاع في المخيمات، وإمكان استخدامها لأجندات محلية وإقليمية؛ وينطبق على ذلك تصريحات للواء أشرف ريفي، المدير العام لقوى الأمن الداخلي[77]، ونوفل ضو عضو الأمانة العامة لقوى 14 آذار[78]، وسامي الجميّل النائب اللبناني عن حزب الكتائب[79]، وسمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية[80].

وعند القبض على ستة أعضاء في "الشبكة الإرهابية"، التي ينتمي إثنان منها للجيش اللبناني، ولجوء رأسها المدبر توفيق طه إلى مخيم عين الحلوة، انتهز جعجع القضية فطالب بنزع "كل سلاح خارج المخيمات وداخلها" ولو اقتضى "الأمر حرباً كالتي حصلت في نهر البارد". ودعا جعجع في حديث إلى إذاعة صوت لبنان، الدولة إلى الإتيان بالمسؤول عن "الشبكة الإرهابية" "بالمنيح أو بالقبيح"[81]. وقد بدا حديث جعجع عن "نهر بارد" جديد مستفزاً لكافة القوى والتيارات الفلسطينية، وللعديد من القوى اللبنانية، خصوصاً وأن مأساة نهر البارد، دفع الفلسطينيون ثمنها دون أن يكونوا في الأساس سببها.

وقد جاء الردّ على جعجع من عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمشرف على الساحة اللبنانية في السلطة الفلسطينية، بأن المشكلة ليست مع المخيم الفلسطيني، إذ إنه "من المعروف أن في الخلية المشار إليها عناصر من الجيش اللبناني، وعناصر لبنانية أخرى، ومواطناً فلسطينياً واحداً"[82].

لبنان و"إسرائيل":

وقد شهدت الساحة الفلسطينية في لبنان تطوراً بارزاً خلال تظاهرة "مسيرة العودة"، التي تمت في 2011/5/15، في الذكرى السنوية الـ 63 لنكبة فلسطين، إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية عند بلدة مارون الراس، والتي شارك فيها أكثر من 45 ألف فلسطيني، من مختلف المناطق اللبنانية[83]، واستشهد فيها عشرة فلسطينيين برصاص جنود إسرائيليين، عندما اقترب العشرات من الشريط الشائك، وأصيب 112 آخرين بجروح[84]. وبدا أن هناك دعماً من حزب الله والتيارات المؤيدة للمقاومة للقيام بهذه المسيرة، مع رغبة من الحكومة السورية بذلك أيضاً، حيث فسرها عديدون بمحاولة تخفيف الضغط على الحكم في سورية، ولفت الانتباه إلى العدو الإسرائيلي. غير أن الفلسطينيين بشكل عام، بغض النظر عن خلفيات أي طرف، كانت لديهم رغبة حقيقية بعمل المسيرات تجاه فلسطين، وتفعيل الأمر طالما وُجدت تقاطعات أو ظروف تسمح بذلك.

وصدرت إثر مجزرة مارون الراس إدانة لبنانية شاملة، كما تقدم لبنان، عبر بعثته لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بشكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضدّ "إسرائيل"، ورأى لبنان أن "هذا الاعتداء يشكل عملاً عدوانياً، ويؤكد مجدداً انتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة"[85]. وحيّا حزب الله "الشعب الذي يقدم هذه التضحيات من مارون الراس إلى داخل فلسطين المحتلة إلى الجولان"، ودان "الهمجية الإسرائيلية"[86]. ورأت الجماعة الإسلامية في بيان لمكتبها السياسي، أن "الدماء الزكية التي سالت على أعتاب فلسطين، أسقطت كل المؤامرات ومشاريع التصفية التي كانت تحضر في دهاليز المفاوضات لإلغاء حقّ العودة"[87].

كما شهدت ذكرى النكسة استعدادات لتنظيم مسيرة مشابهة لمسيرة العودة، غير أن المجزرة التي ارتكبت في مارون الراس، أسهمت بشكل بكبير بإلغاء "مسيرة العودة 2"، حيث شدد الجيش اللبناني على موقفه الرافض لمثل هذه المسيرات على الحدود، وإعلانه المنطقة الحدودية منطقة عسكرية[88].

من جهة أخرى، استمرت "إسرائيل" خلال سنة 2011 في ممارسة التصعيد الخطابي، وإطلاق التصريحات المهددة لحزب الله ولبنان، خصوصاً بعد اكتشاف حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، ما دفع الرئيس اللبناني ميشال سليمان للدعوة إلى الدفاع عن السيادة اللبنانية وثروات لبنان الطبيعية، بما في ذلك حقول النفط والغاز الواقعة قبالة السواحل[89]، ورداً على تهديد رئيس

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضرب لبنان، قال سليمان إن "لبنان، وعلى رغم عدم وجود دعم عسكري ومالي مشابه للدعم الذي تحصل عليه إسرائيل، هو البلد الوحيد الذي ألحق هزيمة عسكرية بإسرائيل"[90].

كما أكد حسن نصر الله، رداً على تهديدات "إسرائيل" بإعادة احتلال لبنان مجدداً، على أن "مجاهدي المقاومة الإسلامية مستعدون ليوم إذا فرضت فيه الحرب على لبنان تحرير الجليل في شمال فلسطين المحتلة"[91]، مشدداً على أن "أي حرب تقرر إسرائيل شنها في المستقبل ستبدأ من تل أبيب، لا من المستعمرات الشمالية"، وأن "الكثير الكثير من المفاجآت في جعبة المقاومة"، والتي ستؤدي إلى "تغيير وجه المنطقة"[92]. كما حذر نصر الله "إسرائيل"، وكل من يحاول المساس بالمنشآت اللبنانية، من أن منشآتهم ستمس بالمقابل، وأن لبنان قادر على ذلك، إلى جانب قدرته على حماية الشركات التي ستأتي لإجراء المناقصات والعمل بالتنقيب على النفط والغاز[93].

وقد ذكرت مجلة "إسرائيل ديفنس" Israel Defense العبرية، المتخصصة بالشؤون العسكرية والأمنية، أن عناصر الوحدات الصاروخية الخاصة في حزب الله، تُجري تدريبات تحاكي انتشاراً سريعاً للصواريخ البعيدة المدى الموجودة في حوزة الحزب، وتُعدّ "نقاط إطلاق" تسهّل عملية إطلاق هذه الصواريخ باتجاه أهداف في "إسرائيل"، مشيرة إلى أنهم في حزب الله "يريدون، من بين أمور أخرى، نشر صواريخ في هذه النقاط، يصل مداها إلى أربعمائة كيلومتر"[94]. كما ذكرت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن "حزب الله يستعد في هذه الأثناء لمرحلة ما بعد الأسد". وأضافت أن "حزب الله ينقل أسلحة من سورية إلى لبنان، تحسباً من سقوط الأسد، ووقف إمداد حزب الله بالسلاح"[95].

وعلى الصعيد الأمني، كشف الأمين العام لحزب الله أن جهاز مكافحة التجسس في المقاومة تمكّن من ضبط ثلاث حالات تعامل مع استخبارات معادية داخل الجسم التنظيمي للحزب، وقال إن اثنين من الموقوفين يتعاملان مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency (CIA)، والثالث مع جهة لم يتمّ تحديدها بعد[96].

وفي التطورات الميدانية، أعلن الجيش الإسرائيلي في 2011/11/29، أن أربعة صواريخ كاتيوشا Katyusha أطلقت من جنوب لبنان سقطت في منطقة الجليل الغربي في شمال فلسطين المحتلة، وسارعت "إسرائيل" إلى تحميل مسؤوليته للحكومة اللبنانية، وأشار موقع يديعوت أحرونوت إلى أنه "تمّ رفع مستوى التأهب في صفوف الجيش الإسرائيلي، ولكن لم تصدر أي توجيهات لسكان المنطقة". وقال متحدث عسكري للموقع إن الجيش الإسرائيلي "أطلق قذائف مدفعية باتجاه لبنان". وقد أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم "كتائب عبد الله عزام – قاعدة الجهاد"، مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ[97].

وبشكل عام، لا توجد مؤشرات حقيقية على هجوم إسرائيلي وشيك على جنوب لبنان، كما لا توجد مؤشرات على رغبة حزب الله بشنّ حرب على "إسرائيل". غير أن احتمالات التصعيد والتسخين على الحدود تظلّ واردة، خاصة مع تطورات الوضع في سورية، واحتمالات انعكاساته على الساحة اللبنانية.

5. السعودية ودول الخليج:

أ. الموقف من ملف التسوية:

ما تزال المقاربة الخليجية لملف التسوية تحتفظ بطبعتها القديمة لجهة التمسك بطريق المفاوضات الثنائية، والوقوف خلف مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله، من خلال تصدير مقولة "نرضى بما يرضى به الفلسطينيون". ولهذا لم تشهد سنة 2011، أي جديد يذكر على هذا الصعيد، باستثناء دولة قطر التي نفرد لدورها قسماً خاصاً به، نظراً لأهمية ما طرأ على هذا الدور من مستجدات خلال سنة 2011.

ويبدو أن أنظمة دول الخليج لم تستشعر، حتى هذه اللحظة، وجود حاجة حقيقية تدفعها للتحول نحو النظر في بدائل جديدة لمسار المفاوضات التي وصلت بالفعل إلى طريق مسدود. والسبب فى ذلك يعود إلى معطيات ثلاثة:

أولها: الهدوء وشبه الاستقرار الذي تبدو عليه الأوضاع على الأرض في الداخل الفلسطيني. إذ لم تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيداً بعد تعثر مسار الدولة في مجلس الأمن، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن تكون له تداعياته على مجمل التعاطي العربي وملف التسوية.

ثانيها: أن تطورات البيئة الاستراتيجية العربية التي أفضت إلى انتقال مركز الثقل في النظام العربي (مؤقتاً على الأقل) إلى دول منطقة الخليج، أتاحت فرصاً أكبر لأنظمة تلك الدول في استخدام منبر الجامعة العربية لتمرير كل السياسات التي تعكس إرادتها، من دون أن تستشعر حرجاً أمام الرأي العام العربى، أو تتحمل أمامه المسؤولية المباشرة عن ذلك.

ثالثها: أن انشغال دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية بالملفين اليمني والبحريني، ثم استغراقها شبه الكامل في ملاحقة تطورات الثورة السورية. ومساعيها الدؤوبة لاستصدار قرارات عربية ودولية تدين نظام بشار الأسد، وتدفع باتجاه التدخل العسكري العربي والدولي في سورية، كان له أثره الكبير في تأخير البنود المتعلقة بملفات الشأن الفلسطيني على قائمة أولويات دول الخليج العربي.

ب. العلاقات الخليجية الفلسطينية:

قبل ربيع الثورات العربية بنحو العام تقريباً، وتحديداً مطلع سنة 2010 شهدت العلاقات الخليجية – الحمساوية انفراجة نسبية (بعد برود شابها منذ انهيار اتفاق مكة) حيث وافقت قيادات المملكة العربية السعودية على استقبال خالد مشعل، مطلع سنة 2010 ضمن جولة عربية لقيادات حماس شملت دول الخليج كالإمارات وقطر والكويت والبحرين. ويبدو أن هذا الانفتاح النسبي آنذاك على حماس من قبل القيادة السعودية جاء على خلفية إدراك الرياض بأن المضي في إجراءات عزل حماس (بعد شروع القاهرة فى بناء الجدار الفولاذي) من شأنه تفجير الوضع الفلسطيني على نحو قد لا تحمد عقباه، ليس على الصعيد المصري وحده، وإنما بالنسبة للجميع. وأن وصول القضايا العربية إلى درجة من التعقيد البالغ يتطلب مساعدة عربية لمصر لحلحلة موضوع المصالحة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك فقد عكس التحرك الخليجي بشكل عام، والسعودي بشكل خاص تجاه حماس، حرص القيادات الخليجية على ضبط علاقة حماس مع إيران، ومنع الأخيرة مما يرونه أنه استمرار في "اللعب" بالورقة الفلسطينية.

وفي إطار إعادة تموضع السياسة الخليجية في أعقاب الربيع العربي، ثمة مستجدات ستسهم بشكل فاعل في تحديد طبيعة العلاقة بين حماس وأنظمة دول الخليج، أهمها:

1. تراجع الدور الإقليمى لإيران بوصفه أحد أهم محددات المقاربة الخليجية (لا سيّما السعودية) للعلاقة مع حماس. ويعود ذلك إلى تراجع الدور الإيراني نفسه نتيجة الأحداث فى سورية؛ فضلاً عن أن عدم تورط حماس فى دعم أو تأييد النظام السوري، كما فعل حزب الله وأمينه العام، دفعت إيران إلى أن تحيط علاقاتها بحماس بكثير من الأسئلة والشكوك، إن لم تكن الراهنة والفورية، فالمستقبلية على أقل تقدير. وهذا يعني أن علاقات طهران المتميزة مع حماس ما قبل الربيع العربي، والتي شكلت عاملاً مهماً في تحفيز أنظمة الخليج لا سيّما النظام السعودي، لمدّ قنوات التواصل مع حماس بهدف ضبط علاقتها مع طهران، كما سبقت الإشارة، دخلت منطقة رمادية، في ظلّ التطوارت المذكورة. غير أنها من جهة أخرى، قد تشجع أنظمة الخليج لمدّ يدها إلى حماس دون مخاوف مسبقة من حماس وعلاقاتها.

2. في ظلّ "شرق أوسط جديد" تحظى فيه حركات الإخوان المسلمين بنفوذ واسع، ومواقع سياسية متقدمة، يصعب الجزم بأن مقاربة النظم الخليجية لحركة حماس لن تتأثر بالخصومة، أو الحساسية الشديدة، التي تبديها تلك الأنظمة لتيارات الإخوان المسلمين في المنطقة. فالتفاعلات والاتصالات سوف تسير على حبل مشدود، وستكون مشوبة بمحاذير متعلقة بتأثير النموذج الإخواني على الداخل الخليجي. ولهذا ربما لا ينطوي الأمر على أية مبالغة إذا قلنا أنه ليس من

المستبعد أن تستمر نظرة دول الخليج الحذرة إلى حماس، وإن بخلفيات أو بمقاربات جديدة. غير أن قيام أنظمة تنتمي إلى تيار الإخوان المسلمين وخصوصاً في بلد مركزي مثل مصر، قد يشجع، من جهة أخرى، دول الخليج على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه حماس. ثم إن من الأمور التي قد تخفف النظرة السلبية تجاه حماس إدراك المملكة العربية السعودية بأن القضية الفلسطينية ربما ستكون مقبلة على انفجارات قريبة (نتيجة الممارسات الإسرائيلية وتراجع فرص التسوية)، ومن ثم فإن مقتضيات الحرص على الاحتفاظ بدور فاعل فى الملف الفلسطيني يتطلب (لا سيّما في ظلّ استمرار تراجع حركة فتح) الإبقاء على علاقات ذات مستوى ما مع فصيل كبير كحركة كحماس. كما يتطلب سياسة من قبل حماس، تتبع فيها القول بالفعل، من خلال إظهار الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والابتعاد عن سياسات المحاور، وصيغ التحالفات الجديدة التي يمكن أن تنشأ فى المنطقة.

3. إن التوافق الرسمي الخليجي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي وحيد، يتطلب دعم فريق التسوية في المعسكر الفلسطيني، ويضع في الوقت ذاته محاذير على العلاقة مع تيارات المقاومة، ومنها حركة حماس. ومعنى هذا أن مسار العلاقات سيكون مرهوناً بنمط الاستجابات الحمساوية، ودرجة وكيفية التموضع التي ستجريها في ظلّ المعطيات الجديدة، والتطورات على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية. وطبيعة العلاقات مع الفاعلين الجدد، بعد الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وتغير خرائط النظم العربية.

ج. قطر:

1. الموقف من ملف التسوية:

منحت أجواء الربيع العربي فرصاً أكبر لدولة قطر كي تتصدر المشهد الدبلوماسي العربي. حيث سعت الدوحة بقوة نحو الاستثمار في المناخ العربى الجديد، مستخدمة إمكاناتها الدبلوماسية والمادية الضخمة، وأيضاً أداتها الإعلامية الشهيرة (شبكة الجزيرة) لتوسيع نطاق دورها ومكانتها الإقليمية على أكثر من ملف، من أبرزها ملفات ليبيا ما بعد الثورة، ثم سورية، والقضية الفلسطينية أيضاً.

المفارقة أن دبلوماسيتها التي كانت دوماً محل جدل بسبب مقاربتها البراجماتية، منحتها قدراً أكبر من الحرية في الحركة والعمل على أكثر من ملف في الوقت ذاته. إذ جمعت الدبلوماسية القطرية حتى وقت قريب بين دعمها لمسيرة التسوية، ودعمها الإعلامي والمادي والدبلوماسي لحركة حماس، وفي الوقت ذاته احتفظت بعلاقات بشكل أو بآخر مع "إسرائيل"، في مخالفة لموقف مجلس التعاون الخليجي من مسألة التطبيع مع "إسرائيل". وفوق كل ذلك حازت الدوحة على علاقات متميزة أيضاً مع دمشق وطهران!!

يتمثل جديد الدبلوماسية القطرية منذ اندلاع الثورة السورية، في القطع نهائياً مع النظام السوري، واستغلال الفراغ الناشئ عن تغييبه في السعى للقيام بدور إقليمى أكبر، من خلال الدخول بقوة على مسارات القضية الفلسطينية، لا سيّما ملف التسوية السياسية.

وفي هذا الإطار ثمة من يعتقد بأن دخول قطر على خطّ التسوية، سيؤدي إلى إضفاء المزيد من التعقيد على محاولات بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة على هذا الصعيد. لا سيّما وأن الدبلوماسية القطرية لن تغادر بشأن هذا الملف، المنطلقات الاستراتيجية ذاتها لدول معسكر الاعتدال. وعادة يشار في هذا السياق إلى التصريحات المثيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في كانون الثاني/ يناير 2012 خلال اجتماعه بأعضاء "المجلس الوطني السوري" في القاهرة، وقال فيها إن "حماس انتهت كحركة مقاومة مسلحة"[98]. الأمر الذي نفته حماس بشدة على لسان نائبها في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر[99]. حيث يرى البعض أن تلك التصريحات من قبل المسؤول القطري البارز، تعكس في واقع الأمر الرغبة القطرية في دفع حركة حماس نحو "الاعتدال" ومربع التسوية مع "إسرائيل".

وربما يكون من الصعب في هذه المرحلة المبكرة الإحاطة بتداعيات هذا الأمر، أو التكهن بشأن مستقبل السياسات القطرية نحو هذا الملف. لأن السياسة الخارجية القطرية ذات طبيعة براجماتية؛ كما أن التأثيرات المحتملة لممارسة دور قطري أكبر على صعيد ملف التسوية يصعب أن تكون داخل دائرة التوقعات. ويزيد من صعوبة الأمر، ازدياد انكشاف الداخل الفلسطيني، والوضع المالي المتعسر.

يجدر التنويه إلى أن هناك مؤشرات على أن الدبلوماسية القطرية كانت قد لعبت دوراً (بالتنسيق مع تركيا) أثمر عن دفع حماس إلى تسريع خروج رموزها السياسية من دمشق في كانون الأول/ ديسمبر 2011 وكانون الثاني/ يناير 2012[100]. كما كان لهذه الدبلوماسية نفسها دوراً مؤثراً في الوساطة بين حركة حماس والأردن؛ إذ جرت التفاهمات الأولى حول زيارة مشعل لعمّان في أثناء زيارة الملك عبد الله الثاني لقطر ولقائه أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حيث حرصت قطر على تفعيل دورها لتكون جزءاً من الحلّ، فيما رحب الملك الأردني بعودة حماس، على أن يتمّ تحديد الموعد لاحقاً.

وكان من المؤشرات عودة العلاقات بين الأردن وحماس، الإعلان عن قيام ملك الأردن بمهاتفة عائلة مشعل المقيمة في عمّان للاطمئنان على والدة الأخير التي تعاني من المرض[101]، تبعها أنباء في الصحف الأردنية عن "أن مشعل سيقوم بزيارة إلى المملكة خلال أيام برفقة ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني"، وذلك بعد اتصال هاتفي قام به مشعل مع رئيس الحكومة الأردنية المكلف عون الخصاونة، مهنئاً بتشكيل الحكومة[102]. غير أن الزيارة تأجلت أكثر من مرة، بانتظار موعد يناسب الأردن وقطر وحماس[103].

وفي 2012/1/29 تمّت الزيارة المرتقبة حيث اجتمع العاهل الأردني بولي العهد القطري، وخالد مشعل والوفد المرافق له، في عمّان. وجرى خلال اللقاء استعراض تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية. وقد أكد الملك عبد الله دعم الأردن الثابت لحقّ الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وهو الأمر الذي يشكل مصلحة أردنية عليا. فيما قال خالد مشعل في تصريحات صحفية له عقب لقائه بالعاهل الأردني "إنها مناسبة لأقول لكم إن حماس حريصة على أمن الأردن واستقراره ومصالحه، وتحترم أصول العلاقة، والعلاقات السياسية بالتراضي كما هي العلاقات الإنسانية، ونحترم حدود وسقوف أي علاقة يحددها الطرفان". وأضاف "نود أن نقول إن حركة حماس ترفض رفضاً قاطعاً كل مشاريع التوطين والوطن البديل، ونصرّ على استعادة الحقوق الفلسطينية غير منقوصة لتكون فلسطين هي فلسطين، والأردن هو الأردن، والدولة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية، والدولة الأردنية كذلك بمفهومها الذي نعرفه"[104].

وقد ضمّ الوفد المرافق لمشعل كلاًّ من نائب رئيس المكتب السياسي، موسى أبو مرزوق، وأعضاء المكتب السياسي سامي خاطر، ومحمد نزال، وعزت الرشق، ومحمد نصر، بينما حضر مع الملك الأردني الأمير علي الحسين، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي، رياض أبو كركي، ومدير مكتب الملك عماد فاخوري، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأردني الفريق الركن مشعل محمد الزبن[105].

وكان لافتاً للنظر عدم حضور مدير المخابرات العامة لهذا اللقاء، مع العلم أن العلاقات كانت تتمّ سابقاً من خلال نافذة المخابرات. وربما عكس ذلك عدم سعادة جهات في المخابرات بالزيارة؛ بينما عكس حضور قائد الجيش رسالة من الملك، بإصراره على إتمام الزيارة، وإمساكه بزمام صناعة القرار في البلد.

وفي السياق ذاته، كان الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر قد دعا خلال مؤتمر التضامن مع القدس الذي عقد في الدوحة خلال الفترة 26-2012/2/27، إلى "ترحيل ملف القدس إلى مجلس الأمن" وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتقصي حقائق العدوان الإسرائيلي المستمر على المدينة منذ احتلالها سنة 1967. وهي الدعوة التي لاقت قبولاً فورياً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور وفد حركة حماس وعشرات الشخصيات الفلسطينية، وأثنى عليها الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، ومن خلفه أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoğlu أمين عام منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى الرغم من أن هذه الدعوة بدت وكأنها محاولة من الشيخ حمد (بصفته رئيساً للقمة العربية) للعمل على تنفيذ قرار قمة سرت العربية حول القدس والذي رُحّل للسنة الثانية في ضوء



تطورات الربيع العربي، إلا أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن تلك الاستراتيجية التي تحدث عنها الشيخ حمد لإنقاذ القدس، سيكون مصيرها من النوع المغاير لمصير فعاليات دعم الصمود وصناديق الأقصى والانتفاضة التي ظلّت خاوية إلا من النزر اليسير من مال العرب؛ في ظلّ حالة الضعف والتشرذم العربي والإسلامي.

2. العلاقات القطرية الفلسطينية:

أحد أهم التطورات التي جرت على صعيد التعاطي العربي وملف المصالحة الفلسطينية تمثلت في توقيع اتفاق جديد بين حركة فتح ممثلة في رئيسها محمود عباس، وحركة حماس ممثلة في رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وذلك في قطر برعاية أميرها فيما عرف بـ"إعلان الدوحة" في 2012/2/6، والذي ينصّ على تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمود عباس. وبالرغم من الجدل الكبير الذي أثاره هذا الاتفاق فلسطينياً وعربياً، والشكوك التي تحوم حول إمكانية تنفيذه عملياً، فإن ما يهمنا منه في هذا السياق ما يلي:

أولاً: أن اتفاق الدوحة هو بمثابة إعلان دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية، الذي ظلّ خلال الفترة الماضية تحت رعاية شبه حصرية للطرف المصري.

ثانياً: أن توقيع هكذا اتفاق في قطر برعاية أميرها ومساعي ولي العهد ومتابعة رئيس الوزراء، يعني استمرار العلاقات المتميزة بين حركة حماس والدوحة. وفي الوقت ذاته طيّ صفحة الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية، بعد محطات عدة من الخلاف شهدت انتقادات متبادلة بين الطرفين، وصلت ذروتها عقب نشر شبكة الجزيرة لوثائق المفاوضات بين السلطة و"إسرائيل"، وذلك في كانون الثاني/ يناير 2011.

تجدر الإشارة إلى أن قطر تعدُّ اليوم من أكبر داعمي السلطة الفلسطينية في رام الله. حيث كشف تقرير صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في حزيران/ يونيو 2011، أن دولة قطر قامت بسداد ما يقرب من 76 مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية. وأشار التقرير إلى أنها ساهمت بـ 15,860 ألف دولار لدعم الموازنة الفلسطينية وهو المبلغ المتمم لإجمالي الحصص المقررة عليها منذ قمة بيروت في 2002، وبيّن أيضاً أن الدوحة قامت بسداد مبلغ إضافي عن حصتها بمقدار مليون دولار. كما كشف التقرير عن مساعدة دولة قطر للاقتصاد الفلسطيني تمثلت في إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية المصدرة إليها من كافة الرسوم الجمركية، وهي بذلك تُعد إحدى 13 دولة عربية قامت بتنفيذ هذا القرار[106].

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

طرحت المتغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ بداية سنة 2011 أسئلة مهمة حول آفاق التطبيع العربي الرسمي مع "إسرائيل"، فثمة دلائل تشير إلى أنه بعد الانتصار الأوّلي للثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، واستمرارها في دول عربية أخرى، وعلى ضوء الإجماع الشعبي على رفض كافة أشكال التطبيع مع "إسرائيل" فإن آفاقه أصبحت شبه منعدمة.

في هذا الإطار، كان من اللافت أن قضية تصدير الغاز المصري إلى "إسرائيل" كانت من أوائل قضايا الفساد التي طُرحت، ربما حتى قبل تنحي الرئيس المصري حسني مبارك. وبالرغم من أن الطرح الرسمي المصري ما يزال يتعاطى معها بوصفها قضية فساد، وليس من منظور سياسي، فإن التعاطي الشعبي معها، شهد تحولاً كبيراً، من مجرد الإعلان عن الرفض، إلى ممارسة المنع الفعلي عن طريق تكرار تفجير خط الغاز المؤدي إلى "إسرائيل" 13 مرة طوال سنة 2011، وحتى 2012/3/5، حيث يغلب على الظن أن عمليات التفجير هذه قامت بها قوى شعبية ووطنية مقاومة للتطبيع مع "إسرائيل".

كذلك، فإن إعادة النظر في اتفاقية الغاز تعدُّ من بين القضايا القليلة التي تحظى بإجماع بين كافة الأحزاب والقوى السياسية في مصر. وبدا أن التطبيع مع "إسرائيل" بمثابة الخط الأحمر الذي لا يمكن لأي تيار أن يقبله، وإن كانت التيارات تعلن "احترامها" لاتفاقية كامب ديفيد التي ورثتها عن النظام السابق، وأنها ستتعامل معها بالطرق والمؤسسات الدستورية التي تعبّر عن الإرادة الشعبية؛ بغض النظر إن كانت أضفت لتيارات ترفضها أصلاً. وهو الموقف ذاته الذي أعلنه حزب النهضة التونسي الذي تصدر نتائج انتخابات البرلمان التونسي. مؤكداً على أن الحكومة التي يشكلها الحزب بصدد إلغاء اتفاقات الحزب التي وقعها نظام بن علي مع "إسرائيل"[107]. كذلك نفى المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي، أن يكون المجلس قد سعى للتطبيع مع "إسرائيل"[108].

كذلك، فإن احتمالات فتح آفاق للتعاون بين "إسرائيل" والنظم العربية التي لم تطلها الثورات، أو حتى استمرار النشاط التطبيعي مع دول وقّعت اتفاقات مع "إسرائيل" مثل الأردن، تتضاءل كثيراً أمام حقائق الربيع العربي الذي منح الإرادة الشعبية زخماً أكبر، حتى في تلك الدول التي شهدت حراكاً شعبياً محدوداً، وكذلك على ضوء رفض "إسرائيل" الالتزام ببنود المبادرة العربية للسلام، والتي تَعِد بتطبيع كامل مع "إسرائيل"، إذا ما انسحبت من كامل الأراضي المحتلة سنة 1967.

وبالرغم من أجواء العداء المتزايدة ضدّ "إسرائيل" في العالم العربي، إلا أنه كان من اللافت للنظر أن حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" والأردن، وفق الإحصائيات الإسرائيلية، قد تحسن بنسبة 36.6% في سنة 2011 عنها في سنة 2010؛ إذ زادت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن من 185.6 مليون دولار سنة 2010 إلى 209.3 ملايين دولار سنة 2011، بزيادة مقدارها 12.8%، وارتفعت الواردات الإسرائيلية من الأردن من 94.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 172.9 مليون دولار سنة 2011، بنسبة زيادة مقدارها 83.7% (انظر جدول 3/1).

ومن جهة أخرى، فإن الإحصائيات الرسمية الأردنية تعطي مؤشرات مغايرة، إذ تشير إلى أن حجم الصادرات الأردنية لـ"إسرائيل" بلغ نحو 53.2 مليون دينار (75.1 مليون دولار) سنة 2011، مقابل 64.2 مليون دينار (90.7 مليون دولار) سنة 2010، أي بنسبة تراجع مقداره نحو 17%. كما أشارت بيانات الإحصاءات إلى زيادة حجم الاستيراد الأردني من "إسرائيل" بنسبة 8% خلال سنة 2011، حيث بلغت 68.2 مليون دينار (96.3 مليون دولار) مقابل 63.2 مليون دينار (89.3 مليون دولار) سنة 2010. أي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفض من 127.4 مليون دينار (180 مليون دولار تقريباً) سنة 2010 ليصل إلى 121.4 مليون دينار (171.4 مليون دولار) سنة 2011 بنسبة 5% تقريباً (انظر جدول 3/1).

وليس من السهل الوصول إلى استنتاجات محددة، حول أسباب الاختلاف بين الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية، غير أنه من الواضح أن الأرقام الإسرائيلية تعطي أحجاماً تجارية أعلى، وتميل إلى التقليل من حجم تراجع التبادل التجاري.

جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" وفق الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية 2010-2011 (بالمليون دولار)[109]

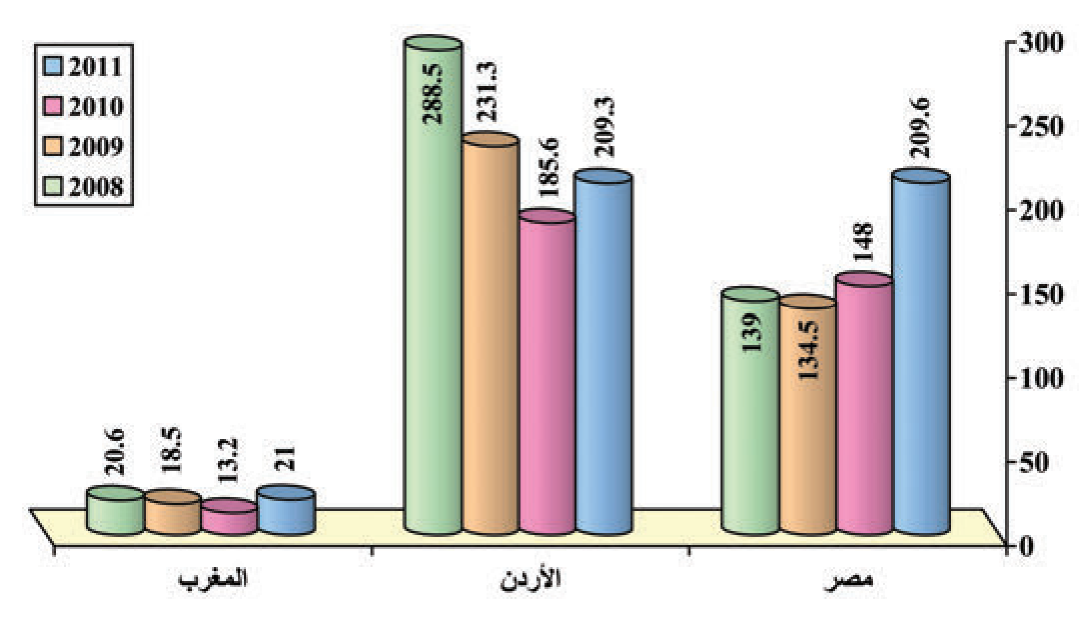
السنة	الصادرات الأردنية إلى "إسرائيل"		الواردات الأردنية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2010	90.7	94.1	89.3	185.6	180	279.7
2011	75.1	172.9	96.3	209.3	171.4	382.2

أما مصر التي نجحت في تغيير نظام حسني مبارك، فإن مؤشرات تراجع التطبيع لا تتساوق تماماً وحالة الحراك الشعبي الواسع ضدّ "إسرائيل". فبالرغم من تراجع حجم التبادل التجاري بين مصر و"إسرائيل" بنسبة 22.9% في سنة 2011 عنها في سنة 2010، إلا أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ارتفع من 148 مليون دولار سنة 2010 إلى 209.6 ملايين دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 41.6%. غير أن الواردات الإسرائيلية من مصر شهدت تراجعاً كبيراً فقد انخفضت هذه الواردات من 355.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 178.5 مليون دولار سنة 2011، بنسبة انخفاض مقدارها 49.7% وذلك وفق الإحصاءات الإسرائيلية[110].

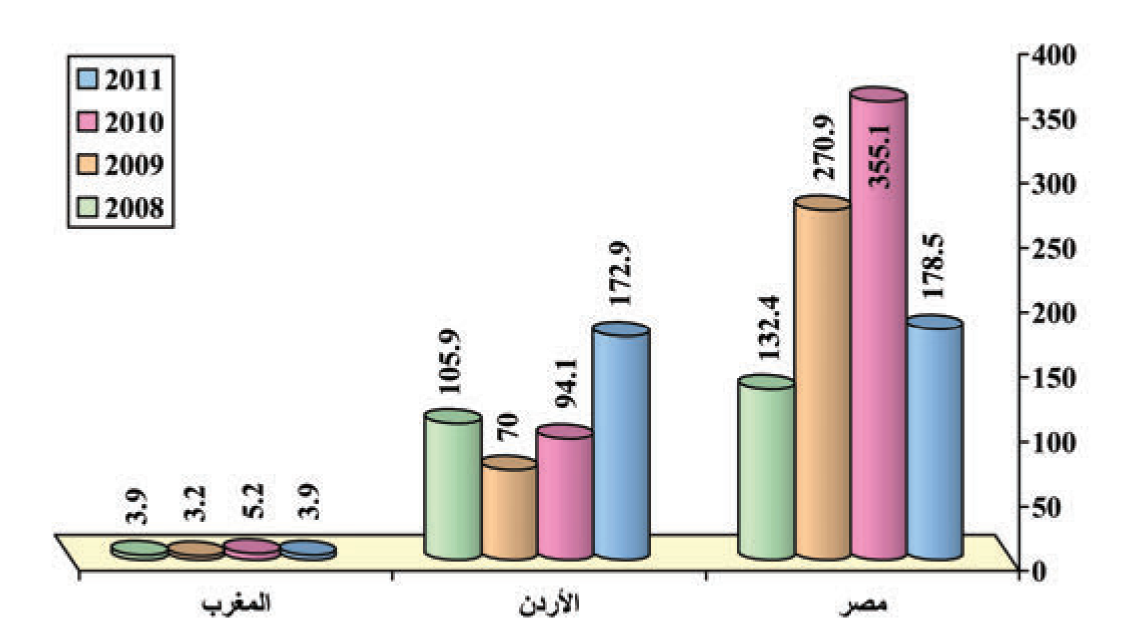
جدول 3/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)[111]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008
مصر	209.6	148	134.5	139	178.5	355.1	270.9	132.4
الأردن	209.3	185.6	231.3	288.5	172.9	94.1	70	105.9
المغرب	21	13.2	18.5	20.6	3.9	5.2	3.2	3.9

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)



رابعاً: الموقف الشعبي العربي وتوجهاته:

1. عودة الجماهير كفاعل محوري:

أعطت ثورات 2011 قوة دفع كبيرة لفاعل استراتيجي لطالما غاب أو غُيِّب قسراً عن المشهد السياسي العربي، ألا وهو الشعوب العربية، التي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على العمل والتأثير. سواء تلك التي نجحت فى أن تصيغ نموذجها الخاص من الربيع العربي، أم تلك التي استلهمت الروح الثورية، وخرجت لترفع مطالبها الإصلاحية في وجه النخب الحاكمة.

هذا التحول انعكس فوراً على السياسات الخارجية العربية، لتتحول كلها خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 إلى سياسات داخلية، تستهدف إرضاء الداخل[112]. وهو التحول الذي وإن كان يحمل وجهاً إيجابياً، فإنه يحتاج مزيداً من الضغوط والعمل المتواصل، لينعكس في شكل تحولات استراتيجية لرؤية صانع قرار السياسة الخارجية، لأن مثل هذه التحولات يتدخل في صناعتها عدد كبير من المتغيرات.

كذلك فإن غياب أجندة موحدة للقوى الشعبية، كما يتبدى في الحالة المصرية تحديداً، قلل من الممكنات الإيجابية المحمولة على هكذا تحول. بل وأظهر وجهها السلبي في وقت مبكر جداً. على سبيل المثال، إبان أزمة مقتل الجنود المصريين على الحدود في آب/ أغسطس 2011، دار نقاش مجتمعي اتخذ طابعاً جدياً لفترة، حول إعادة صياغة الترتيبات الأمنية بموجب اتفاقية كامب ديفيد.

وهو النقاش الذي كان يمكن أن يتحول إلى مطلب شعبي عاجل، لولا انقسام القوى السياسية في هذا الشأن، وتداعيات أحداث الاعتداء على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، التي حولت الأنظار بعيداً عن القضية الرئيسية، وأسهمت ولو جزئياً في إرجاء النقاش في هذا الشأن.

مع ذلك، فإن تصاعد دور الشارع السياسي يحمل وجهاً آخر، متمثلاً في إرهاصات تكوُّن سياسات شعبية منفصلة عن السياسات الرسمية العربية وموازية لها. وهو التطور الذي يفتح آفاقاً جديدة لرفع القضية الفلسطينية، من محور النظم واستراتيجيتها المتحفظة بطبيعتها، إلى محور الشعوب واستراتيجية الانتصار للحرية والحقوق والضغط الشعبي الفاعل لتحقيق المصالح، والالتفاف على الضغوط[113]. ومن الأمثلة على الأنماط الجديدة من الاستجابات غير الرسمية، المتجاوزة لمظاهر التضامن التقليدية، إلى حدود ممارسة سياسة خارجية شعبية، ما حدث في أعقاب تراجع رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري عن استقبال إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في القطاع، في زيارته أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2011، من تدشين نشطاء عبر الفيسبوك Facebook حملة بعنوان: "مش هنكسفك زي ما عملت حكومة الجنزوري" دعت فيها لاستقبال شعبي لهنية في مطار القاهرة أثناء زيارته الثانية للقاهرة في 2012/1/9[114]. وهو ما حدث بالفعل.

2. إشكاليات زيادة عدد الفاعلين التقليديين وتشظيهم:

في البيئة العربية الجديدة، لم يعد القرار السياسي النهائي حكراً على عدد محدود من النخب الحاكمة، وربما انحصر في شخص رئيس الدولة فحسب. وسيكون على الفاعلين السياسيين الخارجيين، في المرحلة القادمة، التعاطي مع عدد كبير من الفاعلين، لا يحملون بالضرورة رؤى متجانسة[115]. وهو وإن كان أمراً طبيعياً في النظم الديموقراطية، فإنه نفسه يمثل مشكلة في بلادنا، التي ربما تخوض اليوم معركتها الأولى لصناعة نظم ديموقراطية تعددية.

ففي ظلّ نظام ديموقراطي، يصبح تعدد الرؤى مصدراً للثراء، وضمانة لاتخاذ أقرب القرارات إلى المصلحة الوطنية، لكون هذا التعدد في النهاية محكوماً بثوابت يلتزم بها كافة الفاعلين. هذا التنوع نفسه قد يتحول، على ضوء الضبابية وحالة عدم اليقين التي نعايشها اليوم في المنطقة، إلى لغم ينفجر في صورة صراع سياسي هادئ أو صريح. وسيؤدي إلى أحد أمرين: إما الإبقاء على سياسات النظم السابقة، وإرجاء مناقشة هكذا ملفات إلى ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ووصول المنطقة إلى نقطة استقرار. أو التخبط في إصدار القرارات والتصريحات، الأمر الذي قد يفضي إلى أزمات سياسية، غير مطلوبة لذاتها، مع أطراف خارجية.

وتزداد فرص تحقق الاحتمال الثاني في حالة تجذر الانقسامات بين القوى السياسية، وامتدادها إلى ما وراء المرحلة الانتقالية، من دون حدوث توافق مجتمعي على ميثاق محدد يحكم الخلافات السياسية بحدود سقف المصلحة الوطنية المتوافق عليها. وفي الحالة المصرية لم يعد الانقسام

السياسي خلال الأشهر الأخيرة، مقتصراً على الشكل التقليدي للتنافس بين التيارات الليبرالية والقومية والإسلامية واليسارية. بل امتد إلى داخل التيار الواحد ذاته ليقسمه إلى فريقين أحدهما أقرب إلى الاعتدال والبراجماتية، والآخر أقرب إلى الراديكالية الثورية.

وبالنظر إلى أن الموضوع الفلسطيني كان دوماً أحد أهم موضوعات النقاش والعمل السياسي. وأحد أنجع الوسائل التي طالما استخدمتها معظم التيارات، إن لم يكن كلها، لمناوأة النظام السابق وإحراجه. فإن لجوء هذه التيارات، أو بعضها على الأقل، إلى استخدام موضوعات متعلقة بالعلاقات المصرية الإسرائيلية والموضوع الفلسطيني، في حملات الدعاية للحزب أو التيار، والحملات المضادة للأحزاب والتيارات الأخرى، يعدُّ أمراً غير مستبعد. وهو الدرس الذي ربما استوعبه مرشحو الرئاسة المصرية جيداً. ويبدو أن أحد القواسم المشتركة القليلة بين تصريحات وبرامج أولئك المرشحين، تلك المتعلقة بإلغاء صفقة الغاز المصري إلى "إسرائيل" وإنهاء الحصار على قطاع غزة.

إن أحد أكثر أوجه هذا التحول خطورة، يتمثل في لجوء التيارات الأكثر تشدداً، إلى أسلوب المزايدة على أصحاب الرؤى المعتدلة. أو تفجير الوضع في شبه جزيرة سيناء المتاخمة للحدود مع غزة و"إسرائيل"، الأمر الذي قد ينتهي بتوريط مصر في متاهات في غير أوانها.

وفي الواقع، فإن "إسرائيل" عمدت بالفعل، في أعقاب عملية إيلات، التي تمّت بتنسيق بين مجموعات مصرية وفلسطينية، إلى وضع خطة جديدة لتأمين الحدود المصرية، التي تغير اسمها بعد العملية من "الحدود المصرية" إلى "حدود التهديدات"[116]. كما أجرت مراكز الأبحاث الاستراتيجية هناك أكثر من تقييم استراتيجي، في هذا الشأن، موجه لقيادات الأمن والدفاع الإسرائيليين، قدمت فيها تصورات حول الخيارات الإسرائيلية الممكنة للتعامل مع هكذا تهديدات[117].

3. عودة الأزهر ودور أكبر للدبلوماسية الشعبية:

إن معطيات ما بعد الثورة المصرية تشير بوضوح إلى أن الأزهر الشريف يسعى إلى ممارسة دور سياسي ووطني أكبر مما كان. وبصرف النظر عن الجدل الدائر في مصر وداخل أروقة الأزهر نفسه حول حدود هذا الدور، فإن عودة الأزهر لممارسة دوره لصالح قضايا الأمة، يعني فتح أفق جديد أمام مأسسة العمل الدبلوماسي الشعبي، وتوظيف قنوات تواصله مع العالم الخارجي وفي الغرب عموماً، عن طريق مكاتبه وممثلياته وأئمته المنتشرين في أرجاء العالم، لتفعيل دبلوماسية شعبية لصالح القضية الفلسطينية. والأكثر أهمية، توظيف المكانة الدينية للأزهر في نفوس قطاعات عريضة من شعوب العالمين العربي والإسلامي، في تعبئة وحشد الجهود والإمدادات واصطفاف الرأي العام وراء القضايا التي تتبناها هذه المؤسسة العريقة. خاصة في ظلّ قرب حصول الأزهر على المزيد من الاستقلالية في القرار وفي إدارة الموارد، بعد إقرار مشروع إصلاح الأزهر من البرلمان المصري.

التجسيد الواقعي لهذا التحول جاء في صور عديدة، أهمها فيما يخص القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الإسرائيلية، الحملة الدولية التي دشنها الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر لكسر الحصار عن القدس الشريف وبحضور مفتي فلسطين الشيخ محمد حسين. وهي الحملة التي تستهدف دراسة ملامح الخطة التهويدية العنصرية التي تستهدف ابتلاع المدينة كلها، ومحو سماتها العربية، ورموزها الحضارية، ومؤسساتها التاريخية، وحقوق أهلها القانونية، والأهم، الشروع في وضع خطة بديلة لحماية المدينة المقدسة، تستند إلى استراتيجية واقعية وخطط ممنهجة[118].

وكان الأزهر الشريف قد شرع في استقبال المقدسيين، في ملتقى نصرة القدس الذي عقد في القاهرة الثائرة لأول مرة، في 2012/2/15. بهدف دراسة احتياجاتهم بدءاً من الحاجات المعيشية والصحية، والانتقال والعمل لكل العرب في القدس، إلى حاجات الناشئ الصغير منهم في الكتاب والكراس والمدرسة، مروراً بحاجات الشباب في النوادي الرياضية، والمؤسسات الاجتماعية، والرعاية الخاصة بما يوفر متطلبات العيش الكريم[119].

وكذلك رعاية الأزهر للمبادرة التي أطلقتها نقابة الأشراف ومشيخة الطرق الصوفية التي تحمل عنوان "صندوق العزة والكرامة"، فضلاً عن رعايته لمبادرة الشيخ محمد حسان للاستغناء عن المعونة الأمريكية. وقد اختار إسماعيل هنية الجامع الأزهر بكل رمزيته كي يخاطب من خلاله الرأي العام، وسط حضور تجاوز عدة آلاف من المصريين الذين جاءوا لاستقباله، وذلك خلال زيارته لمصر في شباط/ فبراير 2012.

4. مستقبل الشراكة مع الحركات الفلسطينية الجديدة:

سلط الربيع العربي، أضواء كاشفة على تحولات نوعية جرت وتجري داخل مجال العمل العام في مصر والمنطقة العربية، أهمها وضوح أثر الوسائط الاجتماعية الجديدة على سياسات نظم سلطوية، لطالما أكدت أدبيات سياسية مرونتها وقدرتها على التكيف وتجاوز أعتى التحديات التي واجهتها، سواء من الخارج أم من الداخل. وبعيداً عن تحديد الأثر الدقيق لتلك الوسائط، وهو الذي ما زال يخضع للبحث، ولا توجد بشأنه نتائج متماسكة إلى حدٍّ كبير، فإنه لا جدال على مساحة الحرية الكبيرة التي تمنحها هذه الوسائط للعمل والتنظيم وتبادل الخبرات.

والأمثلة الحية على دورها، تتمثل في ثورتي تونس ومصر، حيث استطاع نشطاء المجموعات الافتراضية على شبكة الإنترنت، توظيف تلك الوسائط بهدف إيجاد شبكات للتواصل تخطت الحواجز التقليدية للعمل، وفق الأطر التنظيمية الحزبية المتعارف عليها، وكذا الرقابة الحكومية. واستطاعت عبر تصدير آليات ذات قدرة كبيرة على الحشد والإقناع، أهمها الصورة الثابتة والمتحركة، أن تشكل كتلة حرجة لازمة دفعت كرة الثلج إلى الأمام، تلقفها المجتمع ليصنع ثورته.

ويجادل النموذج الأولي الذي طوره مارك لينش Marc Lynch في دراسة له بعنوان "ما بعد ثورة مصر: حدود وفرص تحدي الإنترنت للدولة السلطوية العربية"[120]، بشأن مستويات تأثير الوسائط الاجتماعية الجديدة، ليحصر أهمها في خمسة مستويات هي: التحولات الفردية (التسييس)، العلاقات البينية للجماعات (تشبيك الجماعات المتعددة)، العمل الجماعي الشبكي، سياسات النظام في مواجهة الجهود الشبكية، والقدرة على الحشد الخارجي لكيانات ووسائط أخرى على الشبكة وفي الواقع. ومع رحابة آفاق ومستويات التأثير التي تفتحها هذه الأدوات الجديدة للعمل السياسي، فإنها تحمل جوانب ضعف تأتي من أنها، على تَقدُّمها، ما تزال مجرد أدوات، تعتمد فاعليتها على خيارات مستخدميها بشأن أهداف توظيفها ومواقفهم، وكذلك قدرتهم على توظيفها بالشكل الذي يحقق مستويات التأثير المطلوبة. أي أن العامل الإنساني يظلّ العامل الأكثر تأثيراً في هذا السياق. وهو ما يفسر جزئياً مظاهر التفاوت في التجاوب الشعبي مع الأحداث، بصرف النظر عن مدى جسامتها. وكذلك التفاوت ما بين قدرة الفاعلين على الحشد للاحتجاجات، وقدرتهم على الحشد والدعاية لبرنامج سياسي محدد يتعامل مع قضايا وتحديات ما بعد تغيير النظام[121].

من جهة أخرى، مارست شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال أحداث الثورات، دوراً مميزاً في تغطية الأحداث، وتحولت، في حالات، لتصبح المصدر الرئيسي لإمداد وسائل الإعلام الفضائية والصحفية بالمعلومات والصور والتسجيلات الصوتية والمصورة للأحداث التي لم تصل إليها التغطية الصحفية التقليدية. هذا التطور ينقلنا من مفهوم التلقي السلبي للمشاهد إلى مفهوم الاستخدام الفاعل والمقصود للوسائط بما فيها الوسائط التقليدية من صحافة وتليفزيون. لنشهد بحقّ ميلاد صحافة المواطن، والتي نقلت مجال العملية الاتصالية من النمط الخطي التقليدي بين مرسل ومستقبل، إلى نمط دائري تمارس فيه الأطراف أدوار المرسل والمستقبل وربما أيضاً صانع الحدث.

تفتح التطورات سالفة الذكر، آفاقاً جديدة أمام تحولات نوعية فيما يتعلق بحدود الأدوار الشعبية على صعيد القضية الفلسطينية، فعلى ضوء اتساع الشارع السياسي العربي ليشمل الجمهور العريض للفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى ضوء استمرار اهتمام الجماهير العربية بالقضية الفلسطينية، ربما تتجه جماعات المهتمين إلى تطوير روابط وشبكات عابرة للحدود؛ تشكل كتل مؤيدة للقضية في كل بلد عربي، وهو الأمر الذي بدأنا نشهد إرهاصاته في صورة تجمع قوى الربيع العربي، والذي تشارك فيه العديد من القوى الثورية العربية. ويهدف أساساً إلى مساندة القوى الثورية في وجه الديكتاتورية وحكم الفرد[122].

وبالرغم من أننا لا يمكننا اليوم أن نجزم بحدود قدرة هذه النمط من الشبكات في التأثير على تفاعلات الداخل الفلسطيني، فإن هذا التطور في حدِّ ذاته، يمثل تطوراً في العمل العربي الشعبي

المشترك، يتجاوز حواجز قهر النظم وقيود العمل على الأرض، ويوفر مصدراً مهماً لتبادل الخبرات بين القوى الثورية العربية والقوى الثورية الفلسطينية، في شؤون وسائل وسبل تنظيم الاحتجاجات وغيرها، مما يلزم هناك. في الوقت نفسه، الذي يمكن أن تتحول فيه إلى مصدر جيد للدعاية لمواقف محددة يتوافق عليها الفلسطينيون مع شركائهم من العرب، بما يعزز مواقفهم هناك، ويمنحها زخماً عربياً تحتاجه، ولطالما افتقدته.

خاتمة

لم يزهر "الربيع العربي" بعد في فلسطين. غير أن تغير الفضاء الاستراتيجي المحيط بـ"إسرائيل"، وقيام أنظمة عربية ذات روح وطنية وإسلامية معبرة عن إرادة شعوبها، يعني على المدى البعيد تغيراً في معادلة الصراع وموازينه؛ ويعني إذا ما شقَّت التغيرات طريقها بنجاح نشوء بيئات حاضنة للقضية الفلسطينية، وأكثر دعماً لتيارات المقاومة، وأكثر تصلباً في مسار التسوية السلمية.

ستنشغل الدول التي شملها التغيير، في المدى المنظور، بهمومها الداخلية وترتيب أوضاعها واستكمال بناها الدستورية واستقرار مؤسساتها؛ وهو قد يعني انشغالاً ولو مرحلياً عن الهمّ الفلسطيني. كما ستسعى الأنظمة الجديدة لطمأنة الغرب بأن مرجعياتها الإسلامية والوطنية لا تعني بالضرورة الدخول معه في صراع وحروب وصدامات؛ كما لا تعني استعجال المواجهة مع "إسرائيل" لكنها في الوقت نفسه قد تتبنى سياسات أكثر إيجابية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتشجيع قوى المقاومة على الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، وتخفيف الحصار عن معبر رفح.

أثرت التغيرات في العالم العربي على إعادة تشكيل المحاور التي كانت قائمة، فلم يعد محورا الاعتدال والممانعة قائمين بالشكل الذي كان سابقاً. وربما يكون لمصر، في حالة نجاح التغيرات فيها، دور رائد في تشجيع تشكيل بيئة أو منظومة عربية بمرجعية إسلامية عربية وطنية. ويظل الوضع في سورية مثار قلق كبير، فإلى جانب ارتباك عمل حماس وقوى المقاومة الفلسطينية فيها، فإن هناك مخاوف من أن تطول الأزمة، وأن تتمكن القوى الخارجية من إثارة النعرات العرقية والطائفية، وأن تسعى للدفع باتجاه تفتيت البلد، قبل أن تتمكن القوى الوطنية السورية من الدفع باتجاه عملية إصلاح وتغيير حقيقية تلبي طموح السوريين.

ولعل الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية تستفيد من عملية التغيير في العالم العربي، في تقديم قراءة نقدية لذاتها، وفي إعادة ترتيب بيتها الداخلي ومظلته (م.ت.ف)، ويعيد بناء المؤسسات ويفعّلها بما يخدم أولويات المشروع الوطني، وبما يستفيد من طاقات الشباب، والمستقلين، ويستوعب الأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية للقضية الفلسطينية.

هوامش الفصل الثالث

[1] The International Institute for Strategic Studies (IISS), Strategic Survey 2011: The Annual Review of World Affairs, IISS, London, vol. 111, 2011, p. 55, http://www.iiss.org/publications/strategic-survey/strategic-survey-2011/

[2] **اليوم السابع**، 2011/9/14، انظر: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=492477&SecID=88&IssueID=74

[3] محمد جمعة، الربيع العربي والموقف العربي من التسوية، جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2012/2/10، انظر: http://www.ahram.org.eg/Strategic-issues/News/130254.aspx

[4] مستجدات وتطورات عملية السلام والإجراءات والخطوات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن، الدورة غير العادية المستأنفة، المجلس الوزاري العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ق: رقم 7447- د.غ.ع.م، 2012/2/12، انظر: http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/075a90004a24805a85e59d526698d42c/7447.pdf?MOD=AJPERES

[5] دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتنمية في قطاع غزة، الدورة غير العادية المستأنفة، المجلس الوزاري العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ق: رقم 7448- د.غ.ع.م، 2012/2/12 ، انظر: http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/06d356804a2484ab85f69d526698d42c/7448.pdf?MOD=AJPERES

[6] وكالة أنباء موسكو، 2012/1/7، انظر: http://ar.rian.ru/aworld/20120107/373272187.html

[7] **القدس العربي**، 2012/1/9.

[8] أشرف عبد العزيز عبد القادر، "المحتجون : كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول،" مجلة **السياسة الدولية**، ملحق **اتجاهات نظرية**، مؤسسة الأهرام، العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012، القاهرة، ص 10، انظر: http://www.siyassa.org.eg/

[9] See *The Jerusalem Post*, 20/8/2012, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=234621

[10] Eygpt Independent (Al-Masry Al-Youm), 23/8/2012, http://www.egyptindependent.com/news/israeli-defense-minister-denies-apologizing-egyptian-deaths

[11] جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2011/8/25.

[12] **الراي**، الكويت، 2011/2/4.

[13] **الشرق الأوسط**، 2011/2/19.

[14] **الأهرام**، 2011/5/18.

[15] **الراي**، الكويت، 2011/6/13.

[16] **الخليج**، 2011/5/20.

[17] سما، 2011/9/18.

[18] **المصريون**، 2012/1/23.

[19] **الراي**، الكويت، 2011/12/20.

[20] قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات 7 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، انظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/7_Egypt_Hamas_2-09.pdf

[21] **الراي**، الكويت، 2011/4/4.

[22] الجزيرة.نت، 2011/4/28.

[23] **القدس العربي**، 2012/1/10.

[24] **الشرق الأوسط**، 2012/1/12.

[25] عريب الرنتاوي، مؤامرة التوطين وتوطين المؤامرة، **الدستور**، 2012/1/19.

[26] انظر: مارينا أوتاواي ومروان معشر، "الأنظمة الملَكية العربية فرصة للإصلاح لمّا تُحقق بعد،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2011، في:
http://carnegieendowment.org/files/monarchiesAR.full_and_final17-12-2011.pdf؛ وانظر أيضاً:
Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 3, 2011, p. 380, site of Taylor & Francis Online, http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13530194.2011.621699#preview

[27] انظر: **الدستور**، 2011/11/23.

[28] Embassy of Israel in London, 28/11/2011, http://www.embassyofisrael.co.uk/news/press-releases/president-shimon-peres-meets-in-amman-with-jordanian-king-abdullah-ii/

[29] *The Jerusalem Post*, 14/11/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=245507

[30] هاني المصري، ما الذي جعل لقاءات عمان ممكنة؟، **السفير**، 2012/1/10، انظر:
http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2046&ChannelId=48607&ArticleId=588

[31] Labib Kamhawi, Reckless Behavior, bitterlemons-international.org, vol. 9, no. 36, site of bitterlemons.net, 8/12/2011, http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1467

[32] Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," p. 82.

[33] الأردن: معضلة دوائر التوتر السياسي، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2011/10/25، انظر:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/10/2011102510117289342.htm

[34] **السبيل**، 1 و2011/11/3.

[35] Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," p. 87.

[36] بسام البدارين، تحولات هامة في الأردن: قنوات أمنية تغازل السلفيين وفك الإرتباط بحماس استراتيجية الإخوان المسلمين لكسب العشائر، **القدس العربي**، 2012/1/10.

[37] **الرأي**، عمّان، 2012/1/7، انظر: http://alrai.com/article/14463.html

[38] انظر: فلسطين أون لاين، 2012/1/15؛ وحمادة فراعنة، خطوات أردنية متقدمة، **الأيام**، رام الله، 2012/1/22.

[39] **القدس العربي**، 2011/5/16.

[40] موقع أخبار فلسطين، انظر: http://www.psnews.ps/index.php?act=Show&id=48472

[41] عريب الرنتاوي، فلسطين وأنظمة ما بعد الربيع العربي، **الدستور**، 2011/12/31، انظر:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C12%5COpinionAndNotes_issue1513_day09_id374907.htm

[42] ميشيل كيلو، "سورية إلى أين؟،" مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 12، انظر: http://caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_392_mishel%20kilou%207-19.pdf

[43] Daniel Byman, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring," *The Washington Quarterly* journal, vol. 34, no. 3, p. 129, Summer 2011, http://www.twq.com/11summer/docs/11summer_byman.pdf

[44] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/2.

[45] **الشرق الأوسط**، 2012/2/25.

[46] **الشرق**، الدوحة، 2011/3/30.

[47] موقع الصنارة، 2012/2/16، انظر: http://www.sonara.net/articles-125293.html

[48] **السفير**، 2011/4/30.

[49] **السفير**، 2011/2/17.

[50] **الحياة**، 2011/5/26.

[51] **السفير**، 2011/8/27.

[52] **الأخبار**، 2012/2/8.

[53] **المستقبل**، 2011/10/14.

[54] **القدس العربي**، 2011/6/29.

[55] **المستقبل**، 2011/9/29.

[56] **المستقبل**، 2011/8/18.

[57] **النهار**، 2012/2/28.

[58] **السفير**، 2011/5/25.

[59] **الأخبار**، 2012/2/23.

[60] شربل أطلق دليل معاملات وأرشفة وثائق وسجلات اللاجئين الفلسطينيين، موقع لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية اللبنانية، 2012/2/13، انظر: http://www.lpdc.gov.lb/HomeLPDC.aspx?lang=ar-lb

[61] **السفير**، 2011/3/5.

[62] **السفير**، 2011/10/29.

[63] **السفير**، 2011/8/11.

[64] **المستقبل**، 2011/8/18.

[65] **النهار**، 2011/9/22.

[66] **السفير**، 2011/11/30.

[67] **المستقبل**، 2012/1/17.

[68] **المستقبل**، 2011/10/11.

[69] لاجئ نت، 2011/10/13، انظر: http://www.laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=3383

[70] **السفير**، 2011/10/15.

[71] معاً، 2012/3/24.

[72] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/20، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=31998

[73] موقع القدس للأنباء، 2011/11/23، انظر:
http://www.alqudsnews.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=7973:2011-11-23-15-02-46&catid=58:2011-01-14-14-39-00&Itemid=239

[74] **السفير**، 2011/12/15.

[75] **المستقبل**، 2011/12/19.

[76] **المستقبل**، 2011/12/20.

[77] **الأخبار**، 2011/5/4.

[78] موقع النشرة الإلكترونية اللبنانية، 2011/8/17، انظر: http://www.elnashra.com/news

[79] **النهار**، 2012/1/6.

[80] **السفير**، 2011/11/15.

[81] **الأخبار**، 2012/3/16.

[82] **المستقبل**، 2012/3/17.

[83] **الأخبار**، 2011/5/16.

[84] **السفير**، 2011/5/16.

[85] **السفير**، 2011/5/16.

[86] **السفير**، 2011/5/16.

[87] **المستقبل**، 2011/5/19.

[88] **الأخبار**، 2011/6/3.

[89] **الدستور**، 2011/1/18.

[90] **الحياة**، 2012/2/24.

[91] **السفير**، 2011/2/17.

[92] **الأخبار**، 2011/10/21.



93 **السفير**، 2011/7/27.
94 **الأخبار**، 2011/12/2.
95 **القدس العربي**، 2011/12/1.
96 **الأخبار**، 2011/6/25.
97 **السفير**، 29-2011/11/30.
98 وكالة فلسطين برس للأنباء، 2012/1/1، انظر:
http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=34294
99 فلسطين اليوم، 2012/1/2.
100 وكالة الأردن اليوم الإخبارية، 2011/12/16، انظر:
http://www.news-jo.com/press/reports/3505-2011-12-26-09-31-19.html
101 **السبيل**، 2011/10/20.
102 **الرأي**، عمّان، 2011/10/20.
103 انظر: **الغد**، 2011/10/20؛ و**القدس العربي**، 2011/10/20 و2011/10/31؛ و**الرأي**، عمّان، 2011/11/27.
104 انظر: **الشرق**، 2012/1/30؛ و**الشرق الأوسط**، 2012/1/30.
105 انظر: **المراجع نفسها**.
106 **الشرق**، 2011/6/26.
107 جريدة **الزمان اليوم**، تونس، 2011/10/26.
108 **الأهرام**، 2011/12/30.
109 انظر: التجارة الخارجية، إحصاءات اقتصادية، موقع دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، في: http://www.dos.gov.jo/sdb_ec/sdb_ec_a/index.htm؛ وانظر أيضاً:
Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.
110 See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.
111 See Ibid.
112 محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط،" **السياسة الدولية**، العدد 185، تموز/ يوليو 2011، القاهرة، ص 7.
113 مهند عبد الحميد، الشعب يريد إنهاء الاحتلال، ملحق فلسطين، **السفير**، 2011/3/15.
114 صفحة حملة "مش هنكسفك زي ما عملت حكومة الجنزوري" على الفيسبوك، انظر: /http://ar-ar.facebook.com
115 Abdel Monem Said Aly and Shai Feldman, Testing the Resilience of Egyptian-Israeli Peace, Crown Center for Middle East Studies, Middle East brief, no. 56, Brandeis University, November 2011, p. 3, http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB56.pdf
116 **القدس**، 2011/11/8، انظر: http://www.alquds.com/news/article/view/id/308091
117 Yoram Schweitzer and Ilona Dryndin , Evil Develops in the South, INSS Insight, no. 295, The Institute for National Security Studies (INSS), 21/11/2011, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1321903247.pdf
118 **الأهرام**، 2012/2/16.
119 جريدة **الشروق**، القاهرة، 2012/2/17.
120 Marc Lynch , "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State," *Perspectives on Politics*, American Political Science Association (APSA), vol. 9, no. 2 , June 2011, http://www.marclynch.com/wp-content/uploads/2011/06/download-Lynch-article.pdf
121 Hendrik Kraetzschmar , "Mapping Opposition Cooperation in the Arab World: From Single-Issue Coalitions to Transnational Networks," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 3, 2011, pp. 287-302.
122 انظر صفحة "تجمع قوى الربيع العربي" على الفيسبوك.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

ما زالت فلسطين أحد أهم العناوين التي تشغل العالم الإسلامي، فقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة على أجندة العالم الإسلامي خلال سنة 2011، من خلال مجموعة قضايا أهمها: توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة نيل الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وإتمام صفقة تبادل الأسرى، المعروفة بصفقة شاليط، واستمرار تهويد القدس، وكذلك استمرار حصار قطاع غزة.

وفي هذا الفصل سنستعرض بشيء من التفصيل الدور الذي لعبته منظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation (OIC)، بالإضافة إلى استعراض مواقف دولتين إسلاميتين رئيستين تجاه القضية الفلسطينية، وهما تركيا وإيران. كما سنقف على التحركات الشعبية والرسمية في كل من إندونيسيا وماليزيا، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع الدول الإسلامية.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

استمرت منظمة المؤتمر الإسلامي الإسلامي على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن كثاني أكبر منظمة دولية، خارج إطار الأمم المتحدة، والتي تضم 57 دولة إسلامية ممثلة في المنظمة، والتي وضعت "دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حالياً للاحتلال الأجنبي، وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها"[1] على رأس أهدافها. غير أنها استمرت في تناولها لقضاء الشعب الفلسطيني بشكل لا يتناسب مع وزنها الحقيقي كمنظمة تجمع العالم الإسلامي الغني بالموارد البشرية والمالية. إذ إنها تبقى في النهاية تجمعاً رسمياً يعكس ساحة المشترك الممكن بين أنظمة مختلفة التكوينات والتوجهات والأيديولوجيات والإمكانات والاهتمامات والأولويات.

وعلى ما يبدو فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تأثرت إيجاباً بحالة التغيير الحاصلة في المنطقة، واستجابت لرغبة العديد من أعضائها في تفعيل دورها، حيث قررت إجراء تغيير لاسمها وشعارها، فقد تبنى اجتماع مجلس وزراء خارجية دول "منظمة المؤتمر الإسلامي" الـ 38 الذي عقد في عاصمة كازاخستان أستانة في 2011/6/28، تغيير اسم المنظمة إلى "منظمة التعاون الإسلامي"، واعتماد شعار جديد لها، دون إجراء تعديلات جوهرية في استراتيجية عملها أو هيكلتها العامة.

استمرت المنظمة خلال سنة 2011 في دعمها التقليدي للقضية الفلسطينية، وتابعت التنديد بالاعتداءات الإسرائيلية على القدس، دون أن تمكنها عوائق تكوينها البنيوي والرسمي من القيام بإجراءات عملية مؤثرة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدّ الشعب الفلسطيني وتهويد المقدسات الإسلامية في فلسطين. وفي هذا الإطار، استنكر أمين عام المنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو مصادرة السلطات الإسرائيلية على بيت مفتى القدس السابق الحاج أمين الحسيني، وعدّ أوغلو هذا الإجراء "انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ولاتفاق جنيف الرابع الذي يحرّم على قوى الاحتلال تغيير معالم الأراضي المحتلة، أو الاستيلاء على الأملاك الخاصة ونقل المستوطنين إليها"[2].

كما دعمت المنظمة التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك من خلال دعوة وجهها اتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة، لاتخاذ موقف إسلامي موحد بشأن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ورفع مستوى العلاقات مع فلسطين إلى مستوى دولة، وفتح سفارات لها[3]. وهو ما أكده اتحاد مجلس البرلمانات الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية[4].

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وممتلكاته، شبه الأمين العام للمنظمة هذه الممارسات غير الشرعية بمثابة "حرب مفتوحة على الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي"، كما عبر عن قلقه الشديد على مصير القدس[5]. ودعا أوغلو إلى مخاطبة الرأي العام العالمي وإبراز الصورة الحقيقية للقضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني، وتصحيح الصورة المشوهة التي تقدمها آلة الإعلام الإسرائيلية، من خلال تبادل المواد الإعلامية بين وسائل الإعلام في الدول الأعضاء مع أجهزة الإعلام الفلسطينية[6].

واستمرت المنظمة الإسلامية في رفضها للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، فقد دانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO) هجوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على سفينة "الكرامة" الفرنسية Dignity، إحدى سفن "أسطول الحرية 2"، وعدّت المنظمة الهجوم الإسرائيلي "عملاً إجرامياً إرهابياً يدل على استهتار إسرائيل بالقانون الدولي"، ودعت المجتمع الدولي إلى إرغام "إسرائيل" على إنهاء حصارها للشعب الفلسطيني، و"لجم استهتارها بالقانون الدولي وممارساتها الإرهابية"[7].

وفيما يخص المصالحة الفلسطينية رحبت المنظمة بتوقيع حركتي "فتح" و"حماس" في 2011/4/27 على اتفاق المصالحة الوطنية برعاية مصرية. وأبدت المنظمة على لسان أمينها العام أكمل الدين إحسان أوغلو، استعدادها للإسهام في أي خطوات من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية[8].

وفي ملاحظة لانعكاسات الثورات العربية على حجم المساعدات التي أسهمت فيها منظمة التعاون الإسلامي في فلسطين، فقد بلغت قيمة المشاريع المنفذة في مدينة القدس خلال سنة 2011 نحو 6 ملايين دولار من أصل 30 مليون دولار كانت مقرة لتلك السنة، بينما بلغت قيمة المشاريع المنفذة خلال سنة 2010 نحو 12 مليون دولار. وقد أوضحت المؤسسة العربية الإسلامية التابعة للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، أن هذا الانخفاض يعود إلى الأجواء غير المستقرة في العالم العربي التي يصعب فيها إطلاق حملات لجمع التبرعات[9].

على الرغم من التغيير الذي أحدثته منظمة المؤتمر الإسلامي لاسمها وشعارها، إلا أنه كما يبدو فإن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت غير قادرة على لعب دور يتناسب وحجمها كثاني أكبر منظمة عالمية خارج إطار الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على ما يخص القضية الفلسطينية والقدس، التي أمعن الاحتلال في تهويدها وتغيير واقعها، بل يندرج واقع المنظمة على كافة القضايا الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى ما يبدو فإننا بحاجة إلى مزيد من الانتظار حتى تتحول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة مؤثرة في مجريات القضية الفلسطينية وقضايا العالم الإسلامي الأخرى.

ثانياً: تركيا

دخلت سنة 2011 والعلاقات التركية – الإسرائيلية ما تزال تحت وطأة التداعيات التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية فجر 2010/5/31. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين استمرت "إسرائيل" في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي. غير أن سنة 2011 شهدت محاولات أكثر جدية لتجاوز التوتر بين أنقرة وتل أبيب. وقد أسهم اتخاذ حكومة حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)*) بزعامة رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan موقفاً سلبياً من النظام السوري، وعدم مشاركة تركيا في الاستعدادات التي كانت قائمة لإرسال أسطول الحرية 2، في تعزيز التفاؤل بالوصول إلى حلّ، وبالتالي تكثيف اللقاءات بين الإسرائيليين والأتراك.

وتفاوتت الإشارات حول المدى الذي بلغته هذه المحادثات. وكان كل طرف يراهن على تنازل من الطرف الثاني. لكن السياق العام خلال 2011 كان تفادي أي طرف القيام بخطوة استفزازية ضدّ الطرف الآخر. فمن جهة لم تبرز في أثناء الحملة الانتخابية لأردوغان في انتخابات 12 حزيران/ يونيو، والتي انتصر فيها بحوالي 50% من أصوات الناخبين، الانتقادات ضدّ السياسات الإسرائيلية؛

فيما بادر رئيس حكومة "إسرائيل" بنيامين نتنياهو لتوجيه رسالة تهنئة لأردوغان بفوزه في الانتخابات، عبّر فيها عن سعادته للعمل مع الحكومة التركية الجديدة في كل القضايا الثنائية، آمِلاً "إحياء روح الصداقة والتعاون المستمرة على امتداد الأجيال"[10].

كان قرار هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) التي يترأسها بولنت يلدرم Bulent Yildirim عدم مشاركة سفينة مرمرة التركية (أسطول الحرية)، ولا أي سفينة تركية أخرى، في أسطول الحرية، الذي كان مُنظموه يعدّون لحملة ثانية لكسر الحصار عن قطاع غزة لافتاً للنظر. وجاء قرار عدم المشاركة بعد ضغوط حكومية كبيرة على المنظمات التركية التي كانت ستشارك. وأوردت جريدة راديكال Radikal المحسوبة على المعارضة أن السبب الأساسي لقرار هيئة الإغاثة الإنسانية عدم المشاركة في أسطول الحرية 2 يعود إلى ضغوط حكومية تركية على الهيئة، في مرحلة تتفرغ فيها تركيا للموضوع السوري. وقالت الجريدة إن اتصالاً في نهاية أيار/ مايو من الرئيس الأمريكي باراك أوباما برئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان دفع بالأخير لاتخاذ قرار بمنع هيئة الإغاثة الإنسانية وسفينة مرمرة من المشاركة في أسطول الحرية. وقالت الجريدة إن واشنطن وأنقرة لا تريدان نشوب أي توتر جديد بين تركيا و"إسرائيل"، وأن الحكومة التركية منشغلة الآن بالوضع في سورية، غير أن كلام الجريدة لا يخلو من المبالغة، لأن قيام تركيا بالتهدئة لاعتبارات استراتيجية مختلفة كان سابقاً لتفجُّر الأوضاع في سورية. وبعد قرار هيئة الإغاثة الإنسانية عدم المشاركة تلقى أردوغان من أوباما تهنئة مزدوجة: الأولى بفوزه في الانتخابات النيابية، والثانية لقرار عدم مشاركة تركيا بأسطول الحرية. وأشارت الجريدة إلى تصاعد التعاون التركي الغربي، ولا سيّما اتخاذ إزمير مقراً للعمليات البرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) في منطقة المشرق وآسيا[11].

ومن جهة أخرى، ظهرت أنباء عن اتصالات واجتماعات بين مسؤولين أتراك وإسرائيليين للوصول إلى صيغة اعتذار إسرائيلية من تركيا تنهي الأزمة، وتفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الطرفين. وتكثّف الحديث عن ذلك في النصف الثاني من شهر آب/ أغسطس 2011. وقد كشفت جريدة ميلّيت Milliyet التركية عن جوانب من الاتصالات بين موفدين أتراك وإسرائيليين، قائلة إن المحادثات السرية بدأت قبل تسعة أشهر، وإن البروتوكول الذي كان سيوقع بين البلدين له صفة الاتفاقية الدولية، وليس مجرد تصريح أو إعلان بالاعتذار[12].

وقال مصدر دبلوماسي تركي رفيع المستوى لميلّيت، وتبعاً أيضاً لمصادر وزارة الخارجية، إن المحادثات السرية بدأت في 2010/12/5 في جنيف بين مدير عام الخارجية التركية فريدون سينيرلي أوغلو Feridun Sinirlioglu والمبعوث الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة يوسف سيشانوفر Joseph Ciechanover، واستؤنفت في نيويورك، حيث توصل الطرفان إلى اتفاقية ذات طابع دولي

من قسمين حول "التعويضات" و"التطبيع". وتتضمن الوثيقة اعتذاراً إسرائيلياً، مقابل تعزيز العلاقات العسكرية والاقتصادية. ومقابل دفع تعويضات للضحايا الأتراك، يمتنع أهالي هؤلاء عن رفع أية دعوى ضدّ الجنود الإسرائيليين على الصعيد الدولي.

وقد تضمن قسم "التطبيع" الجملة التي تعدّها تركيا مفتاحاً لحلّ المشكلة وهي "إن إسرائيل وبسبب الأخطاء أثناء العمليات العسكرية التي أدت إلى مقتل تسعة أشخاص تعتذر من الشعب التركي". لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يستطع إقناع أعضاء حكومته بصيغة الاعتذار هذه فتمّ تجميدها.

وأعادت الجريدة التذكير باللقاءات السرية بين أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu وزير الخارجية ووزير التجارة الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer في نهاية حزيران/ يونيو 2010. ومن بعد ذلك كان إرسال تركيا طائراتٍ لإخماد حرائق في شمال فلسطين، وهو ما أوجد ارتياحاً لدى الرأي العام الإسرائيلي. وأضافت الجريدة إن المحادثات السرية استؤنفت في شتاء 2011، ولا سيّما بعدما تزايد التنسيق بين تركيا والولايات المتحدة حول الأزمة في ليبيا وسورية، حيث نصحت واشنطن تل أبيب بالاعتذار من تركيا. وفي هذا الوقت تجاوب رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أمام طلب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمنع سفينة مرمرة من المشاركة في أسطول الحرية 2.

وفي الفترة 6-2011/7/8 استؤنفت المحادثات بين سينيرلي أوغلو ومساعد رئيس الحكومة الإسرائيلية موشيه يعلون في نيويورك، حيث أعطى نتنياهو من جديد إشارة الموافقة على الاعتذار، وأبلغت أنقرة واشنطن بالصيغة. لكن الصيغة عارضها من جديد وزيران في حكومة نتنياهو التي اجتمعت وفشلت في اتخاذ قرار الاعتذار. واقترح نتنياهو على أنقرة تأجيل إصدار لجنة التحقيق قرارها ستة أشهر لأن 78% من الرأي العام الإسرائيلي يعارض الاعتذار.

وفي 2011/9/1 التقت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton بنظيرها التركي داود أوغلو؛ واقترحت تأجيل نشر تقرير لجنة التحقيق إلى نهاية أيلول/ سبتمبر 2011. ووافق داود أوغلو، لكن في اليوم نفسه كانت جريدة النيويورك تايمز The New York Times تنشر ملخصاً وافياً للتقرير، وأصبح البروتوكول المعد للتوقيع طيّ التاريخ.

تقرير بالمر Palmer Report:

عُرف تقرير لجنة التحقيق في حادثة أسطول الحرية بـ"تقرير بالمر". واللجنة كان قد شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-Moon في 2010/8/2، وتألفت من رئيس وزراء نيوزيلندا السابق جيفري بالمر Geoffrey Palmer رئيساً، والرئيس الكولومبي

السابق ألفارو أوريبي Álvaro Uribe نائباً للرئيس، وعضوين: إسرائيلي هو يوسف سيشانوفر، وتركي هو السفير المتقاعد اوزديم سانبرك Özdem Sanberk.

وجاء في تقرير بالمر، الذي لم يُنشر رسمياً بعد، أنّ "إسرائيل بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية"، لكن التقرير لم يطلب من تل أبيب الاعتذار؛ لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، غير أنه حثّ الدولة العبرية على التعويض المالي على ذوي الضحايا. وأشار التقرير إلى أن "قرار إسرائيل بالسيطرة على السفن بمثل هذه القوة بعيداً عن منطقة الحصار ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الإنزال، كان مفرطاً وغير معقول"، موضحاً أن الأسطول المؤلف من ستّ سفن "تصرف بطريقة متهورة عندما حاول كسر الحصار البحري". ودعا التقرير حكومة بنيامين نتنياهو إلى إصدار "إعلان مناسب تبدي فيه أسفها" حيال الهجوم، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا التسعة الذين قُتلوا على متنه، إضافة إلى الجرحى. وتخلل التقرير مطالعات سياسية من نوع تأكيده أنّ "على تركيا وإسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة، عبر إصلاح علاقاتهما لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط". ورأى أن "أمن إسرائيل يواجه تهديداً حقيقياً من جانب المجموعات المقاتلة في غزة. وأن الحصار البحري فُرضَ باعتباره تدبيراً أمنياً مشروعاً، بهدف منع إدخال الأسلحة إلى غزة عبر البحر، وتطبيقه يتماشى مع متطلبات القانون الدولي". وأشار التقرير إلى أن الخسائر في الأرواح والإصابات التي نجمت عن استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة "غير مقبولة". وورد في التقرير أن عناصر البحرية الإسرائيلية "واجهوا مقاومة منظمة وعنيفة من مجموعة من الركاب" الذين كانوا على متن سفينة مرمرة. ولاحظ التقرير أنّ مئات الركاب على متن السفن الستّ "لم يمارسوا العنف مع الجنود الإسرائيليين، لكن هذا لا يمكن إسقاطه على سلوك أفراد هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الذين كانوا يستقلّون سفينة مرمرة". حتى إن التقرير أشار إلى وجود "تساؤلات جدية حيال الطبيعة الحقيقية لسلوك وأهداف أفراد هيئة الإغاثة التركية". ومن النقاط التي تضمنها التقرير تأكيده أن الحكومة التركية "حاولت إقناع منظمي أسطول الحرية بعدم مواجهة الجنود الإسرائيليين، لكن لم يكن ممكناً فعل أي شيء أكثر من ذلك". وأوضح التقرير أن أعضاء اللجنة لم يمتلكوا الحق بالحصول على شهادات، ولا الحق بطلب امتلاك وثائق، واكتفوا بالمعلومات التي حصلت عليها اللجنة من "إسرائيل" ومن تركيا، لذلك فإنّ "خلاصات التقرير لا يمكن أن تُعَدّ نهائية من وجهة نظر القانون ولا الوقائع".

أثار نشر تقرير بالمر غضب الجانب التركي، الذي عدّ نشره من دون التوصل إلى اتفاق مسبق بين تركيا و"إسرائيل" عملاً ينهي جهود التوصل إلى حلّ. وفي الإجمال جاء التقرير متعارضاً مع وجهة النظر التركية لجهة أنه عدّ الحصار على غزة شرعياً من زاوية القانون الدولي، ولم يدن "إسرائيل" ولم يطلب منها الاعتذار، وكل ما يمكن اعتباره انتقاداً لـ"إسرائيل" كان في قوله أن الجنود الإسرائيليين أفرطوا في استخدام القوة.

لذلك كانت ردود فعل قوى المعارضة داخل تركيا عنيفة على نتيجة التقرير حيث انتهز الفرصة كمال كيليتشدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي، ليقول في مؤتمر صحفي عقده الأربعاء في 2011/9/7، إن التقرير هو "الهزيمة الأثقل للديبلوماسية التركية" في تاريخ تركيا الحديث. غير أن اوزديم سانبرك العضو التركي في اللجنة، اتهم رئيسها جيفري بالمر ونائبه في اللجنة ألفارو أوريبي بأنهما مواليان لـ"إسرائيل"، وأنهما أعدا التقرير بالتعاون معها متجاهلين كل الطروحات التي قدمتها تركيا. وعدّ اوزديم سانبرك أن التقرير لا قيمة قانونية دولية له، فاللجنة ليست دولية بل خاصة شكلها الأمين العام للأمم المتحدة؛ ولذلك فتقرير بالمر لم يدرج ضمن وثائق الأمم المتحدة. كما أن التقرير لم توقع عليه لا تركيا ولا "إسرائيل"، متهماً "إسرائيل" بأنها سرّبت مضمون التقرير إلى جريدة النيويورك تايمز علماً بأن النسخة المسربة ليس متفقاً عليها[13].

في 2011/9/2، أي في اليوم التالي لنشر تقرير بالمر في جريدة النيويورك تايمز[14]، أعلن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل" من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضدّ تل أبيب على النحو التالي[15]:

1. خفض العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" من مستوى القائم بالأعمال حالياً (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني، وبالتالي فإنّ جميع الموظفين فوق مستوى السكرتير الثاني وخصوصاً السفير، سيعودون إلى بلادهم يوم الأربعاء (2011/9/7) على أبعد حدّ، وهو ما يعني عملياً طرداً للسفير الإسرائيلي في أنقرة جابي ليفي Gabi Levy.
2. وقف (تجميد) العمل بكافة الاتفاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل".
3. ستتخذ تركيا خطوات حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط باعتبارها البلد الذي يملك أطول ساحل على هذا البحر من دون أن يقدم إيضاحات.
4. لن تعترف تركيا بعد اليوم بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وستأخذ الملف إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، لكي تقرر بشأن مشروعية الحصار من عدمه.
5. ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

ورأى داود أوغلو أن "لا الحكومة الإسرائيلية التي أمرت بتنفيذ الهجوم على سفينة مرمرة، ولا الذين نفذوا الهجوم هم فوق القانون"، متوعداً بمحاسبة هؤلاء، قائلاً إن "الجميع في موقع دفع الثمن عن أفعالهم أمام المحاكم والعالم يتغير، ومن يقتل المدنيين ويرتكب جرائم ضدّ الإنسانية سيمثل عاجلاً أو آجلاً أمام القضاء". كذلك جدّد اتهام "إسرائيل" بانتهاك القانون الدولي بالهجوم على أسطول الحرية الذي وصفه بأنه "ليس جريمة بسيطة"، ورأى أن "الوقت حان لتواجه إسرائيل التداعيات، وتدفع ثمناً عن تصرفاتها غير المشروعة، واعتبار نفسها فوق القانون

الدولي"، جازماً بأنه "آن الأوان كي تدفع إسرائيل ثمناً لأفعالها اللامشروعة. وهذا الثمن، بادئ ذي بدء، سيكون حرمانها من صداقة تركيا". وعدّ داود أوغلو أن "إسرائيل فوّتت كل الفرص التي أتيحت لها لإصلاح العلاقات مع تركيا"[16]. أما الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gul فقال بأن التقرير باطل، وكأنه غير موجود، متهماً الحكومة الإسرائيلية بأنها ليس لديها استراتيجية[17].

لم تقف تركيا عند حدود التدابير التي أعلنها داود أوغلو، فقد صعّد رئيس الحكومة أردوغان الموقف بالإعلان عن وقف العمل "بشكل كامل" بكل العلاقات التجارية والعسكرية مع "إسرائيل" واتهمها بالتصرف مثل "ولد مدلل". وأعلن أردوغان خطوة إضافية وهي تعزيز التواجد البحري التركي في شرق المتوسط بحيث "ستشاهد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه"[18]. غير أن مسؤولاً في مكتب رئيس الحكومة أوضح أن "تعليق العمل هو بالعلاقات التجارية في المجالات العسكرية والدفاعية فقط"[19]؛ كذلك ذكر وزير الاقتصاد التركي ظفر جاغلايان Zafer Caglayan أن لا عقوبات اقتصادية[20].

أما "إسرائيل" فقد حاول مسؤولوها استيعاب التدابير التركية بالقول إنها لا تعني القطيعة، إذ سيبقى في تركيا الملحق العسكري والقنصل في إسطنبول ودبلوماسيون آخرون. لكن المسؤولين الإسرائيليين عدّوا تقرير بالمر انتصاراً لهم، ودعوا تركيا إلى عدم التصعيد لأنها "ستخسر الكثير بانتهاجها سياسات متطرفة" كما قال عاموس جلعاد مدير الشؤون السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية[21]. كذلك توعدت "إسرائيل" تركيا بدعم الاعتراف بالإبادة الأرمنية في العالم، وبدعم حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية.

وإذ رحبت حركة حماس بالإجراءات التركية، فإنها عدّت الخطوة رداً طبيعياً على الجريمة الإسرائيلية ضدّ أسطول مرمرة، وعلى إصرار الاحتلال على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة، ورفضه رفع الحصار عن غزة. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير بالمر الذي وصفته بأنه "غير منصف وغير متوازن"[22].

ملاحظات حول تقرير بالمر ومسؤولية تركيا:

شكل تقرير بالمر اخفاقاً للدبلوماسية التركية وطريقة تعاطيها مع حادثة أسطول الحرية:

1. إن التدابير التركية التي أعلنها داود أوغلو جاءت متأخرة 15 شهراً ويومين بالتمام والكمال عن تاريخ حصول العدوان.
2. منذ اللحظة الأولى لحادثة أسطول الحرية اكتفت أنقرة بسحب السفير التركي من تل أبيب. ولم تقم بأية خطوة مهمة مؤثرة للضغط على تل أبيب لتلبية مطلب الاعتذار والتعويض على الضحايا.

3. لعل تركيا أخطأت في الأساس بالقبول بلجنة تحقيق بالمر. إذ منذ لحظتها كان واضحاً للأتراك أنفسهم أن رئيس اللجنة النيوزيلندي ونائبه الكولومبي هما من المناصرين للصهيونية. وتأخير تشكيل اللجنة والطريقة التي تشكلت بها من جانب الأمين العام للأمم المتحدة كان يجب أن يثير حفيظة تركيا.
4. إن رفض "إسرائيل" الاعتذار كان السبب أيضاً في إعلان تركيا أنها لن تترك مياه البحر المتوسط لهيمنة البحرية الإسرائيلية. ولو افترضنا أن "إسرائيل" اعتذرت بطريقة أو بأخرى هل سيكون ذلك أيضاً سبباً لعدم تحرك تركيا البحري وإبقاء يد "إسرائيل" طليقة في شرق المتوسط؟
5. ولعل أخطر ما تسرب من تفاصيل المحادثات السرية بين تركيا و"إسرائيل" أن حكومة حزب العدالة والتنمية كانت مستعدة مقابل اعتذار "إسرائيل" لتوقيع اتفاقية لها طابع دولي مع "إسرائيل"، تلحظ تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية على الصعيدين العسكري والاقتصادي. أي أن أنقرة كانت مستعدة لتعزيز تعاونها مع "إسرائيل".

تقرير بالمر والدرع الصاروخي والتدابير التركية:

جاء نشر تقرير بالمر في اليوم نفسه لإعلان تركيا الموافقة على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها، وجاءت التدابير التركية ضدّ "إسرائيل" بعد ساعات قليلة على إعلان أنقرة الموافقة على نشر الدرع. في ما بدا تداخلاً وتقاطعاً بين خطوات ثلاث غاية في الأهمية. ففي صباح الخميس 2011/9/1 أعلن رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية سلجوق أونال Selçuk Ünal أن تركيا وافقت على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها. وقال إنه "في نهاية عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء الحلف بما فيها تركيا وافق حلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة العام الماضي [2010] على مفهوم الاستراتيجية الجديدة للحلف. وتهدف هذه العقيدة إلى ضمان أمن الحلف في مواجهة التهديدات اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة المتلائمة مع شروط العصر".

وأضاف أونال أنه "في هذا الإطار تقرر تطوير نظام دفاع ضدّ تهديدات الصواريخ البالستية. وقد أعطت تركيا دعمها منذ اللحظة الأولى للجهود المبذولة لتطبيق القرار". وقال إن "تركيا بصفتها ركيزة من ركائز الحلف وبناء على توجيهات الحكومة فقد تقرر نشر نظام الإنذار المبكر التابع لنظام الدرع الصاروخي على الأراضي التركية". وقال أونال إن هذه الخطوة ستعزز قدرة حلف شمال الأطلسي الدفاعية كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي[23].

واجهت خطوة نشر الدرع الصاروخي على الأراضي التركية سجالاً حاداً في الداخل التركي خصوصاً أنها تلازمت مع الإعلان عن تدابير تركية ضدّ "إسرائيل". ومنشأ التلازم في النقاشات بين هاتين الخطوتين أن القناعة السائدة والمنتشرة في تركيا أن نظام الدرع الصاروخي قد يخدم "إسرائيل"، بسبب مخاوف من أن أمريكا قد تسمح لـ"إسرائيل" بالاطلاع على المعلومات التي قد

تتيحها هذه الرادارات. وحاولت قوى معارضة أن تربط بين نشر الدرع الصاروخي، وبين نشر تقرير بالمر والتدابير التركية ضدّ "إسرائيل"، حيث اعتبرت أن الخطوتين الأخيرتين جاءتا للتغطية على خطوة نشر الدرع، وحرف الأنظار عنها في اتجاهات أخرى ولو كانت توتيراً في العلاقة مع "إسرائيل".

وتتركز التهم للحكومة التركية في أن رادارات الدرع الصاروخي في منطقة ملاطية التركية تتيح لـ"إسرائيل" (إن تمكنت من الاستفادة منها) كسب مدة لا تقل عن ثلاث دقائق عن المدة التي تتيحها شبكة الرادارات الموجودة في "إسرائيل" لرصد أية صواريخ إيرانية يمكن أن تنطلق ضدها. ومع أن تركيا تقول إنها حصلت على ضمانات بعدم تقاسم معلومات الدرع الصاروخي مع أية دولة غير منتمية لحلف شمال الأطلسي، غير أن أكثر من مسؤول أمريكي صرّح لجريدة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal الأمريكية في منتصف أيلول/ سبتمبر 2011 أن الرادارات التي ستنصب في تركيا ستشكل مع رادارات مشابهة في "إسرائيل" مصدراً "لحوض استخبارات مشترك"، خصوصاً أن الأوامر للشبكتين تصدر من الأقمار الصناعية التي ليس بقدرة تركيا التحكم فيها[24].

أردوغان وزيارة غزة:

أعقب التوتر التركي – الإسرائيلي قيام أردوغان بجولة على دول "الربيع العربي" في شمال أفريقيا وهي مصر وتونس وليبيا. وسبق الجولة شائعات عن احتمال قيام أردوغان بزيارة إلى قطاع غزة كردة فعل على تقرير بالمر، ورفض "إسرائيل" الاعتذار من تركيا. وقد أكد أردوغان أنه سيبحث مع المسؤولين المصريين خلال زيارته القاهرة بين 12-14 أيلول/ سبتمبر ما إذا كان سيقوم بهذه الزيارة أم لا. ومع أن الاستعدادات الميدانية الأمنية كانت قد اتخذت فإن الزيارة لم تتمّ. وقد عزت جريدة ميلّيت التركية احتمال عدم القيام بالزيارة قبل بدء جولة أردوغان العربية لأسباب منها[25]:

الأول: أن مصر لا ترغب في حصول هذه الزيارة في لحظة وصلت فيها العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا إلى هذه الدرجة من السخونة. وتقول الجريدة إن مصر أبلغت تركيا ضمناً بالرغبة بعدم حصول الزيارة. خصوصاً أن الجيش المصري لا يريد توتيراً إضافياً مع "إسرائيل".

الثاني: أن أردوغان بات ميالاً إلى عدم حصول الزيارة، لأنه لا يريد القيام بخطوة تعارضها مصر، في وقت يريد أن تكون العلاقة جيدة معها، بعد إزاحة عبء حسني مبارك عن صدر العلاقات التركية المصرية.

الثالث: أن أردوغان بالرغم من أن زيارته إلى غزة ستحصد له شعبية في العالم العربي، إلا أنه يدرك تماماً أنها لن تكون موضع ترحيب في العالم الغربي الذي لن "يهضمها".

في هذا الوقت كان الموقف التركي من تقدم السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف بدولة فلسطينية إيجابياً بحيث أيدت هذا المطلب. وقد أكد رئيس الحكومة التركية في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2011/9/23 على ضرورة الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة؛ وقال إن دعم تركيا للاعتراف بالدولة الفلسطينية هو دعم غير مشروط. ووجه أردوغان انتقاداً شديد اللهجة إلى السياسة الإسرائيلية إزاء فلسطين، وعبر عن ردّ فعله حيال بقاء الأمم المتحدة في وضع اللامبالي بهذا الشأن، وقال "إن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة، غير أنها لا تقابل بأية عقوبات".

وأشار أردوغان إلى عدم وجود أي شيء يمكن أن يحل محلّ السلام، وأفاد بأن مطالبه من "إسرائيل" واضحة وهي تقديم الاعتذار، ودفع التعويضات إلى أسر الضحايا، ورفع الحصار عن غزة، مشيراً إلى أنه في حال عدم عدول "إسرائيل" عن خطئها، وعدم إقدامها على خطوات للاستجابة لهذه المطالب، فإن الموقف التركي هذا سوف لن يتغير. وشدد على أن المشكلة القائمة ناجمة عن الحكومة الإسرائيلية، مؤكداً على عدم وجود أية مشاكل لتركيا مع الشعب الإسرائيلي. واتهم أردوغان "إسرائيل" بأنها تستغل "المحرقة" لاستثمار سياساتها العدوانية وقتل الآلاف من الفلسطينيين.

وقد عدّ نتنياهو كلام أردوغان بأنه "مشين"[26]. فيما اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان القيادة التركية وعلى رأسها أردوغان بأنها "إسلامية متطرفة تساند الإرهاب وتغذيه". لكن "إسرائيل" مع ذلك واصلت محاولة كسب ود تركيا من دون الوصول إلى عتبة الاعتذار. وعندما حصل زلزال كبير في منطقة فان Van في شرق تركيا عرضت "إسرائيل" المساعدة، وبعد تردد وافقت الحكومة التركية "لأسباب إنسانية" حيث أرسلت "إسرائيل" مجموعات من البيوت الجاهزة لإيواء المنكوبين من الزلزال[27].

مع ذلك لم تحلْ هذه "المبادرة" الإسرائيلية دون استمرار صورة "إسرائيل" السلبية لدى الرأي العام التركي. وكان استطلاع للرأي أجرته جامعة قادر خاص Kadir Has University التركية في سنة 2010 ونُشرت نتائجه في 2011/1/11، قد عدّ أن الولايات المتحدة هي التهديد الأول لتركيا بنسبة 67.8% وجاءت "إسرائيل" في المرتبة الثانية بنسبة 51%[28].

العلاقات الاقتصادية:

لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل" بالتدابير "القاسية" التي أعلنتها أنقرة ضدّ تل أبيب بعد صدور تقرير بالمر ورفض تل أبيب الاعتذار. ويرى صولي أوزيل Soli Özel أستاذ العلوم السياسية في جامعة قادر خاص أنه بعكس الخطاب المتشدد لأردوغان فإن المقاربة الواقعية للعلاقات لا تزال هي السائدة[29]. وتتركز الصادرات التركية إلى "إسرائيل" على منتجات

النسيج والرخام فيما تستورد تركيا مواد كيماوية ومنتجات زراعية وتكنولوجية متقدمة. وتعكس الأرقام الاقتصادية الرسمية التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية Turkish Statistical Institute (TurkStat) نمواً في حجم التجارة المتبادلة بين تركيا و"إسرائيل". فعلى الرغم من التوتر السياسي الذي شهدته العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" ولا سيّما بعد بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2011 فإن حجم التجارة بين البلدين ازداد في 2011 عن 2010 بنسبة تقارب 29.3%. إذ بلغ حجم التجارة سنة 2011 ما مجموعه 4,449 مليون دولار فيما كان حجمها في سنة 2010 ما مجموعه 3,439.7 مليون دولار. حيث بلغت صادرات تركيا إلى "إسرائيل" حوالي 2,391.7 مليون دولار سنة 2011 مقابل 2,080.1 مليون دولار سنة 2010. فيما بلغت واردات تركيا من "إسرائيل" نحو 2,057.3 مليون دولار سنة 2011 مقابل حوالي 1,359.6 مليون دولار سنة 2010[30].

أما المعطيات الرسمية الإسرائيلية فهي وإن كانت تعطي أرقاماً أقل من الإحصائيات التركية لحجم التجارة بين البلدين، إلاّ أنها تؤكد الاتجاه التصاعدي الذي شهده التبادل التجاري سنة 2011؛ فتذكر أن الصادرات التركية إلى "إسرائيل" بلغت 2,171.1 مليون دولار بينما بلغت وارداتها من "إسرائيل" 1,850.7 مليون دولار، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 4,021.8 مليون دولار، بمعدل زيادة قدره 29.3% عن سنة 2010[31].

وتدل هذه الإحصائيات التي يؤكدها الطرفان أن التوترات السياسية لم تؤثر على العلاقات التجارية، وأنه أمكن حتى الآن تجاوز انعكاسات حالات الشدّ السياسي على جوانب أخرى، مما يدلّل على سلوك براجماتي لدى الطرفين.

جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2010-2011 (بالمليون دولار)[32]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2010	2,080.1	1,800.1	1,359.6	1,310.7	3,439.7	3,110.8
2011	2,391.7	2,171.1	2,057.3	1,850.7	4,449	4,021.8

كما لم تتأثر العلاقات التجارية بالعقوبات التي أعلنتها الحكومة التركية ضدّ "إسرائيل" حيث ارتفع حجم التجارة في فترة الأشهر الأربعة التي تلت العقوبات، أي من أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر 2011، بنسبة 26% عما كان عليه في الفترة نفسها من سنة 2010؛ حيث سجل 1,493.8 مليون دولار في الثلث الأخير من سنة 2011 مقابل 1,185.6 مليون دولار في الثلث الأخير من سنة 2010.

مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية:

وقفت العلاقات التركية – الإسرائيلية في سنة 2011 على حدّ سيف احتمالين متناقضين. فلو أن "إسرائيل" اعتذرت لكانت العلاقات قد تحسنت في مجالات التعاون المختلفة. وفي حال لم تعتذر لربما ذهبت العلاقات إلى حافة القطيعة التي فاحت منها رائحة التهديد بالحرب.

وفي ظلّ هذين الاحتمالين المتناقضين تدخل العلاقات التركية الإسرائيلية في دائرة شديدة التعقيد، تتداخل فيها العوامل الثنائية والإقليمية والدولية. ولذلك نجد أنفسنا أمام المعطيات التالية:

1. لم تتراجع تركيا عن اعتبار الشرعية الدولية سقف الموقف من "إسرائيل" ومن القضية الفلسطينية.

2. إن حكومة حزب العدالة والتنمية ما عاد بإمكانها التراجع عن مطلب الاعتذار والتعويضات لارتباطه، من جهة، باعتبار وصورة حزب العدالة والتنمية ولا سيّما زعيمه رجب طيب أردوغان لدى الشارع التركي الذي يكنّ كراهية شديدة لـ"إسرائيل"، ومن جهة ثانية لاعتبار تركيا دولة إقليمية كبيرة لها تأثير ونفوذ متزايدان في المنطقة.

3. استمرار القضية الفلسطينية كأولوية في سياسات أنقرة الشرق أوسطية نظراً لأنها بوابة تركيا إلى المنطقة العربية والإسلامية.

4. إن الدور التركي في سنة 2011 كان مختلفاً عن سنة 2010، وقد لعب قيام الثورات العربية دوراً كبيراً في ذلك. إذ كان للنزعة الإسلامية التي طبعت جانباً رئيسياً من صورة الثورات العربية، وتقدم حضور ونفوذ الإسلام السياسي في دول "الربيع العربي" دور في تزايد النفوذ التركي، من خلال حزب العدالة والتنمية الإسلامي الجذور، لدى فئات واسعة من الشارع العربي. لكن فتح الثورات الفرص أمام بعض الدول العربية ولا سيّما مصر للقيام بدور أكثر فاعلية، يضع الدور التركي أمام احتمالات تراجعه لحساب أدوار كانت تاريخياً قوية، وتراجعت لظروف مؤقتة. وهو ما نراه جلياً في الحالة المصرية حيث بدأت مصر تستعيد بعض دورها الإقليمي، وهو ما قد يؤثر تأثيراً مباشراً على تراجع دور تركيا في ملفات إقليمية وفلسطينية حساسة. فقد فعّلت مصر دورها في تحقيق ملف المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، واكتفت تركيا عبر وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو بلعب دور المساعد. كذلك الأمر في صفقة تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل"، حيث كان لمصر أيضاً دور مهم في إنجازها، بينما اقتصر الدور التركي على استقبال عشرة أسرى. غير أنه من جهة أخرى، فإن تناغم الموقفين التركي والمصري تجاه "إسرائيل" قد يشجع تركيا إلى اتخاذ خطوات أكثر تشدداً تجاه "إسرائيل".

وفي هذا الإطار لم تشهد العلاقات التركية – الفلسطينية حدثاً بارزاً، سواء على مستوى الزيارات المتبادلة أم على صعيد المشاريع التي كانت تركيا تبادر إليها في قطاع غزة أو الضفة الغربية. ولكن زيارة رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية إلى تركيا في 2012/1/3 كسرت الصورة الجامدة للعلاقات. وقد التقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب التركية دون استثناء، بما فيها زعيم حزب السلام والديموقراطية Peace and Democracy Party (*Barış ve Demokrasi Partisi (BDP)*) الكردي، وذلك في إطار زيارة شملت عدة دول عربية لم يكن من بينها لا سورية ولا إيران. وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بعد ذلك يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"[33]. غير أن جولة هنية الثانية في الفترة 30/1-2012/2/16 شملت قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، وهو ما أعطى انطباعاً أن حماس ترغب في إظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد؛ وإن كان عدم زيارة هنية لسورية أعطى رسالة بعدم موافقة حماس على إجراءات النظام تجاه شعبه.

وقد كان من اللافت للنظر أيضاً بعد عشرين يوماً على الزيارة ظهور أنباء عن عزم أنقرة فتح مكتب لحماس فيها، وقد أبقى الرئيس التركي عبد الله غول الباب مفتوحاً أمام هذا الاحتمال بقوله إنه سيرى إلى أين ستصل هذه العلاقة[34].

5. أما عن مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية فإن ذلك مرتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة والمعقدة. فقد انتهجت تركيا في السنوات الأخيرة سياسات مؤيدة للقضية الفلسطينية، مع احتفاظها بعلاقات معقولة مع "إسرائيل"، ومع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وقد ذكر الرئيس التركي عبد الله غول أن العلاقات التركية – الأمريكية "ممتازة بشكل لا سابق له"[35]. ولكن بدا واضحاً أنه قد زادت في السنتين الماضيتين الجرعة السياسية التركية المعادية لـ"إسرائيل". وكان داود أوغلو واضحاً عندما أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل "إسرائيل" وتركيعها في المنطقة[36]، وإذا كان من مكان متباين للطموحات الإقليمية لتركيا و"إسرائيل"، غير أنه في "العمق الاستراتيجي" فإنه من الصعب على تركيا أن تكون جزءاً من بنية السياسات الغربية في المنطقة، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية لـ"إسرائيل". ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة. وستتواصل الجهود لتطبيع العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، وهي قد تشهد توترات تتصل بحسابات محلية في كلا البلدين، لكنها لن تذهب إلى قطيعة كاملة إلا في حال غيّرت تركيا محورها، واتجهت بالكامل إلى الشرق على حساب علاقاتها مع الغرب، وهو أمر غير وارد في ظلّ السياسات والمعطيات الحالية لحزب العدالة والتنمية، وكذلك لكل أحزاب المعارضة التركية الأخرى.

يرى البعض أن سياسات تركيا المتناغمة في 2011 مع سياسات واشنطن في معظم الملفات تحمل الخشية من انعكاسها على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، ولا سيّما من القوى التي تؤمن بنهج المقاومة سبيلاً لتحرير فلسطين وعلى رأسها حماس. ذلك أن التعارض في المواقف بين تركيا ومحور إيران – سورية – العراق – لبنان، بالنسبة لسورية وغيرها من الملفات، والتقارب بين حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في تونس والمغرب ومصر، وربما في ليبيا واليمن، وفي ظلّ التنسيق الكامل بين أنقرة وواشنطن فإن البعض يرى أن هناك خشية من ممارسة تركيا، ومعها دول عربية وازنة سياسياً ومالياً وأمنياً، دوراً ضاغطاً على حماس لإبعادها نهائياً عن محور "الممانعة" من جهة، وتخفيض سقف موقفها من "إسرائيل" والقبول بالتسوية السلمية والتخلي عن النهج المقاوم. وهو ما قد يدخل القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة قد لا تجد حماس نفسها، إن تخلت عن علاقاتها مع محور "الممانعة والمقاومة"، في موقع القادر على مواجهة الضغوط العربية والتركية إلى ما لانهاية.

ومن جهة أخرى، فإن آخرين يرون أن إعادة تشكيل المنطقة العربية، وتفكك المحاور السابقة الممثلة "للاعتدال والممانعة" سيخدم السياسات الداعمة للمقاومة وليس العكس. إذ إن تغيير الأنظمة التي كانت متحالفة مع أمريكا وتحارب حماس، إلى أنظمة تتبنى الرؤية الإسلامية لرفض فكر التسوية، وعدم التنازل عن فلسطين، وتحتضن تيار المقاومة؛ سيكون رصيداً جديداً ونوعياً لقوى الممانعة، وسيزيد من عزلة "إسرائيل" ومن إضعاف السياسة الأمريكية في المنطقة؛ وهو ما قد يدفع السياسة التركية قدماً في اتخاذ إجراءات أكثر قوة ضدّ "إسرائيل"، وأكثر دعماً لتيارات المقاومة.

ثالثاً: إيران

فرضت "الثورات العربية" في سنة 2011 نفسها أولوية على جداول أعمال القوى الإقليمية والدولية، وعلى خطط وبرامج ومشاريع الأحزاب والحركات السياسية المختلفة في المنطقة العربية. وانشغل العالم بهذه الثورات وبما سيترتب عليها من تغيرات استراتيجية، خصوصاً بعد سقوط رأس النظام في كل من تونس ومصر وفي حصول الإسلاميين (حركة النهضة والإخوان المسلمين والسلفيين) على غالبية المقاعد النيابية في كلا البلدين. وقد انعكس ذلك على تراجع مستوى التركيز على القضية الفلسطينية، غير أنه في النصف الثاني من سنة 2011 عادت القضية إلى مكانتها المتقدمة من خلال الأحداث الثلاثة التالية:

1. المصالحة التي تمّت بين حماس وفتح برعاية مصرية مباشرة بعد سقوط حسني مبارك.
2. إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حركة حماس جلعاد شاليط.
3. طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة.

كان من الطبيعي أن تحتل الثورات مركز صدارة الاهتمام الشعبي والرسمي والدولي والإقليمي. لأن ما حصل فيها وما أطيح بها لم يكن شأناً داخلياً فقط في تونس أو في مصر. بل سيكون له تداعياته على مجمل مستقبل المنطقة وعلى قضاياها الرئيسة وفي مقدمتها قضية فلسطين. لذا كانت فلسطين من بين الأسئلة التي طرحت على الثورات وعلى الإسلاميين، الذين باتوا اليوم وبعد الانتخابات في مواقع القرار والتأثير في بلدانهم. كما طرحت الأسئلة عن مواقف الدول والقوى والهيئات المختلفة الإقليمية والدولية من الثورات العربية، ومن رؤيتها لعلاقة فلسطين بهذه الثورات؛ من تركيا وإيران إلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وصولاً إلى "إسرائيل"، التي لا ترغب بطبيعة الحال في أي تغيير في المنطقة، قد يجعل الاهتمام بفلسطين أولوية في أي برنامج أو في أي سياسة خارجية. أو يهدد ثوابت الاستقرار الذي وفرته اتفاقيات السلام معها، خصوصاً اتفاقية كامب ديفيد مع مصر.

أيدت إيران الثورات العربية مثل ما فعلت معظم دول العالم. لكنها تميَّزت عن دول أخرى عربية وإسلامية من خلال:

- التأكيد المبكر على إسلامية هذه الثورات، واعتبارها "صحوة إسلامية".
- الربط بين الثورات وبين التهديد الذي سيتعرض له الكيان الصهيوني.

وقد أشاد مرشد الثورة علي خامنئي Ali Khamenei بانتفاضة الشعب المصري ضدّ نظام حسني مبارك، واصفاً هذه الانتفاضة بأنها "انفجار الغضب المقدس". وقال خامنئي الذي أمّ المصلين في صلاة الجمعة في طهران: "نشهد اليوم قلق المسؤولين الصهاينة أكثر من المسؤولين الفارين من تونس ومصر... مما يبين أن الصهاينة يدركون خطورة الزلزال الذي سيحدثه انتقال السلطة في مصر وعودة هذا البلد إلى مكانته الحقيقية". وقال "ما من دولة عربية خاضت ما خاضته مصر من حروب ضدّ الكيان الصهيوني، رغم أنه لم يكتب لها النجاح". وقال "إن من يحكم اليوم مصر منذ ثلاثين عاماً لم يعارض الحرية فحسب، وإنما كان عميلاً وخادماً للصهاينة". وأضاف "إن مصر كانت تحمل راية مواجهة المدّ الصهيوني، لكنها في ظلّ مبارك فرضت الحصار على الفلسطينيين في غزة...، لولا تبعية حسني مبارك للصهاينة لما أمكن فرض الحصار على قطاع غزة... وإن ما يجري اليوم في المنطقة بإمكانه استعادة كرامة الأمة الإسلامية"[37]. ووصف خامنئي "إسرائيل" بـ"الورم السرطاني"، رداً على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي ندد فيها بعبور سفينتين حربيتين إيرانيتين لقناة السويس، بعد سقوط النظام السابق في مصر. وقال خامنئي متحدثاً أمام مسؤولين إيرانيين "هذه الحكومة الصهيونية الاصطناعية هي ورم سرطاني وسبب الأمراض المختلفة والاضطرابات السياسية والاقتصادية في المنطقة"[38].

على قاعدة هذا الربط بين ثورة مصر وبين التراجع الإسرائيلي المفترض، طالب المشاركون في مسيرات "يوم القدس العالمي"، التي تنظمها إيران في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، الدول العربية التي عقدت اتفاقيات سلام مع "إسرائيل"، وخصوصاً مصر، بإلغاء هذه الاتفاقيات. ودعا بيان صدر إثر انتهاء المسيرات الشعوب المسلمة في مصر وتونس وليبيا، إلى "توخي الحذر والحيطة لمراقبة مؤامرات المستعمرين الجدد والاستكبار العالمي، وعدم إعطاء أي ذريعة لتدخلهم، وأن تقرر هذه الشعوب مصير بلدانها من خلال إرادتها ومطالبها الثورية". وأعلن البيان دعمه المطلق للمقاومة الإسلامية والانتفاضة الفلسطينية، كما شدد على أن "الحلّ الوحيد للقضية الفلسطينية هو إزالة الكيان الصهيوني، ورحيل الصهاينة من الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديار آبائهم وأجدادهم، وإجراء انتخابات شاملة وحرة لتقرير مصير فلسطين"[39].

زالت نسبياً أسباب البرودة السابقة في العلاقات بين إيران والنظام السابق في مصر. وذهب الرئيس محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad إلى التأكيد على الدور المحوري لمصر بعد الثورة، وإلى عدم وجود خلاف سياسي بين مصر وإيران، وأشار إلى أن "الغرب المستعمر هو الذي يحاول دائماً الوقيعة بيننا وبثّ الشك والخوف، لأنه متأكد أن وحدة مصر وإيران كفيلة بمحو وجود إسرائيل من منطقة الشرق الأوسط، وتحجيم هيمنة أمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية"[40].

تابعت "إسرائيل" في أثناء الانشغال الدولي والإقليمي بالثورات العربية وبالتغيرات التي ستنجم عنها، اعتداءاتها على قطاع غزة، كما استمرت في بناء المستعمرات. وقد نددت إيران بالعدوان على قطاع غزة وكذلك بالاستمرار في بناء المستعمرات. فقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست Ramin Mehmanparsat، إن "إيران تدين بشدة هجمات النظام الإجرامي الصهيوني على غزة". وأضاف إن "النظام الصهيوني غير الشرعي يستخدم أجواء الحرب في المنطقة لتطبيق أهدافه المشؤومة وإهراق دماء شعب غزة البريء"[41].

أما رئيس منظمة تعبئة المستضعفين الإيراني (البسيج) The Basij-e Mostaz‘afin (Mobilization of the Oppressed) العميد محمد رضا نقدي Mohammad Reza Naqdi فعدّ في معرض إشارته إلى مواصلة الكيان الصهيوني بناء المستعمرات، أن "على الفلسطينيين أن لا يقلقوا. وأضاف نقدي أن "القدس سيتم فتحها والراية التي ذهبت إلى غزة (مع قافلة آسيا لكسر الحصار) سترفع عالياً بجانب المسجد الأقصى"[42].

كرر القادة الإيرانيون رؤيتهم لتلك الصلة بين الثورات العربية وبين التراجع الأمريكي والصهيوني، حتى إن الرئيس محمود أحمدي نجاد رأى أن الثورات العربية "ستخلص الشرق من أميركا وإسرائيل". ودعا نجاد القوى الكبرى التي أسهمت في تأسيس الدولة العبرية إلى "تفكيك

هذا الكيان الغاصب وإعادته إلى المنشأ"، مبشراً "أن شرقاً أوسطياً جديداً خالياً من أميركا والكيان الصهيوني في طريقه إلى التبلور". وقال "في المستقبل المنظور سيتذوق العالم الحقيقة الحلوة لدنيا خالية من الصهيونية ومن الغطرسة"[43]. وأضاف "أقول للشعوب والشباب في الدول العربية والإسلامية وخصوصاً المصريين: كونوا متيقظين. من حقكم أن تكونوا أحراراً وأن تختاروا حكومتكم وقادتكم".

وتابع محمود أحمدي نجاد أن "المستكبرين في نهاية الطريق"، قبل أن يتوجه إلى الأمريكيين والغربيين المتهمين بالتواطؤ في كل الجرائم المرتكبة في المنطقة من جانب "إسرائيل". وقال "إذا أردتم أن تثق فيكم الشعوب، كفوا عن التدخل في شؤونها وخصوصاً في مصر وتونس. ثم خلصوا المنطقة من النظام الصهيوني"[44].

لم تُخف "إسرائيل" قلقها ومخاوفها من دور إيران بعد ثورة مصر، ومن تغير موازين القوى الإقليمي في غير مصلحتها، خصوصاً بعد عبور سفينتين إيرانيتين حربيتين قناة السويس إثر سقوط النظام المصري. فقد نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية Islamic Republic News Agency (IRNA) عن نائب قائد الجيش الإيراني عبد الرحيم موسوي Abdul Rahim Al-Musawi قوله إن "إسرائيل" فوجئت بوجود السفينتين في قناة السويس، مضيفاً "الغطرسة العالمية يجب أن تعرف أن جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعد تمام الاستعداد للدفاع عن أهدافه"[45]. في حين ردّ نتنياهو محذراً "أن إيران هي المستفيد من التطورات العربية وأنه لا بدّ من مواجهة ذلك"، وأضاف "إن الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني". أما وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان فعدّ خطوة إيران بتسيير سفينتين حربيتين إيرانيتين عبر قناة السويس "عملاً استفزازياً من إيران". وفي جريدة هآرتس ركز ألوف بن Aluf Benn على "دلالات الخطوة الإيرانية، وخطورة أن تتحول مصر مرة أخرى إلى دولة مواجهة". ورأى أن عبور السفينتين الإيرانيتين "يمثل التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمي في أعقاب سقوط حسني مبارك"، وأن "مصر ترسل إشارة مفادها بأنها لم تعد ملتزمة بالملف الاستراتيجي مع إسرائيل ضدّ إيران، وأنها أصبحت مستعدة للتعاون مع إيران، مثلما تفعل تركيا بالضبط في السنوات الأخيرة"[46].

كرر الرئيس الإيراني مواقفه من "إسرائيل" في مناسبات مختلفة؛ فقال في استقبال ضيوف مؤتمر "مؤتمر التحالف العالمي ضدّ الإرهاب لتحقيق السلام العادل" International Conference on Global Alliance against Terrorism for a Just Peace، الذي عقد في طهران، إن:

> إسرائيل تمثل البؤرة الرئيسية للأعمال الإرهابية في العالم... وإن المستعمرين، وبذريعة الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، قاموا بتنصيب أكثر عملائهم إرهاباً ووحشية في

أرض فلسطين، وعلى مدى 63 عاماً الماضية كانت المجازر ترتكب يومياً، وأشعل الصهاينة خمس حروب في المنطقة، وكانت المنطقة خلال هذه الفترة تعاني من أجواء التهديد وعدم الاستقرار[47].

واجهت إيران بعد الثورات العربية اتهامات باستئناف التقدم نحو برنامج نووي غير سلمي. ترافقت تلك الاتهامات مع تلويح إسرائيلي بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبشنّ حرب ضدّ إيران حتى من دون استشارة الولايات المتحدة. وعدّ الكثيرون أن خيار الحرب من الجانب الإسرائيلي أو حتى من الجانب الأمريكي ضدّ طهران هو "هروب من العجز عن إيجاد حلول لأزمات المنطقة"، التي ازدادت تعقيداً منذ اندلاع ربيع الثورات العربية، وحلاً معقولاً لحالة الارتباك التي تواجه السياسة الأمريكية في إدارتها للأوضاع غير المستقرة التي فرضت نفسها بسبب تلك الثورات، وأدخلت الإسرائيليين والأمريكيين في حسابات معقدة، وخيارات غامضة وغير مريحة، حفزتهما لطرح خيار الحرب ضدّ إيران وتضخيم الخطر الإيراني، لإقناع روسيا والصين بفرض عقوبات جديدة، بدلاً من خيار الحرب الذي تراجع وبات مستحيلاً أو شبه مستحيل[48]. ردت إيران بقوة على التهديدات الإسرائيلية وعلى "الخيارات الأميركية المفتوحة" ضدّ طهران؛ بإلقاء "إسرائيل" في "مزبلة التاريخ" إذا تعرضت لهجوم، حسب تصريح أمير علي حاجي زاده Amir-Ali Hajizadeh، رئيس قيادة الفضاء والطيران في الحرس الثوري Islamic Revolutionary Guard Corps الإيراني، لوكالة أنباء فارس Fars News Agency (FNA). وكان المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء يحيى رحيم صفوي Yahya Rahim Safavi قد قال إنه في حالة شنّ أي اعتداء عسكري أو أمني على إيران فإن زمام المبادرة ستكون بعهدة بلاده.

وكانت جريدة هآرتس نقلت عن مسؤول إسرائيلي بارز قوله إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يحاول حشد تأييد وزاري لشنّ هجوم على إيران" على خلفية برنامجها النووي. ورداً على التهديدات، قال صفوي: "ردّ إيران على بادئي الحرب سيكون رداً مدمراً يجعلهم يشعرون بالندم، ويجب على الأعداء أن يدركوا أن أي تهديد عسكري ضدّ إيران سيواجه بعمليات عسكرية تفوق التصور من قبل القوات المسلحة الإيرانية"[49].

لم تنقضِ أسابيع قليلة على الإطاحة بالرئيس مبارك حتى تمّت المصالحة في مصر بين فتح وحماس. وقد أيدت إيران مثل باقي الدول العربية والإسلامية هذه المصالحة، وأيدت الدور المصري فيها. لكن إيران لم تكتف بهذا التأييد بل عدّت على لسان أكثر من مسؤول أن المصالحة لوحدها غير كافية وليست هدفاً بذاتها، بل يجب أن تكون خطوة باتجاه تحقيق الأهداف التاريخية للشعب الفلسطيني، وضرورة استمرار المقاومة وتحقيق الانتصارات الكبرى، والتمهيد لفتح معبر رفح.

ووصف وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي Ali Akbar Salehi اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس بأنه "خطوة إيجابية ومباركة على طريق تحقيق الأهداف التاريخية للشعب الفلسطيني المظلوم". وأفادت وكالة مهر للأنباء Mehr News Agency (MNA) أن صالحي أوضح أن وحدة الفصائل الفلسطينية ووحدة المقاومة في مواجهة "الكيان الصهيوني المحتل" هما عاملان مهمان وضروريان، لبلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

ورحب وزير الخارجية بالاتفاق معتبراً "أنه يمثل أول إنجاز للشعب المصري العظيم على صعيد الساحة الفلسطينية، بعد التغييرات التي جرت في مصر"؛ كما أعرب صالحي عن شكره وتقديره لجهود الحكومة المصرية الجديدة في هذا الشأن، وعن أمله بأن يسفر هذا الاتفاق الفلسطيني عن فتح معبر رفح في أسرع وقت حتى يحصل شعب فلسطين المظلوم في قطاع غزة على احتياجاته الأساسية الإنسانية والحياتية[50]. وقال وزير الخارجية الإيرانية "إن الاتفاق بين حركتي فتح وحماس يصب في مسار تعزيز جبهة المقاومة، لأن الصهاينة لا يفهمون سوى لغة المقاومة..."؛ وإن بلاده تشجع على الوحدة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، لأنها تعدّ الوحدة عاملاً مؤثراً في المقاومة. ووجه صالحي الشكر إلى الحكومة والشعب المصري "اللذين وفرا الأرضية للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية" معرباً في نفس الوقت عن أمله بأن تتمكن الفصائل الفلسطينية "من تحقيق التقدم في هذا المجال استناداً إلى أسسها المبدئية، المتمثلة في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني"[51].

كذلك أعلن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani، ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني علاء الدين بروجردي Aladdin Brojerdi دعم إيران اتفاق المصالحة بين حركتي حماس وفتح. ورأى بروجردي أن اتفاق المصالحة يشكل خطوة مهمة على طريق وحدة وتضامن الشعب الفلسطيني. وأضاف أنه نظراً لأن الفصائل الفلسطينية تتطلع إلى أهداف مشتركة، لذا يمكن اعتبار هذا الاتفاق "خطوة إلى الأمام في مواجهة الكيان الصهيوني". وعدّ أن هذا الاتفاق الفلسطيني والثورة المصرية يمثلان خطوتين كبيرتين "تقربان الكيان الصهيوني من نهايته"[52].

قامت مصر أيضاً بعد الثورة بدور رئيس في اتمام عملية التبادل بين الأسير الإسرائيلي الجندي جلعاد شاليط والمعتقلين الفلسطينيين. وقد أيدت إيران عملية التبادل. وعدّتها انتصاراً للشعب الفلسطيني، على طريق استرجاع فلسطين كلها. وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إنه يهنئ الشعب الفلسطيني على إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين... "ونأمل أن تعود أرض فلسطين كلها يوماً إلى أصحابها الحقيقيين". وفي اتصال هاتفي بين رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لاطلاعه على تفاصيل عملية

التبادل قال نجاد "إن الجمهورية الإسلامية تقف دوماً إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم والمقاوم. وستدافع عن قضايا هذا الشعب الحر والأبي... ولا شكّ أن هذا الموضوع يشكل إنجازاً كبيراً للشعب الفلسطيني وكافة المسلمين، ومحبي العدالة والحرية في العالم، وإن الشعوب المستقلة مسرورة بهذا الإنجاز"؛ في حين قال هنية "إن إيران كانت ولا زالت تدعم الشعب الفلسطيني وتقف إلى جانبه، وإنها شريكة في انتصاراته"[53].

لكن الحدث الفلسطيني الثالث الذي حصل في سنة 2011، وهو طلب انضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية إلى الأمم المتحدة، لم يلقَ الترحيب المتوقع من إيران، خلافاً لمواقف الدول العربية والإسلامية كافة. وخلافاً لموقف إيران المؤيد من دون تردد للمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، أو لعملية التبادل لإطلاق الجندي الإسرائيلي. وقد بررت إيران الاعتراض على طلب العضوية إلى الأمم المتحدة بمخاوفها من أن يكون تمهيداً "لإنهاء حقّ العودة والقبول بتقسيم فلسطين...". لذا أكد المرشد الأعلى علي خامنئي، خلال كلمة ألقاها لدى افتتاح المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية، في 2011/10/1، في العاصمة الإيرانية طهران، على[54]:

- أنه يجب تحرير كل فلسطين لا جزءاً منها. مؤكداً أن كل مشروع يهدف إلى تقسيم فلسطين مرفوض تماماً، وأن فلسطين هي "من النهر إلى البحر".
- إن الإسلام والجهاد هما المحرك الأساسي لشعوب المنطقة لمقاومة الكيان الغاصب.
- رفض التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية مشيراً إلى أن مشروع السلطة الفلسطينية لانتزاع اعتراف بالدولة الفلسطينية يعني إنهاء حقّ العودة وحقّ الفلسطينيين في أراضي 1948.
- إن إيران لا تريد رمي اليهود في البحر، بل يجب أن يقرر الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه وتقرير نظامه الحاكم كأي شعب آخر. وأكد أن كل الفلسطينيين الأصليين من مسلمين ويهود ومسيحيين يجب أن يشاركوا في استفتاء عام ومنضبط ويحددوا مصير دولتهم.
- إن أمن الكيان الإسرائيلي سيكسر على أيدي الشعوب المسلمة المقاومة... وإن الصواريخ الإيرانية ستفعل فعلها متى ما استوجب الأمر، محذراً "إسرائيل" من ضربات موجعة لا يمكن للدرع الصاروخية لحلف شمال الأطلسي منعها.

إن الخامنئي كما يبدو يخشى من طلب العضوية إنهاء حقّ العودة، وهو يرفض تقسيم فلسطين، ويدعو في الوقت نفسه إلى استفتاء فلسطيني عام لتقرير مصير الشعب الفلسطيني. وكان خامنئي قد أكد هذه المعاني في ذكرى وفاة آية الله الخميني Ayatollah Khomeini مؤسس الجمهورية الإيرانية، مشيراً إلى أن من حقّ الفلسطينيين أن يختاروا حكومتهم بأنفسهم، وهي التي ستقرر ما يجب فعله بالصهاينة القادمين من الخارج[55].

أما الرئيس محمود أحمدي نجاد فدعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في السيادة. ونشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC)، في 2011/10/3 أن الرئيس الإيراني دعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في السيادة، وقال إنه إذا ما تمّ الاعتراف بذلك فإن قضية الدولتين أو الثلاث أو حتى العشر دول ستحل أوتوماتيكياً. وأضاف نجاد في كلمة له في ختام المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية الذي عقد في طهران إن المهمة الأكثر أهمية هذه الأيام هي في توحيد المواقف خلف الشعب الفلسطيني "حتى يتمكن من إزالة جذور فساد الصهيونية، وتعود الأراضي كاملة إلى الفلسطينيين" على حدِّ تعبيره. واقترح نجاد "حلاً بسيطاً" للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يقوم على أن "يعود كل واحد إلى دياره". وقال "لقد تمّ جلب أناس فقراء إلى فلسطين مع وعد بمنحهم الأمن والعمل، في حين تحول الفلسطينيون إلى لاجئين. اليوم يجب أن يعود الفلسطينيون إلى ديارهم وأن يعود الآخرون إلى حيث أتوا". وأضافت وكالة معاً الإخبارية في 2011/10/3 أن الرئيس نجاد شدد خلال استقباله رئيس مجلس الأمة الكويتي محمد جاسم الخرافي على أن "القضية الفلسطينية هي المحور المشترك لجميع الدول الإسلامية". وقال إنه "على جميع دول المنطقة أن تتحد لتحرير فلسطين والقدس الشريف"، وأضاف أن "الغرب لو تمكن مرة أخرى من ترسيخ الصهاينة فإن الأمر سيكون أصعب".

على الرغم من العلاقات الوطيدة بين حركة حماس والقيادة الإيرانية، إلا أن الموقف من قضية طلب العضوية في الأمم المتحدة كانت موضع تباين بين الطرفين. ففي حين أكدت القيادة الإيرانية رفضها هذه الخطوة خشية إنهاء حقّ العودة أو التقسيم، عدّ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة أن التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة يتضمن "مكسباً رمزياً ومعنوياً لا ننكره". مع تأكيد مشعل "أن المقاومة تبقى الخيار والمشروع الاستراتيجي في كل المراحل، حتى تتحرر كل فلسطين، ويجري القضاء على المشروع الصهيوني"، مشدداً على تحرير الأرض أولاً لإقامة دولة حقيقية عليها[56].

خلاصة:

لم تبدل إيران في سنة 2011 من جوهر سياساتها ومواقفها السابقة من القضية الفلسطينية، في التأكيد على خيار المقاومة، وعلى دعم هذا الخيار ورفض عملية التسوية والتفاوض مع الإسرئيليين. وقد تفاعلت إيران مع الثورات العربية، الحدث الاستراتيجي الأبرز في سنة 2011، من خلال رؤيتها للقضية الفلسطيينة. هكذا كانت الثورة المصرية بالنسبة إليها تغييراً في مستقبل "إسرائيل" أكثر مما كانت على أي مستوى آخر. ويبدو أن إيران كانت محقة في هذه المسألة لأن القادة الإسرائيليين عدّوا أنهم فقدوا بخسارة مبارك "الكنز الاستراتيجي"، لينتقلوا بعد الثورة إلى ما سموه "القلق الاستراتيجي". لكن إيران تخشى من المحاولات الغربية

"للهيمنة على الانتفاضات"؛ وهو ما حذّر منه مرشد الثورة الإيرانية ودعا الدول المسلمة إلى فرض إرادتها على الذين يريدون التدخل في شؤونها الداخلية. وحسب قوله، فإذا "كان عالم الاضطهاد والصهيونية العالمية، وخصوصاً النظام الأميركي الاستكباري، يهيمن على الثورات ويسيطر عليها، فسيواجه العالم الإسلامي مشاكل كبيرة لعشرات السنين"[57].

لا يبدو القلق الإيراني مبالغاً فيه من مستقبل التدخل الغربي في الثورات أو محاولة الهيمنة عليها. ثمة قلق من أن تتيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأوضاع الفقر والبطالة مثل هذا التدخل. وثمة قلق من تجربة الحكم الجديدة التي سيواجهها الإسلاميون بعد الثورة، خصوصاً وأن تصريحات ومواقف لبعض قادة الحركات الإسلامية، شددت من جهة على الهمّ الداخلي وأولويته في المستقبل القريب، وتجنبت تلك المواقف من جهة ثانية استفزاز أو استعداء الأمريكان والقوى الغربية، وربطت إلغاء اتفاقية كامب ديفيد مثلاً بإحالة الأمر إلى المؤسسات الدستورية وقرار الشعب المصري.

على الرغم من المخاوف السابقة والمشروعة من الضغوط الغربية لتجنب أي تصعيد ضدّ "إسرائيل" وضدّ المصالح الأمريكية، فيمكن أن ننبه إلى أن:

- "إسرائيل" كانت وستبقى غير مقبولة ككيان من قبل الشعوب العربية والإسلامية. وستبقى هذه الشعوب ضدّ من يتعامل معها من الحكام، وليس من المتوقع أن تكون "إسرائيل" ككيان مقبولة، أو يسهل التعامل معها من قِبل أنظمة الحكم الجديدة.
- من المفترض أن تتمتع المقاومة الفلسطينية تدريجياً (خصوصاً حركة حماس) بحرية أكبر سياسياً وإعلامياً في ساحات عربية عدة، ما يعني أن فضاء الدعم لهذه المقاومة حتى على المستوى الرسمي لن يقتصر على إيران، بل سيتسع ليصبح عربياً أيضاً.
- سيظلّ الاحتلال يتصادم مع الشعب الفلسطيني يومياً، وسيبقى الاستيطان والمستعمرات، وستمضي عملية تهويد القدس والحفريات تحت المسجد الأقصى؛ وهو ما سيجعل فلسطين أولوية حتى لم يرغب في ذلك أي نظام عربي جديد. كما سيفرض هذا الواقع الحاجة إلى كل أنواع الدعم من الدول العربية والإسلامية خصوصاً من إيران وتركيا.
- سيحفل المشهد الفلسطيني والإقليمي المقبل بتحديات عدة أبرزها المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، التي تواجه التساؤل التالي: هل ستتمكن هذه المصالحة من التوافق على برنامج وطني موحد لتحصين الصف الداخلي على قاعدة تحسين شروط المقاومة أو تمهيداً لتحسين شروط التفاوض؟ وهناك أيضاً تحدي استئناف التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي الذي فقد جدواه، ولم يحرز أي تقدم طوال السنوات الماضية.
- على الرغم من هذا الاحتمال بعدم التقدم في التفاوض، ثمة من يريد جذب الثورات العربية، ومعها حركة المقاومة الفلسطينية، إلى تأييد عملية التسوية والمشاركة فيها. في مقابل من يريد من

الثورات أن تكون كما عدّت إيران "تهديداً للكيان الصهيوني". ما يعني أننا سنشهد في المستقبل المنظور تجاذباً قوياً بين هذين الاتجاهين وستتعرض حركة المقاومة (حماس خصوصاً) لضغوط شديدة في هذا المجال. لكن في كل الأحوال مهما كانت طبيعة هذا التجاذب أو حدته بين إيران التي تدعم خيار المقاومة، وبين تركيا أو دول عربية تشجع على خيار التفاوض والتسوية، ومهما كانت العوامل التي ستلعب في مصلحة هذا الاتجاه أو ذاك. فإن أولوية ما ستدعو إليه القيادة الفلسطينية، خصوصاً قيادة المقاومة، مثل تعزيز المقاطعة لـ"إسرائيل" والتصدي لأي شكل من أشكال التطبيع معها، وأولوية ما سيجري في فلسطين نفسها من انتفاضة، أو مصالحة، أو مقاومة، أو حتى اعتداءات إسرائيلية... هو الذي سيمدّ أحد الاتجاهين بأسباب القوة والتقدم أو بأسباب الضعف والتراجع. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن البعد الديني الأيديولوجي للتيار الإسلامي الفلسطيني، وخصوصاً حركتا حماس والجهاد الإسلامي، يجعل من التنازل عن أي جزء من فلسطين خطاً أحمر، وبالتالي يفقد لمشاريع التسوية الحالية المعروضة أي معنى لها بالنسبة لقوى المقاومة الإسلامية الفلسطينية.

رابعاً: ماليزيا

استمرت ماليزيا خلال سنة 2011 في دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني، وفق الشرعية الدولية، فرفضت الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعمت جهود السلطة الفلسطينية في توجهها لمجلس الأمن لأخذ العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. كما استمرت في رفض إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، بالرغم من بعض التصريحات التي خرجت من شخصيات من المعارضة.

تمتعت قضية فلسطين بمكانة متصاعدة في الوسط الماليزي الرسمي والشعبي، ونجحت العديد من المؤسسات الخيرية والشعبية في تفعيل اهتمامات قطاعات شعبية واسعة بالقضية، خصوصاً بعدما شارك بعض الماليزيين في قافلة أسطول الحرية التي حاولت كسر الحصار. وظهر إدراك متزايد لدى القوى السياسية الماليزية بمكانة فلسطين في الوجدان الماليزي، مما جعلها أحياناً مجالاً للتوظيف السياسي الداخلي.

وفي هذا السياق هاجم وزير الخارجية الماليزي حنيفة أمان Anifah Aman زعيم المعارضة أنور إبراهيم Anwar Ibrahim، الذي صرح لجريدة وول ستريت جورنال الأمريكية أنه يدعم اتخاذ كل الإجراءات لحماية أمن "إسرائيل"[58]. ورأى أمان أن هذا التصريح يشكل "موقفاً بائساً ومحرجاً"[59]. وفي المقابل قامت المعارضة الماليزية بكشف أمر رسالة كان قد أرسلها رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad إلى إيهود باراك يوم كان يشغل منصب رئيس وزراء "إسرائيل"، وهو عدّه الحزب الحاكم محاولة للتغطية على التصريحات

المنسوبة لأنور إبراهيم. وفي هذا الإطار أوضح رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق Mohd Najib Tun Abdul Razak أن وزارة الخارجية فحصت الرسالة وارتأت أنه يمكن تعميمها على الرأي العام وأضاف قائلاً: "هذا سيتيح للشعب فهم أن الأسباب التي دفعت الدكتور مهاتير إلى كتابة الرسالة هي للدفاع عن القضية الفلسطينية وحقّ الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة وذات السيادة"[60].

وفي سياق الدعم السياسي الماليزي لجهود السلطة الفلسطينية لأخذ العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وعد وزير الخارجية الماليزي نظيره المصري في لقاء جمعهما في 2011/5/29 التدخل لدى عدد من دول رابطة آسيان للاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما طالبت ماليزيا من خلال مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة حسين حنيف عدم تحميل مسؤولية وقف المفاوضات على "عاتق الفلسطينيين وحدهم"؛ وقال إن إصرار "إسرائيل" على أن توافق فلسطين على المفاوضات المباشرة دون أي شروط مسبقة، لا يعكس استعداد تل أبيب، لتكون عادلة وأكثر تسامحاً مع جارتها في المستقبل. وأضاف "على الرغم من أننا اليوم نتحدث بنبرات التشاؤم، إلا أننا ملتزمون نحو إيجاد حلّ دائم لتشكيل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، حيث يتمكن الجانبان من العيش جنباً إلى جنب في أمن وسلام"[61].

وقد جرت العديد من الأنشطة والفعاليات المؤيدة لفلسطين، ففي يوم القدس العالمي في 2011/8/26 خرج المسلمون في العاصمة الماليزية كوالالمبور بعد صلاة الجمعة في مسيرات بهذه المناسبة، وشارك فيها كبار الشخصيات السياسية والدينية منها رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد. وشدد مهاتير على ضرورة تأهب المسلمين لمواجهة "إسرائيل"[62].

وتنشط في ماليزيا مؤسسات تدعم العمل الخيري لفلسطين مثل مؤسسة أقصى شريف Aqsa Syarif، ومؤسسة أمان فلسطين Aman Palestin، وفيفا باليستينا Viva Palestina، ومؤسسة هلوين فلسطين HALUAN Palestin، كما تمّ إنشاء منظمة الثقافة الفلسطينية مطلع سنة 2011، وقد قامت هذه المؤسسات بمجموعة من النشاطات الداعمة لفلسطين في كافة المجالات.

خامساً: إندونيسيا

تعد إندونيسيا من البلدان التي تتميز بتفاعل شعبي واسع مع القضية الفلسطينية خصوصاً منذ انتفاضة الأقصى، ولحزب العدالة والرفاه الإسلامي، والمشارك في الحكومة بأربعة وزراء، دور مهم في هذا المجال. وقد شاركت جهات إندونيسية في قافلة "آسيا 1"، التي وصلت في مطلع 2011 إلى ميناء العريش، تحمل معها مساعدات بقيمة مليون دولار وثمانية من المتطوعين، وذلك بعد منعها من قبل القوات الإسرائيلية من دخول قطاع غزة بحراً[63]. وقد أعلن رئيس الوفد الإندونيسي المرافق للقافلة

إيرمان عبد الرحمن Irman Abdur-Rahman عن البدء بإقامة مستشفى في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، مع الإشارة إلى نية الرئيس الإندونيسي لزيارة القطاع، حيث قال عبد الرحمن "نعد لزيارة يقوم بها الرئيس الإندونيسي إلى قطاع غزة"[64].

كما تبرعت إندونيسيا في 2011/2/10 ببناء مركز لجراحة القلب والقسطرة في قطاع غزة، وذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الإسلامي للتنمية ووزير الصحة الإندونيسي، بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي[65].

وفي ذكرى النكبة منعت الحكومة الإندونيسية الجالية اليهودية من الاحتفال بـ"عيد استقلال إسرائيل". وصرح وزير الخارجية الإندونيسي مارتي نتاليغاوا Marty Natalegawa أن بلاده تمنع أي محاولة للاحتفال بـ"استقلال إسرائيل" لأن إندونيسيا لا تعترف بدولة "إسرائيل"، وقال مارتي "سياستنا تجاه هذا الموضوع واضحة كالبلور، سنعترف بدولة إسرائيل حين تعترف بدولة فلسطين"[66].

وعقد في مدينة بالي Bali الإندونيسية في 2011/5/27 مؤتمرٌ لدول عدم الانحياز، والذي خصص لأول مرة جلسة خاصة لموضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، برئاسة وزير خارجية إندونيسيا مارتي نتاليغاوا، وبمشاركة وزير الأسرى في حكومة سلام فياض عيسى قراقع[67].

وفي 2011/6/29 عقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا مؤتمر دولي عن القضية الفلسطينية، تحت عنوان "سعياً للوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني"، بمشاركة عشرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب البرلمانية والجمعيات الخيرية في دول منطقة جنوب شرق آسيا وبمشاركة أسامة حمدان مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وبحث المؤتمر "سبل تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وحماية مدينة القدس المحتلة من الممارسات الإسرائيلية وسياسة التهويد المتواصلة"[68].

سادساً: التبادل التجاري

ما تزال تركيا تحتل المرتبة الأولى في العالم الإسلامي في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل"، حيث بلغ التبادل التجاري بينهما سنة 2011 ما مجموعه 4,021.8 مليون دولار فيما كان حجمها في سنة 2010 ما مجموعه 3,110.8 مليون دولار، أي بزيادة بلغت حوالي 29%. وقد تمّ التطرق إلى العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية بشيء من التفصيل في أثناء الحديث عن تركيا.

أما بالنسبة لماليزيا فقد حافظت نسبياً على مستوى تقدمها في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل" الذي سجلته خلال سنة 2010، فقد انخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا، حيث بلغت 716.4 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض مقدارها نحو 10% مقارنة بسنة 2010، بينما ارتفعت الواردات الإسرائيلية من ماليزيا سنة 2011 والتي بلغت 93.6 مليون دولار بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 10% مقارنة بسنة 2010.

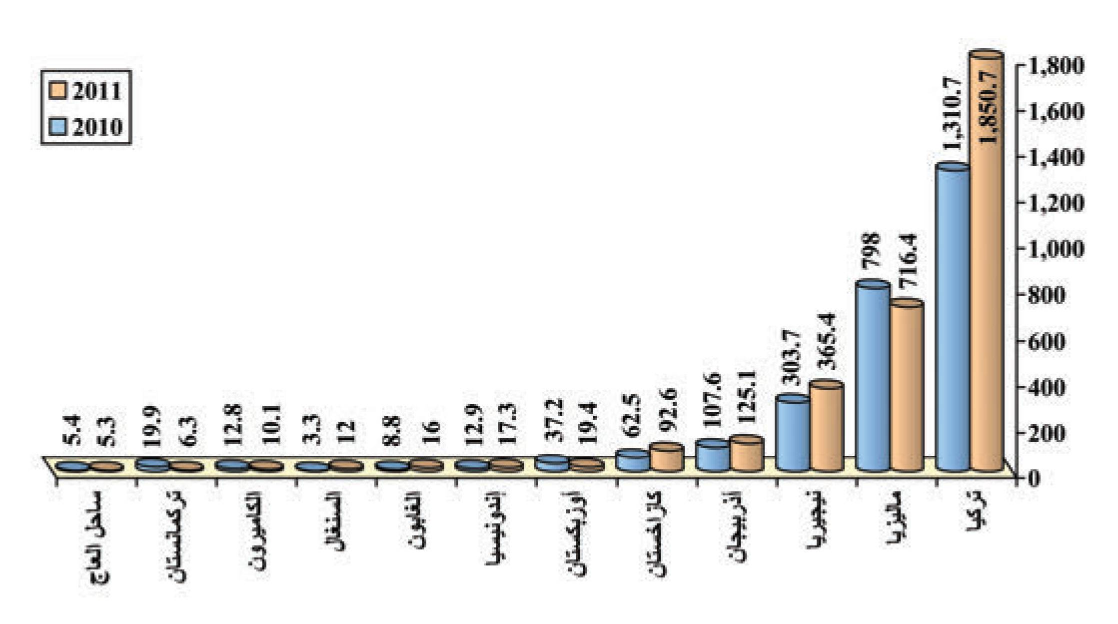
وفي إطار التبادل التجاري الإسرائيلي مع الدول الإسلامية فقد نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية تقريراً ذكرت فيه أن "إسرائيل" سعت قبل سنوات طويلة إلى عقد تفاهمات تجارية مع كل من ماليزيا وإندونيسيا، إلا أن انكشاف هذا الأمر أدى إلى تضييق مجالات التبادل التجاري. ويشير التقرير إلى أن الصفقات التجارية بين رجال الأعمال الإسرائيليين ونظرائهم الماليزيين والإندونيسيين تتم في سنغافورة، وكذلك تقوم السفارة الإسرائيلية فيها بتسهيل دخول رجال الأعمال الإسرائيليين إلى إندونيسيا. والملفت للنظر ما ذكره التقرير عن استخدام "إسرائيل" لرجال أعمال ومنظومات تجارية لأهداف سياسية. ونسب لعائلة عوفر Ofer الإسرائيلية التي تمتلك مجموعة عوفر إخوان Ofer Brothers Group قولها بأن المجموعة ساعدت على مدى سنوات أمن دولة "إسرائيل"، وذلك بعد توجيه أصابع الاتهام لها برسو سفنها في الموانئ الإيرانية[69].

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كل من نيجيريا وأذربيجان وكازاخستان قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2011، بالرغم من عدم وجود علاقات رسمية بين "إسرائيل" وهذه الدول الإسلامية، حيث بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا 365.4 مليون دولار بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 20%، وكذلك ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى أذربيجان بنسبة مقدارها نحو 16%، كما ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان بنسبة مقدارها 42% وذلك مقارنة بسنة 2010، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلا أنه لم يصل إلى ما كان عليه في سنة 2008، والتي بلغت فيها قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان نحو 159 مليون دولار. وعلى ما يبدو فإن الاهتمام الإسرائيلي بهذه الدول هو في حالة تزايد مستمر، وهو يحقق اختراقات ونجاحات نسبية في دول يفترض أنها في حالة مقاطعة سياسية واقتصادية مع "إسرائيل". وهذا مؤشر على حالة الاسترخاء التي تعيشها دول إسلامية عديدة في تعاملها مع القضية الفلسطينية. أما باقي الدول الإسلامية فقد سجلت استقراراً نسبياً في حجم التبادل التجاري ومتفاوتاً بين دولة وأخرى (انظر الجدول 4/2).

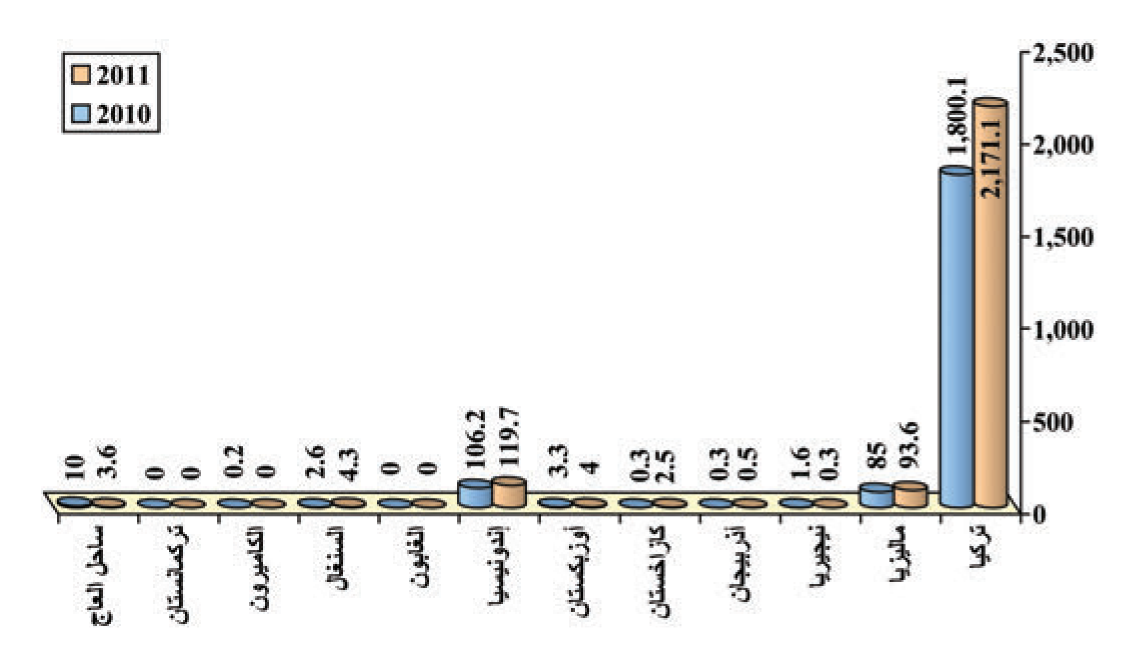
جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2008-2011 (بالمليون دولار)[70]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008
تركيا	1,850.7	1,310.7	1,086	1,609.9	2,171.1	1,800.1	1,387.7	1,825.3
ماليزيا	716.4	798	116.8	30.2	93.6	85	68.5	100.6
نيجيريا	365.4	303.7	210.3	304.3	0.3	1.6	2.4	1.4
أذربيجان	125.1	107.6	264.3	129.4	0.5	0.3	0.3	0.3
كازاخستان	92.6	62.5	57	158.6	2.5	0.3	0.9	3.4
أوزبكستان	19.4	37.2	20.7	23.3	4	3.3	0.4	2.7
إندونيسيا	17.3	12.9	12.5	15.8	119.7	106.2	90.7	293.4
الغابون	16	8.8	1.9	2.9	0	0	0	0
السنغال	12	3.3	3.7	8.8	4.3	2.6	1.1	0.7
الكاميرون	10.1	12.8	24.3	18.2	0	0.2	0.1	0.5
تركمانستان	6.3	19.9	3.9	1.7	0	0	0.6	0.2
ساحل العاج	5.3	5.4	8.4	9.3	3.6	10	8.1	8.9

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2010-2011 (بالمليون دولار)







خاتمة

أياً تكن اهتمامات العالم الإسلامي وانشغالاته، فإن القضية الفلسطينية تظلّ قضية مركزية تحتل مكانة متقدمة في السياسات الخارجية للعالم الإسلامي، مع إدراك التباين في مستوى الدعم والتفاعل بين ما هو رسمي وبين ما هو شعبي. ولكن بالرغم من ذلك فما زالت القضية الفلسطينية بحاجة ماسة لتجسيد تطلعات الشعوب الإسلامية تجاه فلسطين، من خلال إدراجها في البرامج السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية...، للقوى السياسية الفاعلة في الدول الإسلامية. وعلى ما يبدو أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت محافظة على إسهامها الخجول تجاه القضية الفلسطينية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحال في المدى المنظور، ما لم يحدث تغيُّرٌ أساسي في رؤية عدد من الدول الكبيرة للقضية الفلسطينية وطريقة تناولها. ولعل التغيرات في العالم العربي وخصوصاً في مصر، تحمل على التفاؤل في هذا المجال.

أما بالنسبة لتركيا فإن المؤشرات تُدلِّل على وجود مستويين في التعامل مع القضية الفلسطينية، فعلى المستوى الشعبي استمرت وتيرة الدعم للقضية الفلسطينية بالتزايد، مع ارتفاع ملحوظ في حالة العداء الشعبية التركية لـ"إسرائيل".

أما المستوى الرسمي التركي فقد حافظ على نبرته السياسية المعادية لـ"إسرائيل"، من خلال اتخاذه إجراءات عقابية ضدّ السياسة الإسرائيلية الرافضة للاعتذار عن قتل المتطوعين الأتراك في سفينة مرمرة. ولكن السلوك الميداني التركي الرسمي الذي أبقى على العلاقات الدبلوماسية

مع "إسرائيل"، وإن بحدود أقل مما كانت عليه سابقاً، واستمراره بالانفتاح في علاقاته التجارية والاقتصادية مع "إسرائيل"، يؤشر إلى أن تركيا تميل إلى إتباع سياسة براجماتية في سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل"؛ حيث وضعت نصب عينيها عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقتها مع أمريكا وسعيها لعضوية الاتحاد الأوروبي، التي قد تتأثر في حال استمرت تركيا في رفع سقف العداء لـ"إسرائيل".

وبالرغم من حفاوة الاستقبال الذي لقيه رئيس الوزراء الفلسطيني المُقال إسماعيل هنية في البرلمان التركي في 2012/1/3، إلا أن الدعم التركي الرسمي الاقتصادي لفلسطين ما زال ضئيلاً، ولا يتناسب مع وزن تركيا سياسياً واقتصادياً في العالم الإسلامي.

أما إيران فقد استمرت في الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية كتعبير عن رؤيتها الإسلامية للصراع مع "إسرائيل"، وهو ما يصب أيضاً في المصلحة الإيرانية التي تتهمها بعض الجهات بوجود أجندة أيديولوجية خاصة بها في المنطقة. ولكن في ظلّ الثورات العربية وما تعرضت له المنطقة من إعادة تشكيل للخريطة السياسية، فإن ذلك قد أدى إلى تفكك جبهة "الاعتدال"، في الوقت الذي حدث فيه نوعٌ من التخلخل في جبهة الممانعة (إيران–سورية – حماس – حزب الله)، خصوصاً فيما يتعلق بالأحداث في سورية. فبينما اتخذت إيران موقفاً مسانداً للنظام السوري، فإن حماس دعمت المطالب المُحقَّة للشعب السوري في الحرية والديموقراطية، دون أن تنكر في الوقت نفسه دور سورية في احتضان المقاومة الفلسطينية ودعمها. وقد تتسع هوَّة الاختلاف مع تطورات الأحداث في سورية. غير أن قضية فلسطين ودعم المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ينبغي أن تبقى أمراً يتفق عليه المسلمون ويجتمعون عليه مهما كانت اختلافاتهم. مع الوضع في الاعتبار أن تحرير الإنسان وقيام أنظمة تعبر عن عزته وكرامته، هو خطوة جوهرية في بناء مشروع حضاري تحرري يواجه المشروع الصهيوني.

هوامش الفصل الرابع

[1] ميثاق المنظمة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2008/3/14، انظر: http://www.oic-oci.org/page_detail.asp?p_id=61

[2] **الحياة**، 2011/1/10.

[3] **البيان**، 2011/1/19.

[4] **الرأي**، عمّان، 2011/1/23.

[5] الوطن أون لاين، 2011/5/16.

[6] قدس برس، 2011/5/24.

[7] **الحياة الجديدة**، 2011/7/20.

[8] قدس برس، 2011/4/28.

[9] **الشرق الأوسط**، 2012/2/21.

[10] جريدة **ميلّيت**، تركيا، 2011/6/21.

[11] **جريدة راديكال**، 2011/6/19.

[12] **ميلّيت**، 2011/9/5.

[13] مقابلة للكاتب مع اوزديم سانبرك، العضو التركي في لجنة بالمر، إسطنبول، 2011/10/31.

[14] *The New York Times* newspaper, 1/9/2011, http://www.nytimes.com/2011/09/02/world/middleeast/02flotilla.html?_r=3&smid=tw-nytimes&seid=auto

[15] Press Statement by H.E. Mr. Ahmet Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Regarding Turkish-Israeli Relations, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa

[16] Ibid.

[17] President Gül Pronounces the Palmer Report as Void, Presidency of the Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.tccb.gov.tr/news/397/80617/president-gul-pronounces-the-palmer-report-as-void.html

[18] جريدة **يني شفق**، تركيا، 2011/9/7.

[19] **الاتحاد**، 2011/9/7.

[20] Trade with Israel on Course, site of Justice and Development Party,Turkey, 5/9/2011, http://www.akparti.org.tr/english/haberler/trade-with-Israel-on-course/12497

[21] **الحياة**، 2011/9/7.

[22] **الحياة**، 2011/9/3.

[23] جريدة **زمان**، تركيا، 2011/9/2.

[24] **السفير**، 2011/9/20.

[25] **ميلّيت**، 2011/9/8.

[26] **السفير**، 2011/9/27.

[27] رويترز، 2011/10/25، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79O10720111025؛ وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 25/10/2011, http://www.jpost.com/VideoArticles/Video/Article.aspx?id=243154

[28] *Hürriyet* newspaper, 11/1/2011, http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=confidence-for-the-new-leadership-in-chp-low-2011-01-11

[29] موقع صوت أمريكا Voice of America، 2011/10/31، انظر: http://www.voanews.com/turkish/news/ (باللغة التركية)

[30] See Foreign Trade By Countries, Turkish Statistical Institute (TURKSTAT), http://www.turkstat.gov.tr/VeriBilgi.do?tb_id=12&ust_id=4

[31] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[32] Ibid.; and see Foreign Trade By Countries, TURKSTAT.

[33] **زمان**، 2012/1/6.

[34] **ميلّيت**، 2012/1/29.
[35] **يني شفق**، 2011/11/9، نقلاً عن جريدة **الفايناشيال تايمز** *Financial Times*.
[36] **ميلّيت**، 2011/12/15.
[37] **السفير**، 2011/2/5؛ وانظر: موقع مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2011/2/4، في: http://www.leader.ir
[38] فلسطين أون لاين، 2011/2/21؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/2/21.
[39] **القدس العربي**، 2011/8/27؛ ووكالة مهر للأنباء، طهران، 2011/8/26، انظر:
http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1392603
[40] **اليوم السابع**، 2011/11/15.
[41] **الخليج**، 2011/3/25.
[42] **الخليج**، 2011/1/6.
[43] **الراي**، الكويت، 2011/2/21.
[44] فلسطين أون لاين، 2011/2/12.
[45] **الحياة**، 2011/2/24.
[46] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، تقدير استراتيجي رقم (30)، بيروت، أيار/ مايو 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html
[47] الوطن أون لاين، 2011/5/16.
[48] مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 136، 2011، ص 6-7.
[49] **القدس العربي**، 2011/11/22.
[50] مهر للأنباء، 2011/4/28.
[51] **القدس العربي**، 2011/5/14.
[52] **الشرق الأوسط**، 2011/5/4.
[53] **السفير**، 2011/10/17؛ وانظر أيضاً: موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية، 2011/10/18، في: http://www.president.ir/ar/31627
[54] رويترز، 2011/10/1؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/10/1.
[55] **الاتحاد**، 2011/6/5؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/6/4.
[56] **الأخبار**، 2011/10/3؛ وانظر أيضاً: موقع بصائر، 2011/10/3، في:
http://basaer-online.com/basaer/feker/96-7rakat-mo3a9erah/1192-2011-10-02-22-17-44.html
[57] **الأخبار**، 2011/9/2.
[58] *The Wall Street Journal*, 26/1/2012, http://online.wsj.com/article/SB1000142405297020336350457718463 1682335306.html
[59] وكالة الأنباء الوطنية الماليزية – برناما، 2012/1/30، انظر:
http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=gen&id=34613
[60] برناما، 2012/2/27، انظر: http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=ts&id=35051
[61] برناما، 2012/1/25، انظر: http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=gen&id=34549
[62] جريدة **العرب اليوم**، عمّان، 2011/8/26، انظر:
http://www.arabstoday.net/fsefi-fgekrkg-icbzggsjgg-kmkig-kif-gecs-geygefk.html
[63] **الخليج**، 2011/1/3.
[64] **الدستور**، 2011/1/5.
[65] **الدستور**، 2011/2/11.
[66] **القدس العربي**، 2011/5/14.
[67] **الحياة الجديدة**، 2011/6/2.
[68] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/30.
[69] **القدس العربي**، 2012/1/8؛ وانظر:
Haaretz, 19/1/2012, http://www.haaretz.com/business/the-badly-kept-secret-of-israel-s-trade-throughout-the-muslim-world-1.408103
[70] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.



الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

ثمة استراتيجيتان مركزيتان في تعامل الولايات المتحدة وأوروبا القديمة بشكل خاص مع الموضوع الفلسطيني؛ الأولى: ترك موازين القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تحدد نتائج المفاوضات، من خلال النص الدائم على ترك حلّ القضية لـ"نتائج التفاوض بين الطرفين"، دون تدخل مستند إلى القانون الدولي ولا حتى لقرارات هيئة الأمم المتحدة والشرعية الدولية. أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في عدم السماح لأية تطورات في المنطقة في التأثير إيجاباً في الموضوع الفلسطيني وإبقائه في منطقة الظل لأطول فترة ممكنة، وصرف الاهتمام الدولي عن التصرفات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تجاه الأرض والشعب الفلسطيني، الأمر الذي يمنح "إسرائيل" ظرفاً مواتياً لتطبيق سياستها التوسعية بشكل تدريجي ولكن متسارع. وتتضح أبرز معالمه في التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية ودون أي توقف، بل وتنفيذ ضربات عسكرية تجاه قطاع غزة، لا تحظى بتغطية إعلامية كافية في وسائل الإعلام الدولية المأخوذة بتطورات دولية أخرى.

لقد شهدت سنة 2011 مجموعة من التطورات التي وفرت لهذه الاستراتيجية فرصة التواصل، بدءاً مما عرف بـ"الربيع العربي"، والذي انطلق مع بدايتها، وما زالت تفاعلاته متواصلة؛ أو عودة التوتر الدولي حول موضوع الملف النووي الإيراني واحتمال المواجهة العسكرية؛ ناهيك عن تداعيات الأزمة المالية الدولية، التي تتواصل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول الرأسمالية.

فإذا أضفنا إلى هذه الجوانب انقطاع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية طيلة السنة، والاستقالات المتلاحقة لموظفي الإدارة الأمريكية المعنيين بالموضوع الفلسطيني (جورج ميتشل أولاً، ثم دينيس روس، مستشار أوباما لشؤون الشرق الأوسط، ثانياً) خلال سنة 2011، واقتراب الشروع في التحضير للانتخابات الرئاسية الأمريكية، بعد أن أصبح للجمهوريين الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي US House of Representatives، كما تعزز تمثيلهم في مجلس الشيوخ الأمريكي US Senate، فإننا نجد أن الظلال على الموضوع الفلسطيني تزداد مساحة وقتامة، بالرغم من شعاع خافت انطلق من جهود مصالحة بين حركة فتح وحركة حماس، أبدى فيها الطرفان نوعاً من التفاؤل، دون أن يتجسد ذلك في خطوات حقيقية. ويبدو أن ذلك يعود إلى حذر السلطة الفلسطينية من ردة فعل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن النجاح الفلسطيني في الحصول على العضوية الكاملة في إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وهي اليونسكو، يعكس تحولات إيجابية في الرأي العام الدولي؛ فإن

التلكؤ الأوروبي والتهديد السياسي الأمريكي في مجلس الأمن، تجاه عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، يجعل النجاح أقل وزناً من الناحية السياسية؛ فقد تاه موضوع العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في مناقشات ومقترحات متفاوتة، ويبدو أن انتقاله إلى الجمعية العامة هو المتاح الوحيد.

أولاً: اللجنة الرباعية الدولية

تُجسد بيانات اللجنة الرباعية[1] (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) اتجاهات السياسة الدولية للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الصين واليابان التي تبدو كل منهما غير معنية بمشاركة قد تضطرها لاتخاذ مواقف محددة، تضر بعلاقاتها مع أحد طرفي النزاع.

وقد أصدرت اللجنة الرباعية منذ تأسيسها في مدريد سنة 2002 ما مجموعه 39 بياناً، تتكرر فيها المبادئ العامة التي تحكم عملها وهي:

- القبول بإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود سنة 1967 مع القبول بمبدأ المقايضة في أراضٍ معينة.
- معارضة الاستيطان بما في ذلك شرقي القدس.
- ترك قضايا الوضع النهائي لما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي.
- معارضة ما يسمى "الإرهاب"، وتعني به المقاومة المسلحة، بالرغم من إقرارها في القانون الدولي.
- خلت بيانات اللجنة كلها (39 بياناً) من اتخاذ أي إجراء فعلي ضدّ "إسرائيل"، بالرغم من رفضها الصريح لعدة مواقف من مواقف اللجنة؛ بينما تمّ الإعلان عن إجراءات في مناسبات عدة ضدّ أطراف فلسطينية لم تتسق مواقفها مع مواقف اللجنة في بعض الموضوعات، وهو ما يعكس تحكم الولايات المتحدة في قرارات اللجنة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً، عبر تصريحات عدد من المسؤولين الأوروبيين والروس وممثل اللجنة توني بلير.

عملياً تبنت الرباعية استراتيجية إحالة الموضوع بأكمله إلى المفاوضات المباشرة بما يجعل البندين المتعلقين بالدولة الفلسطينية والاستيطان أشبه بذر الرماد في العيون. ولكن الرباعية كانت تتدخل لإنقاذ الوضع من الدخول في انسداد كامل فتسعى لتجديد المفاوضات وهو ما كان يسهم عملياً في استمرار الوضع السلبي. وقد بقيت بيانات اللجنة لسنة 2011 تدور في سياق السنوات السالفة نفسها، كما يتضح من البيانات التالية:

1. البيان الأول في 2011/2/5[2]:

أكدت اللجنة الرباعية بأنها "أخذت علماً بما يجري في مصر وغيرها من الدول في المنطقة"، ونظرت في "تبعات هذه الأحداث على السلام العربي الإسرائيلي واتفقت على مزيد من المناقشات لها في اجتماعها القادم واعتبار ذلك ضمن أولوياتها". ويبدو أن اللجنة معنية في متابعتها لأحداث الربيع العربي بتأثيرات التغيرات في الدول العربية على موازين القوى، وعلى طبيعة التوجهات السياسية للقوى العربية الصاعدة، وخاصة القوى الدينية.

وكررت اللجنة موقفها التقليدي بأن المفاوضات يجب أن "تنهي الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وتسوية كل قضايا الوضع النهائي وإنشاء دولتين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة الانتهاء من المفاوضات مع أيلول/ سبتمبر 2011"، ودعت اللجنة ممثليها "للاجتماع على انفراد بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في بروكسل، ومع أعضاء لجنة مبادرة السلام العربية"؛ وهي على ما يبدو محاولة لإيجاد مسار مواز للتحايل على عملية توقف المفاوضات.

وأكدت اللجنة أن الجهود يجب أن تتجه نحو كيفية "استئناف المفاوضات في كل الموضوعات الرئيسية بما فيها الحدود والأمن". كما دانت اللجنة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وأكدت على أهمية الأمن والهدوء للشعبين. وأبدت اللجنة أسفها لعدم وقف "إسرائيل" للاستيطان. وأكدت أن التصرفات الانفرادية من قبل أي من الطرفين لا يمكن لها أن تقرر نتائج المفاوضات، ولن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

وبالرغم من تحديد اللجنة لشهر أيلول/ سبتمبر موعداً لانتهاء المفاوضات، فإنها فشلت في معالجة سبب توقف المفاوضات، وهو إصرار الطرف الإسرائيلي على مواصلة الاستيطان، وتجاهل بيانات اللجنة التي لم تتخذ أي إجراء عملي ملزم في هذا الاتجاه.

2. البيان الثاني في 2011/3/14[3]:

اقتصر هذا البيان على واقعة محددة وهي هجوم من قبل المقاومة الفلسطينية على مستوطنين في الضفة الغربية، وقالت اللجنة في بيانها بأنها "تدين بأقوى العبارات الممكنة قتل أسرة إسرائيلية من خمس أفراد، بينهم ثلاثة أطفال، في الضفة الغربية اليوم". وقدمت تعازيها "للشعب الإسرائيلي"، كما اعتبرت اللجنة "أن الهجوم على أيٍّ من المدنيين أمر غير مقبول تحت أي ظرف"، وطالبت "بتقديم المسؤولين عن هذا العمل للعدالة"، كما رحبت "بالإدانة القوية الصادرة من الرئيس محمود عباس ومن القيادة الفلسطينية".

ويلاحظ على هذا البيان مسألتين؛ الأولى هي الإدانة (وليس الأسف على غرار الموقف من عمليات الاستيطان أو قتل الفلسطينيين) ثم الانتقال مباشرة للدعوة لاتخاذ إجراءات بحق

المسؤولين عن هذا العمل، بينما تخلو بيانات اللجنة تجاه الاستيطان من أية إشارة إلى أي شكل من الإجراءات ضدّ أية جهة إسرائيلية.

3. البيان الثالث في 2011/5/20[4]:

تضمن البيان دعم الرؤية التي طرحها الرئيس أوباما في 2011/5/19 لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وسنعود إلى مناقشة هذه الرؤيا لاحقاً، وأقرت اللجنة أن التحرك قدماً على أساس الأرض والأمن يضع أساساً للتوصل إلى اتفاق نهائي.

4. البيان الرابع في 2011/7/5[5]:

أبدت اللجنة قلقها بخصوص الظروف التي تواجه سكان قطاع غزة، بالرغم من الجهود التي حسنت الظروف خلال سنة 2010، لا سيّما زيادة كمية المواد والسلع التي تصل إلى غزة، مع الإشارة إلى سماح "إسرائيل" بإدخال مواد بناء لبناء بيوت جديدة ومدارس وكالة الأونروا، وأكدت اللجنة ضرورة بذل المزيد في مجال تدفق السلع وعبور الأفراد، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 لسنة 2009. كما دعت كافة الأطراف الراغبة في إيصال الحمولات إلى قطاع غزة، أن يتم ذلك عبر قنوات مخصصة لهذا الأمر، بحيث تتيح المجال لتفتيشها ونقلها عبر المعابر البرية.

وأقرت اللجنة بأن لدى "إسرائيل" "مخاوف أمنية مشروعة يجب أن تظل مصانة"، وقالت إنها ستعمل مع كل من مصر و"إسرائيل" والمجتمع الدولي لمنع تهريب الأسلحة والذخائر إلى القطاع. وأبدت اللجنة "أسفها للإصابات والوفيات" التي وقعت على السفينة التركية سنة 2010، وحثت كافة الحكومات على ضبط النفس والعمل على عدم تشجيع العمليات المماثلة، نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها المشاركون فيها. كما كررت اللجنة الدعوة إلى "إنهاء الحجز المؤسف لمدة خمس سنوات لجلعاد شاليط".

وعند مناقشة عبارات البيان تتضح لنا درجة الانحياز للطرف الإسرائيلي في كل بيانات اللجنة، إذ إن أي إجراء إسرائيلي مهما كان بسيطاً يجري الإشادة به، ولا تتخذ اللجنة أي إجراء عملي في حالة الخرق الشديد من قبل الطرف الإسرائيلي، لأي بعد من أبعاد الموضوع الفلسطيني. فقد أشادت اللجنة بسماح "إسرائيل" لبعض المواد بالدخول إلى قطاع غزة، مع التأكيد على "تفتيش" هذه المواد تنفيذاً لرؤية اللجنة بحق "إسرائيل" في هواجسها الأمنية.

ولعل إشارة البيان إلى نقل المواد الداخلة إلى غزة عبر "المعابر البرية" ليس مفصولاً عن الرغبة الإسرائيلية في وقف المساعدات الإنسانية، التي تصل إلى غزة عن طريق سفن ترسو في ميناء غزة، ويسيرها عاملون مدنيون من دول مختلفة، وهو ما يتضح في دعوة البيان إلى "عدم تشجيع" مثل

هذه الأعمال. وفي الوقت الذي أشار فيه البيان إلى الجندي الإسرائيلي الذي كان أسيراً لدى حركة حماس، خلا البيان من أية إشارة إلى آلاف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

5. البيان الخامس في 2011/8/16[6]:

تضمن البيان عدداً من المواقف على النحو التالي:

أ. تبدي اللجنة قلقها الكبير تجاه إعلان "إسرائيل" عن خطط لبناء وحدات إسكان جديدة في مستعمرة أريل Ariel وشرقي القدس، وتؤكد اللجنة موقفها الذي أعلنته في 2010/3/12.

ب. تؤكد اللجنة أن الأعمال الانفرادية من قبل أي من الطرفين ليس لها أن تحدد نتائج المفاوضات ولن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

ج. تعد القدس بشكل خاص أحد قضايا الوضع النهائي والتي يجب تسويتها عبر المفاوضات بين الطرفين.

د. على الطرفين تجنب الأفعال التي تضر بتحقيق الأهداف التي يسعى الجميع لتحقيقها.

وعند مناقشة هذا البيان الذي يشتمل على مواقف مكررة، من الضروري التساؤل عن الفلسفة وراء ترك القدس "للتسوية عبر المفاوضات بين الطرفين"، إن الأمر ليس إلا تركاً للمفاوضات بين الطرفين تفعل فعلها في تحديد آليات تسوية الموضوعات الأكثر حساسية، وتجسيداً للموقف الأمريكي والبريطاني تحديداً، بينما لم تترك الولايات المتحدة موضوع التفاوض لأطراف النزاع في أي نزاع دولي كانت معنية به (أزمة الكويت، أفغانستان، ليبيا، سورية، فيتنام، هاييتي، الصومال... إلخ). أو بعبارة أخرى فإن كل قرارات هيئة الأمم، بالرغم من إجحافها بالحقوق الفلسطينية أصبحت حبراً على ورق، ما دام المرجع والحكم الأول والأخير هو المفاوضات. فقرارات هيئة الأمم استخدمت فقط لاستدراج التنازلات الفلسطينية والعربية، حين اعتُرِف بها، فيما لم تعترف بها الحكومات الإسرائيلية وحولتها الرباعية إلى قرارات على الرفوف مقابل الاستمرار في المفاوضات.

6. البيان السادس في 2011/8/20[7]:

أوضح البيان أن اللجنة "تدين بأقوى العبارات الهجوم الذي وقع جنوب إسرائيل في 2011/8/18، وجميع الأعمال الإرهابية". وقد أعربت اللجنة عن أملها في أن يتم تقديم المسؤولين عن هذه الهجمات إلى العدالة. كما أبدت "قلقها تجاه الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء"، وقالت أنها "ترى أهمية الالتزامات التي أعلنتها الحكومة المصرية بهذا الخصوص، وتحث اللجنة الحكومة المصرية على إيجاد حلّ نهائي لمسألة أمن سيناء".

والملاحظ أن البيان "يدين" ولا "يأسف" على غرار اللغة المستخدمة في البيانات ضدّ "إسرائيل"، كما أن المطالبة بالإجراءات تترافق مع كل الموضوعات التي تريدها "إسرائيل"،

وهو ما تخلو منه البيانات الخاصة بالمواقف الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الدولي، وهو ما يتضح في الدعوة إلى "تقديم المسؤولين عن الهجوم للعدالة"، ودعوة الحكومة المصرية لضبط الأوضاع الأمنية في جنوب صحراء سيناء.

7. البيان السابع في 2011/9/23[8]:

تضمن البيان ما يلي:

أ. أخذت اللجنة علما بالطلب الذي تقدم به الرئيس عباس إلى مجلس الأمن الدولي في 2011/9/23 (وهي إشارة للسعي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة).

ب. تؤكد اللجنة تصميمها على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338، 1397، 1515، 1850، ومبادئ مدريد بما فيها مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وخريطة الطريق، والاتفاقيات التي سبق التوصل لها بين الأطراف.

ج. تقترح اللجنة عدداً من الخطوات:

1. سيكون هناك اجتماع تحضيري بين الأطراف خلال شهر واحد للاتفاق على أجندة وسبل سير المفاوضات.
2. أن يتعهد الطرفان خلال الاجتماع بأن هدف المفاوضات هو التوصل لاتفاق في فترة زمنية متفق عليها بين الأطراف على أن لا تتجاوز نهاية سنة 2012، وتتوقع اللجنة أن تتحرك الأطراف قدماً نحو مقترحات شاملة خلال ثلاثة شهور حول الأمن والأرض، على أن يتم تحقيق خطوات ملموسة خلال ستة شهور، وستقوم اللجنة بعقد مؤتمر دولي في موسكو بالتشاور مع الأطراف في الوقت المناسب.
3. عقد مؤتمر للمانحين يتم خلاله تقديم الدعم الدولي لبناء الدولة الفلسطينية.
4. تقر اللجنة بالجهود المبذولة من طرف السلطة الفلسطينية لتهيئة مؤسسات الدولة والتي وردت في تقارير لجنة الاتصال المخصصة، وتؤكد على ضرورة الحفاظ والبناء عليها. وستجري اللجنة مشاورات فردية وجماعية لتحديد الخطوات الإضافية التي يمكن لها أن تدعم إقامة الدولة الفلسطينية، وضمان استقلال السلطة الفلسطينية وسيادتها على شؤونها الخاصة.
5. دعوة الأطراف للامتناع عن القيام بأعمال استفزازية لضمان فاعلية المفاوضات، وتؤكد اللجنة على التزامات الطرفين في خريطة الطريق.

من الواضح في هذا البيان أن اللجنة تسعى لإعادة الأطراف إلى التفاوض مع تجاوز العقبة الأساسية وهي وقف الاستيطان، فالشرط الفلسطيني للعودة للتفاوض كان وقف الاستيطان، بينما يريد الطرف الإسرائيلي العودة للمفاوضات دون تحقيق هذا الشرط، وهو موقف يبدو أن اللجنة تأخذ به.

والملاحظة الأخرى على البيان الربط الضمني بين العودة للمفاوضات وبين "عقد مؤتمر للمانحين لتقديم الدعم المالي للدولة الفلسطينية"، وهو تأكيد لتوظيف آليات وموازين القوى و"الرشوة المالية" لترويض الطرف الفلسطيني.

وقد سعت اللجنة في آخر جهودها إلى الاجتماع بطرفي النزاع ومحاولة إقناعهما بالعودة للمفاوضات، غير أنها أشارت في تصريح لها بأنها تدعو الطرفين للعودة للمفاوضات "بدون شروط مسبقة"[9]، وهو ما يعني بشكل واضح ضرورة تخلي الطرف الفلسطيني عن شرط وقف الاستيطان للعودة للمفاوضات.

وفي 2011/10/26 التقى في القدس ممثل الرباعية توني بلير بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل منفرد، لتنفيذ بيان اللجنة الرباعية الصادر في 2011/9/23، وقد اتفق المجتمعون على "التقدم بمقترحاتهم الشاملة بخصوص الأرض والأمن خلال ثلاث شهور، في إطار الالتزام المشترك، بهدف الدخول في مفاوضات مباشرة، تقود إلى اتفاق مع نهاية عام 2012". كما دعت اللجنة الرباعية الأطراف إلى تجنب اتخاذ أية إجراءات استفزازية. وتمّ الاتفاق على اللقاء المشترك بشكل منتظم خلال الثلاثة شهور التي تلت البيان للنظر في مدى ما تحقق من تقدم[10].

وحيث إن بيان اللجنة يتضمن أن يبين كل طرف "الحدود السياسية" التي يقبل بها لدولته، فقد ذُكرَ أن الطرف الفلسطيني سلم اللجنة موقفه من هذا الجانب، لكن الطرف الإسرائيلي يرى أن يتم تعيين الحدود من خلال المفاوضات المباشرة[11].

وإلى جانب البيانات التي أصدرتها اللجنة، من الضروري الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مبعوث اللجنة للمنطقة توني بلير، والذي تنصب جهوده منذ أيلول/ سبتمبر 2011 على محاولة إعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض، دون شرط وقف الاستيطان. وقد تكثفت هذه الجهود في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر[12]. ومن المفترض أن ذلك لا يجري بعيداً عن الجهود الأمريكية، ففي مقابلة مع بعض الصحف المحلية في مكتبه في شرقي القدس، قال بلير عن دور اللجنة الرباعية "الأمريكيون يقودون المسار السياسي" و"المفاوضات السياسية كانت على الدوام وتقليدياً تقاد من قبل الولايات المتحدة وهذا ليس بالأمر الجديد"[13]، وهو الأمر الذي أشرنا له سابقاً.

وهناك أمر آخر في سياسة اللجنة الرباعية، وهو الحصول من الطرف الفلسطيني على تعهد بعدم اللجوء للمقاومة المسلحة والتخلي عنها، وقد عبر بلير عن ذلك بوضوح بقوله:

> إن موقف الرباعية هو هكذا، إن الأمر الأكثر أهمية هو أنه إذا ما كنت ستشكل حكومة وحدة وطنية، فإنها يجب أن تكون وحدة حقيقية، موقف الرئيس عباس واضح جداً وهو أن الوصول إلى حلّ الدولتين يجب أن يكون عبر المفاوضات السياسية وليس من خلال العنف، وهذا هو الموضوع الأساسي، إذا كان ممكناً خلق الظروف المتوائمة مع ذلك في إطار موقف

سياسي موحد، فإن هذا من وجهة نظري سيكون إيجابياً جداً، ولكن الأمر الذي لن ينجح هو وجود حكومة نصفها يقول، هذه هي سياستنا: حلّ عبر المفاوضات والنصف الآخر يقول إنه يريد استخدام الوسائل المسلحة لتحقيق ذلك.. هذا لن ينجح ولذا يجب أن يكون هناك التزام واضح بالوسائل غير العنيفة لتحقيق الأهداف، لأن هذا هو الأساس الوحيد الذي سيكون المجتمع الدولي على استعداد للتعامل معه، وذلك من خلال المفاوضات[14].

وهو موقف غير منفصل عن استراتيجية حرمان الطرف الفلسطيني من أية عوامل ضغط خلال عملية التفاوض، بما في ذلك الانتفاضة، أو أية خطوة لا ترضى عنها حكومة نتنياهو.

ثانياً: الولايات المتحدة:

1. التفاوض في إطار موازين قوى لصالح "إسرائيل":

لعل من أبرز العبارات التي تتكرر في البيانات الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط ما يشير إلى ترك نتائج المفاوضات لما يتوصل له طرفا النزاع وهما السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وهو ما أشرنا إليه عندما تناولنا موضوع اللجنة الرباعية.

غير أن المتأمل في البيئة التفاوضية يلاحظ أن الولايات المتحدة تعمل بشكل كبير على مواصلة الخلل في موازين القوى بل وزيادته بين الطرفين المتفاوضين، سواء في الميزان العسكري أم الاقتصادي أم السياسي أم الدبلوماسي، وهو ما يعني أن نتائج المفاوضات لن تكون إلا انعكاساً لموازين القوى، الأمر الذي يعني تحقيق تسوية تحقق فيها "إسرائيل" كافة شروطها ومطالبها. ويتضح العزوف الأمريكي عن الضغط على الطرف الإسرائيلي من خلال ما أوضحه مسؤول ملف المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات لديفيد هيل الذي كان مستشاراً لأوباما من أن فشل هذه الإدارة في تفعيل تجميد كامل للاستيطان الإسرائيلي سيضر بمصداقيتها. لكن هيل رفض طرح عريقات وقال: "لا نستطيع أن نجبر حكومة ذات سيادة على فعل شيء، نستطيع أن نستعمل أسلوب الإقناع والمفاوضات والمصالح المشتركة"[15]، بينما تتوارى دبلوماسية الإقناع هذه مع الطرف الفلسطيني كما يتضح من المؤشرات التالية:

أ. علقت الولايات المتحدة دفع نصيبها في موازنة اليونسكو لمجرد قبولها بفلسطين عضواً (وسنعود لتفاصيل ذلك لاحقاً)، فقد عقبت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند Victoria Nuland في 2011/10/31 على قبول منظمة اليونسكو لفلسطين كعضو كامل العضوية بأن ذلك يمثل "أمراً مؤسفاً، وسابقاً لأوانه، ويزعزع هدفنا المشترك لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يتم من خلال التفاوض المباشر بين الإسرائيليين

والفلسطينيين...، وإن عضوية فلسطين في اليونسكو تدفع لتطبيق القيود التشريعية التي تقتضي بأن على الولايات المتحدة التوقف عن تقديم مساهماتها المالية لليونسكو"[16].

وقد تبع ذلك تأكيد مجلس النواب الأمريكي في 2011/10/5، ما كان الكونجرس قد هدد به في أوائل آب/ أغسطس 2011، بتعليق تقديم 200 مليون دولار للسلطة الفلسطينية لمساعدتها في إطار خطة خماسية تتضمن تقديم 358 مليون دولار لتعزيز البنية التحتية للسلطة الفلسطينية[17].

ب. كشفت ردود فعل المؤسسات السياسية الرسمية الأمريكية على التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة عن التوجه الاستراتيجي الأمريكي القاضي بوضع المفاوض الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام في بيئة تفاوضية تعاني من اختلال كبير ومتزايد في موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي. وهو ما يتضح في الدعوة لإجراءات عملية ضدّ الطرف الفلسطيني بشكل يبقي قدرته التفاوضية في حدها الأدنى وتحول دون تعزيز الموقف القانوني له. ويتجسد ذلك في أن الولايات المتحدة استخدمت في 18 شباط/ فبراير حقّ النقض (الفيتو) ضدّ مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي، يدين البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهو سلوك سياسي مارسته الولايات المتحدة سابقاً 42 مرة، لإفشال مشاريع قرارات تدين "إسرائيل" في مجلس الأمن الدولي، منها 33 تتعلق مباشرة بالقضية الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، مقابل تقديم الدعم القانوني والسوقي لـ"إسرائيل"، كان آخرها إقرار مجلس النواب الأمريكي منح 205 ملايين دولار، لمساعدة "إسرائيل" على نشر نظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ[18].

وقد أبدت المؤسسات السياسية الأمريكية ردود فعل حادة تجاه التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، ويمكن رصد نماذج من ردود الفعل هذه:

1. صادق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة على مشروع قرار، يدعو الإدارة الأمريكية إلى تجميد مساعداتها المقدمة للسلطة الفلسطينية، إذا توجهت الأخيرة إلى الأمم المتحدة لنيل اعترافها بالدولة الفلسطينية. وقد أيد مشروع القرار 407 نواب فيما عارضه ستة نواب فقط، بالرغم من أن هذا القرار لا يلزم الإدارة الأمريكية كما هو معروف طبقاً للدستور الأمريكي[19].

2. قام 81 نائباً أمريكياً (26 من الديموقراطيين و55 من الجمهوريين) بزيارة لـ"إسرائيل" في آب/أغسطس لتأييد "إسرائيل" ضدّ التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة[20].

3. في 2011/9/8 تقدم النائب جو وولش Joe Walsh ومعه 42 نائباً جمهورياً بمشروع قرار يدعم حقّ "إسرائيل" في ضمّ الضفة الغربية في حالة إصرار الفلسطينيين على طلب العضوية في الأمم المتحدة[21].

4. في 2011/9/12 دعا النائب "ستيفي إسرائيل" Steve Israel ومعه ثلاثة نواب آخرين إلى وقف الدعم العسكري لأية دولة تصوت لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة[22].

5. في 2011/9/13 صرحت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إليانا روس ليتينين Ileana Ros-Lehtinen في مقابلة مع جريدة هآرتس، أنه "علينا إيقاف مخطط أبو مازن الخطير وآمل أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً صارماً حيال الاعتراف بالدولة"، وأضافت "أن الوقت قد حان لنقول للفلسطينيين أننا سنقطع التمويل إذا تابعوا مسيرة الاعتراف بالدولة"[23].

ولعل كثرة الضغوط حول قطع المساعدات مع قلة الآراء المضادة لها، على الرغم من وجودها، أدت إلى موافقة الكونجرس في 2011/12/28 على تقليص المساعدة المخصصة للسلطة الفلسطينية من 187 مليون دولار إلى 40 مليون دولار. وبرر مارك تونر، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية، عدم قطع المساعدات كلياً بالقول إنه "يساعد على جعل المنطقة أكثر ديموقراطية واستقراراً وأمناً"[24].

6. قام 18 من الشيوخ الجمهوريين في 2011/9/21 بطلب لوقف تمويل الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة إذا ساندت الطلب الفلسطيني بالعضوية[25].

7. مارست الولايات المتحدة ضغطاً لاستغلال الجدل الذي ثار حول تقرير جولدستون بعد تراجعه عن الإدانة المتضمنة في التقرير لـ"إسرائيل"، وقالت المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس Susan Rice إن تقرير جولدستون حول الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة قبل عامين يجب أن يزول عن الوجود بعد تراجع القاضي جولدستون عن استنتاجاته بالنسبة لـ"إسرائيل"[26].

إن كافة النقاط السابقة تؤكد على اعتناء الولايات المتحدة بإدارة المفاوضات ضمن بيئة تفاوضية، تتيح للطرف الإسرائيلي تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من الخسائر.

ج. مع الانشغال العربي بالتغيرات التي أصابت النظم العربية في مصر وتونس وليبيا، وما يجري في سورية واليمن ودول عربية أخرى، استمرت الحكومة الإسرائيلية في عمليات استيطان واسعة في القدس وخارجها. ولم تبد الولايات المتحدة أي مواقف عملية تجاه ذلك، بل راح الإعلام الأمريكي يركز على ما عرف بالربيع العربي دون إيلاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي إلا إشارات عابرة. ففي الخطاب الذي ألقاه أوباما في وزارة الخارجية الأمريكية في 19 أيار/ مايو كان التركيز الأكبر في الخطاب على تملق الثورات العربية بالرغم من إطاحتها بأهم أركان السياسة الأمريكية في مصر وتونس.

د. تدعو الولايات المتحدة "إسرائيل" إلى التجاوب مع الحراك السياسي في المنطقة العربية، فقد دعا وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا Leon Panetta في خطاب له في واشنطن "إسرائيل" إلى القيام بخطوات للخروج من "عزلتها" في المنطقة، مؤكداً ضرورة إصلاح علاقتها مع مصر وتركيا واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وأكد بانيتا التزام بلاده المطلق بحماية أمن "إسرائيل". وأضاف "للأسف هذا العام شهد ازدياداً لعزلة إسرائيل عن شركائها الأمنيين التقليديين في المنطقة، وتمّ وضع البحث عن سلام في الشرق الأوسط جانباً". ولكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن "إسرائيل" ليست وحدها المسؤولة عن وضعها الصعب، متحدثاً عن "حملة دولية" ترمي إلى عزل "إسرائيل"، لكن الربيع العربي يمنح "إسرائيل" فرصة لبناء موقع أكثر أمناً لها في المنطقة، لذا "الآن هو الوقت المناسب لإسرائيل لبذل الجهود للتحرك باتجاه حلّ الدولتين عبر المفاوضات"[27].

هـ. وقد تعهد بانيتا بمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يستبعد احتمال تدخل عسكري، وأكد بانيتا دعمه لاستراتيجية إدارة اوباما التي تعتمد على الدبلوماسية والعقوبات، لإقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية موضحاً أن اللجوء إلى عمل عسكري محتمل سيكون "الحل الأخير"، وتعهد بمواصلة تأمين دعم عسكري كبير لـ"إسرائيل"، من خلال تزويدها بأنظمة متطورة للدفاع المضاد للصواريخ وطائرات قتالية جديدة من طراز إف-35 أو F-35[28].

و. أبدت الولايات المتحدة اعتراضاً على التقارب بين حركتي حماس وفتح، واحتمالات التصالح بينهما بعد لقاءات القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في القاهرة. وهو ما يعني الرغبة الأمريكية في أن يتم التفاوض في أثناء الانقسام الفلسطيني، مما يزيد من ضعف المفاوض الفلسطيني، ويعزز الموقف الإسرائيلي. فقد قال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman في 2011/12/7 "لقد أوضحت لأبي مازن موقفنا في هذا الخصوص: نحن نتفهّم تطلّعكم إلى الوحدة، إلا أنكم لن تحصلوا على دولة إذا تشاركتم مع منظمة إرهابية؛ وفي نظرنا، حماس هي منظمة إرهابية"[29].

ز. يزداد الموقف الأمريكي وضوحاً في سياسته تجاه البيئة التفاوضية من خلال عدم اتخاذ أي إجراء عملي تجاه "إسرائيل"، بالرغم من رفضها لوقف الاستيطان، الذي تعلن الولايات المتحدة ومعها اللجنة الرباعية وأغلب المجتمع الدولي عن رفضه.

ح. ساندت الولايات المتحدة، انطلاقاً من ازدواجية المعايير في سياساتها، الاقتراحات الخاصة بحماية المدنيين في ليبيا وسورية والسودان؛ كما يتضح من خطابها في مجلس الأمن الدولي في 2011/11/9[30]، وهو ما كانت ترفضه عندما كانت السلطة الفلسطينية تطالب به؛ والذي ظهر عندما استخدمت حقّ الفيتو لمنع إرسال مراقبين دوليين للضفة الغربية وقطاع غزة لضمان حماية المدنيين في 2001/3/28، واستمرت على هذا الموقف.

إن كافة الخطوات السابقة تؤكد التوجه الاستراتيجي الأمريكي المتماهي مع السياسات الإسرائيلية، ودعم القوة العسكرية الإسرائيلية، ومنع أية قرارات تدين "إسرائيل"، وتكريس الخلل الاستراتيجي في موازين القوى.

2. الجهود الأمريكية للتسوية السياسية:

من الضروري التوقف عند مكونات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط طبقاً لما يعلنه المسؤولون الأمريكيون وربطها بتفاعلات الموضوع الفلسطيني، وقد حدد وكيل وزارة الخارجية الأمريكي وليام بيرنز William Burns هذه المكونات في أربعة عناصر، وهي[31]:

أ. **دعم التغيير الديموقراطي السلمي:** لكنها في الواقع الفعلي تشترط أن لا يصل أي من القوى المناهضة لسياستها إلى السلطة، ولو بطرق ديموقراطية.

ب. **دعم قوى التحديث الاقتصادي:** والتي تعني توسيع نطاق القطاع الخاص بشكل ييسر تسلل الشركات والأموال الأمريكية إلى بنية الاقتصاد العربي.

ج. **تحقيق سلام شامل بين العرب و"إسرائيل":** على أن يتم ذلك على أساس ترك موازين القوى بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي تحدد نتيجة التفاوض.

د. **تعزيز الأمن الإقليمي:** وتعني في المضمون الأمريكي توجيه الطاقات العربية نحو مزيد من التطويق لإيران من ناحية، واستمرار التفوق الإسرائيلي على أية قوة أخرى في المنطقة من ناحية أخرى.

لكن ذلك لا ينفي أن الإدارة الأمريكية الحالية تنطوي على خلافات عميقة حول طريقة معالجة موضوع الشرق الأوسط وهو ما تؤكده بعض المؤشرات:

أ. استقالة عدد من المسؤولين الأمريكيين ذوي العلاقة بتسوية الصراع في الشرق الأوسط، فبالرغم من الحماس الذي بدا عليه المبعوث الأمريكي جورج ميتشل عند تعيينه في كانون الثاني/ يناير 2009 ووعوده بأنه سينجح في تسوية الصراع، كما نجح في تسوية الموضوع الإيرلندي؛ إلا أنه شعر بصعوبة مهمته في الشرق الأوسط فقدم استقالته في 2011/5/13 ليخلفه نائبه ديفيد هيل. وفسر الفلسطينيون على لسان نبيل شعث استقالته بأنها نتيجة السياسة الإسرائيلية، التي لم تقدم له أي دعم وقادته للفشل؛ بينما فسر الإسرائيليون طبقاً لزلمان شوفال Zalman Shoval، مبعوث نتنياهو الخاص، فشله نتيجة "عدم رغبة الفلسطينيين في الانخراط في مفاوضات مجدية"، بينما رأى نتنياهو أن الاضطرابات في المنطقة العربية زادت من الهواجس الأمنية لـ"إسرائيل"، مما يجعل الانخراط في مفاوضات سلمية مقامرة خطرة وغير مقبولة الآن، بالنسبة له[32]. أما ميتشل فقال في كتاب استقالته إنه كان من البداية ينوي العمل لمدة سنتين، لكنه عمل فترة أطول[33]، مما يعني أنه راهن على التوصل لنتيجة خلال عامين، وهو ما فشل فيه. ويتجلى فشل ميتشل في أن

التقرير الذي قدمه سنة 2000 للإدارة الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تضمن ثلاث نقاط أساسية هي وقف الاستيطان الإسرائيلي، ووقف العنف، والعودة للمفاوضات، وهي الموضوعات ذاتها التي تجري مناقشتها بعد مرور 11 عاماً على تقريره.

ويبدو كذلك أن تعيين باراك أوباما لدينيس روس في مجلس الأمن القومي كمستشار لشؤون ما يسمى إقليم الوسط (الشرق الأوسط، وغرب آسيا، وجنوب آسيا) بعد ستة شهور من تعيين جورج ميتشل كان له تأثير على عمل ميتشل، إذ إن تعيين روس، الذي عمل طويلاً كمفاوض في الشرق الأوسط، ألقى بظلاله على موقف ميتشل لا سيّما في نطاق خلافات داخل الإدارة الأمريكية كان من بين أطرافها كل من ميتشل وروس. ويبدو أن وجود روس المعروف بأنه أحد أعضاء اللوبي الإسرائيلي كما وصفه كتاب اللوبي اليهودي، الذي أعده الأكاديميان الأمريكيان جون ميرشايمر John J. Mearsheimer وستيفن والت Stephen M. Walt، زاد من صعوبة قيام ميتشل بمهمته[34]. ففي الوقت الذي عمل روس على إقناع الرئيس الفلسطيني بالتخلي عن مشروع التقدم لعضوية الأمم المتحدة، أبدى ميتشل قدراً أقل من الانحياز لـ"إسرائيل"، وهو الذي تجلى في تصريحه عند توليه مهامه في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تلجأ "لتجميد المساعدات لإسرائيل"، في حال فشلها في التقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط[35].

ويبدو أن الفشل يزداد وضوحاً في إدارة أوباما، فقد أعقبت استقالة ميتشل استقالة أخرى تقدم بها دينيس روس، وبالرغم من تبريره للاستقالة بأنها "للعودة إلى حياتي الخاصة"، إلا أن الإعلام الأمريكي فسرها بدافعين، أولهما الموضوع الإيراني، وثانيهما رغبته في عدم الإسهام في أي ضغط على "إسرائيل" لاتخاذ خطوات خارجة عن رغبتها[36]. بل إنه من المهتمين بالترويج لموضوع يهودية الدولة، كما أن المعهد الذي سبق له أن ترأسه وهو "معهد سياسة الشعب اليهودي" The Jewish People Policy Institute ومقره في القدس، يقوم بحملة لإقناع يهود الولايات المتحدة للهجرة إلى "إسرائيل" لتأكيد يهودية الدولة، والتضييق على فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين[37]. وهو الأمر الذي عارضته أغلب المنظمات اليهودية الأمريكية، بالرغم من أن الدعوات ظهرت بشكل واضح في مواد إعلامية تدعمها الحكومة الإسرائيلية. وقد ظهر رفض الدعوات في بيانات لمنظمات مثل الاتحادات اليهودية في أمريكا الشمالية Jewish Federations of North America، ومنظمة رابطة مكافحة التشهير Anti-Defamation League (ADL)[38].

إن توالي هذه الاستقالات لدبلوماسيي الإدارة الأمريكية المعنيين بتسوية الشرق الأوسط، يشير إلى أن سنة 2012 ستكون سنة الارتباك والعجز في السياسات الأمريكية، وستخلو من أية جهود ذات معنى لتسوية النزاع، لا سيّما وأن الإدارة ستكون أكثر انشغالاً بحملاتها الانتخابية لخوض معركة الرئاسة.

ب. كشفت المناقشة الجانبية بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy خلال مؤتمر مجموعة العشرين Group of Twenty (G20) في 2011/11/9 عن بُعد مهم، وهو أن القناعات الذاتية للمسؤول الغربي حول موقف معين، لا تعني قدرته على فرض هذا التصور على إدارته، فقد جاء في الحوار الجانبي بين الرئيسين وصف ساركوزي لنتنياهو بأنه "كذاب"؛ ورد أوباما بالقول "لقد تعبت أنت منه، فماذا عني أنا، علي أن أتعامل معه أكثر منك"[39].

ج. كشف النقاب عن قيام المخابرات الأمريكية مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي أي) Federal Bureau of Investigation (FBI) بالتنصت على مكالمات السفارة الإسرائيلية في واشنطن، وأن موظفاً أمريكياً من أصل إسرائيلي يعمل مترجماً للعبرية، حكم عليه بالسجن لمدة عشرين شهراً لتسريبه معلومات عن مكالمات تصنتت عليها الـ"أف بي أي". كما ذُكر أن الرئيس أوباما طلب بزيادة مراقبة الاستخبارات الأمريكية لـ"إسرائيل" من ناحية احتمالات توجيهها ضربة عسكرية لإيران، لا سيّما بعد أن فشل أوباما في الحصول على تأكيد إسرائيلي بأن الهجوم لن يتم إلا بعد التشاور مع الولايات المتحدة[40].

بالرغم من ذلك كله، تواصلت جهود الدبلوماسية الأمريكية في دفع الأطراف نحو العودة إلى مسار التسوية، ويمكن اعتبار التصور الذي طرحه الرئيس أوباما كخطة سلام في المنطقة في خطاب في 19 أيار/ مايو ثم ما تبع ذلك من تداعيات أبرز ملامح الدبلوماسية الأمريكية في سنة 2011، فقد تضمن الخطاب ما يلي[41]:

أ. **دولتان:** إن السلام الدائم يقوم على دولتين لشعبين، "إسرائيل" كـ"دولة يهودية" ووطن لـ"الشعب اليهودي"، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام.

ب. **الأرض:** يجب أن تستند حدود الدولة الفلسطينية و"إسرائيل" على خطوط 1967 مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.

ج. **الأمن:** يجب أن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح، وأن الانسحاب الكامل والمرحلي للقوات الإسرائيلية يجب أن يسير طبقاً لإمكانيات قوات الأمن الفلسطينية، وطبقاً للترتيبات الأخرى التي اتفق عليها لمنع عودة الإرهاب، ووقف تهريب الأسلحة وتوفير أمن حدودي فاعل.

د. **الزمن:** يجب التوافق على طول المرحلة الانتقالية، وقد تتباين بين قضية وأخرى مثل الحدود، ولكن لا بدّ أن تكون كافية لإظهار فعالية ومصداقية الإجراءات الأمنية.

هـ. **القدس واللاجئين:** ما أن يطمئن الفلسطينيون لملامح دولتهم، ويطمئن الإسرائيليون بأن الدولة الفلسطينية لن تشكل خطراً على أمنهم، سيكون الطرفان في وضع يمكنهم من التعامل مع القضايا الجوهرية الخاصة بالقدس واللاجئين.

إن جوهر مشروع أوباما يقوم على دعامتين:

أ. إقرار فلسطيني بـ"دولة يهودية للشعب اليهودي".

ب. ترك كافة الأمور بكيفية أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات.

ونظراً لإدراك "إسرائيل" لملابسات السياسة الأمريكية الداخلية، فقد أبدت ردة فعل حادة لا سيّما تجاه إشارة أوباما إلى حدود 1967، مما اضطره للتراجع بعد عدة أيام. فقد ذكر خلال مؤتمر للأيباك The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) إنه لم يقل إن الحدود ستكون هي نفسها حدود سنة 1967، وإنما قصد أن الأطراف نفسها ستتفاوض على حدود مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في 1967/6/4، و"هذا ما تعنيه مبادلة الأراضي swaps المتفق عليها... فهي تسمح للأطراف نفسها بمراعاة التغيرات التي جرت خلال الـ 44 سنة الماضية، إنها تسمح لهذه الأطراف أن تضع هذه التغيرات في اعتبارها، بما فيها الحقائق الديموغرافية على الأرض واحتياجات الطرفين"[42]. فإذا علمنا أن سنة 2012 هي سنة انتخابات رئاسية، وأن أوباما حصل في رئاسته الأولى على 78% من أصوات اليهود[43]، فسندرك أنه لن يقوم باتخاذ أي موقف من شأنه إغضاب الطرف الإسرائيلي. وقد لاحظنا "سوق" المزايدة السياسية لصالح "إسرائيل" بين مرشحي الرئاسة الأمريكية في وقت مبكر، إذ قال المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية نيوت جينجريتش Newt Gingrich في مقابلة مع جريدة هآرتس أن انسحاب "إسرائيل" إلى حدود 1967 بمثابة انتحار، وأن "إسرائيل" ستكون حكمت على نفسها بالموت إنْ وافقت على المطلب الذي طرحه باراك أوباما. وأضاف أن عدداً متزايداً من المحافظين الأمريكيين يرون أن أمن الولايات المتحدة و"إسرائيل" يواجهان التهديد نفسه[44].

وقال في تصريح آخر بأنه "لم تكن توجد دولة تحمل اسم فلسطين، لقد كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية". وأضاف "أعتقد أننا أمام شعب فلسطيني مخترع، هم من العرب فى الواقع، وهم من الناحية التاريخية جزء من العرب، وأمامهم فرصة للذهاب إلى العديد من الأماكن، ولعدة دواع سياسية تحملنا هذه الحرب التي يتمّ شنها ضدّ إسرائيل منذ الأربعينيات، إنه أمر مأساوي"[45].

ويبدو أن الولايات المتحدة تميل إلى فكرة المفاوضات الموازية كوسيلة للخروج من مأزق توقف المفاوضات بسبب عقدة الاستيطان الصهيوني، ففي خطابها أمام مجلس الأمن الدولي قالت المندوبة الأمريكية سوزان رايس في 2011/10/24 إن كلاً من الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي قد وافقا على إرسال مفاوضين إلى القدس للمشاركة في اجتماعات تمهيدية مع مبعوثي الرباعية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، وعليه، فإن "تركيزنا سيبقى على وضع الأسس لهذه الاجتماعات الحالية واللاحقة ليتمكن الطرفان من تبادل المقترحات الشاملة حول الأرض والأمن

مع نهاية العام، طبقاً لما أقرته الرباعية، ...ونعتقد بأن جهود الفلسطينيين للحصول على عضوية الأمم المتحدة لن يساهم في تقدم العملية السلمية بل سيعقدها ويؤخرها بل قد يعطلها"، وتضيف "إن مصير المستوطنات القائمة يجب أن يتم التعامل معه من قبل الأطراف إلى جانب قضايا الوضع الدائم بما في ذلك القدس، وعليه فإن خطوات الحكومة الإسرائيلية لمواصلة إنشاءات جديدة في جفعات هماتوس Givat HaMatos أمر مخيب للأمال بشكل كبير". وقالت بعد الإشارة إلى عدم شرعية تهريب الأسلحة إلى غزة "إن الولايات المتحدة مسرورة للغاية بأن جلعاد شاليط قد التحق أخيراً بعائلته بعد خمس سنوات من الأسر"[46]. دون الإشارة إلى أكثر من ألف أسير فلسطيني تحرروا من السجون الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، كررت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الموقف من موضوع الاستيطان بالقول بأن هدم فندق في شرقي القدس تطور مزعج "يقوض جهود السلام الرامية إلى تحقيق حلّ الدولتين، وتتنافى هذه الخطوة بصفة خاصة مع منطق تحقيق اتفاق معقول وضروري بين الأطراف فيما يتعلق بوضع القدس"[47].

3. الرأي العام الأمريكي:

عند النظر في توجهات الرأي العام الأمريكي، بخصوص سياسة أوباما حيال الوضع الفلسطيني الإسرائيلي حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2011، يبدو الانقسام كبيراً؛ فقد أبدى 44% رضاه عن هذه السياسة بينما أبدى 48% عدم رضاه[48]. غير أن منظمة جي ستريت J Street، التي نشأت سنة 2008 وتضم في عضويتها 170 ألف عضو من يهود أمريكا برئاسة جيرمي بن عامي Jeremy Ben-Ami أبدت مواقف تدعو لمراجعة بعض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، والتركيز على الحلول الدبلوماسية بدلاً من استخدام القوة، وهو ما رأى فيه بعض الباحثين بداية توتر للعلاقة بين تيارات في المجتمع اليهودي الأمريكي و"إسرائيل"، لا سيّما تأييدها لإقامة دولة فلسطينية ومعارضتها للاستيطان[49].

بينما أشار استطلاع لمركز راسموسين Rasmussen Reports أن غالبية الأمريكيين يريدون وقف المساعدات إلى كلّ دول الشرق الأوسط ما عدا "إسرائيل"، وقال 58% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إنهم يريدون وقف المساعدات للدول العربية، فيما قال 20% إنهم يريدون المحافظة عليها، و21% قالوا إنهم غير متأكدين. وقال 51% إنهم يؤيدون استمرار المساعدات إلى "إسرائيل"، فيما عارضها 32% منهم و17% قالوا إنهم لم يقرروا بشأن ذلك[50].

وفي استطلاع رأي أجراه معهد غالوب Gallup حول موقف المواطنين الأمريكيين من الصراع في الشرق الأوسط، قال 63% بأنهم يؤيدون "إسرائيل" ويتعاطفون مع سياستها، ولكن بالمقابل قال ناطق بلسان جي ستريت إن من يقرأ الاستطلاع جيداً يرى أن هذه النسبة نابعة من تأييد المسنين لـ"إسرائيل" (67%)، وأضاف إن بين الشباب الأمريكي في جيل 18 وحتى 34 عاماً، تهبط هذه

النسبة إلى 58%، "وهذا يدل على تراجع جدّي في نسبة المؤيدين لإسرائيل". في حين قال 18% من الأمريكيين إنهم يؤيدون الفلسطينيين، و20% قالوا إنهم يؤيدون الطرفين على السواء، بينما بلغت هذه النسبة في الماضي 7%[51].

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

لا تخفي الدول الأوروبية عدم ارتياحها من سيطرة الولايات المتحدة على مسار عملية التسوية في الشرق الأوسط، سواء بشكل انفرادي أم من خلال اللجنة الرباعية. وقد عبر الرئيس الفرنسي ساركوزي عن هذا الجانب بقوله إن "فرنسا ستقترح تنظيم مؤتمر للمانحين للدولة الفلسطينية المقبلة، شرط أن يتخذ هذا المؤتمر بعداً سياسياً". وإنه لم يعد بإمكان أوروبا أن تواصل دفع المساعدات، بينما تبقى بعيدة عن المحادثات السياسية. وقال إن المحادثات السياسية لا تحرز تقدماً، وأن "البدء بمناقشة الاستيطان كان خطأ"، لأن "هناك مستوطنات تطرح مشكلة لأنها ستكون ضمن أراض لن تظل إسرائيلية، وأخرى لا تطرح مشكلة لأنها ستكون ضمن القسم الذي سيبقى إسرائيلياً"[52].

ويعكس موقف ساركوزي مسألتين؛ الأولى هي عدم الارتياح من السيطرة الأمريكية على المسار التفاوضي، والثانية هي إضفاء المشروعية على بعض المستعمرات بدليل أنه أشار إلى أن بعض المستعمرات ستبقى مع "إسرائيل".

كما يمكن تلمس بعض التباينات بين الولايات المتحدة وأوروبا في السلوك الدبلوماسي مع بعض جوانب التسوية السياسية، ويتضح ذلك في الموقف من الاستيطان من خلال تصويت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في 2011/2/18 إلى جانب اقتراح في مجلس الأمن يدين "إسرائيل" بسبب البناء الاستيطاني، إلا أن الفيتو الأمريكي منع المصادقة على اقتراح القرار.

كما تظهر تباينات في مواقف الدول الأوروبية ذاتها تجاه العديد من موضوعات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أكدت كاثرين آشتون Catherine Ashton "أن الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد ستصوت منفردة في حال لجوء الفلسطينيين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة مستقلة"[53]. وعدَّ البرلمان الأوروبي طلب عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة شرعياً، وأعلن في قرار تمّ تبنيه بغالبية كبرى أنه "يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني، بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفة دولة، وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء"[54].

ويشير موقف الدول الأوروبية من إعلان الرئيس الأمريكي أوباما بأن الحدود في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية ستكون على أساس حدود 1967، بأن هذه الدول لا تمتلك مبادرة الفعل

السياسي بعيداً عن الموقف الأمريكي. ويتضح ذلك في أن هذه الدول سارعت إلى مباركة الموقف الأمريكي، لكنها لم تبادر مسبقاً لاتخاذ هذا الموقف، ولعل تراجع أوباما لاحقاً عن موقفه أوقع الدول الأوروبية في قدر كبير من الحرج الدبلوماسي. فقد رحبت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، بحسب المتحدثة باسمها مايا كوتشيغاتشيك Maya Kochiyanchich، "بشدة بتأكيد أوباما على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود 1967، مع تبادل أراضٍ يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترفاً بها من قبلهما". كما أعلن وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي Radosław Sikorski إثر لقاء مع نظيريه الفرنسي والألماني أن بلادهم تدعم موقف الرئيس الأمريكي، كما رحب وزير خارجية السويد كارل بيلدت Carl Bildt أيضاً بالرسالة "الواضحة" التي وجهها أوباما. وقال بيلدت "لقد كان واضحاً للغاية... وهذا جيد. أنه شرط جوهري في عملية السلام. هذا معناه أن أوروبا والولايات المتحدة تتكلمان بصوت واحد حول هذه القضية المهمة". كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel تأييدها لخطاب أوباما وقالت إن استناد اتفاق للسلام إلى حدود "إسرائيل" عام 1967 قد يكون مخرجاً للتقدم إلى الأمام. لكن ميركل أوحت باستعداد مسبق للتراجع عن تأييد هذا الموقف بالقول "أعتقد أن الاقتراح الذي يستند إلى حدود 1967 وبحث مبادلة الأراضي –أقول بحث الاقتراح لا التمسك به بشكل متعنت– سيكون شيئاً جيداً ومساراً ممكناً". بينما أعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ William Hague عن دعمه لموقف الرئيس الأمريكي وقال "أدعم بشكل خاص الرسالة الواضحة التي مفادها أن حدود إسرائيل وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط العام 1967 مع تبادل (أراضٍ) متفق عليه بين الجانبين"[55].

وقد اتسمت الجهود الدبلوماسية الأوروبية خلال سنة 2011 في الموضوع الفلسطيني بالآتي[56]:

1. الربط بين الثورات العربية وبين جهود التسوية للقضية الفلسطينية:

يبدو أن الطرف الأوروبي، شأنه في ذلك شأن الطرف الأمريكي، لديه هواجس من أن تؤدي التغيرات في الدول العربية إلى تعزيز التيار العربي الرافض للتوجهات العربية الرسمية تجاه "إسرائيل"، سواء بسبب تنامي فرص الحركات الإسلامية في الوصول لمقاعد السلطة، أم نظراً لتنامي دور الشارع العربي في القرار السياسي، وهو شارع تغلب عليه المعارضة لتقديم التنازلات للسياسة الإسرائيلية، لذا تحث الأطراف الغربية الأطراف على الإسراع في إيقاع التسوية.

لقد قامت كاثرين آشتون، الممثل الأعلى لشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، بزيارة المنطقة في 15 حزيران/ يونيو، حيث التقت المسؤولين في كل من فلسطين والأردن و"إسرائيل" ومصر، وأشارت إلى "أن التطورات المتسارعة في المنطقة العربية تدعو للإسراع في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي".

وعادت آشتون لزيارة "إسرائيل" في 2011/8/29 والتقت بعدد كبير من كبار المسؤولين الإسرائيليين، وأصدرت بياناً في ختام الزيارة أشارت فيه إلى أن التغيرات التي تجري في الجوار (إشارة للمظاهرات في الدول العربية) تحثنا على الإسراع في تقدمنا في المحادثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. كما أكدت على إدانة الاتحاد الأوروبي لعملية إيلات التي حدثت في 2011/8/18، وأوضحت "أن أمن الشعب الإسرائيلي هو من أولويات الاتحاد"[57].

2. تأكيد إدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 1967:

كررت كاثرين آشتون في بيان لها في 2011/10/15 الموقف الأوروبي بخصوص الاستيطان الإسرائيلي المتواصل وقالت إنها تبدي أسفها لقرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة خطة بناء 2,600 وحدة إسكانية جديدة في مستعمرة جفعات هماتوس، كما تأسفت لإضفاء صفة المشروعية –طبقاً للقانون الإسرائيلي– على المنازل التي أقيمت في مواقع في الضفة الغربية... وكلا العملين مخالف للالتزامات الواردة في خريطة الطريق... ولا بدّ من التراجع عن هذه القرارات... وإن البناء في جفعات هماتوس سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم... وقد دعا الاتحاد الأوروبي "إسرائيل" إلى إزالة كل ما بنته من مشاريع استيطانية منذ آذار/ مارس 2001[58].

وتكرر الموقف الأوروبي في 2011/11/2 عندما قالت آشتون في بيان لها تعليقاً على قرار "إسرائيل" بتوسيع مستعمراتها، رداً على انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو "أنا قلقة بعمق... ونشاطات الاستيطان الإسرائيلية هي نشاطات غير قانونية طبقاً للقانون الدولي في شرقي القدس، وتشكل عائقاً أمام السلام، وقد قلنا ذلك مراراً، وندعو إسرائيل للتراجع عن هذا القرار"[59].

وفي السياق نفسه، انتقد مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس في 2011/10/13 قيام "إسرائيل" بهدم مسجد في شمال الضفة الغربية للمرة الثالثة خلال عام واحد، ودعا البيان "إسرائيل" لمراجعة هذه السياسة لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين[60].

وكما أشرنا سابقاً، فإن مواقف الاتحاد الأوروبي لم تتضمن في أي بيان من بياناته الإشارة إلى أي إجراء عقابي ضدّ "إسرائيل"، على غرار ما يجري مع غزة أو إيران أو سورية.

3. الانحياز "الأخلاقي" للطرف الإسرائيلي:

تدل بيانات الاتحاد الأوروبي على انحياز "أخلاقي" (يراه العرب لا أخلاقياً) عند التعبير عن بعض الوقائع، فعلى سبيل المثال أبدت آشتون سعادتها لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وشكرها في 2011/10/12 لكل من ساهم في ذلك وخاصة المفاوضين المصريين والألمان، دون أية إشارة لحركة حماس أو للأسرى الفلسطينيين[61]، كما أبدت آشتون في 2011/9/10 أسفها

للهجوم الذي قامت به حشود من المواطنين المصريين على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، والذي جاء بعد مقتل عدد من الجنود المصريين من قبل القوات الإسرائيلية على الحدود في صحراء سيناء، وخلا تصريحها من الإشارة إلى الجنود المصريين القتلى[62].

4. استمرار تقديم الدعم المالي[63]:

أعلنت المفوضية الأوروبية European Commission في أيار/ مايو 2011 أنها قررت توفير رزمة مساعدات مالية إضافية للسلطة الفلسطينية بقيمة 85 مليون يورو (حوالي 121.96 مليون دولار) في إطار موازنة سنة 2011، منوهة إلى أن هذه الرزمة تأتي إضافة لمبلغ 100 مليون يورو (حوالي 143.49 مليون دولار) وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيصه ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة European Neighbourhood and Partnership Instrument[64]. كما أعلنت عن مساعدات إضافية أخرى في آب/ أغسطس بقيمة 115 مليون يورو (حوالي 164.95 مليون دولار)، توزعت على عدة قطاعات (انظر جدول 5/1)[65]. ومن ناحية أخرى، تمّ الاتفاق بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي في 25 تشرين الأول/ أكتوبر على أن تقوم الحكومة الألمانية بتمويل مشروعات لتشغيل الشباب، في نطاق تحسين برامج التدريب والتعليم المهني بقيمة أربعة ملايين يورو (حوالي 5.48 مليون دولار) لمدة أربعة أعوام[66]. وقدمت بريطانيا دعماً مالياً للسلطة بقيمة 221 مليون جنيه استرليني (حوالي 349.41 مليون دولار) للسنوات الثلاثة المقبلة، بينما قدمت فرنسا عشرة ملايين يورو (حوالي 13.56 مليون دولار) منحة للسلطة الفلسطينية[67].

جدول 5/1: مساعدات المفوضية الأوروبية للسلطة الفلسطينية، المعلن عنها في آب/ أغسطس 2011، وتوزيعها على القطاعات

القطاع	القيمة (بالمليون يورو)	القيمة (بالمليون دولار)
وكالة الأونروا	40	57.37
قطاع المياه والتحلية	22	31.56
قطاع تطبيق القانون	20	28.69
التمويل الحكومي	14	20.08
القطاع الخاص	11	15.78
خدمات في شرقي القدس	8	11.47
المجموع	**115**	**164.95**

5. الرأي العام الأوروبي:

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة آي سي أم ICM للاستطلاعات في الفترة ما بين 19-2011/1/25 على عينة من سكان بريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا أن 10% يؤيدون استمرار دولهم في دعم "إسرائيل"، فيما ترى نسبة 39% أن على دولهم الامتناع عن دعم "إسرائيل"؛ وعدّت نسبة 53% الحصار على غزة بأنه غير قانوني، مقابل نسبة 16% من المشاركين رأت أنه مبرر.

وعن ضحايا النزاع قالت نسبة 31% إن الفلسطينيين هم ضحايا النزاع، فيما قالت نسبة 6% إن الإسرائيليين هم الضحايا. وعن الطابع الديموقراطي للدولة أظهر الاستطلاع أن هناك نسبة 34% ترى أن "إسرائيل" ليست دولة ديموقراطية. وقالت نسبة 65% إن "إسرائيل" لا تعامل الجماعات الدينية فيها بالتساوي، مقابل نسبة 13% تعتقد أنها تعاملهم بالتساوي. وعن الموقف من حماس عبرت نسبة 45% أنه يجب إدخالها في عملية التسوية، فيما رفضت نسبة 25% وقالت إنه يجب استبعادها.

وعن موقف الأوروبيين من تغيير القوانين التي تلاحق مجرمي الحرب وتعديلها بشكل يسمح لهم بالمرور، أو زيارة الدول الأوروبية وهو ما يمس المسؤولين الإسرائيليين المتهمين بجرائم حرب في غزة، عارضت نسبة 58% أي تعديل، فيما دعمت نسبة 7% من المشاركين البريطانيين هذه التعديلات، والتي عبرت حكومة ديفيد كاميرون David Cameron الحالية عن التزامها بتعديلها[68].

وأشارت جريدة الجارديان The Guardian إلى أن استطلاعاً للرأي في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، أظهر أن 59% من البريطانيين أكدوا أنه يجب على حكومتهم التصويت لصالح قرار الأمم المتحدة في حال الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، فيما عدَّ 69% من الفرنسيين أنه يجب الاعتراف بفلسطين، وأيد ذلك 71% في ألمانيا[69].

ومن الواضح أن توجهات الرأي العام الأوروبي بدأت تشكل مركز قلق لدى "إسرائيل"، التي أخذت تعمل جاهدة على رسم استراتيجية متكاملة لاستعادة صورتها القديمة لدى الأوروبيين[70].

رابعاً: روسيا الاتحادية

تبدي السياسة الخارجية الروسية قدراً متزايداً من الفاعلية منذ تولي فلاديمير بوتين Vladimir Putin السلطة سنة 2000، ويبدو أنها تزداد حرصاً على تعزيز موقعها في المنطقة، وهو أمر يحتاج إلى بعض التوضيح.

فمن المعروف أن لروسيا (سواء في فترة روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفييتي أو روسيا الاتحادية) مجالين حيويين هما أوروبا الشرقية ومنطقة غرب آسيا، وقد فقدت روسيا المنطقة الأولى بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية، وإلى حلف الناتو من ناحية ثانية، وهو ما يجعلها أكثر تمسكاً بالمنطقة الثانية والتي تشكل آسيا العربية جزءاً رئيسياً من هذه المنطقة.

وتكشف بيانات وزارة الخارجية الروسية خلال سنة 2011 عن التوجهات العامة للسياسة الروسية في القضية الفلسطينية، مع التنبه إلى تزايد إيقاع هذه السياسة قياساً بالسنوات السابقة. وبالرغم من أن روسيا تشترك مع الدول الأخرى في عدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضدّ "إسرائيل"، إلا أنها تقوم بتقليص المسافة بينها وبين الأطراف الفلسطينية والعربية بشكل تدريجي بشكل يبدو أنه للضغط على "إسرائيل"، لكنه في جوهره محاولة للتشبث بمصلحتها الاستراتيجية في عدم خسارة الجبهة الثانية في مجالها الحيوي.

وقد اتسمت المواقف الروسية خلال سنة 2011 بمواقف تؤكد ما ذهبنا إليه على النحو التالي[71]:

1. الموقف من الاستيطان:

يمثل الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس البعد الأكثر أهمية في هذا الجانب، ويتضح الموقف الروسي من موضوع القدس في تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov التي قال فيها بأن معالجة مسألة تحديد الوضع القانوني لمدينة القدس لا يمكن أن تتم إلا بعد ترسيم الحدود الإقليمية بين "إسرائيل" وفلسطين وحلّ مشكلة اللاجئين، وأضاف أن روسيا ترى إمكانية إيجاد حلّ وفق الصيغة التالية: يكون الشطر الغربي من المدينة إسرائيلياً والشطر الشرقي فلسطينياً على أن تخضع الأماكن المقدسة تحت رقابة دولية مباشرة.

وأشار لافروف إلى أن تصريحات أيٍ كان حول عائدية القدس بالكامل إلى طرف واحد لن تترجم على أرض الواقع أبداً، وأن ما يمكن أن يتحقق على شكل علاقات بين الدولتين يأتي انعكاساً لما هو موجود على صعيد العلاقات الطائفية، وشدد على ضرورة أن يكون تحديد الوضع القانوني لمدينة القدس جزءاً من التسوية العامة التي سيتفق الإسرائيليون والفلسطينيون في إطارها على الحدود مع مراعاة ضرورة مبادلة الأراضي، كما قال إن أحداً لا يتوقع أن تهدم "إسرائيل" المستوطنات الكبيرة وتجلي سكانها، غير أن الفلسطينيين ينبغي منحهم شيئاً قريباً مما ستحصل عليه "إسرائيل"[72].

وتدل أقوال لافروف على أن روسيا لا تمانع في بقاء المستعمرات الكبرى تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو أمر متوافق مع توجهات بعض الدول الأوروبية كما أشرنا سابقاً.

وكررت روسيا في بيان لخارجيتها في 2011/11/16 "قلقها الجدي" تجاه إعلان "إسرائيل" عن الإسراع في مشروعات الاستيطان في مناطق في شرقي القدس؛ إذ أشار البيان إلى "أن أي بناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس مخالف للأعراف الدولية، المعروفة جيداً في القانون الدولي، ولا بدّ من وقفها"[73].

وقال لافروف في كلمة ألقاها في الدورة الـ 16 لمجلس الأمن حول حقوق الإنسان في جنيف إن "الأوضاع في العديد من المناطق في العالم، بما فيها البلقان وأفريقيا والشرق الأوسط، تحتاج إلى أخذ العامل الديني بعين الاعتبار بالمعنى الحرفي للكلمة. ويعد هذا العامل حاسماً في قضية مثل مصير القدس"[74].

وانتقدت الخارجية الروسية الإعلانات الإسرائيلية بالموافقة على بناء 1,600 وحدة سكنية في شرقي القدس في آب/ أغسطس وبناء 900 وحدة أخرى كان قد أعلن عنها من قبل، وعدَّته عملاً "يعقد الوضع المتفجر في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي أعمال غير شرعية وتعاكس جهود المجتمع الدولي وبخاصة اللجنة الرباعية"، وطالبت "إسرائيل" بإعادة النظر في هذه المخططات[75].

2. تأثيرات الثورات العربية على جهود تسوية القضية الفلسطينية:

تشير التحليلات الروسية للثورات العربية المعاصرة إلى أن هناك اضطراباً في تقييم النتائج المحتملة لها على السياسة الروسية، فهناك توجس من احتمال سيطرة الإسلاميين في عدد من الدول العربية بشكل قد يؤجج النزعة الإسلامية في المنطقة كلها، وتصل آثاره إلى روسيا وتحديداً إلى الشيشان؛ غير أن هناك تياراً يرى أن هذه الثورات ستزيد الهوة بين العرب والولايات المتحدة، مما يعزز من فرص روسيا في استثمار هذه الهوة[76].

وقد طرح موضوع الثورات العربية في العديد من اللقاءات الروسية الخارجية، ففي 2011/3/24 عقد اجتماع بين لافروف ونتنياهو في موسكو جرى فيه مناقشة تأثيرات التطورات في المنطقة (الثورات العربية) على مسار التسوية، إلى جانب بحث البرنامج النووي الإيراني، حيث أكد الطرفان على إدانة "مظاهر الإرهاب الذي يودي بحياة الأبرياء"، وأكدت روسيا على حل مسألة البرنامج النووي الإيراني بـ"الطرق السلمية".

وحول العلاقة بين الثورات العربية والموضوع الفلسطيني قال بيان مشترك لوزارة الخارجية الروسية والاتحاد الأوروبي في 2011/2/24 "لا يجوز التذرع بالانتفاضات الحالية في المنطقة للإبقاء على جمود جهود إقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، بل على العكس من ذلك لا بدّ من تكثيف هذه الجهود، فإنجاز تسوية عادلة في الصراع العربي الإسرائيلي يعد بعداً مهماً في جهود استقرار وتنمية دائمة للمنطقة ككل". ويمكن الافتراض أن "التذرع" المشار له في البيان موجه للطرف الإسرائيلي الذي يتذرع بالمخاطر الأمنية المحتملة من التطورات الأخيرة في المنطقة العربية، ليتلكأ في إنجاز خطوات معينة في مسار التسوية مع الطرف الفلسطيني.

3. التوترات العسكرية في المنطقة:

في معرض تعليقه على تصاعد التوتر في قطاع غزة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2011، الذي تمثل في تبادل إطلاق النار بين حركة الجهاد الإسلامي، التي أطلقت قرابة أربعين صاروخاً وقذيفة هاون وأدت لمقتل إسرائيلي وجرح خمسة على الأقل، و"إسرائيل" التي قابلته بقصف أدى إلى قتل تسعة فلسطينيين وجرح 15 آخرين، أشار الناطق باسم الخارجية الروسية إلى أن تصاعد أعمال العنف يُضعف الجهود المبذولة من قبل اللجنة الرباعية والتي عبرت عنها في بيانها من نيويورك في 2011/9/23 الداعي لاستئناف المفاوضات. وتأمل الحكومة الروسية "بأن تتم المراعاة الصارمة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل له في القاهرة"[77].

وفي تعليق الخارجية الروسية على الهجوم الذي استهدف إسرائيليين في منطقة إيلات في 2011/8/18 وصف الناطق الهجوم بأنه "إرهابي". ووصف قتل الجنود المصريين من قبل القوات الإسرائيلية خلال الفترة ذاتها بأن القوات الإسرائيلية ظنت خطأ بأنهم من العناصر المسلحة؛ وفي هذا الصدد فإن الخارجية الروسية تضع في اعتبارها بيان قيادة حماس حول استئناف وقف إطلاق النار[78]. وفي تعليقها على المظاهرات التي جرت في القاهرة حول السفارة الإسرائيلية في 2011/9/9، بسبب مقتل هؤلاء الجنود، قال الناطق باسم الخارجية الروسية "إن الحكومة الروسية تأمل أن لا يؤدي الحادث إلى تدهور جدي في العلاقات المصرية الإسرائيلية، والتي تعد عاملاً مهماً للتحرك إلى الأمام في العملية السلمية، ونتوقع من الحكومة المصرية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لحماية البعثات الدبلوماسية في أراضيها"[79]. ومن المؤكد أن الدبلوماسية الروسية حريصة على استمرار وقف إطلاق النار وعلى استمرار العلاقات المصرية الإسرائيلية في حدودها القائمة.

4. العلاقات الروسية مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي:

من الضروري توضيح أن اللقاءات الروسية مع كل من الطرف الفلسطيني ومع الطرف الإسرائيلي لا تدور حول الموضوعات نفسها، إذ تطغى على الحوارات الروسية الإسرائيلية موضوعات التسلح في المنطقة والمشروع النووي الإيراني وموضوعات "الإرهاب"؛ في حين تتركز الحوارات الفلسطينية الروسية على التسوية السياسية في المنطقة، والوحدة الوطنية الفلسطينية ومساندة التوجهات الفلسطينية في الجانبين السابقين. ولكن في الحالتين ثمة هدف روسي، هو أن تلعب روسيا دوراً في عملية التسوية السياسية، الأمر الذي يكشفه حرصها الدائم على عقد مؤتمر دولي حول الموضوع في موسكو.

أ. العلاقات مع الطرف الفلسطيني:

عقد الطرفان الفلسطيني والروسي سلسلة لقاءات على مستويات مختلفة كان وزير الخارجية الروسي لافروف هو الطرف الأكثر حضوراً فيها. وقد أشار بيان للخارجية الروسية، في أعقاب لقاء جمع وزير الخارجية الروسي لافروف مع الرئيس الفلسطيني عباس في 2011/9/21 وعلى هامش اجتماعات الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن عباس "أعرب عن استعداده لمواصلة البحث لاستئناف المفاوضات مع "إسرائيل"، إلى جانب الجهود لبناء إجماع وطني فلسطيني. ورحب الطرف الروسي في هذا اللقاء بالاستعداد لعقد مؤتمر في موسكو "بمجرد تهيئة الظروف لذلك"[80].

وقال لافروف إن تشكيل حكومة تكنوقراط للسلطة وإجراء الانتخابات الفلسطينية سنة 2012 سيؤديان إلى إعادة الوحدة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك من خلال الإجراءات الديموقراطية والحوار بين كل الأطراف الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار ميزان المصالح لكل الجهات[81].

كما عقد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف Mikhail Bogdanov اجتماعات مع قادة المنظمات الفلسطينية في دمشق في 2011/8/29 حضره ممثلون عن حركة حماس، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وحزب الشعب والمبادرة الوطنية الفلسطينية. وقال بيان للخارجية الروسية أن النقاش تركز على "التأكيد بشكل خاص على تأمين إجماع وطني فلسطيني وإقامة دولة فلسطينية على أسس القانون الدولي المعروفة، وأكد الجانب الروسي على أهمية الحفاظ على الهدوء على طول حدود قطاع غزة، وضمان عدم تكرار العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[82].

وفي 2011/7/5 عقد اجتماع للجنة العمل الروسية الفلسطينية Russian-Palestinian Working Committee on the Middle East في موسكو، أكد فيه الجانب الفلسطيني على "الالتزام الفلسطيني القوي باستمرار البحث عن خيار مقبول من الطرفين لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل... وبنبذ العنف". بينما أشار الوفد الروسي الذي يترأسه نائب وزير الخارجية الروسي بوغدانوف إلى التزام روسيا بإقامة دولة فلسطينية "تكون حدودها على أساس خطوط عام 1967 مع مقايضات متبادلة للأراضي"[83].

وحول اجتماع التنظيمات الفلسطينية في إحدى ضواحي موسكو في أيار/ مايو 2011 قال مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الروسية سيرجي فيرشينين Sergei Verhinin نحن نعمل على مساعدة المنظمات الفلسطينية البارزة على مواصلة

حوارهم في بيئة مريحة حول كافة الموضوعات، وتطوير التقدم الذي جرى في القاهرة تحت رعاية مصر". وترى موسكو أن الأولوية هي التشكيل المبكر لحكومة فلسطينية موحدة من تكنوقراطيين مستقلين، وتكون مهمتها الرئيسية التحضير وتنظيم انتخابات مبكرة. كما قال فيرشينين:

> إن إقامة وحدة وطنية ستسمح للفلسطينيين بإجراء حوار مثمر وفعال مع إسرائيل، بهدف إقامة دولة فلسطينية مسالمة، مستقلة وقابلة للحياة، تعيش في أمن وسلام مع إسرائيل... ولو نظرت إلى الفقرة الأخيرة من بيان موسكو، سترى المعالم المحددة لهذه الدولة التي أقرها كافة المندوبين الفلسطينيين بما فيها حماس، إنها تتحدث عن حدود على أساس خط الرابع من حزيران 1967.

وتشير العبارة الأخيرة من أقوال فيرشينين إلى الهدف الاستراتيجي لروسيا من الحوار مع حماس في السنوات الأخيرة، وهو جذبها بطريقة هادئة نحو القبول بمبدأ التسوية على أساس حدود 1967[84]. ورحب لافروف خلال مناقشاته مع الوفود الفلسطينية المشاركة في مؤتمر موسكو بخطوات إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس[85]. وفي 23 آذار/ مارس التقى لافروف وعباس في موسكو، حيث أكدت روسيا على أهمية الحوار، وأن "استخدام القوة العسكرية ضدّ المدنيين من ناحية والتدخل الخارجي من ناحية أخرى مناقضان للأدوات القانونية"[86].

وحول طلب العضوية الفلسطيني في الأمم المتحدة قال بيان الخارجية في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر "نفترض بأن السعي الفلسطيني المشروع لعضوية المنظمات الدولية ليس ولا يكون بديلاً عن مفاوضاتهم مع الإسرائيليين، والتي تستهدف في نهاية المطاف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل". وبالمقابل يشير البيان إلى أن الحكومة الروسية "تؤكد على امتناع إسرائيل عن القيام بأي أعمال انفرادية تؤثر على مسيرة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية بما فيها شرقي القدس"[87].

وقد أثنى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في 2011/11/10 على جهود الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الروسية الفلسطينية The Imperial Orthodox Palestine Society، التي مضى على تأسيسها 130 سنة في تعزيز علاقات روسيا مع شعوب المنطقة، مشيراً إلى تمكنها من استعادة بعض أملاكها في القدس، وتحويل السلطة الفلسطينية لبعض الأراضي لها في أريحا وبيت لحم[88].

ب. العلاقات مع الطرف الإسرائيلي:

لم يكن لزيارة بوتين إلى المنطقة خلال سنة 2011 أثراً في تحريك عملية التسوية، بينما تمحورت مفاوضات نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف Sergey Ryabkov مع وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدرور Ya'akov Amidror في 29-2011/11/30 في القدس، حول موضوعات مثل ضبط التسلح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب المشكلات الإقليمية والدولية[89].

وقد شابت العلاقات بين الطرفين الروسي والإسرائيلي بعض التوتر نتيجة ما أكدته الخارجية الروسية أن الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في موسكو فاديم ليدرمان Vadim Leiderman "ضبط متلبساً وهو يتسلم معلومات استخبارية من مواطن روسي في موسكو في 12 أيار/ مايو". وقد عدَّته الخارجية الروسية شخصاً غير مرغوب فيه وعليه المغادرة خلال 48 ساعة، وهو ما قام به فعلاً[90].

ومن الواضح أن السياسة الروسية بقيت في حدود المواقف التالية:

1. عدم اتخاذ إجراءات فعلية ضدّ "إسرائيل" مباشرة، باستثناء طرد الدبلوماسي الإسرائيلي.
2. استمرار التوجه الروسي نحو تقليص المسافة مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، من خلال المساعدة على تحقيق الوحدة الفلسطينية من ناحية، والعمل الهادئ لجذب حركة حماس نحو القبول بالتسوية السلمية، والاعتراف بشكل ما بـ"إسرائيل".
3. التوافق مع التوجهات العامة للجنة الرباعية، فيما يتعلق بالاستيطان والقدس واللاجئين، واستمرار الهدوء على الجبهات كلها.
4. القبول بفكرة تبادل الأراضي، والميل لقبول ضمّ بعض المستعمرات لـ"إسرائيل".

خامساً: الصين

انشغلت القيادة الصينية في فترة التسعينيات من القرن الماضي بالبحث عن وسيلة لمواجهة المشاريع الأمريكية للنظام العالمي، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حتى ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في سنة 2003؛ وصاغها آنذاك الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي زينغ بيجيان Zheng Bijian. وتقوم نظرية بيجيان على استراتيجية محددة هي أن تنتقل الصين تدريجياً إلى مرتبة لاعب أساسي في العلاقات الدولية، ولكن دون تهديد أمن واستقرار النظام الدولي، على غرار نماذج التحول التي كانت تصيب النظم الدولية تاريخياً.

وتتحقق نظرية الصعود السلمي من خلال عدد من التوجهات مثل: توظيف السلام العالمي لأغراض التنمية في الصين، وستكون هذه التنمية بدورها عاملاً فاعلاً في السلام العالمي، ويتم ذلك من خلال دعم سياسات الانفتاح والتبادل التجاري، وأن لا تعمل الصين على الوقوف بطريق تطور أية دولة أو تعرضها للخطر، وأن تكون أدوات القوة الناعمة هي الأساس لهذا الصعود[91].

ومن الضروري رؤية السياسة الصينية ضمن النزوع البراجماتي الذي أرسته التحديثات منذ سنة 1978، من ناحية، ونظرية الصعود السلمي من ناحية ثانية. ذلك يعني أن الصين لا تميل للانغماس في النزاعات الإقليمية (وهو ما يفسر غيابها عن اللجنة الرباعية)، كما أنها تسعى للظهور بأنها على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة.

بناء على ما سبق، اقتصر النشاط الدبلوماسي الصيني على لقاءات مع الأطراف، كتلك التي جرت بين المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط وو سايك Wu Sike والرئيس عباس في 2011/8/25. وكان وزير الخارجية الصيني يانغ جيشي Yang Jiechi قد التقى مع مبعوث للرئيس الفلسطيني في 2011/7/12، بعد لقاء مع نائب وزير الخارجية جاي جون Zhai Jun، كما عقدت اجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين آخرين، أكد المسؤولون الصينيون خلالها عدداً من المواقف التقليدية الصينية، وهي[92]:

1. الدعوة لتجاوز العقبات التي تعطل استئناف المفاوضات بين الطرفين.
2. التأكيد على حلّ الدولتين.
3. التأكيد على أن شرقي القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية.
4. دعم الجهود الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
5. استمرار المساعدات المادية، فقد وقعت السلطة الوطنية والصين، اتفاقية تقدم الصين بموجبها مساعدة للسلطة قيمتها 5.5 ملايين دولار، إضافة إلى اتفاقية أخرى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[93].

ومن الجدير ذكره أن الصين تقدمت بخطوات واضحة نحو فتح علاقة مع حركة حماس خلال سنة 2011؛ تمثلت في زيارة قام بها وفد صيني رسمي إلى دمشق، حيث التقى بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة في شهر كانون الثاني/ يناير، تمّ خلالها بحث مستجدات العملية السياسية بين الفلسطينيين و"إسرائيل" والمصالحة الوطنية الفلسطينية، كما شرح مشعل المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون جراء الحصار وجدار العزل وكذلك معاناة الأسرى، وأكد الجانبان على استمرار التواصل السياسي بينهما فيما يتعلق بهذه القضايا. وتبع هذه الزيارة لقاء آخر جمع عدد من قيادات الحركة بوفد صيني في شهر شباط/ فبراير. وقد بدا الجانب الصيني مدركاً لأهمية القضية الفلسطينية في دور الصين المتصاعد دولياً، كما كان موقفه إيجابياً على صعيد احترام إرادة الشعب الفلسطيني، بما فيها نتائج الانتخابات سنة 2006[94].

في المقابل، عقد مسؤولون صينيون لقاءات مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي دان مريدور Dan Meridor، إلى جانب المشاركة في لقاء أكاديمي عن العلاقات الإسرائيلية الصينية في 2011/5/30[95]. وفي 25 أيار/ مايو قام قائد الأسطول الحربي الصيني الأدميرال وو شينغ لي Wu Shengli بزيارة لـ"إسرائيل"، والتقى وزير الدفاع إيهود باراك ونظيره الإسرائيلي إليعازر ماروم Eliezer Marom. وفي 14 آب/ أغسطس قام رئيس أركان الجيش الصيني الجنرال تشين بينج دي Chen Bingde بأول زيارة لقائد عسكري صيني بهذا المستوى لـ"إسرائيل". وكان باراك قد زار الصين في حزيران/ يونيو 2011، ومعلوم أن فرض حظر بيع الأسلحة للصين من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بعد أحداث تيانامين Tiananmen سنة 1989، جعل من "إسرائيل" الدولة الثانية بعد روسيا في مبيعات الأسلحة لها.

وقد تطورت العلاقات الصينية الإسرائيلية في الجانب العسكري من ناحية، وتزايد حجم التبادل التجاري بين الطرفين، من ناحية ثانية، حتى إن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين زاد بنسبة 96% خلال سنة 2010، طبقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لتصل إلى حوالي 2.05 مليار دولار. وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة العسكرية بين الصين و"إسرائيل" في سنة 2011، إلا أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في تلك السنة ارتفع إلى 2.71 مليار دولار. مع العلم أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2010 بلغ 6.78 مليارات، مقارنة بـ 8.16 مليارات دولار في سنة 2011[96].

وتبحث الحكومة الإسرائيلية مع الصين مشروعاً لبناء سكة حديد بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وقال وزير المواصلات الإسرائيلي إسرائيل كاتز، خلال زيارته للصين في أيلول/ سبتمبر 2011، إن هذا المشروع سيكون بمثابة نفق لنقل البضائع بين آسيا والبحر المتوسط، ويمتد لمسافة 180 كم تبدأ من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى ناحال تزين Nahal Tzin[97].

ويبدو أن الثورات في البلاد العربية أوجدت نوعاً من القلق الصيني على مصالحها في الدول العربية، بخاصة بعد مغادرة حوالي 37 ألف صيني لليبيا، مما دفعها لتأكيد حرصها على مواصلة العلاقات مع "إسرائيل".

ولعل كل سياسات الصين التي سادت منذ سنة 1978، في التركيز على تطوير الصين اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وتجنب خوض صراعات مع أمريكا، عدا ما يمس تايوان والجوار الصيني آيلةٌ إلى التغيير، بعد إعلان إدارة أوباما نقل مركز الثقل، أو الأولوية في استراتيجيتها العالمية إلى المحيط الهادئ، مما يعني الحشد لحصار الصين واحتوائها. وهو من التطورات الخطيرة في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة.

سادساً: اليابان

ركزت مواقف الحكومة اليابانية خلال سنة 2011، على رفض الاستيطان والدعوة إلى توقف العنف بين الطرفين، إضافة إلى تقديم الدعم المالي للأونروا والسلطة الفلسطينية، وفيما يلي عدد من مواقفها إزاء بعض الأحداث[98]:

1. إبداء الأسف لقيام "إسرائيل" ببناء وحدات استيطانية في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية، واعتبار أن كافة أعمال الاستيطان مخالفة للقانون الدولي. وقد صدرت عدة بيانات يابانية بهذا الشأن[99].

   كما دانت الحكومة اليابانية قيام سلطات الاحتلال بهدم فندق شبرد في شرقي القدس. ودانت أيضاً خططاً مستقبلية لبناء وحدات استيطانية أعلنت الحكومة الإسرائيلية عزمها على تنفيذها لاحقاً في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس .

   وقد عدَّت البيانات اليابانية كل هذه الأعمال الإسرائيلية بأنها تعاكس توجهات المجتمع الدولي الهادفة إلى إعادة الأطراف إلى التفاوض، الأمر الذي يوجب على "إسرائيل" وقف كافة هذه النشاطات المخالفة للقانون الدولي. كما طالبت اليابان "إسرائيل" بعدم تغيير الواقع في شرقي القدس[100].

2. ترفض البيانات اليابانية "أية إجراءات تؤثر على الوضع النهائي لحدود سنة 1967"[101].

3. وبخصوص الموقف الياباني من العمليات العسكرية بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي، فقد عبرت عنها كما يلي[102]:

أ. دانت اليابان الهجوم الذي وقع على حافلة إسرائيلية في القدس في 23 آذار/ مارس، ورأت الحكومة اليابانية "أن الإرهاب عمل غير مبرر"، وأبدت أسفها العميق لتبادل الهجمات بين الطرفين في قطاع غزة.

ب. أبدت اليابان "أسفها من الهجمات المتبادلة في قطاع غزة بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، كما دانت الهجوم الذي وقع على الإسرائيليين في 18 آب/ أغسطس، وأكدت قلقها العميق من إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ومن العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ج. أعربت اليابان عن ترحيبها بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وأملت بـ"أن يكون ذلك عاملاً معززاً لبناء الثقة بين الطرفين".

د. أبدت اليابان القلق من إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على "إسرائيل"، وكذلك من العمليات العسكرية الإسرائيلية "لما تسببه هذه الأعمال من ضحايا مدنيين، الأمر الذي يستوجب ضبط النفس من قبل الطرفين، لا سيّما وأن المشكلة لن تحل بالعنف".

4. وفي مجال النشاطات السياسية، أشارت البيانات اليابانية إلى ما يلي[103]:

أ. أعربت اليابان عن ترحيبها بالإجراءات الاقتصادية التي أعلنتها اللجنة الرباعية و"إسرائيل" لتخفيف الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة.

وقدمت اليابان مبلغ 7.7 ملايين دولار للأونروا، إضافة إلى 3.3 ملايين دولار كمساعدات غذائية لقطاع غزة في آب/ أغسطس 2011، للسنة المالية 2012/2011[104]، وحوالي 32 مليون دولار لأغراض البيئة في مناطق السلطة الفلسطينية في شباط/ فبراير 2011[105].

ب. وفي التعقيب الياباني على لقاء حركتي فتح وحماس في القاهرة في 4 أيار/ مايو أشارت الخارجية اليابانية إلى "ضرورة محافظة السلطة الفلسطينية على التزامها بنبذ العنف ضدّ إسرائيل".

ج. مساندة جهود اللجنة الرباعية، والتأكيد على الدعم الياباني لإقامة دولة فلسطينية، وأهمية المشروع الياباني المعروف باسم "مشروع ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity.

د. القلق العميق من قيام "إسرائيل" بتجميد تحويل الضرائب الفلسطينية لخزينة السلطة.

إن الموقف الياباني يظلّ ضمن السقف المقبول أمريكياً، وإن تمايز في بعض المواقف عن السياسات الأمريكية. ولا يتوقع من اليابان أن تخرج عن هذه الحدود في المدى المنظور.

سابعاً: الأمم المتحدة

مثلت الأمم المتحدة ميدان معركة دبلوماسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في سنة 2011، وكان موضوع هذه المعركة هو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة، وبالذات منظمة اليونسكو. ونتيجة للرفض الأمريكي القاطع لقبول فلسطين عضواً كامل العضوية، تمحورت الجهود الدولية حول عدد من الخيارات:

1. القبول بالعضوية الكاملة: وهو الاختيار الذي تسانده روسيا والصين والدول العربية وأغلب الدول النامية وبعض الدول الأوروبية لا سيّما الصغرى والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

2. القبول بدولة "غير عضو": ففي الأمم المتحدة مستويات ثلاثة للعضوية؛ فهناك الدولة العضو كاملة العضوية، وهناك مركز المراقب (كحال منظمة التحرير الفلسطينية)، وهناك الدولة غير العضو (مثل مركز الفاتيكان، أو سويسرا حتى سنة 2002)، وهو مركز لا يمنحها العضوية الكاملة، ولكنه يمنحها الحق في المشاركة في أعمال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وقد تعدُّ السلطة الفلسطينية انتقال المركز الفلسطيني لمستوى الدولة غير العضو خطوة للأمام، بالرغم من أنها أقل من الطموح الفلسطيني. ومن الضروري التنبه إلى أن هناك فرقاً بين الاعتراف بالدولة Recognition والعضوية Admittance، مع أن الأول يمهد للثاني لكنه لا يكفله بالضرورة.

واستناداً إلى ذلك قد تتحول استراتيجية الدبلوماسية الفلسطينية إلى التحول في المركز القانوني من عضو مراقب إلى دولة مراقب، وبالتالي تصبح الضفة الغربية دولة تحت الاحتلال، ويبدو أن دولاً أوروبية عديدة وربما اللجنة الرباعية أقرب لهذا الاختيار.

3. العضو المراقب: هو الوضع القائم حالياً، ويبدو أن الولايات المتحدة أقرب لهذا الاختيار. وطبقاً لأقوال ماجد عبد الفتاح مندوب مصر في الأمم المتحدة فإن "ما يعيق التحرك في مجلس الأمن بشأن الطلب الفلسطيني هو الضغوط الشديدة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، للحيلولة دون حصول الطلب على الأصوات الكافية وهي تسعة أصوات في مجلس الأمن"؛ وهي تقوم بذلك حتى لا تضطر لاستخدام حقّ النقض (الفيتو) غير المبرر ضدّ الطلب في هذا التوقيت الحرج لديها داخلياً وهي تستعد للانتخابات الرئاسية[106]. ويبدو أن الذهاب إلى الجمعية العامة هو الاختيار الوحيد المتاح أمام الطرف الفلسطيني خلال سنة 2012، خاصة بعد أن أعلنت لجنة طلبات الانضمام التابعة لمجلس الأمن في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر أنها "عجزت عن إصدار توصية تحظى بإجماع أعضاء مجلس الأمن" حول الطلب الفلسطيني[107].

ويتعزز الطلب الفلسطيني للعضوية بإقرار مؤسسات دولية "بأهلية" الكيان الفلسطيني القائم من الناحية الاقتصادية للتحول إلى الدولة، فقد حصلت السلطة الفلسطينية على تصديق من البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund بأنها قادرة بالكامل على إدارة اقتصاد دولة مستقلة. وقال البنك الدولي في تقرير أصدره في 2011/4/7، إنه "إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها في مجال بناء المؤسسات، وإيصال وتقديم الخدمات العامة إلى الشعب الفلسطيني، فإنها تكون في وضع جيد لتأسيس دولة في أي وقت في المستقبل القريب"[108].

أما العضوية في اليونسكو فكانت أيسر من الناحية الإجرائية، لأن الأمر لا يتطلب المرور بمجلس الأمن والتعرض للعقبة الأمريكية، فقد صوّت المجلس التنفيذي في منظمة اليونسكو في 2011/10/5 في دورته رقم 187 تحت رئاسة المندوب الروسي لصالح العضوية الكاملة لفلسطين بغالبية 40 صوتاً من أصل 58 دولة، ومعارضة أربع دول هي الولايات المتحدة و"إسرائيل" وألمانيا ولاتفيا، وامتناع 14 عن التصويت، بينها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا[109].

وفي الدورة الـ 36 للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو مُنحت العضوية الكاملة لفلسطين في 31 تشرين الأول/ أكتوبر على الرغم من معارضة ضارية من الولايات المتحدة، وقد صوتت إلى جانب القرار 107 دول أبرزها روسيا والصين وفرنسا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، بينما عارضها 14 دولة من بينها الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وهولندا، وامتنعت 52 دولة عن التصويت من بينها بريطانيا وإيطاليا، وتغيب 12 دولة عن التصويت[110]. ومن المعروف أن العضوية في اليونسكو ليست مرهونة بالعضوية في الأمم المتحدة.

ويلاحظ على عملية التصويت ما يلي:

أ. انقسام الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي بين دول معارضة (ألمانيا) ومؤيدة (فرنسا) وممتنعة (بريطانيا وإيطاليا).

ب. إذا اعتبرنا أن التصويت في المؤتمر العام لليونسكو مؤشراً لما قد يكون عليه الحال في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا تمّ نقل الموضوع إليها، فإن الضغط الأمريكي على الدول الأعضاء قد يفعل فعله دبلوماسياً ومالياً.

سياسة الاستيطان والأبعاد الإنسانية:

يتسق موقف الأمم المتحدة مع الموقف الدولي شبه التام الرافض للاستيطان واعتباره مخالفاً للقوانين الدولية، فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس في مناسبات عديدة.

وقال بان كي مون، خلال جلسة للجمعية العامة خصصت للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إن المستوطنات في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية تتعارض مع القانون الدولي، وهي غير مقبولة، وأضاف أنها "يجب أن تتوقف"[111].

من ناحية أخرى، دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية إلى الالتزام بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، بالتوقف عن بناء الجدار، وتعديل مسار الأجزاء التي شُيِّدَت لتتفق مع الخط الأخضر، وتفكيك أجزاء الجدار التي استكملت بالفعل، وإلغاء نظام البوابات والتصاريح[112].

غير أن مارتن نيسيركي Martin Nesirky المتحدث باسم الأمين العام بان كي مون طالب "من جميع الحكومات المعنية" استخدام نفوذها لعدم قيام أي طرف بإرسال سفن جديدة تنقل مساعدات إلى قطاع غزة خوفاً من أي تدهور للوضع في الشرق الأوسط[113]. ولعل ذلك متناغم مع نتائج تقرير لجنة جيفري بالمر التي أجرت تحقيقاً بخصوص الهجوم الذي قامت به القوات الإسرائيلية على السفينة التركية، في سنة 2010، وقد أشار التقرير الصادر في أيلول/ سبتمبر 2011 إلى عدد من النتائج منها[114]:

1. واجهت "إسرائيل" خطراً حقيقياً لأمنها من مجموعات مسلحة في غزة، وقد فرضت الحصار البحري كإجراء أمني مشروع، لمنع دخول السلاح إلى غزة من البحر، وإن تنفيذ الحصار يتفق مع مقتضيات القانون الدولي.
2. شكل قرار "إسرائيل" للصعود إلى السفينة على هذه المسافة البعيدة، ودون إنذار، تجاوزاً وعملاً غير معقول.

3. واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة تطلبت منها استخدام القوة.
4. هناك سوء معاملة من قبل الإسرائيليين للركاب بعد سيطرة قواتهم على السفينة.

لقد كان تقرير بالمر مثير للاستغراب بالنسبة لخبراء القانون الدولي وللمتابعين للحصار الإسرائيلي على القطاع. ورفع علامات استفهام حول مصداقية بالمر نفسه وخلفياته المؤيدة للصهيونية. فلم يُدن التقرير "إسرائيل" على تجاوزها القانون الدولي وعلى اقتحام سفينة مدنية وعلى قتل مدنيين؛ وبرر الحصار لقطاع غزة بحجة منع السلاح، بينما يقوم الإسرائيليون بمنع تزويد القطاع بأكثر من ستة آلاف نوع من المواد الغذائية والاستهلاكية ومواد البناء ومستلزمات الزراعة والصناعة والبنى التحتية؛ وهناك مئات الطرق للاستيثاق من عدم وجود أسلحة على هذه السفينة وغيرها، دون الحاجة للحصار الإسرائيلي الخانق.

وإذا تمّ ربط نتائج تقرير بالمر بالتراجع الذي أعلن عنه جولدستون في نيسان/ أبريل عن مضمون تقريره الخاص بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008، خصوصاً فيما يتعلق بإدانة "إسرائيل"، فإن ذلك يوحي بالتأثير المسبق على توجهات المجتمع الدولي نحو الإقرار بالحق الفلسطيني في العضوية في الأمم المتحدة.

الجمعية العامة:

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة بند "قضية فلسطين" في 2011/10/29، وتمّ اعتماد مشاريع خمسة قرارات تخص فلسطين في اجتماعاتها في 2011/11/30، وهي:

1. قرار تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية: أكدت الجمعية العامة بموجبه ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها، ودعمها الكامل لعملية التسوية في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة، وطالبت الأطراف الوفاء بالتزاماتهما السابقة، خاصة التقيد بخريطة الطريق، وضرورة الالتزام بالحلّ القائم على دولتين، وضرورة الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، والتوقف فوراً عن تشييد الجدار، والوقف الكامل لكافة الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية والتحريضية، بما في ذلك تلك التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون في شرقي القدس، خاصة في الأماكن الدينية وحولها.

وأكد القرار على ضرورة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، بما فيها شرقي القدس، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو. وشدد القرار على ضرورة حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194[115].

2. القرار الخاص بالقدس: أعادت الجمعية العامة التأكيد على ما قررته من أن أي إجراءات تتخذها "إسرائيل" لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس هي إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي باطلة وليست لها أية شرعية على الإطلاق. وأعربت الجمعية عن شديد قلقها إزاء استمرار "إسرائيل" في القيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، وتشييدها الجدار في شرقي القدس وحولها، بما في ذلك أعمال الهدم للمنازل الفلسطينية وطرد العديد من الأسر من منازلها في أحياء شرقي القدس، والأعمال الاستفزازية والتحريضية ضدّ السكان الفلسطينيين في المدينة، التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون أيضاً[116].

3. دعت الجمعية العامة إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، صياغة سبل مشاركة وسائط الإعلام وممثلي المجتمع المدني في مناقشة مفتوحة إيجابية، بشأن وسائل تشجيع إقامة حوار بين الشعوب وتعزيز السلام والتفاهم المتبادل في المنطقة[117].

4. طلبت الجمعية العامة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه أن تواصل بذل كل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وتأييد عملية التسوية في الشرق الأوسط، وتعبئة الدعم الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني، كما طلبت من لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وإلى هيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مختلف جوانب قضية فلسطين أن تواصل التعاون الكامل مع اللجنة[118].

5. طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة بالموارد اللازمة، وأن يكفل استمرارها في الاضطلاع بأعمالها، كما دعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع الشعبة في أدائها لمهامها[119].

الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي United Nations-Economic And Social Council (ECOSOC):

اتخذ المجلس في 2011/7/26، قراراً يعرب فيه عن قلقه العميق من سوء الأوضاع للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، بسبب التأثير الضار لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب هدم المنازل، والاعتقال التعسفي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وسوء الأحوال المعيشية في مختلف القطاعات التعليمية والمياه والصحة.

كما أعرب المجلس عن قلقه العميق من الأوضاع الحرجة في قطاع غزة، بسبب القيود على حركة الأفراد والسلع، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني، وضرورة التزام "إسرائيل" بقواعد القانون الدولي، وبالسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم[120].

وفي 28 تموز/ يوليو اتخذ المجلس قراراً يدعو إلى تنفيذ عدة التزامات منها[121]:

1. فتح كافة نقاط العبور لقطاع غزة عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 لسنة 2009.
2. التأكيد على التواصل الجغرافي لمناطق الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وضمان حرية الانتقال للسلع والأفراد.
3. التأكيد على ضرورة الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية وضمان تطورها.
4. ضرورة التزام "إسرائيل" بالبروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية الموقع في باريس في 1994/4/29.
5. على "إسرائيل" إعادة إعمار الممتلكات الفلسطينية التي دمرت بسبب أعمالها العسكرية.
6. التأكيد على ضمان حماية المدنيين.
7. التأكيد على حقوق الفلسطينيين في كافة الموارد الاقتصادية والطبيعية.
8. وقف "إسرائيل" لهدم المنازل والممتلكات.
9. وقف "إسرائيل" استغلال المصادر الطبيعية.
10. التأكيد على عدم شرعية المستعمرات في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.
11. اعتبار الجدار العازل في الضفة الغربية غير قانوني.
12. ضرورة التزام "إسرائيل" باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين.
13. التأكيد على أهمية استمرار عمل المنظمات الدولية في الأراضي المحتلة.
14. التأكيد على أهمية استمرار مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا):

تجاوزت وكالة الأونروا عجز ميزانيتها في سنة 2010 البالغ 100 مليون دولار بفضل تبرعات بعض الدول، طبقاً لما ذكره مفوض عام وكالة الأونروا فيليبو جراندي Filippo Grandi، غير أن هناك إمكانية بعدم القدرة على مواجهة العجز في سنة 2011 ومقداره 60 مليون دولار، بسبب تخفيض بعض الدول لتبرعاتها بسبب الأزمة المالية العالمية، علماً أن موازنة الوكالة لسنة 2011 تبلغ نحو 620 مليون دولار[122].

وبالرغم من إشارات بعض الجهات الأوروبية وغيرها إلى التخفيف الإسرائيلي للحصار على غزة، فإن المتحدث باسم الوكالة كريس جينيس Chris Gunness أشار في تموز/ يوليو 2011 إلى "أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة من أعتى وأقسى أشكال الحصار في تاريخ البشرية"، وأضاف أنه "لو كان الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة جرى في مكان آخر لكانت هناك، على الأرجح، إجراءات سياسية ذات معنى لوضع حدّ له وتقديم المسؤولين عنه للمساءلة"، واستشهد جينيس بوصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) ذلك الحصار بأنه "عقاب جماعي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي".

كما كشف جينيس أن "إسرائيل" لم تسمح إلا لـ 3,291 من الشاحنات المحملة بمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2010. وأوضح أن تلك المواد تشكل فقط 4% من احتياجات مشاريع تنوي الوكالة تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة[123].

ثامناً: الرأي العام الدولي:

سنتناول موقف الرأي العام الدولي على مستويين:

1. توجهات الرأي العام الشعبي:

يتم ذلك من خلال استطلاعات الرأي العام التي تقوم بها جهات أكاديمية أو سياسية ذات قدر من المصداقية. وسنحاول أن نبين هذه التوجهات من خلال عدد من الموضوعات:

أ. الموقف من الحق الفلسطيني بالعضوية في الأمم المتحدة:

أظهر استطلاع للرأي، شمل 19 بلداً، قامت به هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في الفترة 2011/7/3-2011/8/29، أن 49% من الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون حصول فلسطين على صفة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بينما يعارض ذلك 21%، فيما امتنع 30% عن إبداء رأي. وبين الاستطلاع أن المؤيدين لطلب السلطة الفلسطينية بالحصول على اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مستقلة على حدود سنة 1967 هي الأعلى في الدول الإسلامية والصين.

في المقابل سجلت أعلى نسبة معارضة لحق فلسطين في الحصول على العضوية في الولايات المتحدة وبلغت 45% مقابل 36% مؤيدين، وفي البرازيل كان 41% من المؤيدين مقابل 26% من المعارضين، بينما كان في الهند 32% مؤيدون مقابل 25% من المعارضين.

أما في الدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي شملها الاستطلاع فجاءت النتائج على الشكل التالي: فرنسا 54% مؤيدون مقابل 20% معارضون، ألمانيا 53% مؤيدون مقابل 28% معارضون، وبريطانيا 53% مؤيدون مقابل 26% معارضون، أما في روسيا فقد جاءت نسبة مؤيدي حقّ فلسطين 37% مقابل 13% معارضين[124].

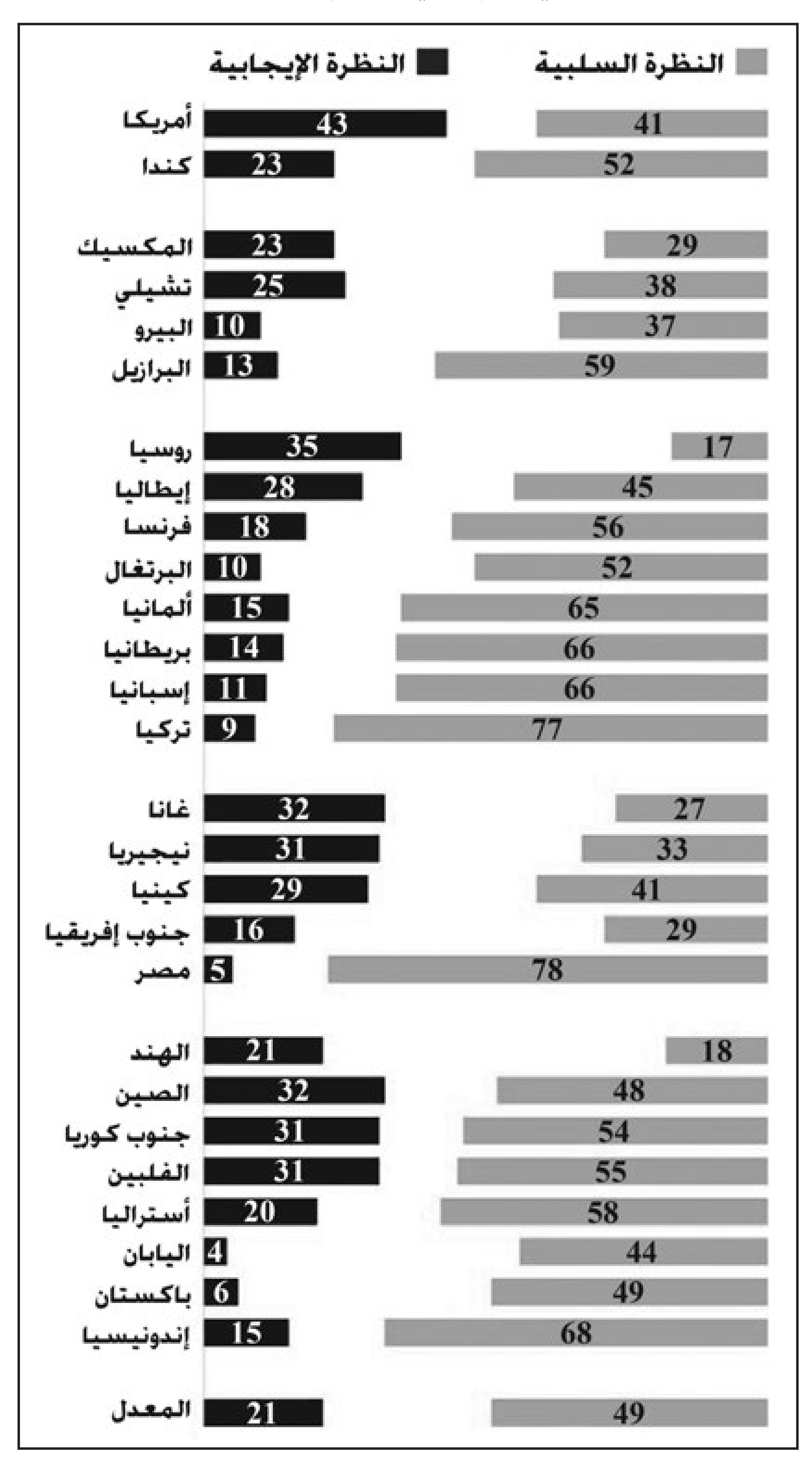
ب. النظرة السلبية لـ"إسرائيل":

تشير اتجاهات الرأي العام الدولي نحو "إسرائيل" إلى استمرار النزعة السلبية لدى أغلب دول العالم، وقد بلغ معدل النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" سنة 2011 حوالي 49%، بينما كان معدل النظرة الإيجابية نحوها حوالي 21%. ويظهر الجدول التالي موقف الرأي العام تجاه "إسرائيل":

جدول 5/2: توجهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" سنة 2011[125]

الدولة	النظرة الإيجابية تجاه "إسرائيل" (%)	النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" (%)	المحايدون (%)
الولايات المتحدة	43	41	16
كندا	23	52	25
المكسيك	23	29	48
تشيلي	25	38	37
البيرو	10	37	53
البرازيل	13	59	28
روسيا	35	17	48
إيطاليا	28	45	27
فرنسا	18	56	26
البرتغال	10	52	38
ألمانيا	15	65	20
بريطانيا	14	66	20
إسبانيا	11	66	23
تركيا	9	77	14
غانا	32	27	41
نيجيريا	31	33	36
كينيا	29	41	30
جنوب إفريقيا	16	29	55
مصر	5	78	17
الهند	21	18	61
الصين	32	48	20
جنوب كوريا	31	54	15
الفلبين	31	55	14
أستراليا	20	58	22
اليابان	4	44	52
باكستان	6	49	45
إندونيسيا	15	68	17
المعدل	**21**	**49**	**30**

توجهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" سنة 2011



ومن الملفت للانتباه أن:

1. نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" كانت في أربع دول فقط، بينما غلبت النظرة السلبية في 23 دولة.
2. التباين بين سلوك حكومات الدول الأوروبية الكبرى وبين توجهات الرأي العام فيها تجاه القضية الفلسطينية، ففي حين بلغت نسبة النظرة السلبية لـ"إسرائيل" في ألمانيا 65%، وفي بريطانيا 66%، وفي فرنسا 56%، إلا أن سياسة هذه الدول لا تتسق مع هذه النتائج.

وعند النظر في توجهات الرأي العام الدولي (الفردية والمنظمة)، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. بغضّ النظر عن الجهات التي نظمت الاستطلاعات، فربما كانت النتائج مغايرة لو كانت الأسئلة تركز مثلاً على تأييد الاحتلال الإسرائيلي أو رفضه، أو الموافقة على الاستيطان وتهويد القدس أو الوقوف ضده، أو تشجيع الحصار على قطاع غزة أو معارضته. ولربما خدمت النتائج الصالح الفلسطيني بشكل أوسع، ولكشفت بشكل أوسع مدى المعارضة العالمية للسياسات الإسرائيلية.
2. من الملاحظ أن نسبة المحايدين في بعض الدول ما تزال عالية، فهناك تسع دول تزيد نسبة المحايدين فيها عن 40%، وهي نسبة عالية تستحق التنبه لها.
3. من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام للدول التي لا تعكس مواقف مواطنيها مواقف حكوماتهم كما هو الحال في روسيا والهند.

2. الهيئات الدولية غير الحكومية:

تشكل نشاطات ومواقف هيئات العمل الشعبية على المستوى الدولي مؤشراً على توجهات الرأي العام الدولي، وتدل متابعة نشاطات الهيئات الأكثر بروزاً على استمرار التعاطف مع قضايا المجتمع الفلسطيني المختلفة، وهو ما يُستدل عليه من النماذج التالية:

أ. منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International: حيث دعت في بيانات عدة إلى رفض الطلب الإسرائيلي بسحب تقرير جولدستون الذي يحمل "إسرائيل" مسؤولية معاناة المدنيين الفلسطينيين في غزة، كما انتقدت في بياناتها مضايقات سلطات الاحتلال لنشطاء حقوق الإنسان[126].

ب. هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch (HRW): انتقدت في بياناتها اعتداءات الأمن الإسرائيلي على المسيرات السلمية في ذكرى النكبة، كما انتقدت دعوات إسرائيلية لفرض عقوبات على الداعين لمقاطعة منتجات المستعمرات، لكنها انتقدت كذلك ممارسة التعذيب من قبل السلطات الفلسطينية ومنعها لبعض المظاهرات السلمية[127].



ج. أصدقاء الإنسان الدولية Friends of Humanity International: طالبت السلطات المصرية بفتح معبر رفح وفكّ الحصار عن قطاع غزة[128].

د. الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين The European Network to support the rights of Palestinians Prisoners (Ufree): دعت مصر لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين لديها[129].

هـ. منظمات حقوقية سويسرية: دعت عشرين منظمة إلى التظاهر ضدّ زيارة للرئيس الإسرائيلي لسويسرا[130].

و. منظمات حقوقية أوروبية تدعو لإزالة جدار الفصل العنصري والمستعمرات.

ز. انتقاد جمعيات حقوقية أوروبية تراجع جولدستون عن مضمون تقريره.

ح. الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة European Campaign to End the Siege on Gaza (ECESG): قامت بتسيير سفن لغزة، وانتقدت دعوة بان كي مون للتوقف عن إرسال سفن مساعدات لغزة[131].

ط. أصدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدداً من البيانات تضمنت نقداً لعدم إعادة بعض الأسرى الفلسطينيين المحررين في صفقة التبادل بين "إسرائيل" وحركة حماس إلى مسقط رأسهم، كما أشار إلى تقديم مساعدات لغزة على شكل أدوية، وانتقد تأثير الحصار الإسرائيلي على المرافق الصحية في قطاع غزة.

ي. تنظيم قافلة شاحنات تحمل مساعدات لغزة من جنوب إفريقيا تحت اسم "كلنا غزة"[132].

ك. انتقدت 22 منظمة حقوقية دولية مضمون تقرير بالمر الذي أشرنا له في الصفحات السابقة[133].

ل. أعلنت 21 منظمة نقابية دولية (أعضاء في اتحاد النقابات العالمي World Federation of Trade Unions) دعمها طلب العضوية الفلسطيني للأمم المتحدة[134].

م. دعت 20 منظمة دولية اللجنة الرباعية إلى الضغط على "إسرائيل" لوقف هدم منازل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[135].

خاتمة

إذا استبعدنا التطورات المفاجئة في البيئة الدولية، فثمة وقائع مُجَدْولة بشكل محدد لسنة 2012 مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية والروسية والفرنسية، إلى جانب احتمالات التغير في الرئاسة الصينية، ناهيك عن الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقررة بشكل مبدئي في أيار/ مايو 2011، ثم جرى تأجيلها.

ويبدو أن التغير في القيادة الروسية (تبادل ديمتري ميدفيديف Dmitry Medvedev وبوتين المواقع للمرة الثانية فيعود الأول رئيساً للوزراء والثاني رئيساً للدولة) والتغير المحتمل في القيادة

الصينية (نرجح أنها ستكون بقيادة المهندس شي جين بينغ Xi Jinping (57 سنة) كأمين عام للحزب، والقانوني لي كيغيانغ Li Kegiang (55 سنة) كرئيس للوزراء، بدلاً من الرئيس هو جنتاو Hu Jintao، ورئيس الوزراء ون جياباو Wen Jiabao) لن تؤدي لتغيرات ذات معنى في توجهات الدولتين فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني.

وربما ألقى فوز رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي فرنسوا هولاند Francois Hollande بانتخابات الرئاسة الفرنسية، وهزيمته للرئيس اليميني ساركوزي، في 2012/5/6، ببعض ظلاله على الموقف الفرنسي والأوروبي تجاه القضية الفلسطينية؛ غير أنه لا يظهر أن هناك ما يمكن المراهنة عليه نحو تغيير جاد في هذا المجال. إذ إن فوز هولاند جاء بشكل عام نتيجة عوامل داخلية مرتبطة أساساً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، والسياسات المتبعة في منطقة الاتحاد الأوروبي.

وسيبقى موضوع عضوية فلسطين في الأمم المتحدة من ناحية، واستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من ناحية ثانية هما الأكثر جذباً للجهود الدبلوماسية على المستوى الدولي، لكنهما لن يكونا بمنأى عن عدد من التطورات:

1. نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية: لما كانت الانتخابات الرئاسية تعقد في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، فإن ذلك يعني أن الرئيس الأمريكي قد يجد نفسه بين خيارين، إما أن يتجنب الإقدام على خطوات قد تفقده التأييد الإسرائيلي وبالتالي الناخب اليهودي، مما يعني العمل على أساس تجميد الوضع الحالي، أو أن يعمل على إحداث اختراق مهم، يعزز فرصه بالفوز مرة أخرى، وذلك يعني أن سياسته خلال سنة 2012 قد تأخذ الملامح التالية:

أ. استمرار معارضة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، سواء من خلال التهديد باستخدام حقّ النقض أم من خلال تكثيف الضغوط على الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهم أذربيجان وغواتيمالا والمغرب وباكستان وتوغو (بدلاً من البوسنة والهرسك، والبرازيل، ولبنان، ونيجيريا، والغابون) بدءاً من كانون الثاني/ يناير 2012، وقد تكون توغو هي الأقل تأييداً لفلسطين بين الأعضاء الجدد.

ب. تخفيف بيانات انتقاد الاستيطان الإسرائيلي الذي قد يزداد تسارعاً.

ج. تكثيف الضغوط على الطرف الفلسطيني للعودة للمفاوضات، أو العمل على إيجاد مفاوضات موازية تعطي انطباعاً بتحقيق نوع من الخرق الدبلوماسي.

د. استمرار الضغط الاقتصادي على إيران والتلويح بين حين وآخر بخيارات أخرى، بهدف استرضاء الصوت اليهودي.

هـ. قد تبدأ السلطة الفلسطينية جهداً نحو توسيع دائرة الدول المشاركة في اللجنة الرباعية، وهو أمر قد تعارضه الولايات المتحدة، لا سيّما أن ضمّ دول مثل البرازيل أو الهند أو جنوب إفريقيا لن تجده الولايات المتحدة أمراً مستساغاً.

2. التطورات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي: ستتقاسم دولتان رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2012، ففي النصف الأول ستكون الدنمارك، بينما ستكون قبرص في الفترة الثانية، وتشير الخطط الاستراتيجية للاتحاد خلال سنة 2012 إلى التركيز على بعدين هما مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية، ثم التركيز على ثلاث مناطق حسب الأولوية هي شرق أوروبا ثم الاستقرار في الشرق الأوسط ثم منطقة القفقاس[136]. ومن الضروري ملاحظة أن الاستقرار في الشرق الأوسط في الخطة الأوروبية لا يقتصر على الموضوع الفلسطيني، بل يزاحمه ما ستنجلي عنه تطورات الربيع العربي في كل من مصر وسورية وشمال إفريقيا واحتمالات التطور في الأردن.

هوامش الفصل الخامس

[1] See Middle East Quartet statements, UN News Centre, http://www.un.org/apps/news/docs.asp?Topic=Middle%20 East&Type=Quartet%20statement

[2] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2168, site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 5/2/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/135695160a620d6985257830004c63f1?OpenDocument

[3] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2172, UNISPAL, 14/3/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/D50BA20237F1057185257853006471DE

[4] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2174, UNISPAL, 20/5/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/5098a747c454b8ce852578960061bb30?OpenDocument

[5] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2175, UNISPAL, 5/7/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/fef8c10985494ee6852578c40044faf7?OpenDocument

[6] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2176, UNISPAL, 16/8/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/eb7a830bb18c51d9852578ee005e1280?OpenDocument

[7] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2177, UNISPAL, 20/8/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/fa60ef1865699647852578f40041cdb9?OpenDocument

[8] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2178, UNISPAL, 23/9/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/5b0d91439ced286f852579140072337b?OpenDocument

[9] موقع روسيا اليوم، 2011/12/15، انظر: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/574137/

[10] Quartet Envoy's Meetings with Israeli and Palestinian Negotiators, Jerusalem, UNISPAL, 27/10/2011, http://unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/175025889f011331852579360025c51?OpenDocument

[11] *Haaretz*, 1/12/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-balks-at-abbas-proposal-for-palestinian-state-borders-1.398816

[12] See In UN-Backed Talks, Israel and Palestinians Agree to Offer Peace Proposals, UNISPAL, 26/10/2011, http://unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/e938440d0c63d2948525793600536d7b?OpenDocument; and Quartet Envoy's Meetings with Israeli and Palestinian Negotiators, Jerusalem, UNISPAL, 27/10/2011.

[13] **الأيام**، رام الله، 2011/4/4، انظر: http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=163157&date=4/4/2011

[14] **المرجع نفسه**.

[15] الجزيرة.نت، 2011/1/29، انظر: http://aljazeera.net/palestine/pages/56affffd-3baa-46c7-9f95-317c2fd69559

[16] Palestinian Admission to UNESCO, Press Statement, Victoria Nuland, Department Spokesperson, Office of the Spokesperson, Washington, DC, U.S. Department of State, 31/10/2011, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/10/176418.htm

[17] US Congress Blocks Aid To Palestine, Site of About.com. US Foreign Policy, http://usforeignpolicy.about.com/od/unitednations/a/Us-Congress-Blocks-Aid-To-Palestine.htm

[18] Israeli Settlements: US Vetoes UNSC Resolution, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 19/2/2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12512732; and see Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report for Congress, 12/3/2012.

[19] فلسطين أون لاين، 2011/7/8، انظر: http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=22085؛ وانظر أيضاً:
In the House of Representatives, U. S., H. Res. 268, site of The U.S Government Printing Office (GPO), 7/7/2011, http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-112hres268eh/pdf/BILLS-112hres268eh.pdf

[20] *Washington Report on Middle East Affairs* magazine, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30, http://issuu.com/washreport/docs/volxxxno9

[21] *Ibid.* See also Bill Text, 112th Congress (2011-2012), H.RES.394.IH, site of Library of Congress, 8/9/2011, http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c112:H.RES.394:

[22] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30.

[23] *Haaretz*, 14/9/2011, http://www.haaretz.com/blogs/focus-u-s-a/congresswoman-ros-lehtinen-tells-haaretz-we-must-stop-palestinians-dangerous-scheme-1.384332

[24] Site of Bloomberg Buisnessweek, 29/12/2011, http://www.businessweek.com/ap/financialnews/D9RU7I8O0.htm

[25] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30.

[26] Reuters, 6/4/2011, http://www.reuters.com/article/2011/04/06/us-usa-israel-idUSTRE7355BL20110406

[27] بي بي سي، 2011/12/3، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111202_panetta_israel_isolation.shtml؛ وانظر أيضاً:
Defense Chief Says Israel Must Mend Arab Ties, *The New York Times*, 2/12/2011, http://www.nytimes.com/2011/12/03/world/middleeast/panetta-says-israel-must-mend-ties-with-arab-neighbors.html?_r=1

[28] بي بي سي، 2011/12/3، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111202_panetta_israel_isolation.shtml

[29] **القدس العربي**، 2011/12/8.

[30] See Ambassador Rice at U.N. Meeting on Civilians in Armed Conflict, Embassy of the United States of America-Brussels, 9/11/2011, http://www.uspolicy.be/headline/ambassador-rice-un-meeting-civilians-armed-conflict

[31] **الأيام**، رام الله، 2011/3/20.

[32] *The New York Times*, 13/5/2011, http://www.nytimes.com/2011/05/14/world/middleeast/14mitchell.html

[33] *The Guardian*, 13/5/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/13/george-mitchell-resigns-us-peace-envoy-middle-east

[34] John J. Mearsheimer and Stephen M.Walt., *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, September 2007), http://www.h-net.org/~diplo/roundtables/PDF/IsraelLobby-Schoenbaum.pdf

[35] *Yedioth Ahronoth*, 8/1/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3831661,00.html

[36] Tony Karon, Will Dennis Ross' Resignation Raise Pressure on Obama for a Tougher Iran Stance?, Global Spin Blog, *Time* magazine, 14/11/2011, http://globalspin.blogs.time.com/2011/11/14/will-dennis-ross-resignation-raise-pressure-on-obama-for-a-tougher-iran-stance/

[37] Tony Karon, Is Israel the 'National Home of the Jewish People'?, Global Spin Blog, *Time*, 7/7/2011, http://globalspin.blogs.time.com/2011/07/07/is-israel-the-national-home-of-the-jewish-people/

[38] BBC, 2/12/2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-16013478

[39] *The New York Times*, 8/11/2011, http://www.nytimes.com/2011/11/09/world/middleeast/in-overheard-comments-nicolas-sarkozy-calls-benjamin-netanyahu-a-liar.html

[40] *The Daily Telegraph* newspaper, 12/11/2011.



[41] President Obama Address to the American Israel Public Affairs Committee, Embassy of the United States of America-Brussels, 21/5/2011, http://www.uspolicy.be/dossier/middle-east-united-states-policy-toward-middle-east-dossier

[42] Remarks by the President at the AIPAC Policy Conference 2011, Office of the Press Secretry, The White House, Washington, D.C., 22/5/2011, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/22/remarks-president-aipac-policy-conference-2011

[43] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 5, July 2011, http://www.wrmea.com/component/content/article/370-2011-july/10541-july-2011-table-of-contents.html

[44] *Haaretz*, 29/7/2011, http://www.haaretz.com/blogs/focus-u-s-a/the-arab-spring-is-a-fantasy-1.375914

[45] الجزيرة.نت، 2011/12/10، انظر: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/a409a29d-4671-48e9-976a-b7c841dc1124؛ وانظر أيضاً:

The Guardian, 10/12/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/10/palestinians-invented-people-newt-gingrich

[46] Remarks by Ambassador Susan E. Rice, U.S. Permanent Representative to the United Nations, at an Open Debate of the Security Council on the Middle East, site of United States Mission To The United Nations (USUN), New York, 24/10/2011, http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/176034.htm

[47] بي بي سي، 2011/1/9، انظر:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110109_shepherd_hotel_demolition.shtml

[48] Quinnipiac University/ The Israel Project, 3/10/2011, American Opinion on U.S. Middle East Policy, site of Jewish Virtual Library, 23/10/2011, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/pousmep.html

[49] See site of J Street, http://jstreet.org/israel-palestine/

See also http://en.wikipedia.org/wiki/J_Street#cite_ref-JStreetAboutUs_3-0

[50] **الخليج**، 2011/2/27.

[51] **الشرق الأوسط**، 2011/3/4.

[52] **الحياة**، 2011/1/25.

[53] سما، 2011/6/21، انظر: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=98493

[54] **الخليج**، 2011/9/30.

[55] **القدس العربي**، 2011/5/21.

[56] Euro-Mediterranian Human Rights Network (EMHRN), The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel (Adalah), and Arab Association for Human Rights *The EU and the Palestinian Arab Minority in Israel* (Brussels: EMHRN, Febraury 2011), http://www.scribd.com/full/50343745?access_key=key-1vofvlqnsrj9cx13yhdi

[57] High Representative Catherine Ashton Concludes Her Visit in Israel, Brussels, site of Council of the European Union (Consilium), 29/8/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/124448.pdf

[58] Statement by High Representative Catherine Ashton on Settlement Expansion in Givat Hamatos, Brussels, Council of the European Union, 15/10/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/125155.pdf

[59] Statement by High Representative Catherine Ashton on the Israeli Decision to Expedite Settlement Activity, Brussels, Council of the European Union, 2/11/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/125801.pdf

[60] بيان صادر عن بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله حول هدم مسجد فلسطيني في خربة يرزا الواقعة ضمن منطقة ج في شمال الضفة الغربية، المكتب الإعلامي للاتحاد الأوروبي، القدس، 2011/10/13، انظر: http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111013_ar.pdf؛ وانظر أيضاً:
Local EU Statement, Demolition of a Palestinian mosque in Khirbet Yarza situated in Area C in the Northern West Bank, EU Press Office, http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111013_en.pdf

[61] Statement by the EU High Representative, Catherine Ashton,on the Deal Between Israel and Hamas on the Release of Gilad Shalit and Palestinian Prisoners, Brussels, Council of the European Union, 12/10/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/125081.pdf

[62] Statement by EU High Representative Catherine Ashton on the Attack on the Israeli Embassy in Cairo, Brussels, Council of the European Union, 10/9/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/124561.pdf

[63] تمّ احتساب سعر الصرف للمبالغ المذكورة ضمن هذا العنوان، حسب معدل الصرف في الشهر الذي اتخذ فيه القرار.

[64] See site of European Union @ United Nations, New York, 6/5/2011, http://www.eu-un.europa.eu/articles/en/article_11009_en.htm

[65] European Commission, Press Release: Palestinian People and Local Business at the Heart of the Commission's New Assistance Package, site of Europa, 22/8/2011, http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11/976&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en

[66] "Towards Youth Employment Through Strong Cooperation in Technical and Vocational Education and Training: New EU-Programme Launched for Bethlehem, Nablus and Hebron," Press Release, site of European Union Technical Assistance Office for the West Bank and Gaza Strip, 25/10/2011, http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111025_new_eu_programme_launchedfor_tvet_en.pdf

[67] **الحياة الجديدة**، 2011/11/24؛ و**الاتحاد**، 2011/11/29.

[68] ICM Research, European Public Perceptions of the Israel-Palestine Conflict, Fieldwork dates: 19th–25th January 2011, site of Middle East Monitor (MEMO), http://www.icmresearch.com/pdfs/2011_march_memo_israelpalestine_poll.pdf

[69] موقع شبكة رسالة الإسلام، 2011/9/12، انظر: http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=9722

[70] Daud Abdullah, Europe's Israel Romance is on the Wane, *The Guardian*, 14/3/2011, http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/mar/14/europe-israel-palestine-european-disconnect-public

[71] لمزيد من المعلومات انظر بيانات وزارة الخارجية الروسية، في:
Documents and Materials of the Russian MFA, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/english!OpenView&Start=1.232&Count=30&Expand=1#1

[72] وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2011/6/5، انظر: http://ar.rian.ru/policy/arab/20110605/129518441.html

[73] In Relation to Israeli Plans to Invite Tenders for Construction in Settlements in Occupied Palestinian Territories, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 16/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/Brp_4.nsf/arh/836D5EC55FACF1854425794A0054021C?OpenDocument

[74] نوفوستي، 2011/2/28، انظر: http://ar.rian.ru/policy/arab/20110228/128789743.html

[75] Israeli Settlement Activity in Palestinian Territory, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 6/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/ad7bbe190539f6edc32578e6004798e9!OpenDocument; and Response by MFA Spokesman Alexander Lukashevich to a Media Question About Israel's Decision to Continue Settlement Expansion in East Jerusalem, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 12/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/f97685c20b2ff49ac32578ed002728fa!OpenDocument

76 Dmitri Trenin, Russia's Spheres of Interest, not Influence, *The Washington Quarterly* journal, October 2009, cited in Carnegie Moscow Center, http://carnegie.ru/publications/?fa=23863
Marcin Kaczmarski, Russia's Middle East Policy After the Arab Revolutions, OSW Commentary, no. 59, Centre for Eastern Studies (CES), 26/7/2011, http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/132767/ipublicationdocument_singledocument/cccb0eba-eba2-4b9c-b761-8db289e86677/en/commentary_59.pdf

77 Concerning the Escalation of Tension Around the Gaza Strip, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 30/10/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/8d69589b9842f3854425793a004bd6c3!OpenDocument; and Press Release, Foreign Minister Sergey Lavrov Meets with Israeli Deputy Prime Minister and Foreign Minister Avigdor Lieberman, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/6ab5e5cc790b2570c32579160048180f!OpenDocument

78 Russian MFA Press and Information Department Comments on the Situation Around the Gaza Strip and in Southern Israel, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/3f899b8d3d4968ecc32578f50021c9f6!OpenDocument

79 Situation Surrounding the Israeli Embassy in Cairo, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 10/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/2a752b7d08f266bcc3257909004b6fc8!OpenDocument

80 Foreign Minister Sergey Lavrov Meets with Head of the Palestinian National Authority Mahmoud Abbas, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/2d88dfeee5ecef13c32579130040fb9b!OpenDocument

81 **القدس العربي**، 2011/11/27.

82 Deputy Foreign Minister Mikhail Bogdanov's Meetings with Leaders of Palestinian Organizations, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 30/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/6eadd7860f8bdd01c32578fc0043c4f8!OpenDocument

83 Meeting of Russian-Palestinian Working Committee on the Middle East, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 5/7/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/09fc1ebc609e5290c32578c500398018!OpenDocument

84 Response by Sergey Vershinin, Director of the Middle East and North Africa Department at the Russian Foreign Ministry, to a Media Question Regarding the Meeting of Palestinian Organizations in Moscow's Suburbs, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 25/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/f1d3e12f469787ffc325789c001da7d4!OpenDocument

85 Foreign Minister Sergey Lavrov Converses with the Participants of the Inter-Palestinian Meeting, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/cbebee39bc273e91c325789a002e8ae1!OpenDocument

86 On the Meeting Between the Russian Foreign Minister Sergey Lavrov and the President of the Palestinian National Authority Mahmoud Abbas, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/3/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/29fec80a62920904c325785e00252be0!OpenDocument

87 In Connection with Israel's Decision to Expedite Construction in Occupied Palestinian Territories, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/c9f62a165bb1ccb24425793f002c7d30!OpenDocument

[88] Greetings by Russian Foreign Minister Sergey Lavrov to the Participants of the International Scientific Conference 'The Imperial Orthodox Palestine Society and Its Activities in the Holy Land. Marking the 130th Anniversary of Its Founding', The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 10/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/3fd950974b357c7c44257945003ccccf!OpenDocument

[89] Deputy Foreign Minister Sergey Ryabkov Holds Consultations in Israel, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 1/12/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/a41bc85792bdd2b8442579590053745a!OpenDocument

[90] Expulsion of Vadim Leiderman, Israel's Military Attaché in Moscow, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 19/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/a40a5a235a0525e9c325789600298eb4!OpenDocument

[91] Sujian Guo (ed.), *China's "Peaceful Rise" in the 21st Century: Domestic and International Conditions* (Ashgate Publishing, September 2006), http://www.ashgate.com/default.aspx?page=637&calcTitle=1&title_id=9168&edition_id=9734

[92] See Chinese Special Envoy to the Middle East Wu Sike Meets with President of the Palestinian National Authority Abbas, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 26/8/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2868/2870/t852691.htm; and Foreign Minister Yang Jiechi Holds Talks with Palestinian President's Special Envoy, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 12/7/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2868/2870/t839507.htm

[93] **الأيام**، رام الله، 2011/4/2.

[94] بناء على مراسلة إلكترونية مع أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، بيروت، 2012/5/9.

[95] Vice Foreign Minister Zhai Jun Attends the Opening Ceremony of the Seminar on Israel-China Relations, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 30/5/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2828/2830/t827020.htm; and Chinese Special Envoy to the Middle East Wu Sike Meets with Israeli Deputy Prime Minister and Intelligence Minister Dan Meridor, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 26/8/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2828/2830/t852689.htm

[96] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[97] Site of CRIenglish.com, 20/9/2011, http://english.cri.cn/6909/2011/09/20/195s659185.htm; and *Yedioth Ahronoth*, 23/10/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4137345,00.html

[98] لمزيد من المعلومات، انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية، في:

Ministry of Foreign Affairs of Japan, http:www.mofa.go.jp\region\middle_e\israel\index.html

[99] أشارت بيانات وزارة الخارجية اليابانية إلى وقائع محددة حدثت في سنة 2011؛ مثل بناء 945 وحدة في شرقي القدس (7 نيسان/ أبريل)، وأكثر من 900 وحدة في شرقي القدس (8 آب/ أغسطس)، و1,600 وحدة في شرقي القدس (15 آب/ أغسطس)، و277 وحدة في الضفة الغربية (17 آب/ أغسطس)، و1,100 وحدة أخرى في شرقي القدس (28 أيلول/ سبتمبر)، و2,610 وحدات استيطانية في شرقي القدس (18 تشرين الأول/ أكتوبر).

[100] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/1/11، و2011/2/10، و2011/3/16.

[101] المراجع نفسها.

[102] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/3/24، و2011/4/11، و2011/8/22، و12 و2011/10/31.

[103] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/2/8، و2011/5/12، و2011/9/24، و2011/11/4.

[104] Site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), 17/8/2011, http://unrwa.org/etemplate.php?id=1082; and Representative Office of Japan to the Palestinian Authority, 25/8/2011, http://www.ps.emb-japan.go.jp/PressRelease/PressRelease2011/n25Aug2011_Eng.pdf

[105] See Exchange of Notes for the Grant Aid for Environment and Climate Change to the Palestinian Authority, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 28/2/2011, http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2011/2/0228_01.html

[106] فلسطين أون لاين، 2011/12/17، انظر: http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=27494

[107] **الشرق الأوسط**، 2011/11/12.

[108] **الأخبار**، 2011/4/8.

[109] **الحياة**، 2011/10/6.

[110] موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2011/10/31، انظر: http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/general_conference_admits_palestine_as_unesco_member_state/؛ وانظر: دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في "اليونسكو"، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5612

[111] Reuters, 15/10/2011, http://www.reuters.com/article/2011/10/15/us-palestinians-israel-un-idUSTRE79E0F920111015

[112] **الأيام**، رام الله، 2011/7/12.

[113] روسيا اليوم، 2011/5/28، انظر: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/558668/

[114] "Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident," United Nations, September 2011, http://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Gaza_Flotilla_Panel_Report.pdf

[115] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/17، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/82/PDF/N1145982.pdf?OpenElement

[116] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/18، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/88/PDF/N1145988.pdf?OpenElement

[117] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/16، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/76/PDF/N1145976.pdf?OpenElement

[118] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/14، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/64/PDF/N1145964.pdf?OpenElement

[119] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/15، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/70/PDF/N1145970.pdf?OpenElement

[120] Situation of and Assistance to Palestinian Women, The Economic and Social Council, Resolution 2011/18, United Nations, 26/7/2011, http://www.un.org/en/ecosoc/docs/2011/res%202011.18.pdf

[121] Economic and Social Repercussions of the Israeli Occupation on the Living Conditions of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and the Arab Population in the Occupied Syrian Golan, The Economic and Social Council, Resolution 2011/41, United Nations, 28/7/2011, http://www.un.org/en/ecosoc/docs/2011/res%202011.41.pdf

[122] جريدة **الراية**، الدوحة، 2011/2/5.

[123] شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 2011/7/24، انظر: http://arabic.irinnews.org/reportarabic.aspx?sid=2740

[124] استطلاع لـ بي بي سي: تأييد كبير لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الامم المتحدة، بي بي سي، 2011/9/19، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110917_palestine_state_polls.shtml

[125] Views of US Continue to Improve in 2011 BBC Country Rating Poll, site of World Public Opinion.org, 7/3/2011, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/mar11/BBCEvalsUS_Mar11_rpt.pdf

[126] انظر مثلاً: منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2011/1/30، في: http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/palestinian-human-rights-activist-jailed-israel-2011-01-30؛ وانظر أيضاً: Site of Amnesty International, 7/4/2011, http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/un-urged-reject-israeli-calls-retract-goldstone-report-2011-04-07

[127] انظر مثلاً: موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2011/2/16، في: http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/16-6؛ وهيومن رايتس ووتش، 2011/5/20، في: http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/20-4



[128] انظر: موقع منظمة أصدقاء الإنسان الدولية، 2011/5/19، في:
http://www.friendsofhumanity.info/ar/index.php?pagess=main&id=178

[129] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/2.

[130] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/27.

[131] انظر: **الحياة**، 2011/5/29.

[132] S.A.R.A. Announces First ever Overland Convoy to Gaza, site of South African Relief Agency (SARA), http://www.sarelief.net/?page_id=4

[133] See Amnesty, 15/9/2011, http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/032/2011/en/43eff925-f08d-4d8d-9ba1-9087c4a63922/mde150322011en.pdf

[134] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/9/19.

[135] انظر: أمنستي، 2011/12/13، في:
http://www.amnesty.org/ar/news/record-number-palestinians-displaced-demolitions-quartet-continues-talk-2011-12-13

[136] "Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions," Commission Work Programme 2012, European Commission, Brussels, 15/11/2011, http://ec.europa.eu/atwork/programmes/docs/cwp2012_en.pdf

الفصل السادس

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

مهما حاول المرء أن يبحث عن صياغات وتوصيفات جديدة لما يحصل في القدس خوفاً من تحول عبارة "تصاعد وتيرة الاعتداءات" إلى عنوان أدبي تقليدي خالٍ من المعنى، إلا أن هذه المحاولات تبوء بالفشل، لأن التركيز الصهيوني على القدس ما فتئ يتصاعد عاماً بعد عام بشكل يجعل محاولة تفادي هذا العنوان مجرد تحاذق. ويحار الباحث المتابع لما يجري في مدينة القدس في كيفية رصد وتبويب ما يتجمع لديه من تقارير هائلة تتحدث عن خطوات تهويد المدينة، تكاد لا تستثني مجالاً من مجالات الحياة.

هذه "الصحوة" الصهيونية تجاه القدس ليست مفاجئة، فتهويد المدينة هو التجلي الأكبر والأبرز لمقولة "يهودية الدولة" التي باتت اليوم المقولة المركزية في العقل السياسي الصهيوني، فإذا كانت "إسرائيل" دولة ذات هوية يهودية، فلا بدّ أن تكون عاصمتها "أورشليم" كذلك، هذه المدينة التي ما تزال حلماً حتى يومنا هذا، فالناظر إلى أفق المدينة اليوم، سيلحظ كتلاً ضخمة من الأبنية تحيط بها، لكن عينه لن تخطئ هويتها العربية الإسلامية، وستكون مساجدها وكنائسها أول ما تقع عليه العين، بعد 44 عاماً من سقوطها بالكامل في قبضة الصهاينة، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنشهد سباقاً متصاعداً لحسم هوية المدينة عاماً بعد عام.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

خلال سنة 2011 استمرت انتهاكات سلطات الاحتلال لقدسية المسجد الأقصى، حيث شملت هذه الانتهاكات حفريات واعتداءات على الأملاك التابعة للمسجد وتدخل في إدارته واقتحامات؛ وقد بلغ مجموع اقتحامات المتطرفين اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22-2011/8/21. ولكن في الوقت نفسه، اتخذت سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود التي كانت مفروضة على دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وقد شهدت سنة 2011 واحداً من أكبر الاقتحامات الجماعية اليهودية للمسجد في 2011/8/9 الموافق لليوم التاسع من شهر رمضان، بينما فرضت قوات الاحتلال، في هذا الشهر المبارك، قيوداً مشددة على دخول المسلمين للمسجد لصلاة التراويح وفي أيام الجُمع[1].

أ. تطور الموقف السياسي والديني والقانوني من المسجد الأقصى:

في سنة 2008 كلفت لجنة الرقابة في الكنيست مراقب عام الدولة بإعداد دراسة حول إمكانية فرض السيادة الإسرائيلية على "جبل المعبد"[2]، وانطلاقاً من تلك النقطة بدأ مكتب المراقب العام ميخا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss إعداد تقرير حول الأمر، قدمه للجنة المعنية في حزيران/ يونيو 2010 لكنها لم تناقشه إلا في 2010/8/4، وقررت إبقاء التقرير سرياً، مع إتاحة أجزاء محدودة جداً منه للنشر[3]، ولم تنشر هذه الأجزاء إلا في 2011/5/17 واقتصرت على جمل مقتضبة قالت: "إن الأعمال [التي نفذتها الأوقاف الإسلامية في اسطبلات سليمان] تمت دون تنسيق مع السلطات المعنية لتطبيق القانون في جبل المعبد، ودون الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة... وإن استخدام المعدات الميكانيكية خلال بعض مراحل العمل دمر وبكل أسف بعض الأدلة الأثرية"[4]. وخلص التقرير إلى أنه "من المهم التأكيد على أن أية حفريات في جبل المعبد لا بدّ أن تتم بما يتناغم مع روح المكان، وأن تحصل على التراخيص اللازمة، وأن تتم وفق المعايير الآركيولوجية"[5]. وقد جاء هذا التقرير واستنتاجاته ليخدم أجندة اليهود المتطرفين التي تطالب الحكومة بمواجهة الأوقاف، لإلزامها بالتنسيق مع سلطة الآثار الإسرائيلية في أي أعمال تريد القيام بها في المسجد الأقصى، وقد تزامن هذا التقرير مع حملة إعلامية منهجية أطلقتها مجموعة من الجمعيات اليهودية المتطرفة بالتعاون مع سياسيين بينهم أعضاء في الكنيست، تتهم شرطة الاحتلال بالتمييز ضدّ اليهود في "إجراءات الدخول إلى جبل المعبد"، وقادت هذه الحملة لعقد جلسة استجواب لقائد الشرطة الإسرائيلية آفي بيتون Avi Bitton في لجنة الداخلية والأمن في الكنيست في 2011/6/15[6]، وإلى تحرك مدعي عام الدولة يهودا فينشتاين Yehuda Weinstein للتحقيق في سلوك الشرطة الإسرائيلية، وانتهت هذه الجهود بعقد اجتماع موسع في 2011/8/7 في مكتب رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، ضمّ قيادة الشرطة الإسرائيلية ومجموعة من السياسيين وممثلي الجمعيات اليهودية جرى الاتفاق فيه على[7]:

1. السماح للعسكريين اليهود بدخول المسجد بزيهم الرسمي (وهو أمر كان ممنوعاً سابقاً).
2. السماح بزيارة المسجد في احتفالات الزواج اليهودية، أو بمعنى آخر السماح بإقامة حفلات زفاف لليهود داخل المسجد.
3. عدم استهداف المتدينين من اليهود بإجراءات تفتيش ورقابة صارمة عند دخولهم للمسجد.

أما في تطور الموقف الديني، فإن اللافت للنظر كان دعوة حاخام صفد شموئيل إلياهو Shmuel Eliyahu، أحد الحاخامين الأساسيين في الحاخامية الرسمية، إلى تقديم "قربان الفصح في جبل المعبد". وأفتى بأن اليهود الذين يتجنبون أداء هذه الشعيرة يخاطرون باستنزال العقوبة الإلهية المدمرة (كارث Kareth) كما يسميها المصطلح التوراتي[8].

وكانت مجموعة من اليهود المتطرفين قد قدمت سنة 2010 التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية Israeli Supreme Court تطالب فيه السماح بتقديم القرابين في "جبل المعبد"، لكن المحكمة ردته حينها لسبب أمني، حيث رأى مدعي عام الدولة أن هذا سيكون له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار في المنطقة.

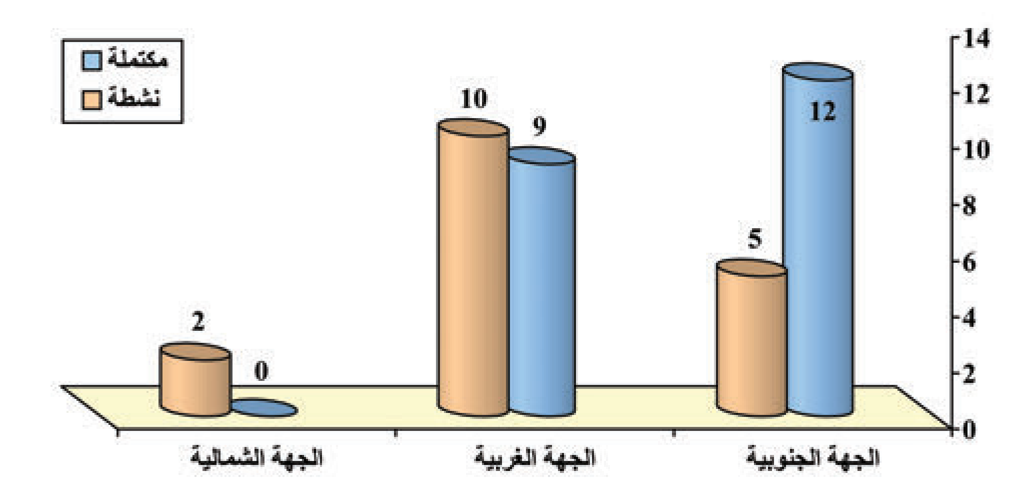
ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

مع نهاية سنة 2010 ودخول سنة 2011 انتقلت الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى مرحلة جديدة، فبعد أن كان التركيز ينصب على زيادة عدد الحفريات وتوسيعها أصبح اليوم منصباً على تأهيل هذه الحفريات وافتتاحها أمام الزوار، لتشكل بعد افتتاحها واستكمال ربطها ببعضها البعض مدينة يهودية تاريخية تحت المسجد، وهذا التحول يعني أن البنية التحتية لهذه المدينة قد اكتملت. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى:

جدول 6/1: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21[9]

المنطقة		الجهة الجنوبية	الجهة الغربية	الجهة الشمالية	المجموع
نوع الحفريات	مكتملة	12	9	0	**21**
	نشطة	5	10	2	**17**
المجموع		**17**	**19**	**2**	**38**

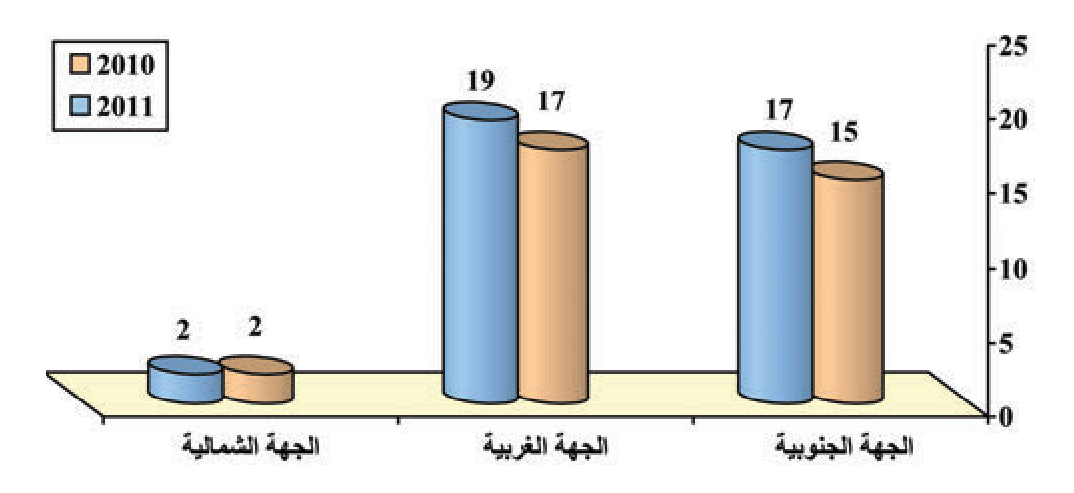
تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21



جدول 6/2: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21[10]

المنطقة	العدد في 2010/8/21	العدد في 2011/8/21	نسبة التغير (%)
الجهة الجنوبية	15	17	13
الجهة الغربية	17	19	11
الجهة الشمالية	2	2	0
المجموع	**34**	**38**	**12**

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21



الحفرية الأبرز التي جرى افتتاحها كانت النفق الواصل بين "مدينة داود" في سلوان جنوباً وشبكة أنفاق الحائط الغربي شمالاً، ويشكل الطريق الهيروودياني Herodian road مقطعاً منه، وأهمية هذا النفق تنبع من كونه يصل جناحي المدينة التاريخية اليهودية جنوب المسجد وغربه[11].

إلى جانب ذلك، انصب تركيز سلطات الاحتلال على تهيئة بنية تحتية تسمح للمزارات اليهودية في المكان، فصادرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 أراضي ملعب وادي حلوة والتي تبلغ مساحتها 800م^2 لإقامة موقف لزوار "مدينة داود"[12]، وكانت بلدية الاحتلال قد اعتمدت في 2010/11/4 مشروعاً متكاملاً لتأهيل محيط حائط البراق وجذب حوالي 15 مليون زائر إليه سنوياً، يشمل فتح باب جديد في السور الجنوبي للبلدة القديمة لأول مرة منذ احتلال المدينة[13].

أما أبرز الإنشاءات التي افتتحت للزوار في محيط المسجد فكان مسار "مطاهر الهيكل"، حيث جرى بناء ممرات بين آثار القصور الأموية الواقعة جنوب المسجد الأقصى وافتتحته للزوار في 2011/6/21، كجزء من المدينة اليهودية التاريخية، إذ يزعم الآثاريون الصهاينة أن بعض الحجارة الموجودة في المنطقة تعود إلى عهد المعبد الثاني[14].

قضية تلة المغاربة:

برزت قضية المغاربة إلى العلن في 2004/2/15 عندما انهار السور الاستنادي الداعم للتلة من جهتها الشمالية المطلة على ساحة البراق خلال عاصفة ثلجية هبت على المكان، ويعود سبب انهيار سور التلة في حينه إلى صبّ سلطات الاحتلال قواعد إسمنتية للمظلات التي ركبتها في المكان قبل ذلك بفترة بسيطة، وإلى منع سلطات الاحتلال الأوقافَ الأردنية من تدعيم التلة أو ترميمها، بالرغم من تعمد زيادة الأحمال الواقعة عليها، وبعد انهيار التلة بنحو عام أنشأت سلطات الاحتلال في 2005/4/20 جسراً خشبياً عوضاً عن التلة يسمح بالدخول إلى المسجد من باب المغاربة[15].

وقبل الاستفاضة في تطورات القضية لا بدّ من التوقف عند التلة والتعريف بها؛ نشأت التلة في هذه المنطقة بعد هدم حارة المغاربة الواقعة إلى شمالها في 1967/6/11، وهدم مبنى الخانقاه الفخرية الذي كان قائماً إلى جنوب التلة في 1969/6/16، وكانت جميع هذه الأبنية قبل ذلك تقف على مستوى واحد، لكن أعمال الهدم التي سوّت الإنشاءات المذكورة بالأرض تركت الممر الصاعد إلى باب المغاربة وحيداً مما جعله يبدو ككتلة منفردة[16]. هذه الخلفية تخبرنا بوضوح بأن هذه التلة هي تلة صناعية لأنها عبارة عن ممر مردوم قائم فوق أبنية تعود للعهد الأيوبي على أقل تقدير، وعليه فإنها تتطلب صيانة وعناية دائمة، كما أن هذه الخلفية تخبرنا في الوقت عينه بأن تلة المغاربة والغرف القائمة تحتها هي آخر ما تبقى من إنشاءات إسلامية في هذه المنطقة.

في 2007/2/6 بدأت أعمال هدم تلة المغاربة لأول مرة، ضمن مخطط لإعادة تأهيل المنطقة من وجهة نظر توراتية[17]، وقد أدت تلك الأعمال إلى تداعيات وردود فعل كثيرة، كان من بينها إيفاد منظمة اليونسكو بعثة تقنية لمعاينة المكان في الفترة 2/27-2007/3/2، وقد خرج تقرير اللجنة في حينه بخمس توصيات من ضمنها: "أن يُطلب إلى حكومة إسرائيل المشاركة فوراً في عملية تشاور مع جميع الأطراف المعنية، لا سيّما سلطات الوقف الإسلامي والأردن"[18]، وقد جاءت هذه الدعوة بناء على إدراج القدس على لائحة التراث الإنساني المهدد بالخطر.

لقد شكلت دعوة اليونسكو هذه سابقة تجاوزت ثوابت القانون الدولي بهذا الشأن، فالثابت عبر مختلف قرارات هيئات الأمم المتحدة أن شؤون المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس هي اختصاص حصري لدائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية، وهذه الدعوة تحول "إسرائيل" إلى طرف أصيل، والأوقاف الأردنية إلى أحد "الأطراف المعنية"، وعلى الرغم

من ذلك تجاوبت الحكومة الأردنية مع هذه الدعوة، وبدأت اجتماعات متتالية للجنة التراث العالمي World Heritage Committee تنظر في هذه القضية كبند ثابت على جدول أعمالها منذ ذلك الحين، وقد قدمت سلطة الآثار الإسرائيلية تصورها للحلّ بإقامة جسر حديدي يستند إلى أعمدة تقوم على ما تبقى من التلة في حين اعترضت الأوقاف الأردنية على هذا المشروع، ولكنها ولجلسات متعددة لم تتمكن من تقديم مشروع بديل نظراً لمنع السلطات الإسرائيلية لها من زيارة المكان وأخذ القياسات اللازمة وعينات التربة لإعداد المشروع، وبهذه الطريقة أصبح لدينا وجهتا نظر لجهتين تتنازعان الوصاية على المكان، لأول مرة منذ احتلال المدينة، بعد أن كانت حقاً حصرياً للأوقاف الأردنية.

بالرغم من تجاوب الخارجية الأردنية مع قرار اليونسكو الذي يدعو الطرفين للتعاون في إيجاد حلّ، إلا أن السلطات الإسرائيلية واصلت منع الخبراء الأردنيين من دخول المكان، وصادرت منهم جميع المعدات في المرات التي سمحت لهم فيها بالدخول. وهذا ما دعا المجلس التنفيذي لليونسكو في 2010/10/21 إلى مطالبة "إسرائيل" بـ"تمكين الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف من الوصول إلى موقع منحدر باب المغاربة على النحو اللازم"[19]، وبعد مفاوضات مضنية سمحت سلطات الاحتلال للخبراء الأردنيين بمعاينة الموقع وفحص عينات التربة وألزمتهم بالمغادرة بعد ستّ ساعات[20]، لتتمكن الأوقاف الأردنية بعدها من إعداد مشروع خاص بها قدمته لليونسكو في 2011/5/27[21].

بالتزامن مع ذلك وفي 2011/5/22 قدم مهندس بلدية الاحتلال في القدس تقريراً يقول فيه إن الجسر الخشبي المؤقت، يشكل خطراً على السلامة العامة، لكونه مشيداً من مواد قابلة للاشتعال في مسعى لإعادة تحريك الموضوع[22]. وفي 2011/10/26 نشرت بلدية الاحتلال إعلاناً عن نيتها إزالة الجسر وهدم التلة[23] للشروع ببناء الجسر الحديدي البديل، وأعلنت مهلة للتنفيذ مدتها ثلاثين يوماً، وبذلك باتت الإجراءات القانونية لهدم التلة مكتملة من وجهة نظر سلطة الاحتلال.

أثار هذا الإعلان ردود فعل كبيرة، خصوصاً وأنه كان يحوي مهلة محددة قد يتم الهدم بعدها؛ إذ بدأت حملة شعبية مصرية وأخرى أردنية لمنع الهدم، ووجهت الحملة المصرية في 2011/11/13 رسائل للأزهر وللكنيسة القبطية وللمجلس العسكري بالتحرك لمنع تنفيذ الهدم[24]. وفي 2011/11/16 حذر شيخ الأزهر أحمد الطيب من هدم التلة ودعا القادة العرب للتحرك[25]، وأعلن عن جمعة القدس والأقصى في 2011/11/25[26]. وفي 2011/11/24 وجه الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين رسالة إلى العاهل الأردني عبد الله الثاني، بضرورة التحرك الفوري لمنع هدم التلة[27]. وفي 2011/11/25 خرجت مسيرات حاشدة في الأردن ومصر وغزة، كانت إحداها في قرية سويمة الحدودية الأردنية التي تبعد 25 كم عن مدينة القدس[28]. كما وجهت

الخارجية الأردنية رسالة لنظيرتها الإسرائيلية حول الموقف الأردني بهذا الشأن. وفي 2011/11/27 أعلنت القناة الإسرائيلية الثانية أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو أمر في اللحظة الأخيرة بوقف هدم التلة[29].

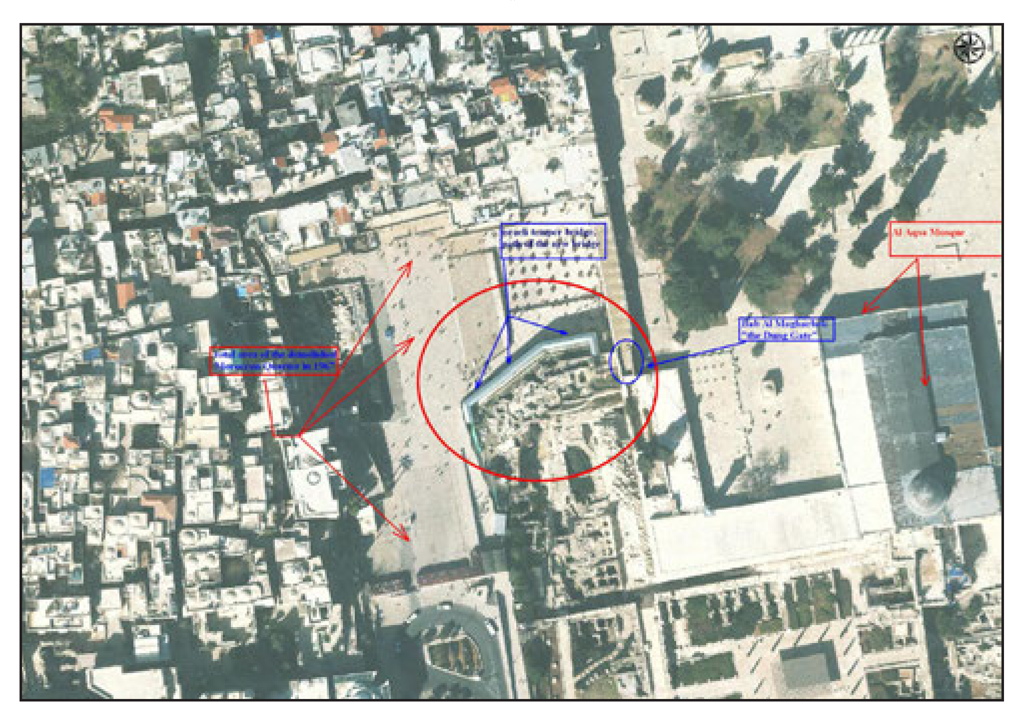
في 2011/12/11، وفي محاولة منه للضغط على رئيس الوزراء، أعلن نير بركات Nir Barkat رئيس بلدية الاحتلال في القدس إغلاق الجسر الخشبي من جديد أمام المستوطنين، لكونه خطراً على السلامة العامة[30]. وخلال هذه الفترة صدرت تنديدات عربية بهذا القرار بينها رسالة لوزير الخارجية الأردنية في 2011/12/9، يشجب فيها خطوة إغلاق الجسر[31]؛ فأعادت سلطات الاحتلال فتح الجسر صباح يوم 2011/12/14. وكان عضوا الكنيست أرييه إلداد Arieh Eldad وأوري أريل Uri Ariel من حزب الاتحاد الوطني (هئيحود هلئومي) National Union (HaIhud HaLeumi) أول الداخلين إلى الأقصى عبر الجسر بعد إعادة افتتاحه، حيث كانا قد أعلنا مسبقاً نيتهما اقتحام المسجد بهذا التاريخ[32].

وبالرغم من انقضاء هذه العاصفة حول تلة المغاربة إلا أنها ما تزال مهددة بالخطر، خصوصاً وأن معظم الردم الذي كان موجوداً قد تمت إزالته بالفعل، لكن الأخطر يبقى في نية الاحتلال إزالة كل بقايا التلة، وتمهيد المنطقة لتوسعة ساحة صلاة اليهود، ولذلك كان التركيز على فكرة جسر حديدي يقوم على أعمدة لأنه يسمح بإزالة التلة وتوسعة ساحة الصلاة. ولا شكّ بأن قضية تلة المغاربة ستعود إلى الواجهة خلال وقت قريب.

صورة تلة المغاربة بعد تدمير الممر وإزالة كل الردم عنها



صورة موقع تلة المغاربة والجسر الخشبي بالنسبة للمسجد الأقصى وساحة البراق



ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

مثّل تحقيق الوجود اليهودي في المسجد كـ"حقّ دائم" هدفاً مركزياً للتحركات الصهيونية على مستوى الجمعيات اليهودية المتطرفة، وعلى المستوى الرسمي في الوقت عينه. وباتت تلك الجمعيات تدعو لـ"الصعود إلى جبل المعبد" في كل المناسبات، وهو أمر كانت قد تمكنت من تكريسه على مدى سنتي 2009 و2010. وحاولت تكريس مكانة المعبد كـ"مركز للحياة اليهودية"، فأخذت توجه الرحلات التعليمية الطلابية، وتكثف الجولات التعريفية، وتضغط على الشرطة الإسرائيلية لتغيير قواعد الدخول إلى المسجد. وتمكنت من ذلك بالفعل في التسوية التي تمت في 2011/8/7 برعاية رئيس الكنيست، حيث تبعها مباشرة أكبر اقتحام جماعي مسجل في تاريخ المسجد، إذ اقتحمه 500 شخص من المستوطنين اليهود، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال في 2011/8/9 الذي وافق شهر رمضان المبارك[33].

ومع موافقة شرطة الاحتلال على اقتحام الجنود للمسجد بزيهم الرسمي، وعلى إقامة احتفالات جماعية في المسجد، بات أفرادها يشاركون في هذه الطقوس أحياناً. وبعد أن كانت الاقتحامات تواجه بالحجارة والأحذية، باتت شرطة الاحتلال تعتقل كل من يجرؤ على التكبير بالقرب من المجموعات المقتحمة، كما حصل في الاقتحامات التي تمت في 13 و16 و2011/3/17، والتي استهدفت المواجهة مع المرابطين في مصاطب العلم في المسجد[34]. وباتت تعتمد أسلوب إبعاد

المصلين عن المسجد لردعهم، حيث تصدر بحقهم قرارات إبعاد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، حتى لو كانوا من حراس المسجد الموظفين لدى الأوقاف، كما أنها تتعمد توثيق أسماء المشاركين في مصاطب العلم في المسجد، وتراقب دخولهم بشكل يومي، تمهيداً لإصدار قرارات منع بحقهم[35].

وقد أدى هذا الواقع إلى تراجع المواجهة المباشرة لاقتحام المسجد إلا في الدعوات لتنفيذ اقتحامات كبرى كتلك التي وقعت خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2012. ولم يعد المتطرفون اليهود يدخلون المسجد وهم خائفون ومتعجلون للمغادرة كما كان الأمر خلال السنوات القليلة السابقة، بل أصبحت زياراتهم طويلة وكثيرة العدد وتشمل أداء طقوس علنية كما حصل في 2011/6/2، حيث أدى 200 متطرف يهودي صلاة جماعية علنية في المسجد، بمشاركة أفراد الشرطة الإسرائيلية الذين رافقوهم لحمايتهم[36].

ويمكن القول اليوم دون مبالغة بأن المسجد بات مقسماً زمانياً بين المسلمين واليهود، حيث توفر الشرطة الحماية التامة اليومية لكل المقتحمين الذين يرغبون بدخول المسجد في غير أوقات صلاة المسلمين، بالارتكاز إلى قرارات المحكمة العليا الصادرة بهذا الشأن، وبهذا فإن مئات من المستوطنين يدخلون المسجد بشكل يومي روتيني.

الاعتداء الأبرز الذي نفذته شرطة الاحتلال جاء في 2011/4/20، حيث ألقى أحد أفراد الشرطة قنبلة حارقة على المنطقة الحرجية شرق المسجد، كادت تتسبب بحريق كبير لولا تدخل المصلين لإخماده بشكل فوري، وقد اقتحمت شرطة الاحتلال المكان فور إخماد الحريق لإزالة آثاره[37].

أخيراً، لا يمكن أن نغفل خطوات وإجراءات شرطة الاحتلال غير المسبوقة في الحدّ من تواجد المصلين في المسجد خلال شهر رمضان، الذي يعدّ موسماً سنوياً تعود فيه الحيوية للمسجد، وتفشل خلاله إجراءات الشرطة في الحدّ من تواجد المصلين فيه. إذ بدأت محاولات الاقتحام هذه السنة من ليلة التراويح الأولى في 2011/7/31، وقام بها عشرون مستوطناً من جهة باب الأسباط[38]. وفي الجمعة الأولى اقتحمت شرطة الاحتلال المسجد في 2011/8/5 وأخلته من المعتكفين، على اعتبار أنه لا حقّ لهم بالمبيت فيه[39]، في خطوة تهدف لتكريس التقسيم الزماني للمسجد. واعتمدت الشرطة قيود دخول مشددة، فمنعت من هم دون الـ 50 من الرجال، ومن هنّ دون الـ 45 من النساء من دخول المسجد، وأغلقت معبر قلنديا أمام الحافلات وأجبرت القادمين للصلاة على النزول من حافلاتهم هناك، واستكمال الطريق بوسائل مواصلات أخرى أو مشياً على الأقدام[40]. وبالرغم من هذه الإجراءات المشددة وصل عدد المصلين في الجمعة الأولى إلى نحو 120 ألف مصلٍّ[41]، وفي الثانية إلى 170 ألف مصلٍّ[42]، مما دعا شرطة الاحتلال للتشديد بشكل غير مسبوق في الجمعة الثالثة التي لم يصل خلالها للمسجد سوى 70 ألف مصلٍّ[43]. وكانت هذه الجمعة مصدر تحدٍّ كبير للفلسطينيين، فنادى العلماء ومختلف الرموز والمرجعيات لتواجد مكثف في المسجد خلال ليلة 27 رمضان، ليبلغ عدد المصلين تلك الليلة نحو 300 ألف مصلٍّ[44].

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

إلى جانب الاعتداء على المسجد الأقصى فإن أبرز الاعتداءات على المقدسات الإسلامية في القدس كانت:

أ. حوش الشهابي:

في 2011/1/13 أصدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بياناً أشارت فيه إلى أن سلطات الاحتلال افتتحت حوش الشهابي، وهو جزء من رباط الكرد الواقع إلى شمال باب الحديد في السور الغربي للمسجد الأقصى، افتتحته أمام الزوار اليهود تحت اسم "المبكى الصغير"[45].



ب. مقبرة مأمن الله (ماميلا) Mamilla:

في 2011/6/25 جرى تدمير أكثر من مئة قبر في مقبرة مأمن الله، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية[46]، لصالح مشروع "مركز الكرامة الإنسانية–التسامح" Center for Human Dignity– Museum of Tolerance Jerusalem (MOTJ) الذي يتولى إقامته مركز سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal Center (SWC)، كفرع إضافي لمتحف التسامح الذي يرعاه المركز إضافة لفرعيه في لوس أنجلوس ونيويورك[47]، وفي 2011/7/13 صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية Jerusalem District Planning and Construction Committee على مخطط إقامة المتحف[48]، وهو مخطط يلتهم معظم المساحة المتبقية من المقبرة والتي لا تزيد عن 20 ألف متر مربع، بعد أن كانت مساحتها الأصلية عشرة أضعاف هذه المساحة. وفي 2011/9/25 أعلن رئيس لجنة المقابر الإسلامية في القدس الشيخ مصطفى أبو زهرة أن كميات كبيرة من المياه تغمر الجهة الغربية للمقبرة بسبب أنبوبين مفتوحين لشركة مياه القدس "جيحون" Gihon Company[49]. وفي 2011/10/13 أحرق عدد من المتطرفين اليهود شجرة في المقبرة وحطموا 15 قبراً فيها[50].

ج. مسجد عكاشة:

في 2011/12/14 أحرق متطرفون صهاينة مسجد عكاشة بن محصن التاريخي الواقع غرب مدينة القدس، وكتبوا على جدرانه عبارات مسيئة للنبي محمد ﷺ، وهو مسجد تضعه سلطات الاحتلال تحت تصرف "حارس أملاك الغائبين"، وقد حولت ساحته إلى ملعب للأطفال. وجاء هذا الاعتداء ضمن سلسلة اعتداءات متتالية في حملة "دفع الثمن" Tag Mehir Organization التي ينفذها متطرفون يهود[51].

3. المقدسات المسيحية في القدس:

أ. قضية دير الكرميزان Cremzan Monstery:

في 2011/9/9 سلم جيش الاحتلال راهبات دير الكرميزان للاتين، شمال غرب بيت جالا بلاغاً من رئيس لجنة التنظيم والبناء لأصحاب الأراضي المتضررة من الجدار العازل، بأنه قد تمّ تعديل مسار الجدار ليشمل الدير والأراضي المجاورة له؛ ضمن تعديل غير معلن لمسار الجدار، الذي يطوق مدينة القدس، ويضمّ إليها مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لها[52].

ب. تضاؤل عدد المسيحيين في القدس:

تظهر البيانات التي أصدرتها دائرة الإحصاء المركزية Central Bureau of Statistics (CBS) لسنة 2010 أن عدد المسيحيين في المدينة يواصل انخفاضه، إذ بلغ فعلياً 14,500 شخص، بينهم 11,600 مسيحي عربي فقط، أي أن المسيحيين العرب باتوا يشكلون اليوم 1.5% من السكان[53]. وإذا استمرت معدلات تناقصهم كما هي عليها اليوم، فقد ينقرض الوجود المسيحي العربي في القدس خلال أقل من 15 عاماً.

4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين التاريخية:

أ. حركة "دفع الثمن":

كانت سنة 2010 قد شهدت عمليات متكررة ومرقمة لإحراق المساجد في الضفة الغربية، وكان المعتدون يتركون عبارة "تمّ إحراقه" وإلى جانبها رقم، لكن اللافت خلال سنة 2011 هو انتقال منفذي هذه العمليات للتوقيع مباشرة باسم حركة "دفع الثمن" الاستيطانية المتطرفة، التي نشأت لتواجه سياسة إخلاء المستعمرات، وكان الكثير من عملياتها في الضفة الغربية تحمل تذييلاً باسم ميغرون Migron في إشارة إلى بؤرة استيطانية قرب مدينة رام الله كانت المحكمة الإسرائيلية تنظر في إخلائها، وقد ألزمت المحكمة العليا في آب/ أغسطس 2011 حكومة الاحتلال بإخلائها تماماً خلال مهلة لا تتعدى 2012/3/31.

الحدث الثاني البارز الذي جرّ عدداً كبيراً من الاعتداءات على المقدسات والممتلكات والمواطنين، التي نفذتها هذه الحركة، كان توجه منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين، وجدول 6/3 يشير بوضوح إلى تصاعد أعمال إحراق المساجد بعد أيلول/ سبتمبر 2011.

اللافت للنظر خلال متابعة الاعتداءات التي نفذتها هذه الحركة كان شعورها بالراحة التامة في اقتحام البلدات الفلسطينية، حتى وصل بها الأمر إلى محاولة الاعتداء على مسجد الحسن الكبير وسط بلدة بيرزيت في 2011/9/9[54]. كما أنها كانت تتبع الأسلوب ذاته في إحراق المساجد، حيث تحاول كسر النوافذ أو البحث عن مداخل خلفية لتلقي إطارات مشتعلة ومواد حارقة في المسجد، وهو أمر أدى لفشلهم في نيل مرادهم عندما واجهوا مسجداً محكم الإغلاق والحماية في بروقين قرب سلفيت في 2011/12/7؛ حيث كان مسجد علي بن أبي طالب في البلدة قد تلقى إنذاري هدم، مما دفع السكان لتركيب حمايات له وإغلاقه بإحكام[55].

ب. الاعتداءات المنفذة خلال سنة 2011:

خلال سنة 2011 كان لكل من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين دوره في الاقتحامات والاعتداءات على المقدسات ومن يدافع عنها أو يسعى للمحافظة عليها، ويبين الجدول التالي أبرز هذه الاعتداءات والانتهاكات بحق المقدسات:

جدول 6/3: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات في بقية أنحاء فلسطين التاريخية[56]

التاريخ	الحدث
2011/1/16	البدء ببناء منتجع سياحي تهويدي فوق مقبرة القشلة في يافا، بعد جرف وإخفاء القبور الإسلامية.
2011/1/16	مستوطنون يدنسون ويلقون الحجارة على مسجد النزهة في يافا، ويهتفون بشعارات مناوئة للمسلمين.
2011/2/17	هدم مسجد يزرا في محافظة طوباس.
2011/2/23	السلطات الإسرائيلية تحاكم وتغرّم عبد المجيد محمد، مسؤول ملف المقدسات في مؤسسة الأقصى، بسبب ترميم مسجد عثماني في القدس.
2011/2/24	إخطار بمصادرة أرض وقف في عكا، بهدف تمرير خط سكة حديد.
2011/2/28	محاولة إحراق مسجد سلمان الفارسي في قرية بورين.
2011/2/28	إخطار بهدم مسجد علي بن أبي طالب في بلدة الرماضين جنوب الخليل.
2011/3/3	اقتحام مسجد النبي يونس في حلحول وتأدية شعائر يهودية.
2011/3/19	قوات الاحتلال تقتحم مسجد أبو بكر الصديق في بلدة حوسان غرب بيت لحم.
2011/3/22	جيش الاحتلال الإسرائيلي يقتحم مسجد عورتا القديم.
2011/3/29	المستوطنون يدنسون مسجد النبي يونس في حلحول.
2011/4/3	جهات يهودية تجرف وتدمّر مقبرة قرية النغنغية جنوب غرب حيفا بمساحة أكثر من 15 دونماً.
2011/4/9	الاحتلال يعرض مسجداً في مدينة الطيبة للبيع بمزاد علني.
2011/4/12	مجموعة من المستوطنين يخطون عبارات باللغة العبرية على شواهد القبور وأسوار المقبرة المحاذية لشارع الشهداء في الخليل[57].

التاريخ	الحدث
2011/4/21-20	إغلاق المسجد الإبراهيمي على مدى يومين.
2011/4/23	الاحتلال يعتدي على مصلين مسيحيين بالقدس.
2011/5/3	حرق مسجد مدرسة حوارة في نابلس.
2011/5/21	المستوطنون يرشقون بالحجارة مسجد خالد بن الوليد قرب الخليل.
2011/6/7	إحراق مسجد المغير شرق رام الله.
2011/6/12	قرار إسرائيلي بهدم مسجد علي بن أبي طالب في بروقين في سلفيت.
2011/6/14	إخطار بهدم مسجد قرية المعصرة جنوب غرب بيت لحم.
2011/6/19	عمليات حفر ونبش واسعة في مقبرة القشلة في يافا.
2011/6/22	المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض إعادة افتتاح المسجد الكبير في بئر السبع للصلاة، وتقرر تحويله إلى متحف للتراث الإسلامي وشعوب الشرق، بينما تمّ تحويله إلى متحف يهودي في 2011/12/27.
2011/7/7	جهات إسرائيلية تحاول طمس معالم مسجد قرية العباسية المهجرة.
2011/8/9	تركيب بوابة تفتيش جديدة على مدخل المسجد الإبراهيمي في الخليل.
2011/8/15	متطرفون يهود يقيمون طقوساً دينية في مقبرة بلدة بيت أمر في الخليل[58].
2011/9/5	مستوطنون يحرقون مسجد النورين في قرية قصرة بجنوب شرق نابلس.
2011/9/7	تخريب مسجد النبي لوط بالخليل.
2011/9/8	كتابة شعارات معادية للمسلمين والعرب على جدران مسجد يتما التاريخي جنوب نابلس.
2011/9/9	مستوطنون يخطون شعارات مسيئة على مسجد بيرزيت الكبير.
2011/9/25	مواصلة الإصرار على نبش مقبرة القشلة في يافا.
2011/9/25	إغلاق المسجد الإبراهيمي في وجه المسلمين مدة يومين.
2011/10/3	إحراق مسجد النور في قرية طوبا الزنغرية في الجليل.
2011/10/6	إخطار من بلدية تل أبيب – يافا بهدم بوابتين ودرج في مسجد البحر في يافا.
2011/10/7	اعتداء على مقبرة الكزخانة والمقبرة المسيحية في يافا.
2011/10/11	الاحتلال يهدم مسجد يرزا بالأغوار شرق طوباس للمرة الثالثة.
2011/11/20	إخطار بهدم مسجد غرب بلدة نحالين[59].
2011/11/21	متطرف يهودي يقتحم مسجد حسن بيك في يافا.
2011/11/24	هدم مسجد خربة المفقرة جنوب بلدة يطا بالخليل.
2011/12/7	احتراق أجزاء من مسجد كريسة في بلدة دورا بالخليل بقنبلة.
2011/12/7	مستوطنون يحاولون إحراق مسجد علي بن أبي طالب في بروقين غرب مدينة سلفيت[60].
2011/12/15	اعتداء على مسجد النبي متى في الخليل.
2011/12/15	مستوطنون يحرقون مسجد النور في قرية برقة شرق رام الله.
2011/12/17	اعتداء على كنيسة مار يوحنا المعمدان الأرثوذكسية قرب الحدود الأردنية.
2011/12/19	شعارات عنصرية على جدران مسجد الصحابة في بني نعيم في الخليل.

ج. مشروع قانون منع الأذان:

في 2011/12/8 تقدمت أناستازيا ميكايللي Anastassia Michaeli، النائبة المتطرفة عن حزب "إسرائيل بيتنا" مع خمسة من أعضاء الكنيست، باقتراح سنّ قانون لمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في الأماكن المشتركة مع السكان اليهود مثل الناصرة والقدس، بما يشمل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، لأن الأذان الذي يرفع في وقت مبكر جداً "يقض مضاجع" السكان اليهود[61]، وقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 2011/12/12 تأييده للفكرة[62].

ثانياً: السكان في ظلّ الاحتلال

ما يزال التوازن الديموغرافي هاجساً مسيطراً على صناع القرار الصهاينة، وهو هاجس آخذ بالتعمق عاماً بعد عام مع تزايد نسبة السكان العرب بشكل يتجاوز التوقعات المقدرة التي تحذر من أن السكان العرب سيصبحون 40% من السكان بحلول سنة 2020. وبالرغم من أن سلطات الاحتلال تعتمد استراتيجيتين متوازيتين لتحقيق التوازن الديموغرافي المطلوب، بزيادة السكان اليهود من جهة، والحدّ من السكان العرب من جهة أخرى، إلا أن الأولى أثبتت استحالتها على مدى العقود الأربعة الماضية، وبقيت الهجرة الداخلية إلى المدن المحيطة تستهلك نسبة كبيرة من الزيادة الطبيعية ومن المهاجرين القادمين من الخارج الذين سبق لهم أن استقروا في المدينة، وبات الحدّ من السكان الفلسطينيين الأسلوب الأنجع الذي تراهن عليه السلطات الصهيونية، من خلال إخراج عدد كبير من السكان الفلسطينيين من التجمعات السكانية الفلسطينية خارج حدود المدينة، ومن خلال تهجير من بقي منهم داخل الحدود إلى النطاق الأبعد عن البلدة القديمة ومركز المدينة لتخفيض قيمة هذه الكتلة العددية.

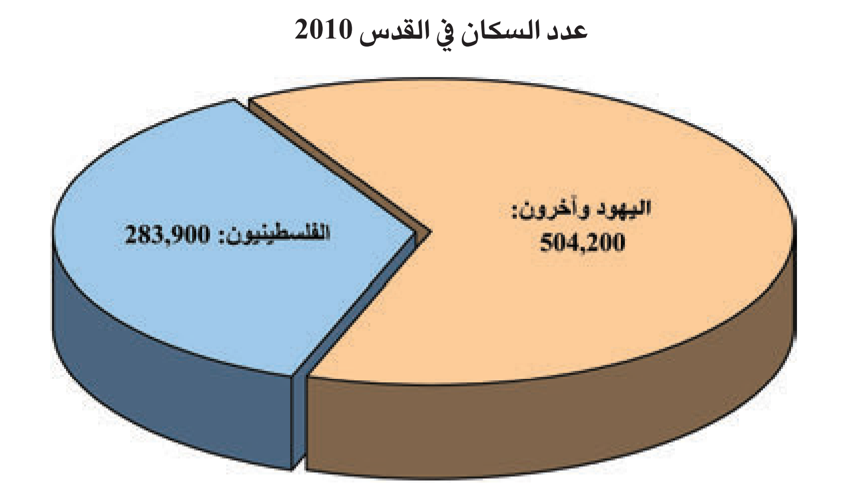
1. واقع المعركة السكانية[63]:

جدول 6/4: عدد السكان في القدس 2009-2010[64]

الفئة	السنة	عدد السكان	النسبة السنوية للزيادة (%)	النسبة إلى إجمالي السكان (%)
الفلسطينيون	2009	275,900	2.9	35.7
	2010	283,900	2.9	36
اليهود وآخرون*	2009	497,000	1	64.3
	2010	504,200	1.4	64

* شملت هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً، ويبلغ عدد الآخرين لسنة 2010 حوالي 12,400، ويشكلون 1.6% من سكان المدينة.

عدد السكان في القدس 2010



وبالقراءة المتأنية لكتاب القدس الإحصائي السنوي لسنة 2011، وللأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية المتعلقة بالقدس يتبين لدينا ما يلي:

أ. وصل إجمالي عدد سكان مدينة القدس في سنة 2009 إلى 773,000 في حين وصل سنة 2010 إلى 788,100.

ب. خلال سنة 2008 أجرت سلطات الاحتلال تعداداً سكانياً عدلت من بعده أعداد السكان العرب واليهود التي كانت قبل ذلك مبنية على تقديرات تستند إلى التعداد السكني الذي أجري سنة 1995[65]، فخفضت عدد السكان العرب إلى 268,200 بعد أن كانوا 268,600 بناء على التقديرات، كما خفضت عدد السكان اليهود إلى 492,200 بعد أن كانوا 495,000[66]، ولم تنشر أي توضيحات لطبيعة الفوارق التي وجدها التعداد السنوي لسنة 2008 وباتت أرقام سنتي 2009 و2010 مرتكزة عليه.

ج. واصل عدد المسيحيين العرب في مدينة القدس انخفاضه بشكل كبير، وهي النقطة التي أشرنا إليها سابقاً.

د. إعادة الحساب هذه أدت إلى رفع نسبة الزيادة السكانية لدى السكان العرب من 2.7% قبل التعداد إلى 2.9% بعده[67]؛ وأدت في الوقت عينه إلى تعديل الزيادة اليهودية إلى 1% لسنة 2009 و1.4% لسنة 2010، بعد أن كانت قد وصلت إلى 1.6% قبل التعداد[68]. وبهذا أصبحت دون معدل الزيادة السكانية ليهود الدولة التي بلغت 1.7% لسنة 2010. وعلى الرغم من ذلك بقيت هذه الزيادة أعلى من نظيرتها لدى يهود المدن الكبرى، حيث تبلغ في حيفا 0.9% وفي تل أبيب 0.1%[69].

هـ. واصل صافي الهجرة الداخلية للسكان اليهود اتجاهه السلبي، إذ دخل إلى المدينة من محيطها 11,100 يهودي خلال سنة 2010 وغادرها 18,300 يهودي خلال السنة ذاتها، ليكون صافي الهجرة سالباً بـ7,300 من السكان غادروا المدينة في المحصلة[70].



و. تفاوتت الزيادة السكانية بشكل كبير بين مستعمرات مدينة القدس، فما تزال مستعمرة جبل أبو غنيم (هار حوما Har Homa) الأنجح في اجتذاب السكان اليهود، إذ ازداد عدد قاطنيها 2,109 أشخاص خلال سنة 2009 بنسبة زيادة سنوية قدرها 21.6%، أما بقية المستعمرات فكانت الزيادة السكانية تتراوح فيها ما بين –1.6% في تلبيوت الشرقية East Talpiot، و –1% في جيلو Gilo، و –0.2% في الحي اليهودي في البلدة القديمة، فيما سجلت مستعمرات أخرى نسباً إيجابية محدودة مثل هار جيلو Har Gilo 0.4% وبسجات زئيف Pisgat Ze'ev 1% ورامات شلومو Ramat Shlomo 1.2% ونيفيه يعكوف Neve Yakov 1.5%[71].

ز. بالرغم من أن بعض هذه المستعمرات سجلت تناقصاً في عدد السكان إلا أن حكومة الاحتلال ما زالت تصر على توسيعها، مثل مستعمرة جيلو التي أقرت توسعتها بـ 5,377 وحدة سكنية خلال سنة 2011[72]، والغريب في الأمر أنها تضع هذه التوسعات في المستعمرات تحت عنوان النمو الطبيعي[73].

ح. استمرت المحدودية في أعداد المهاجرين اليهود الوافدين إلى القدس من الخارج، إذ لم يزد عددهم لسنة 2010 عن 3,400 مهاجر (من أصل 22,800 جاؤوا من الخارج إلى عموم الدولة)[74]، وتقول دراسة أجريت على المهاجرين إلى القدس في الفترة 2002-2009 أن 58% منهم جاؤوا من الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وهو ما يشير إلى أنهم هاجروا إلى المدينة لأسباب دينية[75].

ط. خلال الفترة 2006-2009 ثبتت نسبة اليهود المتدينين إلى يهود المدينة عند 29%، وهي نسبة تساوي نحو أربعة أضعاف مثيلتها في عموم دولة الاحتلال حيث تبلغ 8%[76].

ي. نتيجة للنسبة العالية لليهود المتدينين فقد تركزت الهجرة الداخلية بين القدس ومستعمرات الضفة الغربية، فمن أصل 7,138 يهودياً غادروا المدينة خلال سنة 2009 توجه 3,631 (أي 50.9%) منهم إلى مستعمرات الضفة الغربية[77].

ك. بحسب تقديرات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) فإن الفلسطينيين ما زالوا يشكلون أغلبية في الشطر الشرقي للمدينة مع نهاية سنة 2009؛ فمن أصل 466,600 يسكنون هذا الجزء من المدينة، كان هناك 272,900 فلسطينياً يمثلون 58% من السكان، مقابل 193,700 يهودي يمثلون 42% من السكان[78].

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. معبر شعفاط: معبر "دولي" جديد:

تواجه بلدية القدس في مسعاها لتقليل عدد السكان الفلسطينيين معضلة عدم قدرتها على التحديد الدقيق لمكان سكنهم، فعلى مدى العقود الماضية، ومع تواصل التضييق على السكن والحياة داخل الحدود البلدية، اعتاد عدد كبير من المقدسيين على السكن فعلياً خارج الحدود

البلدية في ضواحي ملاصقة للمدينة مثل الرام وعناتا والعيزرية، مع اعتماد عنوان محدد لهم مع أقاربهم أو في عقار غير مأهول داخل المدينة، ليحافظوا على بطاقات الإقامة الزرقاء فيها، ومع علم بلدية الاحتلال بهذه الحقيقة إلا أنها لم تكن تملك في بداية الأمر وسائل ناجعة لحصر كتلة السكان المتحركة هذه وتقدير عددها، إلا أنها بدأت بتطوير هذه الوسائل شيئاً فشيئاً.

في الوقت عينه، ومع بدء التخطيط للجدار، خططت سلطات الاحتلال لاستخدامه كأداة ناجعة لفصل أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين عن المدينة بشكل نهائي، فتعمدت إخراج تجمعات فلسطينية تقع أساساً داخل الحدود البلدية، مثل بلدة كفر عقب، وجزء من عناتا، وضاحية البريد، وراس خميس، ومخيم شعفاط.

ومع بدء بناء الجدار أصبح الحد من حركة السكان أمراً واقعاً، وبات العبور محدداً من خلال نقاط عسكرية بعينها، وتبنت سلطات الاحتلال مخططاً لتحديد نقاط العبور وتحويلها إلى "معابر دولية" تعتمد فيها إجراءات دخول معقدة هي بمثابة عبور حدود دولية بشكل يصعّب على السكان الفلسطينيين تجاوزها بشكل يومي، ويدفع القاطنين منهم خارج الجدار إلى التوجه إلى مدن الضفة الغربية المجاورة لهم كمراكز مدنية، ويوقف تواصلهم مع المدينة.

كان حاجز قلنديا أول المعابر، من هذا النوع، الذي حدّ من اتصال المدينة برام الله ومدن شمال الضفة، لكن عدم اكتمال مقاطع الجدار بالكامل في بقية الجهات لم يسمح بتأسيس معابر أخرى. خلال سنة 2011 استكملت سلطات الاحتلال إنشاء مقاطع الجدار في محيط شعفاط وعناتا وراس خميس بالكامل، وبدأت بأعمال البنية التحتية لتحويل معبر شعفاط إلى ما هو أشبه بـ"معبر دولي"، وافتتحته بالفعل في 2011/12/12، لتجبر سكان عناتا وراس خميس ومخيم شعفاط على دخول القدس عبره[79].

صورة معبر شعفاط بعد اكتمال تجهيزه



ب. تفريغ التجمعات البدوية شرق القدس:

خلال أيلول/ سبتمبر 2011 تلقت التجمعات البدوية لعرب الجهالين الواقعة شرق مدينة القدس أوامر إخلاء تفرض عليها مغادرة المنطقة[80] والتوجه لنقطة تجميع جديدة لهم قرب العيزرية، في منطقة تبعد 250م فقط عن مكبّ نفايات مدينة القدس، وقد أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-occupied Palestinian territory (OCHA-oPt)، بأن سلطات الاحتلال تنوي تنفيذ هذا الإخلاء مطلع سنة 2012. وهذه الأوامر تشمل عشرين تجمعاً بدوياً يسكنها نحو 2,300 شخص، يشكل الأطفال حوالي 66.7% منهم، ويفيد المكتب بأن 302 من البدو تمّ إخلاؤهم من المنطقة بالقوة في الفترة ما بين 1/1-2011/9/1[81].

ويأتي هذا الإخلاء تمهيداً لاستكمال المقطع الأخير من الجدار، الذي يلتف حول معاليه أدوميم Ma'ale Adumim ومحيطها، ليضمها إلى حدود المدينة، حيث تتواجد هذه التجمعات البدوية في محيط معاليه أدوميم وفي المنطقة الفاصلة بينها وبين حدود بلدية القدس.

ج. التوجه لتعديل الحدود:

في 2011/12/13 أعلن نير بركات، بشكل رسمي، نيته فصل أحياء شمال شرق المدينة، التي تشمل مخيم شعفاط وعناتا وراس خميس وضاحية البريد وكفر عقب عن الحدود البلدية وتسليمها للسلطة الفلسطينية؛ وعن نيته تعديل الحدود البلدية وبذلك تُضاف مستعمرة معاليه أدوميم ومحيطها إلى حدود المدينة[82].

لقد كانت هذه الخطوة محل جدل بين المخططين الصهاينة على مدى السنوات القليلة السابقة، فمنهم من كان يرى فيها الحلّ الناجع الوحيد لتعديل التوازن الديموغرافي في المدينة، ومنهم من كان يخشى أن تشكل هذه الخطوة توسعاً غير مدروس في اتجاهات بعيدة عن المركز اليهودي للمدينة تنتهي بالفشل في جذب السكان إليها. ويبدو بهذا الإعلان أن رئيس البلدية قد حسم خياره بهذا الشأن، على الأقل فيما يتعلق بكتلة أدوميم الشرقية، وليس واضحاً إذا كان يحمل النوايا ذاتها تجاة الكتل الشمالية والجنوبية.

الواضح لدينا على الأقل أن إخراج الأحياء المذكورة سيضع ما بين 22 ألف و55 ألف من السكان الفلسطينيين، الذين يحملون بطاقات إقامة زرقاء، والذين تشملهم الإحصاءات السابقة خارج حدود المدينة بشكل نهائي؛ وأن كتلة أدوميم ستضيف نحو 32 ألف من السكان اليهود إلى المدينة. وإذا ما تمّ هذا الأمر فمن المتوقع أن يؤدي إلى تعديل التوازن الديموغرافي لتصبح نسبة الفلسطينيين ما بين 30-31.7% من السكان، وهي النسبة المنشودة بموجب قرار اللجنة الوزارية المشتركة لفحص الزيادة السكانية في القدس المعروفة اختصاراً بـ"لجنة غافني" Gafni Commission[83].

3. هدم المنازل والمنشآت:

أفاد تقرير مركز أبحاث الأراضي Land Research Center (LRC) بأنه تمّ خلال سنة 2011 هدم 41 مسكناً كان يعيش فيها 282 مواطناً بينهم 177 طفلاً، كما تمّ تهديد 134 مسكناً بالهدم إضافة إلى برجين سكنيين، هما الرشيد والزهراء في بيت حنينا. أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فقد تمّ هدم 56 منشأة وتهديد 17 أخرى بالهدم[84].

وقد شهدت سنة 2011 تهديد حي كبانية أم هارون، الذي يضم 32 مسكناً بالإخلاء، بالإضافة إلى تهديد 14 مسكناً في مناطق متفرقة من المدينة؛ كما جرى الاستيلاء الفعلي على مسكن عائلة حجو في سلوان[85].

4. تعمق الأزمة المعيشية للسكان الفلسطينيين:

الأرقام التي أصدرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية لسنة 2009 تظهر نسب الفقر الآتية:

جدول 6/5: نسب الفقر في مدينة القدس مقارنة بالمتوسط العام لسنة 2009[86]

الفئة	العائلات (%)	الأطفال (%)
بين العرب في القدس	69	82
بين اليهود في القدس	23	45
عموم "إسرائيل"	21	36

ويوضح جدول 6/5 أن نسبة الأسر العربية الواقعة تحت خط الفقر قد ارتفعت من 60% سنة 2008[87] إلى 69% سنة 2009 بزيادة 9% خلال سنة واحدة، في حين بقيت نسبة الفقر لدى الأسر اليهودية ثابتة عند المستوى ذاته. في الوقت عينه يشير مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن 80% من أرباب الأسر الفلسطينية مدينون للبلدية بضرائب وغرامات فلكية[88]، وصلت في إحدى الحالات إلى حدّ 330 ألف شيكل[89] (حوالي 87 ألف دولار) مترتبة كغرامات على بائع كعك متجول في المدينة لا تزيد قيمة عربته عن مئات الدولارات.

5. قرار استبدال المناهج التعليمية في مدارس القدس:

في 2011/3/7 أصدرت دائرة المعارف – القسم العربي في بلدية الاحتلال تعميماً لكافة المدارس الرسمية والأهلية في المدينة، بوجوب الالتزام بالنسخ التي ستوزعها بلدية الاحتلال من المنهاج[90]. ومع بداية السنة الدراسية في 2011/9/6 وزعت المعارف الإسرائيلية نسخاً معدلة من الكتب المدرسية، أزالت منها صفحات ومواضيع بأكملها تُركت بيضاء، بشكل يظهر لكل من يقرؤها أن يدّ الرقيب قد قصت منها هذه الأجزاء[91]؛ وهو أسلوب يتماشى مع هدف دائرة المعارف التابعة للاحتلال لتخريج سكان بلا هوية، يُشكلون مجرد عمالة رخيصة في السوق الإسرائيلية.

تنبع خطورة هذا القرار من أن معظم المدارس الأهلية في القدس، إن لم تكن جميعها، باتت تتلقى دعماً دائماً من بلدية الاحتلال، يشكل نحو 30% من ميزانيات هذه المدارس في بعض الأحيان؛ وهو ما يجعل مناعة هذه المدارس محدودة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية.

بعد إعلان هذا القرار وبدء السنة الدراسية، دعت الحملة الأهلية للحفاظ على المناهج الفلسطينية إلى عدم استقبال الكتب المعدلة وعدم استقبال مندوبي البلدية؛ كما أعلن اتحاد لجان أولياء الأمور تعليق الدراسة مدة ساعتين في يوم 2011/9/8[92]، والإضراب ليوم كامل في 2011/9/13[93].

تزامنت هذه الخطوات مع إعلان مديرية التربية والتعليم في القدس عن توفير جميع الكتب بنسخها الأصلية، وبأعداد كافية وبشكل مجاني لجميع طلاب القدس وبلا استثناء[94]، وتمكنت من تهريب هذه الكتب إلى داخل المدينة.

لقد أدت هذه التحركات إلى تجاوز قرار فرض المناهج المعدلة على المدارس الأهلية في سنة 2011، إلا أن هذا لا يعني إلغاء القرار، خصوصاً وأن بإمكان بلدية الاحتلال وبكل بساطة مقايضة الدعم الذي تمنحه بتدريس المناهج المعدلة، وعندها لن تتمكن المدارس الأهلية من الرفض بسهولة.

6. سياسة استهداف الأطفال:

عمدت سلطات الاحتلال منذ سنة 2009 لاستهداف الأطفال في الأحياء المهددة بالإخلاء، وبالذات في حي البستان، ووسعت هذا الاستهداف ليشمل العيسوية لاحقاً، ويشير تقرير لـ"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" The Association for Civil Rights in Israel إلى أن شرطة الاحتلال قد استدعت أكثر من 1,200 طفل للتحقيق (خلال السنة التي سبقت صدور الدراسة في آذار/ مارس 2011)، أحالت 226 منهم للمحاكمة. وقد كان بين المعتقلين أطفال تقل أعمارهم عن 12 عاماً. ويشير التقرير إلى أن شرطة الاحتلال تتعمد مداهمة المنازل ليلاً لانتزاع الأطفال من فراشهم، وتعصب أعينهم وتربط أيديهم وتقتادهم إلى مراكز التحقيق؛ مضيفاً أن فرض الإقامة الجبرية عليهم في منازل ذويهم، أو في منازل أقارب لهم يقطنون في أماكن أبعد، أصبح من العقوبات المألوفة لدى سلطات الاحتلال[95].

7. تصاعد سياسة إغلاق المؤسسات:

تعتمد سلطات الاحتلال منذ سنة 2003 سياسة إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس للحدّ من قدرة المجتمع المقدسي على مواجهة إجراءاتها والتكيف معها. وقد شهدت سنة 2011 تصعيداً في هذا المجال، إذ داهمت سلطات الاحتلال في 2011/10/25 مقرات أربع مؤسسات تنموية في المدينة وأغلقتها بالشمع الأحمر[96]. وأصدرت محكمة الاحتلال في 2011/12/1 قراراً

بتمديد إغلاق هذه المؤسسات لمدة سنة، بدعوى أنها ممولة من منظمات إرهابية[97]، والمؤسسات التي تمّ إغلاقها هي:

أ. مؤسسة القدس للتنمية، وهي مؤسسة تعمل على تعزيز صمود المقدسيين، وتنفذ مشروعات في مجالات البنى التحتية وترميم العقارات والدعم القانوني.
ب. مؤسسة ساعد، وهي مؤسسة تعليمية تعمل على تعزيز البنى التحتية للمدارس وعلى دعم العملية التعليمية في المدينة.
ج. جمعية شعاع النسوية، وهي مؤسسة تنموية تهتم بالقطاع النسوي.
د. مؤسسة عمل بلا حدود، وتعمل على توفير فرص عمل عبر الإنترنت للشباب المقدسي؛ ومقرها في كفر عقب.

ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس

أجرت القناة الإسرائيلية الأولى في منتصف سنة 2011 استطلاعاً للرأي حول موقف المجتمع الصهيوني من المدينة، أظهر أن 66% من المشاركين يرفضون التنازل عن أجزاء من المدينة أو تقسيمها حتى ضمن اتفاق للسلام، وأن 73% منهم ضدّ الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة في أي اتفاق مقبل، فيما أيّد 67% منهم استمرار البناء في مستعمرات القدس ورأى 91% منهم أن القدس يجب أن تكون عاصمة لدولتهم[98]. في مقابل ذلك أظهر استطلاع أجرته جريدة يديعوت أحرونوت أن 15% فقط من السكان اليهود يرغبون في السكن في مدينة القدس[99].

1. تعزيز مكانة القدس كمركز للدولة:

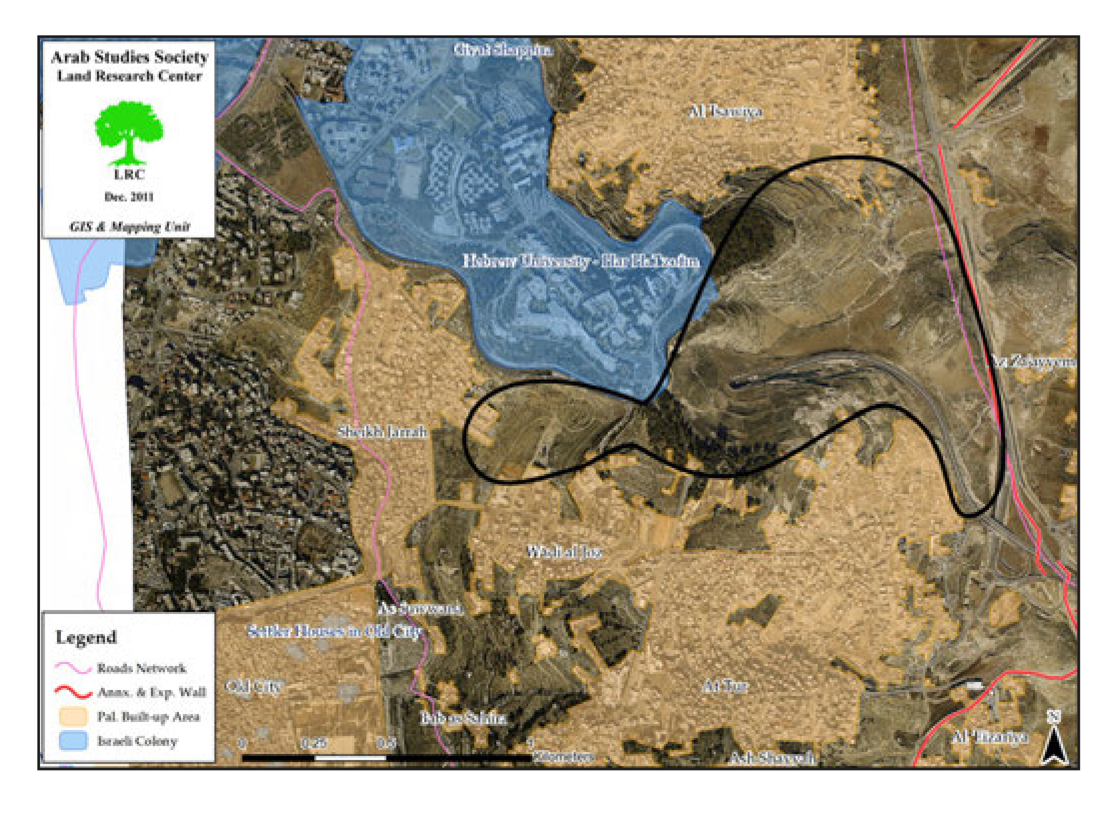
شهدت سنة 2011 إعادة تأكيد عملية وسياسية على القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل" والذي يعدُّ القدس مركزاً للمؤسسات الرسمية في الدولة، ويتبنى تخصيص مبالغ خاصة لتنميتها. ففي شباط/ فبراير 2011 كُشفَ عن خطة لبناء قاعدة للجيش بمحاذاة مستشفى المطلع Augusta Victoria Hospital (AVH) على قطعة أرض بمساحة 32 دونماً، بين جبل المشارف ووادي الجوز. وتشمل هذه الخطة نقل مبنى الكلية العسكرية وكلية الأمن القومي مع سكن للعسكريين[100]. وتعدُّ هذه أول قاعدة عسكرية داخل حدود الشطر الشرقي للمدينة منذ استكمال احتلالها سنة 1967.

في 2011/5/17 أعلن رونالد لودير Ronald Lauder أحد المالكين الأساسيين للقناة الإسرائيلية العاشرة عن إجراء ترتيبات لنقل مقر القناة إلى مدينة القدس[101]، وفي مطلع حزيران/ يونيو 2011 عقدت اللجنة الاقتصادية في الكنيست اجتماعاً لمناقشة نقل المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى

مدينة القدس، وهي خطوة من شأنها توفير 3,500 فرصة عمل في المدينة[102]. وفي 2011/6/22 أطلق ناشطون إسرائيليون حملة عبر الفيسبوك لمطالبة الوزراء الإسرائيليين الذين يعتمدون تل أبيب مركزاً لوزاراتهم بنقل هذه الوزارات إلى القدس، وهددوا بإغلاق مداخل هذه الوزارات بالسلاسل إذا لم يستجب لهم[103]. ومع نهاية حزيران/ يونيو 2011 أعلنت سلطة تطوير القدس أنها ستستثمر 15 مليون شيكل (حوالي 4.4 مليون دولار) في تطوير الشارع المؤدي إلى المنطقة الصناعية في قلنديا والمسماة عطاروت Atarot[104]. وقد جاءت كل هذه القرارات بعد الاجتماع الذي عقدته حكومة الاحتلال في قلعة القدس في البلدة القديمة في 2011/5/29 وأقرت خلالها خطة بقيمة 290 مليون شيكل (حوالي 83.6 مليون دولار) على مدى خمس سنوات لتعزيز المكانة الاقتصادية للقدس، بالذات في مجالات السياحة والتكنولوجيا الحيوية[105].

2. مشروع الحديقة التوراتية في العيسوية:

في 2011/4/4 أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية تحويل 700 دونم من أراضي العيسوية والطور شمال شرق مدينة القدس إلى حديقة وطنية ذات طابع ديني، بناء على ادعاء بأنها تحوي آثاراً يهودية قديمة تعود لعهد المعبد الثاني. وتعدّ هذه الحديقة مشروعاً مشتركاً لسلطة تطوير القدس The Jerusalem Development Authority (JDA) وسلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية Israel Nature and Parks Authority. وسيمتد المشروع على سفح جبل المشارف ويصل بين الجامعة العبرية The Hebrew University of Jerusalem ومشروع إي واحد E1 ويؤسس لتواصل جغرافي بينهما، يعزل أحياء شمال القدس بشكل تام عن البلدة القديمة. وقد أعلنت سلطات الاحتلال في 2011/11/19 عن نيتها بدء العمل في المشروع[106]، وباشرت في 2012/1/10 تجريف سبعين دونماً من هذه المساحة لبدء العمل في إنشاء الحديقة[107]، كما جرفت في 2011/12/20 ملعب كرة قدم تابع للكلية الإبراهيمية يقع بين مبنى المدرسة وبين المنطقة التي ستباشر فيها أعمال تأسيس الحديقة[108]. وتظهر الصورتان التاليتان موقع الحديقة التوراتية المزمع إنشاؤها في العيسوية، وتبدو أنها تأكل كل المساحات الفارغة المتاحة للتوسع العمراني لأحياء وادي الجوز والطور والعيسوية:


Arab Studies Society
Land Research Center
LRC
Dec. 2011
GIS & Mapping Unit
Al Isawiya
Hebrew University - Har HaTzofim
Az Za'ayyem
Sheikh Jarrah
Wadi al Joz
As Suwwana
Settler Houses in Old City
Old City
At Tur
Bab az Sahira
Al 'Eizariya
Ash Shayyah
Legend
Roads Network
Annx. & Exp. Wall
Pal. Built-up Area
Israeli Colony
0
0.25
0.5
1
Kilometers
N

3. تطور العمل بالجدار حول القدس:

أوضح تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن إجمالي طول الجدار حول القدس بعد التعديلات الأخيرة في مساره بلغ 142 كم، اكتمل من بنائها 90 كم حتى أواخر سنة 2011، أي ما يشكل 63% من الطول الإجمالي[109]. أما المساحات قيد البناء خلال سنة 2011 فبلغ طولها 14 كم، أي ما يشكل 10% من الجدار، وبقيت 38 كم أخرى تُشكل 27% من إجمالي طول الجدار مخططة للتنفيذ، تقع معظمها في محيط منطقة إي واحد E1 Area أو ما يعرف بكتلة أدوميم[110]، تخطط سلطات الاحتلال لإكمالها بحلول نهاية سنة 2014.

خلال سنة 2011 تركزت عمليات البناء في ثلاث نقاط أساسية: الأولى في منطقة شعفاط وراس خميس تمهيداً لإغلاق الجدار بالكامل وافتتاح معبر شعفاط كمعبر دولي؛ والثانية في الكتلة الجنوبية للجدار في منطقة بيت جالا، لاستكمال فصل كتلة عتصيون Etzion bloc الاستيطانية عن المراكز السكنية الفلسطينية في محيطها، وفي الولجة والخصر لاستكمال تطويق مجموعة القرى الواقعة بالقرب من الخط الأخضر[111]؛ أما النقطة الثالثة فكانت في محيط مطار قلنديا حيث الأجزاء المكتملة من الجدار، إذ باشرت سلطات الاحتلال في 2011/12/6 تأسيس منطقة عازلة معززة للجدار بعرض يصل إلى 300 متر، تمهيداً لتحويل منطقة مطار قلنديا بكاملها إلى مدينة صناعية[112]، وهو الأمر الذي أعلن بالفعل مطلع سنة 2012[113].

4. تعزيز مستعمرات جنوب القدس:

من خلال المتابعة الدقيقة للإعلانات المتعلقة بالاستيطان، سواء من ناحية إقرار اللجنة المحلية أم اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية أم مناقصات وزارة الإسكان لبدء البناء الفعلي، يتبين لنا أن بلدية الاحتلال تراهن بقوة على مستعمرات جنوب القدس لتحقيق ما لم يتحقق سابقاً من جذب للسكان اليهود للسكن شرقي المدينة، يحدوها لذلك النجاح منقطع النظير لمستعمرة هار حوما الواقعة جنوب المدينة والقريبة من المركز اليهودي غرب القدس.

وبنظرة تأمل لجدول 6/6، الذي يرصد تطور الوحدات الاستيطانية خلال سنة 2011، يظهر أن حصة كتلة المستعمرات الجنوبية بين جيلو (وتشمل هار جيلو كذلك)، وهار حوما وجفعات هماتوس تشكل 73% من الوحدات السكنية التي طرأ عليها تطور خلال تلك السنة.

جدول 6/6: المخططات والعطاءات الإسرائيلية لبناء وحدات سكنية في عدد من مستعمرات الضفة الغربية بما فيها القدس، في الفترة 2011/1/1-2011/12/20[114]

المنطقة	المستعمرة	عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة
القدس	جفعات زئيف Giv'at Ze'ev	980	15,487
	راموت Ramot	236	
	رأس العمود	200	
	شمعون الصديق– الشيخ جراح Shim'on Hatezdik	13	
	جيلو	5,377	
	رامات شلومو	1,299	
	بسجات زئيف	916	
	الشيخ جراح	386	
	تلبيوت الشرقية	90	
	جفعات هماتوس	2,610	
	هار حوما	3,340	
	معاليه أدوميم	40	
قلقيلية	كارني شومرون Karnei Shomron	46	46
نابلس	شيلو Shilo	119	119
سلفيت	أريل	277	277
رام الله	بيت أرييه Beit Arye	100	100
بيت لحم	بيتار عيليت Betar 'Illit	982	1,299
	إفرات Efrat	317	
أريحا	جفعات ميسوا Givat Masua	80	80
المجموع		**17,408**	**17,408**

5. تشغيل قطار القدس الخفيف:

في 2011/8/19 تمّ افتتاح المرحلة الأولى من قطار القدس الخفيف، استخدمه في اليوم الأول أكثر من 40 ألف راكب[115]، وهذا المشروع يعدّ أضخم مشروع للمواصلات تعتمده بلدية القدس منذ تأسيسها وأكثرها إثارة للجدل.

تعود خلفيات المشروع إلى تسعينيات القرن الماضي حين كانت حكومة الاحتلال تبحث في آليات لتثبيت ربط شطري المدينة الشرقي والغربي بشكل فعلي يمنع إمكانية تقسيم المدينة في أية تسوية مستقبلية، كما كانت تواجه معضلة ربط المستعمرات شرقي المدينة بمركزها اليهودي في الشطر الغربي لبثّ الحيوية في هذه المستعمرات ولزيادة قدرتها على جذب السكان اليهود، إضافة إلى إيجاد تواصل جغرافي بين هذه المستعمرات يشعر سكانها بأنهم يقيمون في أحياء ضمن مدينة وليسوا في قلاع معزولة في محيط عربي. وقد تمّ إقرار مشروع القطار الخفيف في سنة 1999 إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى سنة 2006، حيث بدأ العمل بالمشروع بعد أن رست مناقصته على اتحاد شركات يعرف باسم سيتي باس Citypass، وهو يتكون من خمس شركات تشكل ألستوم Alstom الفرنسية الشريك الهندسي فيها، وفيوليا Veolia (الفرنسية أيضاً) الشريك المشغل[116]. وقد تأخرت أعمال تأسيس الخط الأول والأساسي لهذا القطار عدة مرات بسبب اعتراضات اليهود المتدينين، وبلغت التكلفة الإجمالية لتأسيس المرحلة الأولى 2.2 مليار شيكل (حوالي 660 مليون دولار)[117].

وبالرغم من أن القطار قضم مساحات كبيرة من الأحياء الفلسطينية وتعمد تضييق الشوارع الرئيسية التي مرّ منها، وبالرغم من أنه بني بهدف تعزيز الاستيطان شرق المدينة وجذب اليهود إليها، إلا أنه يواجه اعتراضات من السكان اليهود المتدينين على عمله يوم السبت، وعلى عدم الفصل بين الجنسين في عرباته؛ وهناك اعتراضات أخرى على بطئه، كما أنه لا يحلّ مشكلة الزحام[118].

صورة القطار الخفيف بعد تشغيله



رابعاً: التطورات السياسية:

1. القدس في وثائق التفاوض:

في 2011/1/23 كشفت الجزيرة عن مجموعة ضخمة من وثائق ومحاضر جولات المفاوضات السرية خلال الجولة الحالية من المفاوضات التي بدأت بقمة أنابوليس، ولعل الأحداث المتسارعة في العالم العربي التي تلت الكشف عن هذه الوثائق لم تسمح لها بأن تحظى بالاهتمام والتحليل والتغطية الإعلامية التي تستحق. كثيرة هي المحاضر والرسائل التي شهدت تداولاً في موضوع القدس، حيث كان الموضوع حاضراً في معظم جلسات ما يسمى "الميكانيزم الثلاثي" الذي كان يجمع المفاوض الفلسطيني بالمفاوض الإسرائيلي و"الراعي" الأمريكي، كما كان حاضراً في معظم لقاءات "الميكانيزم الثنائي" والتي كانت تجري بشكل دوري بين قيادة الفريق التفاوضي الفلسطيني، وقيادة الفريق التفاوضي الإسرائيلي لتقييم التطور في المجالات قيد البحث.

أ. المسجد الأقصى:

أبدى المفاوض الفلسطيني وبشكل لا تخطئه العين استعداداً للتباحث في مختلف الصيغ والحلول التي أسماها بـ"الخلاقة" للوصول إلى تسوية بشأن المسجد، وقد بدا ذلك واضحاً جداً في كلام صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين للمبعوث الأمريكي للشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشل مرتين خلال لقائهما في 2009/10/21، ففي المرة الأولى قال له بأنه مستعد للحديث عن كل شيء، بما فيه البلدة القديمة، وحتى المسجد الأقصى، وأن مناقشة هذه القضايا تتطلب "حلولاً خلاقة من أشخاص مثلي"[119]؛ في محاولة إغراء لتشجيع الإسرائيليين بالقبول بتجميد الاستيطان والدخول في مفاوضات مباشرة. في المرة الثانية كان موقف عريقات أكثر تفصيلاً، وجاء في سياق استعراض تقدم المناقشات التفصيلية في اللجان المختصة، حين سأله ميتشل ماذا عن القدس؟ فكان جواب عريقات بأن قضية القدس "محلولة" وفق معايير كلينتون (في إشارة إلى مقترحات كلينتون التي قدمت عقب انهيار المفاوضات سنة 2000)؛ وأن قضية المسجد الأقصى من الممكن إيجاد حلول خلاقة لها مثل إنشاء "جسم مستقل أو لجنة" لإدارته، أو من خلال تعهد إسرائيلي بعدم الحفر، وللتأكيد على مدى مرونة الموقف التفاوضي في هذا الشأن أردف عريقات قائلاً "الأمر الوحيد الذي لا أستطيع فعله هو أن أصبح صهيونياً"[120]، بمعنى أنه مستعد لأي شيء دون ذلك.

ب. البلدة القديمة:

لم تحتل البلدة القديمة مساحة كبيرة من النقاش في هذه الاجتماعات، فالموضوع الأساسي في النقاش كان مسألة القدس وتبادل الأراضي في العموم، مع التركيز على القضايا التي يعدها

الوفد الفلسطيني "خلافية" مثل الاستيطان وحلّ مشكلة السيادة على المسجد الأقصى. وموقف المفاوض الفلسطيني في هذا الشأن يُقرأ من خلال الخريطة التي قدمها الطرف الفلسطيني لتبادل الأراضي في 2008/5/4، ويبدو فيها الحي اليهودي والحي الأرمني ضمن الأجزاء المعطاة للإسرائيليين في التبادل[121]. وقد تكرر هذا الموقف بالوضوح نفسه في لقاء عريقات – ميتشل في 2009/10/21، خلال الحديث عن أن قضية القدس "محلولة" على أساس معايير كلينتون. معنى هذا الكلام التنازل عن مساحة تناهز ثلث مساحة البلدة القديمة، وأن حدود الدولة الفلسطينية تبدأ من حافة حائط البراق مباشرة وأن المسجد الأقصى في هذه الحالة هو منطقة حدودية.

ج. الشيخ جراح:

فيما كان أهالي الشيخ جراح إلى الشمال من البلدة القديمة يخوضون صراعاً طويلاً ومريراً مع المنظمات الاستيطانية وأجهزة الدولة الصهيونية الداعمة لها، ومع الحكم بطرد أول العائلات الفلسطينية من منزلها في تموز/ يوليو 2008 كان تركيز فريق دعم المفاوضات منصباً على كيفية الاستفادة من هذا الحدث كمناسبة للحديث عن سابقة إسرائيلية في إعادة توطين السكان الفلسطينيين، في إشارة لمخطط الترانسفير الداخلي، كما توضح الرسائل المتبادلة بين أعضاء هذا الفريق في 20-2008/7/21. وقبيل صدور قرار الطرد بأسبوعين كان أحمد قريع رئيس الوفد التفاوضي يقول لتسيبي ليفني في لقائه معها في 2008/6/30 "فيما يتعلق بالشيخ جراح، أريد أن أرى أرضاً مساوية"[122]، وذلك في سياق الحديث عن تبادل أراضٍ في القدس، وكان الرد الذي تلقاه من ليفني "نقاشنا هنا يتعلق بتحقيق تقدم على الطاولة". ومن الواضح أن قريع كان يتحدث عن أن التنازل للشيخ جراح للإسرائيليين هو أمر مسلم به فلسطينياً، مع المطالبة بمقابل؛ فيما كان جواب ليفني هو التجاهل، حيث أخبرته لاحقاً في نقاشهما لمسألة القدس خلال الاجتماع بأنها لا تستطيع التحدث في الأمر، وستضطر لأن "تستمع فقط"[123]، بعد أن أقرّ الكنيست قانوناً يلزم الحكومة الإسرائيلية بإجراء استفتاء شعبي حول أي تنازلات تنوي القيام بها، بشأن الأراضي التي تمّ ضمها للدولة، بما فيها أراضي القدس.

وفي لقاء جرى بين صائب عريقات وروبرت سري Robert Serry، مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام، أبلغ سري عريقات بأنه قد زار سلام فياض وتحدث إليه بشأن حي الشيخ جراح، وبأنه قد تحدث إلى الأردنيين كذلك؛ وهو يرى بأن "المخرج المشرف" لهذه القضية هو دفع بدلات مالية لأهالي الحي حتى يجدوا لأنفسهم مساكن مستأجرة في المدينة، وبدا أن صائب عريقات مقتنع بهذا "المخرج المشرف" لكن ملاحظته الوحيدة كانت هي "أن سلام فياض هو من يجب أن يدفع وليس أنتم [الأمم المتحدة] أو الأردنيين"[124].

وغني عن القول أن الشيخ جراح هو أول الأحياء المهددة بالتهجير الجماعي، وأن المصير الذي سيؤول إليه سينطبق في الغالب على بقية الأحياء، التي يبلغ مجموع سكانها المهددين بالطرد الجماعي نحو ستة آلاف شخص؛ وهذا أمر يدركه كل متابع لشؤون القدس وهو بالتأكيد لا يخفى على المفاوض الفلسطيني.

د. الاستيطان ومبادلة الأراضي:

قدم الفريق الفلسطيني المفاوض موقفه من تبادل الأراضي بناء على خرائط مفصلة في الاجتماع مع تسيبي ليفني في 2008/5/4، وبالرغم من أنه شدد على أن التبادل لا بدّ أن يتم على أساس مبدأ 1:1، وأن الأراضي المبادلة لا بدّ من أن يكون لها "نفس القيمة" إلا أنه عرض على الإسرائيليين ما مجموعه 41.67 كم^2، مقابل الحصول على 9.43 كم^2، ما يعني أن النسبة هي 1:4.4 في إجمالي القدس بحسب حدودها الأحادية الإسرائيلية، مضافة إليها "المنطقة الحرام"[125]. وعلى الرغم من أن التأكيد على مبدأ "نفس القيمة" بقي شفوياً فقط ومع أن خرائط القدس قُدمت بشكل مغاير له، إلا أن الوفد المفاوض الإسرائيلي قابل فكرة "نفس القيمة" بالتهكم، فقال المفاوض الإسرائيلي تال بيكر Tal Becker لقريع "وكيف يمكنك حساب ذلك، الأراضي لها القيمة ذاتها"، وعقبت ليفني "أم أنه مجرد شعار؟"[126].

هذه العروض السخية دفعت صائب عريقات للقول وفي أكثر من مرة بأنه وفريقه التفاوضي "قدمنا لهم أكبر أورشليم في التاريخ"، مشدداً على نطق "أورشليم" بالعبرية. وقد تردد قوله هذا أكثر من مرة، أبرزها كانت في اجتماع الفريق الفلسطيني المفاوض بليفني وفريقها في 2008/6/30، حيث إن ليفني وبمجرد طرح مسألة القدس قالت أنها لا تستطيع مناقشة المسألة[127].

في موضوع مستعمرات القدس يعيد التبادل المقترح فلسطينياً للإسرائيليين 63% من المستوطنين، لكنه بالمقابل يطالب بإيجاد حل مختلف لمعاليه أدوميم وهار حوما، لأنهما تقطعان التواصل الجغرافي والسكاني الفلسطيني، عارضاً أن تبقى هذه المستعمرات قائمة تحت السيادة الفلسطينية، كما أن هناك أقلية فلسطينية في الدولة الصهيونية، مع استعداده لترتيبات خاصة لضمان أمنهم، بل إن قريع قال في اجتماعه بليفني في 2008/5/4 بأن "هناك مصلحة مشتركة للطرفين في الحفاظ على بعض المستوطنات"، مؤكداً أن هذا "تنازل كبير" نقدمه "تفهماً لمصلحتكم المشروعة، ولجعل حلّ الدولتين ممكناً"[128].

هـ. لا للأردن:

في اجتماعه مع فريقه في وحدة دعم المفاوضات في 2009/5/5، وبين يدي تقديم مسودة الحلّ النهائي كما يراه الجانب الفلسطيني، أجرى صائب عريقات حواراً مع الفريق للبحث في آرائهم

ومقترحاتهم للقاء المرتقب بين محمود عباس وباراك أوباما، وطلب منهم النظر في ملاحظات مختلف الأطراف بما فيها الأردن، مؤكداً "إننا لا نريد أي دور للأردن في مسألة القدس"[129]. وهذا الموقف ليس مفاجئاً، فهو حين كان يتحدث عن "حلول خلاقة" لموضوع السيادة على الأقصى تعامل مع دائرة الأوقاف الأردنية في القدس وكأنها غير موجودة، وقدم من طرفه مقترحات حول طريقة إدارة المسجد.

2. إبعاد نواب القدس:

ظهرت قضية إبعاد نواب القدس عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 2006/1/25 وفازت فيها حركة حماس، إذ أصدر وزير داخلية الاحتلال في حينه قراراً بسحب بطاقات الإقامة من ثلاثة من نواب القدس هم: أحمد عطون، ومحمد طوطح، ومحمد أبو طير، إضافة إلى وزير القدس في تلك الحكومة المهندس خالد أبو عرفة. وقد جاءت هذه القرارات على الرغم من أن حكومة الاحتلال كانت قد سمحت ولو شكلياً بإجراء الانتخابات للفلسطينيين في شرقي القدس.

لم يطبق قرار الإبعاد مباشرة حيث اعتقلت سلطات الاحتلال جميع المعنيين بهذا القرار وعادت لتفرج عنهم متفرقين بين سنتي 2009 و2010، ليعود بذلك موضوع إبعادهم عن القدس إلى الواجهة. وفي 2010/6/30 أوقفت سلطات الاحتلال النائب محمد أبو طير على حاجز واقتادته إلى مركز للتحقيق[130]؛ ثم حكمت عليه بالإبعاد بعد أكثر من أربعة أشهر من السجن. فارتأى الثلاثة المتبقون المشمولون بهذا القرار الاعتصام داخل مبنى الصليب الأحمر في حيّ الشيخ جراح في المدينة، لإحياء قضيتهم، وحتى لا ينفذ بحقهم قرار الإبعاد. وقد استمر اعتصامهم لأكثر من عام كامل، وهم ينامون ويلتقون عائلاتهم في خيمة الاعتصام في ساحة مبنى الصليب الأحمر في القدس. وقد أدى هذا الاعتصام إلى تحويل خيمة الاعتصام إلى مركز لاستقطاب الإعلام وللتحرك الجماهيري، الأمر الذي أغاظ الاحتلال بشكل قاده لاتخاذ قرار بإنهاء هذا الاعتصام ولو بالقوة. وبالفعل نفذت وحدة من أفراد المستعربين في الجيش بالتعاون مع قسم الأقليات في شرطة القدس في 2011/9/26 عملية اختطاف للنائب أحمد عطون من داخل الصليب الأحمر[131]، اقتيد بعدها للاعتقال وقد صدر بحقه قرار إفراج بكفالة شرط أن يوقع على تعهد شخصي بعدم دخول المدينة إلا بتصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وقد رفض النائب عطون مقايضة الإفراج عنه بإبعاده مما أدى إلى تمديد الاعتقال، لتقرر المحكمة العسكرية في سجن عوفر في 2011/12/6 إبعاده إلى رام الله[132].

أما محمد طوطح وخالد أبو عرفة فقد تلقيا في 2011/12/7 اتصالاً من المخابرات الإسرائيلية تبلغهما بأنها ستخليهما بالقوة من مقر الصليب الأحمر إن لم يخرجا طوعاً خلال 48 ساعة[133]. وقد نفذت المخابرات الإسرائيلية تهديدها في 2012/1/23، إذ اختطفتهما من داخل المقر واقتادتهما

للاعتقال[134]. وعلى الرغم من أن قضية نواب القدس هي مثال صارخ على معاقبة الشعب على اختياره في انتخابات حرة، ومع أن هذه الانتخابات تمت في شرقي القدس بموافقة إسرائيلية، وبالرغم من استمرار الاعتصام لفترة زادت عن سنة كاملة إلا أن التعويل على تحرك المجتمع الدولي أو تحرك المحيط العربي والإسلامي فشل من جديد، لتنفذ سلطات الاحتلال عمليتين عسكريتين داخل مقر مؤسسة دولية إنسانية محمية بموجب القانون الدولي، دون أن تضطر لمواجهة أي عواقب لذلك، ولو شكلية، في أي مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة.

3. مشروع قانون القدس "عاصمة الشعب اليهودي":

أكدت الدولة الصهيونية على مكانة القدس بالنسبة لها وعلى استحواذها الكامل وبشكل "نهائي" على المدينة وعلى كل الأجزاء التي قررت ضمها إليها وذلك من خلال تعديلات على "مرسوم القانون والإدارة" في سنة 1967 والتي نصّت على سلطة وزير الداخلية بتوسيع حدود الدولة لتشمل أي جزء من "أرض إسرائيل" وعلى اعتبار القدس بلدية موحدة بشطريها. وقد أعاد الكنيست الإسرائيلي التأكيد على ذلك في القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل" الذي صدر سنة 1980 ونصّ على أن القدس "الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل"، وبأن القدس هي "المقر الرسمي لرئيس الدولة وللحكومة وللبرلمان وللمحكمة العليا"[135].

ويبدو أن هذه التأكيدات لم تعد كافية في نظر طيف واسع من السياسيين الصهاينة. فمع تصاعد هاجس يهودية الدولة، باتوا يطمحون لأن ينعكس هذا الهاجس على مدينة القدس بشكل مباشر، فطرحوا على الكنيست في 2011/12/25 مشروع قانون ينصّ على اعتبار القدس "عاصمة لإسرائيل وللشعب اليهودي"، وقد جرى الاتفاق على تأجيل التصويت على هذا القانون إلى وقت لاحق.

4. تطورات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

على الرغم من أن شرقي القدس حسب قرارات الأمم المتحدة تعدُّ أرضاً محتلة، يجب على الدولة الصهيونية الانسحاب منها، إلا أن الكونجرس الأمريكي قد اتخذ سنة 1995 قراراً بنقل مقر السفارة الأمريكية في "إسرائيل" إلى القدس، ومنذ ذلك الحين وهذا القرار يجري تعليق تنفيذه كل ستة أشهر بموجب صلاحيات الرئيس الأمريكي، كما يستخدم لابتزاز القيادة السياسية الفلسطينية في كثير من المحطات الفارقة. وقد جاء توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الأمن لطلب عضوية لدولة فلسطين ليحيي هذا القرار من جديد؛ حيث قدم 42 نائباً في الكونجرس في آذار/ مارس 2011 مشروع قانون يلزم الرئيس بنقل مقر السفارة الأمريكية في القدس في موعد لا يتجاوز 2013/1/1، تحت طائلة تخفيض الميزانيات المخصصة للإنفاق على

أبنية السفارات الأمريكية وصيانتها في أنحاء العالم[136]، في حال عدم التزام الرئيس. وقد عاد هؤلاء إلى تحريك هذا القانون في أيلول/ سبتمبر 2011[137]. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يعرض للتصويت بشكل رسمي حتى بداية سنة 2012 إلا أن احتمال إقراره ما يزال قائماً في ظلّ الاتجاه المتزايد لدعم "إسرائيل" بشكل غير محدود في أوساط صناعة القرار الأمريكي.

خامساً: القدس: نظرة في المستقبل القريب

إذا ما خرجنا من التفاصيل الكثيرة لمشهد التهويد في القدس إلى نظرة عامة أبعد وأكثر شمولاً، فإننا نجد أن صناع القرار الصهاينة وبالذات على مستوى البلدية باتوا يدفعون بكل قوتهم باتجاه قطف ثمار محددة، كان التمهيد لها قد جرى على مدى أعوام طويلة. ولعل الثمرة الأبرز التي يحاول رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات الخروج بها هي تعديل الميزان الديموغرافي في المدينة لصالح اليهود، وهو حلم لطالما راود المخططين الصهاينة ولطالما حاول تيدي كوليك Teddy Kollek، رئيس البلدية "الأسطوري" في نظر الصهاينة تحقيقه، ويبدو أنه أصبح اليوم ممكن التحقيق إن استطاع رئيس البلدية انتزاع قرارات حاسمة على المستوى السياسي، مثل تعديل حدود القدس والتطبيق الصارم لنزع بطاقات الإقامة من المقدسيين الذين تثبت إقامتهم خارج المدينة. ومن شأن مثل هذا الإنجاز أن يفتح الباب أمام بركات لولاية جديدة لرئاسة البلدية خصوصاً وأن الانتخابات القادمة مقررة في صيف سنة 2013. أما المسارات الأساسية للحسم الديموغرافي التي يبدو أنها ستتعزز في العامين القادمين فهي:

1. تطبيق نظام صارم يرصد حركة المقدسيين عبر الحواجز من وإلى المدينة، وقد بدأ ذلك بتطبيق نظام البطاقات الممغنطة، الذي من شأنه أن يبني لدى البلدية قاعدة بيانات دقيقة عن أماكن سكن وعمل كل المقدسيين الفلسطينيين بناء على ساعات تنقّلهم عبر المعابر، لتجري بناء عليها حملة واسعة لسحب بطاقات الإقامة وتحديد الكتلة السكانية الفلسطينية في القدس بشكل نهائي، وهي القضية التي لطالما أرّقت صناع القرار الصهاينة في القدس.

2. تعزيز طوق المستعمرات الجنوبي بشكل سريع وفعال، والعمل على تحويله إلى كتلة من الضواحي اليهودية الحديثة المتماسكة والمتصلة بالمركز اليهودي للمدينة بطرق سريعة مباشرة لا تمر بأية أحياء عربية، مع التركيز على الوحدات السكنية صغيرة الحجم ومنخفضة السعر، التي تصلح لاجتذاب الأزواج اليهودية الشابة بشكل يؤثر إيجاباً على نسب الزيادة السكانية الطبيعية ليهود المدينة.

3. تجاوز العراقيل التمويلية التي كانت تؤخر إنجاز الجزء الشرقي من جدار "حاضن القدس" الذي يلتف حول كتلة أدوميم الاستيطانية ليصلها بالمدينة مباشرة، مع السعي لتفريغ محيطه من السكان البدو، وتعزيز البنى التحتية في المنطقة الواصلة بينها وبين الحدود البلدية، والمصطلح على تسميتها بالممر إي واحد E1 Corridor، وصولاً في النهاية إلى إعلان تعديل الحدود بشكل رسمي وضمّ كتلة أدوميم إلى حدود المدينة.

على مستوى الهوية الدينية والثقافية فمن الواضح إصرار الجمعيات اليهودية المتطرفة على إنجاز مشروع تأهيل منطقة البراق في أسرع وقت ممكن، بما يشمل إزالة ما تبقى من تلة المغاربة، وتوسيع ساحة الصلاة، وبناء جسر حديدي، وفتح باب جديد في سور المدينة، لتعزيز وصول الزوار اليهود إلى المكان. وهو إصرار تشاطرهم إياه أوساط البلدية والحكومة، وإن كانت تواجه معارضة فلسطينية وأردنية وعربية وإسلامية ودولية تؤخر تنفيذ هذه المشروعات. وبناء على ذلك، فمن المتوقع أن تشهد قضية تلة المغاربة تطورات أساسية أو ربما قفزات للتغلب على العقبات التي تؤخر تنفيذ المشروع، وأن يشهد المسجد الأقصى محاولات اقتحام أوسع وأكبر وأكثر تنظيماً، خصوصاً بعد تغيير قواعد تعامل الشرطة الإسرائيلية مع المقتحمين اليهود للمسجد، وأن تُعزِّز الشرطة محاولة سيطرتها على تواجد الفلسطينيين في المسجد خلال شهر رمضان.

على الرغم من أن محاولة طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لم تكلل بالنجاح، وحتى لو نجحت فلن تعدو كونها خطوة رمزية، إلا أنها استفزت هواجس "يهودية الدولة" والتوجهات الصهيونية الإقصائية لدى طيف واسع جداً من صناع القرار الصهاينة. وكان انعكاس ذلك على القدس وعلى المقدسات جلياً وواضحاً. فالصحوة الإسرائيلية تجاه نقل المؤسسات المركزية إلى القدس تعززت بالتزامن مع هذا التوجه، ومعظم قرارات تعزيز طوق المستعمرات الجنوبي جاءت بالتزامن معه أو بعده. كما جاء مشروع قانون "القدس عاصمة للشعب اليهودي" بُعيد التوجه لطلب العضوية، ومحاولة هدم تلة المغاربة وما تبعها من تداعيات. كما تصاعدت اعتداءات حركة "دفع الثمن" على المساجد والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وصارت أكثر جرأة وتنظيماً وعدداً بالتزامن خلال الفترة ذاتها.

سادساً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

واصل الكيان الإسرائيلي مشروعه الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ضارباً عرض الحائط بمطالب الفلسطينيين وحتى المجتمع الدولي بوقف هذه الممارسات. وقد بلغ تعداد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 ومطلع سنة 2012 في الضفة الغربية عدا شرقي القدس نحو 342 ألف مستوطن، أما في شرقي القدس فهناك نحو 200 ألف مستوطن[138].

وتواصل "إسرائيل" البناء في المستعمرات في القدس المحتلة وفي باقي الضفة الغربية، كما تواصل التهويد المنهج لمعالم المدينة المقدسة، غير آبهة بالاحتجاجات الدولية التي تدين الاستيطان. وقد سارعت حكومة نتنياهو إلى إقرار تسهيلات في سعر الأراضي المخصصة للبناء بنسبة 50% التي من شأنها تشجيع الإسرائيليين على الانتقال إلى مستعمرات في الضفة الغربية، وتشجيع المستوطنين على الشراء. بالإضافة إلى ذلك يتم تزويد المستوطنين بمعلومات حساسة من خلال قنوات سياسية وعسكرية، حيث تمّ الكشف عن أن هناك العشرات من الشخصيات السياسية والضباط والجنود في الجيش، يسربون هذه المعلومات إلى ناشطي اليمين، الذين يركزون أعمال العنف ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين يقومون بأعمال ضدّ إخلاء البؤر الاستيطانية، إضافة إلى ما يسمى بعمليات "دفع الثمن"، التي يُنفذها المستوطنون ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تجد غطاء من الحكومة الإسرائيلية اليمينية. وقد تمّ الكشف أيضاً عن الوسائل التي يتم من خلالها شرعنة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، والتي تتضمن تزييف مستندات الملكية، والاستيلاء والبناء على أراضٍ زراعية فلسطينية، وتطويق الأراضي بواسطة جدران وكلاب حراسة، وغيرها من وسائل السطو والاحتيال، حسب التقارير الإسرائيلية.

وقد رفض الاتحاد الأوروبي سياسة "إسرائيل" الرامية لتهجير الفلسطينين قسراً من مناطق ج، والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية، حيث أشار الاتحاد إلى أن سياسة "إسرائيل" في هذه المناطق تهدف إلى مضاعفة أعداد المستوطنين وتقليل الفلسطينيين، وتحويلها إلى جيوب مقطوعة عن الضفة الغربية، وبالتالي منع إمكانية قيام دولة فلسطينية وفق حلّ الدولتين على حدود 1967/6/4.

هذا وتواصلت الإعتداءات التي يرتكبها المستوطنون وقوات الاحتلال في كافة المحافظات الفلسطينية، التي تمثلت بإقرار المزيد من المخططات الاستيطانية، وإقدام قوات الاحتلال على هدم منشآت ومساكن زراعية في منطقة الأغوار شرق الضفة الغربية[139].

ويجد المستوطنون دعماً واضحاً ومسانداً من المؤسسة السياسية حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلاً: "إن عملية الاستيطان في القدس ليست عقاباً بل حقّ أساسي مشروع لنا..."[140]؛ أما رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين فقال معلقاً على الاستيطان في الضفة: "إن أرض إسرائيل كلها لليهود، وإن السلام سيتحقق عندما يوافق الفلسطينيون على أن يعيش اليهود معهم"، وأضاف قائلاً: "إن الاستيطان جزء من الصهيونية لأنها كانت حركة استيطانية، وإن السلام سيعم في المنطقة، عندما سيسمح لنا جيراننا بالعيش في هذه البلاد"[141].

كما واصلت سلطات الاحتلال المصادقة على عطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة، فقد أكدت دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير، في تقرير لها أصدرته في 2011/9/5، أن "إسرائيل" صادقت خلال شهر آب/ أغسطس 2011 على 3,050 وحدة استيطانية معظمها في شرقي القدس[142].

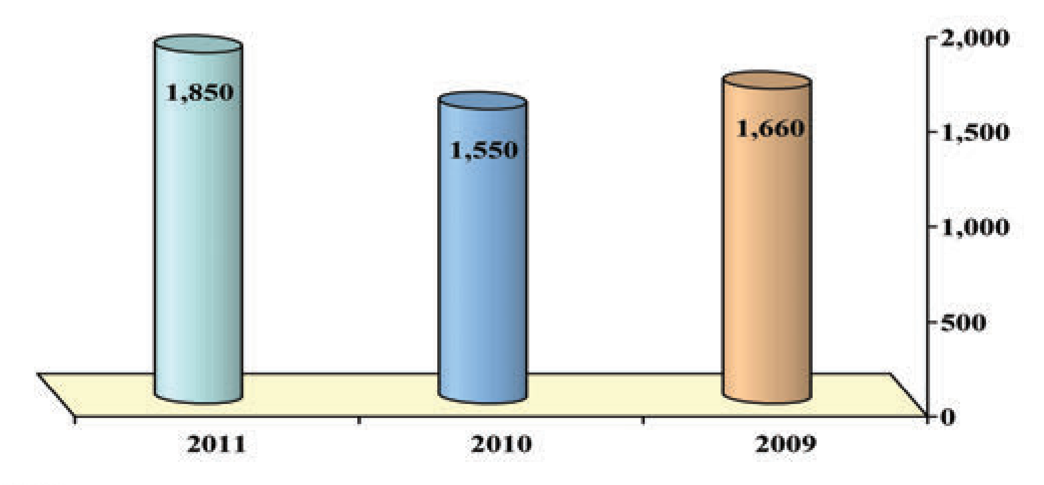
أما حركة السلام الآن Peace Now Movement فقد أشارت في تقرير أصدرته في 2011/9/7 إلى أن وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية تصل إلى حوالي ضعفي البناء في داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، حيث تجري هذه الوتيرة بمعدل وحدة سكنية لكل 235 إسرائيلياً، مقابل وحدتين سكنيتين لكل 246 مستوطناً إسرائيلياً في الضفة. وبحسب التقرير الذي استند إلى صور جوية وجولات ميدانية فإنه في العشرة أشهر (تشرين الأول/ أكتوبر 2010 لغاية تموز/ يوليو 2011)، التي تلت فترة التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان، تمّ بناء 2,598 وحدة سكنية في الضفة، 63% منها، أي 1,642 وحدة سكنية، هي بيوت ثابتة ذات طابق أرضي واحد، وأكثر من نصفها (52%) للمتدينين[143]. وأضافت حركة السلام الآن إلى أن نحو 3,700 وحدة سكنية قد استمر البناء فيها خلال الفترة ذاتها. وأضاف التقرير أنه يجري إعداد مسطحات بناء لنحو 317 وحدة سكنية، بينها نحو 100 من المباني المؤقتة (كرافانات). وتبين أيضاً أن هناك 383 وحدة تُعدُّ "غير قانونية" وفق قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلية، التي تطبق على المستعمرات، وأن 157 منها تقع في البؤر الاستيطانية[144]؛ مع العلم أن كل البناء الاستيطاني هو غير قانوني.

كما رصد تقرير آخر للسلام الآن 3,500 وحدة استيطانية كانت في طور البناء وتحت التشييد وفي مراحل بناء مختلفة خلال سنة 2011، أقيمت في 142 مستعمرة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية[145]، والجدول التالي يبين تصاعد وتيرة البناء في المستعمرات مقارنة مع سنتي 2009 و2010:

جدول 6/7: أعداد الوحدات السكنية التي تمّ بناؤها في مستعمرات الضفة الغربية، ما عدا شرقي القدس، خلال الفترة 2009-2011[146]

السنة	2009	2010	2011
عدد الوحدات	1,660	1,550	1,850

أعداد الوحدات السكنية التي تمّ بناؤها في مستعمرات الضفة الغربية، ما عدا شرقي القدس، خلال الفترة 2009-2011



وأشار التقرير إلى أن مسار جدار الفصل يدخل في عمق الضفة الغربية في أربع جيوب، حيث يتم بناء 245 وحدة سكنية في "أريل" و329 وحدة سكنية في "جوش عتسيون" Gush Etzion و114 وحدة سكنية في "كارني شومرون – كدوميم" Karnei Shomron-Kedumim، و212 وحدة سكنية في معاليه أدوميم[147].

كما رصدت وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، في تقريرها السنوي لسنة 2011، 474 موقعاً استيطانياً في الضفة الغربية حتى نهاية 2011؛ منها 184 مستعمرة، و171 بؤرة استيطانية، و26 موقعاً استيطانياً آخر، و93 مبنى تمّ الاستيلاء عليها جزئياً أو كلياً في القدس. وقد بلغ مجموع مساحة الأراضي التي يطوقها سياج المستعمرات، حسب التقرير ذاته، حوالي 140 كم^2 أي ما نسبته 2.5% من مساحة أراضي الضفة الغربية، غير أن حوالي نصف هذه الأراضي تخلو من البناء، وعلى ما يبدو فإن "إسرائيل" تخطط لاستخدامها كاحتياطي للتوسع المستقبلي[148].

وقد بلغت عطاءات البناء خلال سنة 2011 في مستعمرات الضفة الغربية 2,057 وحدة سكنية في شرقي القدس، إضافة إلى 1,577 وحدة سكنية في باقي الضفة الغربية، نُشرت في قائمة وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية[149].

سابعاً: مصادرة الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية

وثقت مؤسسات أهلية ورسمية فلسطينية تزايد حدة الهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية خلال سنة 2011، موضحة أن هذه الاعتداءات استهدفت بشكل خاص المواطنين والأراضي والمساكن والمزارع.

وقد سجل التقرير السنوي لسنة 2011 الصادر عن مركز أبحاث الأراضي، انتهاكات الاحتلال بأجهزته ومستوطنيه، فقد تمّ هدم 200 مسكن ومنزل وتهديد أكثر من 500 مسكن آخر بالهدم، في كافة محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس خلال 2011، إضافة إلى هدم ما يزيد على 400 منشأة، وتهديد أكثر من 300 منشأة أخرى، من خلال جعل ترخيص البناء ضرباً من المستحيل وجعل الهدم مكلفاً ودفع الفلسطينيين لهدم بيوتهم بأيديهم. وبلغت مساحة الأراضي المعتدى عليها، وفق التقرير نفسه، حوالي 12 ألف دونم، منها نحو 11 ألفاً بالمصادرة، والباقي مهددة بالإخلاء القسري. إضافة إلى تجريف وحرق وتخريب ما يزيد عن 2000 دونم أخرى من الأراضي الزراعية. وذكر المركز أن الضرر الكلي والجزئي أصاب ما يزيد على 20 ألف شجرة، 50% منها تمّ اقتلاعها أو حرقها بالكامل، بينما تمّ سكب المياه العادمة (المجاري)، التي تتلف الشجر والزرع والتربة، على الأراضي المشجرة[150].

أما في مدينة القدس المحتلة فقد قام الاحتلال بمصادرة وسلب 3,158 دونماً، وقطع وخلع وحرق 1,098 شجرة، وهدم 41 مسكناً كان يعيش فيها 282 مواطناً، منهم 177 طفلاً، وتهديد 134 مسكناً بالهدم، إضافة إلى هدم 56 منشأة وتهديد 17 منشأة أخرى[151].

ولم تسلم الأغوار الفلسطينية أيضاً من أعمال المصادرة، وفق ما تُظهر معطيات كشف عنها تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، حيث أقدمت قوات الاحتلال على سلب ونهب الموارد الطبيعية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، بدافع فرض الحقائق على الأرض لضمها للسيادة الإسرائيلية؛ إذ يؤكد التقرير أن 77.5% من أراضي الأغوار (البالغة 1.6 مليون دونم) موصدة في وجه أصحابها الفلسطينيين[152]. وأن الاحتلال يخطط للاستيلاء على 140 ألف دونم من أراضي البحر الميت. ويدعي المسؤول الإسرائيلي عن هذا الملف أن الأراضي المذكورة هي أراضي دولة؛ فالقسم الأول منها هي الأراضي المحاذية للبحر الميت، والتي جفَّت من البحر منذ سنة 1946، وعليه فإن هذه الأراضي التي جفت ليست بملكية خاصة للسكان الفلسطينيين المحليين، وإنما تعود ملكيتها للدولة[153].

أما على مستوى الداخل الفلسطيني فقد كُشف النقاب عن مخطط إسرائيلي يقضي بمصادرة مليون دونم من أراضي العرب بالنقب، ويندرج المخطط ضمن توصيات لجنة غولدبرغ الحكومية التي أقيمت سنة 2008 ويترأسها القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ Eliezer Goldberg، وتتطلع "إسرائيل" لتوطين 300 ألف يهودي بالنقب خلال العشر سنوات المقبلة[154]. ويشير جدول 6/8 إلى نماذج عن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية بما فيها القدس.

أما على مستوى المياه الفلسطينية فقد اتهم وزير المياه ورئيس سلطة المياه الفلسطينية شداد العتيلي "إسرائيل" بأنها تهدم آبار وبرك تجميع مياه الأمطار للتجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية لترحيلهم. وقال العتيلي إن "إسرائيل" تقوم بهذه الأعمال بشكل منهجي مكثف، حيث يتم تدمير الآبار وبرك تجميع مياه الأمطار الجارية، والمعروفة منذ زمن الرومان والعهد العثماني، والتي تستخدمها التجمعات السكنية الفلسطينية في الأرياف... وأضاف أن "هذا الهدم يجري في المنطقة ج (سي) في الضفة الغربية التي تسيطر عليها إسرائيل، والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية"[155].

أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية برام الله محمد اشتيه فأكد أن "إسرائيل" تسرق غالبية الموازنة المائية للضفة الغربية، وأنها تمنع في الوقت نفسه الفلسطينيين

من حفر الآبار. وقال اشتيه "إن إسرائيل تسرق حوالي 600 مليون متر مكعب سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ800 مليون متر مكعب سنوياً". وأضاف "أن بعض قرى الضفة الغربية، وتحديداً بمنطقة الأغوار لا تصلها المياه في الصيف، في الوقت الذي يسبح فيه المستوطنون الإسرائيليون في برك سباحة متقدمة جداً"[156].

جدول 6/8: نماذج عن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية خلال سنة 2011

المنطقة	الأراضي المصادرة (بالدونم)
قرية ياسوف	600[157]
عزون	400[158]
بيت أمر	800[159]
قرية بتير في بيت لحم	148[160]
بيت لحم	7,000[161]
قلنديا	400[162]
الخضر	150[163]
خربة بريقوت في بيت أمر	600[164]

ثامناً: تدمير الزراعة الفلسطينية

أعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية أن شعار الوزارة في سنة 2012 سيكون "المنتج الوطني"، وذلك تحدياً لغطرسة الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يتورع عن تدمير القطاع الزراعي في فلسطين واستهداف بنيته التحتية وضرب المنتج المحلي.

كما قالت الوزارة أن خسائر القطاع الزراعي في "حرب الفرقان" على قطاع غزة سنة 2008، فاقت النصف مليار دولار، موضحة أن الأضرار المباشرة كانت 174 مليون دولار والأضرار غير المباشرة 413 مليون دولار[165].

أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته إلى مجموعة من النتائج والمظاهر السلبية التي أسهمت في تهميش وتشويه الزراعة الفلسطينية، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

1. عدم الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وبشكل خاص محطات البحوث، والتسويق، والمختبرات، والطرق الزراعية.
2. الدعم المكثف للمزارعين الإسرائيليين والمستوطنين، مما جعل منافسة المزارع الفلسطيني محدودة، وهو ما أدى إلى إغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة.
3. مصادرة المياه والأراضي الزراعية، وإجراءات الاستيطان والاعتداءات المستمرة، وترهيب المزارعين من قبل المستوطنين.
4. إنشاء الجدار وما نجم عنه من عزل مساحات زراعية كبيرة خلفه، بالإضافة إلى الأراضي التي أقيم عليها الجدار.
5. الحد من حرية حركة السلع والأفراد والخدمات الزراعية.
6. قلع الأشجار، التي تعد مصدر رزق أساسي للعديد من صغار المزارعين، بالإضافة لكونها ثروة طبيعية ومصادر للتنوع الحيوي.
7. منع الرعاة وأصحاب الماشية من الوصول إلى مصادر الرعي الطبيعية، وخاصة في المناطق القريبة من المعسكرات والمستعمرات.

كل ذلك أدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تشويهات وتكاليف إضافية يتحملها المزارع الفلسطيني، وتسهم في تقليل القيمة المضافة والربحية للمزارعين، وتحول الزراعة إلى عمل غير مجدٍ اقتصادياً، وإلى تهميشها والحد من دورها في الاقتصاد الوطني[166].

وإلى جانب الممارسات الإسرائيلية في حقّ المزارعين الفلسطينيين والزراعة بشكل عام، كثيراً أقدمت قوات الاحتلال على تجريف الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار، بل وهدم بعض القرى الزراعية أكثر من مرة؛ فقد هدم الجيش مثلاً تجمعاً ريفياً فلسطينياً يتألف من 15 منزلاً من الصفيح شرق مدينة نابلس في الضفة الغربية، وهذه هي المرة الرابعة التي يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بهدم هذا التجمع الذي يحمل اسم "خربة طانا"[167].

أما في الأغوار فقد تزايدت أعمال الهدم والتجريف وحتى اقتلاع لقرى فلسطينية كاملة، إضافة إلى الاعتداء على الناس وقتل المواشي وتخريب المحاصيل. وفي الأراضي المحتلة سنة 1948 تعرض جنوبها تحديداً لحملة هدم وتجريف واقتلاع مسعورة من قبل السلطات الإسرائيلية، فقد أقدم الإسرائيليون على هدم قرية طويّل أبو جرول أكثر من أربعين مرة، وقطعوا وخربوا آلاف الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون[168]، كما تعرضت قرية العراقيب للهدم للمرة الـ 38 في أيار/ مايو 2012[169].

ويشير الجدول التالي إلى عدد من الاعتداءات على الأشجار والأراضي الزراعية الفلسطينية، في الضفة الغربية:

جدول 6/9: عدد من الاعتداءات الإسرائيلية على الأشجار والأراضي خلال سنة 2011

المنطقة	نوع الاعتداء
قرية قصرة في نابلس	اقتلاع 500 شجرة زيتون[170]
منطقة الطيور في شرق بيت دجن	اقتلاع 420 شجرة زيتون[171]
خربة أم نير في الخليل	اقتلاع 600 شجرة زيتون[172]
دير الطب في نابلس	حرق 250 شجرة زيتون[173]
بني نعيم في الخليل	حرق 20 دونماً مزروعة[174]
قلقيلية	حرق أكثر من 150 شجرة زيتون[175]
عقربا في محافظة نابلس	حرق 300 شجرة زيتون[176]
بيت إكسا في محافظة القدس	سرقة 100 شجرة زيتون معمرة[177]
قرية جالود في محافظة نابلس	حرق 150 دونماً[178]
رام الله	حرق 100 شجرة زيتون[179]
الولجة في محافظة القدس	اقتلاع 80 شجرة زيتون[180]
سلفيت	قطع 500 شجرة زيتون[181]
بيت أولا في الخليل	اقتلاع 200 شجرة زيتون[182]
عورتا في محافظة نابلس	حرق 20 دونماً[183]

وقد ذكر وزير الدولة لشؤون الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية ماهر غنيم في 2011/10/9 أن سلطات الاحتلال والمستوطنين، استهدفوا 9,131 شجرة زيتون منذ بداية سنة 2011، بين حرق واقتلاع وتكسير وتجريف، منها 1,307 شجرة منذ بداية شهر أيلول/ سبتمبر[184]. كما أعلنت منظمات المساعدات والتنمية الدولية والفلسطينية العاملة على تحسين إنتاج زيت الزيتون، أن تدمير المستوطنين الإسرائيليين لأشجار الزيتون الفلسطينية سوف يؤدي إلى تقليص محصول سنة 2011 بما يقدر بنحو 500 ألف دولار[185].

تاسعاً: هدم المنازل الفلسطينية

ذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن نحو 1,100 فلسطيني أكثر من نصفهم من الأطفال، تعرضوا للتشريد خلال سنة 2011 نتيجة قيام القوات الإسرائيلية بهدم منازلهم، بزيادة نسبتها أكثر من 80% بالمقارنة بالفلسطينيين الذين تعرضوا للتشريد في سنة 2010. وأضاف التقرير أن هناك 4,200 فلسطيني آخرين تأثروا من جراء هدم المباني التي يكسبون منها رزقهم. وأشار المكتب إلى قيام القوات الإسرائيلية بهدم ما يزيد عن 620 مبنى يمتلكها فلسطينيون، بزيادة قدرها 42% عن سنة 2010، من بينها 222 منزلاً و170 حظيرة حيوانات و46 صهريجاً أو بركة لتجميع

مياه الأمطار، وغرفتين صفيتين ومسجدين (أحدهما هدم مرتين)[186]. وأضاف التقرير أن أكثر من 60% من المباني المملوكة لفلسطينيين، والتي تعرضت للهدم خلال سنة 2011، تمّ منح الأراضي المقامة عليها لبناء مستعمرات[187]. ويبين الجدول التالي عدد المباني التي هدمت حسب المنطقة خلال سنة 2011:

جدول 6/10: عدد المباني الفلسطينية التي هدمت خلال سنة 2011[188]

الشهر	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو
المنطقة ج في الضفة الغربية	20	68	77	15	31	131	29
شرقي القدس	9	1	1	0	2	1	2

الشهر	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر	المجموع
المنطقة ج في الضفة الغربية	0	20	62	40	87	**580**
شرقي القدس	0	2	1	3	11	**42**

عاشراً: الجدار الفاصل

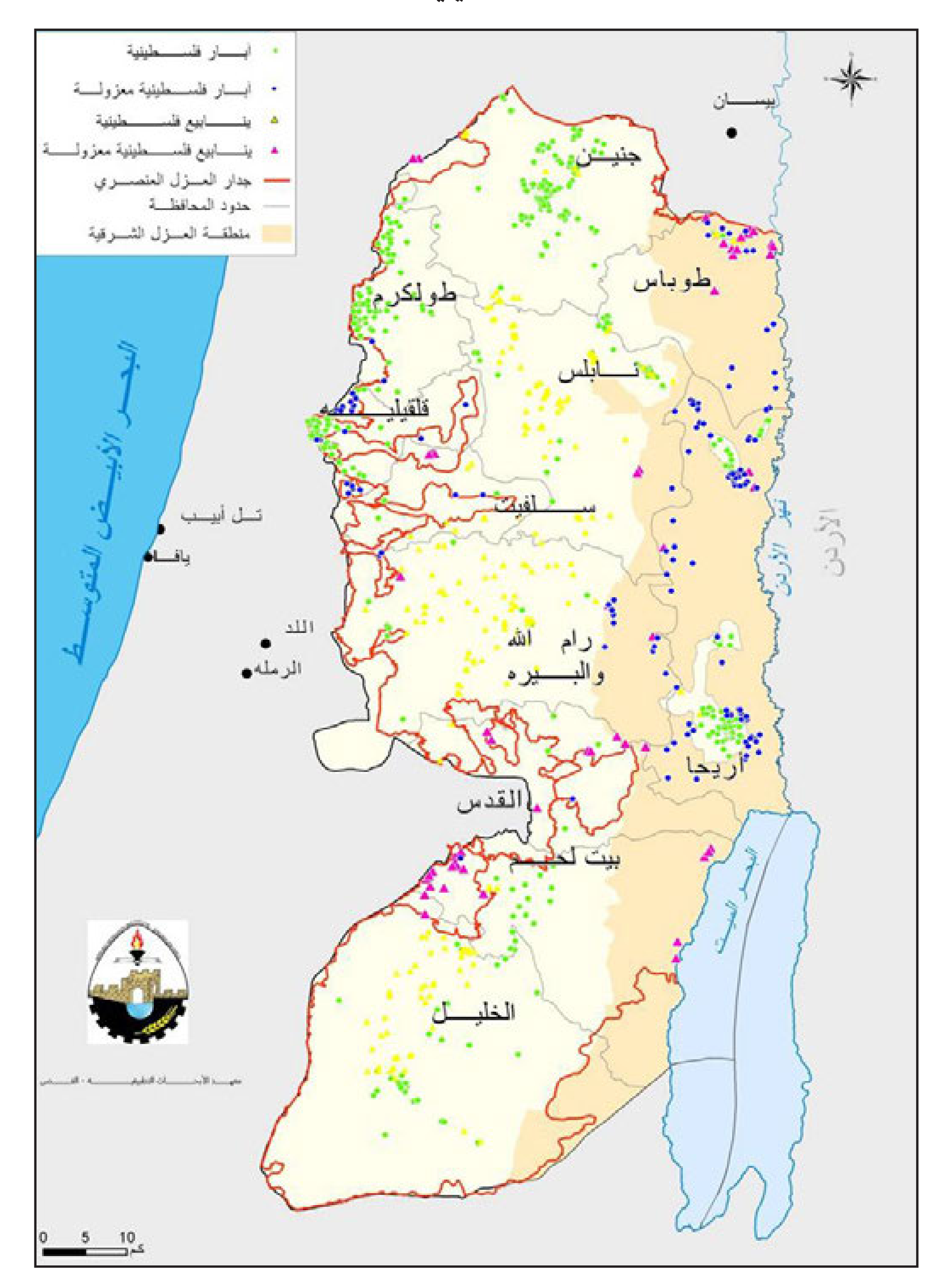
أفاد المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار قد بلغت 49,291 دونماً من الأراضي الأميرية، وذلك منذ بداية إنشائه حتى نهاية حزيران/ يونيو 2008، وهي موزعة على النحو الآتي:

- 22,141 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية.
- 13,875 دونماً في منطقة وسط الضفة الغربية.
- 13,275 دونماً في منطقة جنوب الضفة.

أما مساحات الأراضي التي تمّ عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعب الوصول إليها فقد بلغت 274,607 دونماً، وفق التقرير ذاته، وهي موزعة كالتالي:

- أراضٍ في شمال الضفة بمساحة 89,498 دونماً.
- أراضٍ في وسط الضفة بمساحة 123,526 دونماً.
- أراضٍ في منطقة جنوب الضفة بمساحة 61,583 دونماً[189].

مسار الجدار العنصري في الضفة الغربية



وفي سنة 2011 واصلت "إسرائيل" بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وقد كشف تقرير لمنظمة بتسيلم عن أن طول الجزء المكتمل من الجدار، الذي يمر 85% منه في داخل الضفة الغربية، بلغ 437.5 كم، ما يشكل حوالي 62% من المسار المخطط له، كما يوجد 58 كم أخرى في طور البناء[190].

وقد صدّقت المحكمة العليا في شهر آب/ أغسطس 2011 على بناء مقطع الجدار على أراضي قرية الولجة بين القدس وبيت لحم، الأمر الذي سيؤدي إلى خنق القرية وعزلها عن مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لها، وسيُبقي على طريق واحد فقط يربطها بالضفة الغربية[191].

أما في قرية بلعين فقد شرع الجيش الإسرائيلي بتفكيك جزء من الجدار المقام على أراضيها، في 2011/6/26. وفي شهر تموز/ يوليو أنهى جيش الاحتلال نقل ذلك الجزء من الجدار، وذلك بعد حوالي سبع سنين من الضغط الجماهيري لأهالي بلعين والمتضامنين معهم، وبعد أربع سنوات على صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية أيضاً؛ وبذلك استرجع أهالي القرية حوالي 700 دونم من الأراضي الزراعية التي ابتلعها الجدار، إلا أن 1,500 دونم أخرى بقيت مصادرة لأعمال الجدار[192].

وقالت مصادر إسرائيلية في أوائل سنة 2011 إن "إسرائيل" ستنتهي من أعمال بناء الجدار الفاصل في محيط مدينة القدس المحتلة، المسمى غلاف القدس في غضون عام واحد تقريباً. وقد تمّ فعلاً استكمال بناء جدار الفصل في النقاط المتبقية، والموجودة في مناطق قلنديا وغرب شعفاط بمساحة تتجاوز عشرين كيلومتراً خلال سنة 2011. أما الأحياء المهددة بعزلها عن القدس فهي: مخيم شعفاط، وراس خميس، وراس شحادة من أراضي شعفاط، وكفر عقب، وسميراميسو بعدما خرجت بلدات أبو ديس والسواحرة الشرقية والرام والضاحية[193].

أما على مستوى شمالي الضفة الغربية فيدور الحديث عن ظروف قاسية يعيشها 7,356 فلسطينياً بسبب الجدار العنصري في منطقة جنين؛ فهناك 11 تجمعاً سكانياً في محافظة جنين المحتلة يعيشون أوضاعاً إنسانية مأساوية، في معازل نشأت عقب بناء الجدار العنصري، حيث يحرمون من التواصل مع امتدادهم الطبيعي في جنين. وتعد بلدات برطعة الشرقية، وأم الريحان، وظهر العبد، وخربة عبد الله يونس، والمنظار والمالح، وعرب الحمدون، وخربة المكحل من أهم هذه المواقع المعزولة في جنين[194].

وكشفت الإغاثة الزراعية الفلسطينية في تقرير لها يوثق انتهاكات المستوطنين وجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي في موسم قطاف زيتون 2011 عن حقائق مفزعة كرسها الاحتلال ودفعت بكثير من المزارعين الفلسطينيين لهجرة حقول الزيتون المعزولة داخل جدار الفصل العنصري.

فقد كشفت الإغاثة الزراعية الفلسطينية في مسح عشوائي أولي طال ثلاثة تجمعات في محافظة جنين أن جدار الفصل العنصري تسبب بهجرة المزارعين الفلسطينيين لما نسبته 46.5% من مساحة حقول الزيتون المعزولة بالجدار والبالغ مساحتها 750 دونماً.

وذكرت الإغاثة الزراعية في تقريرها أن جدار الفصل العنصري تحول من عائق لكثير من المزارعين الفلسطينيين، إلى ما يمكن وصفه بمانع يحول دون الوصول إلى أراضيهم الزراعية المعزولة داخل الجدار. وقدرت الإغاثة الزراعية الخسائر نتيجة هجرة المزارعين لحوالي 350 دونماً من حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار بحوالي مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (أي ما يعادل 300 ألف دولار). وحذرت الإغاثة الزراعية أنه إذا ما استمرت سلطات الاحتلال في اتباع ذات السياسة اتجاه الأراضي المعزولة داخل الجدار، فإن 70% من الأراضي الزراعية المعزولة داخل الجدار ستصبح مهجورة مع حلول سنة 2020. وهذا الواقع يوجب التحرك العاجل من المستوى السياسي الفلسطيني والمؤسسات الشعبية والأهلية ذات العلاقة، لإزالة عوائق وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم من جهة، وتحفيز القادرين على الوصول من خلال مبادرات وبرامج للإسهام في إعادة استخدام واستغلال المهجور.

وأظهرت الإغاثة الزراعية الإجراءات والتعقيدات التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمنع وصول المزارعين إلى أراضيهم. ومنها التشدد في منح التصاريح للقادرين على العمل من المزارعين الفلسطينيين، ومنح التصاريح لكبار السن فقط، الأمر الذي حال دون قطف الزيتون. إضافة إلى تعمد سلطات الاحتلال منح التصاريح للمستفيد الأول من الأرض، وحرمان الزوجة أو الأبناء أو الأخوة من التصاريح، التي تخولهم الوصول إلى حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار[195].

خاتمة

يسابق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في برنامجه المكثف لتهويد القدس، وحسم مستقبلها في أية عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. وبوجود حكومة إسرائيلية متطرفة يمينياً ودينياً، مدعومة بمجتمع صهيوني تزداد ميوله في الاتجاه نفسه، فإن إجراءات التهويد والممارسات العنصرية تزداد شدة وقسوة ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية، وضدّ الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية.

وقد كان الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في برامج التهويد والاستيطان رسالة إلى الجانب الفلسطيني والعربي والدولي، بأن "إسرائيل" مستعدة لإفشال مسار التسوية السلمية وإفراغه من معناه، والضرب بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة وأية جهود دولية، حتى الأمريكية منها، عندما يتعارض الأمر مع سياساتها الاستيطانية التهويدية. ولذلك فإن سنة 2011 لم تحمل جديداً في السياسات الإسرائيلية تجاه الأرض والمقدسات، سوى المزيد من الإجراءات التهويدية الحثيثة والمتسارعة، والتي يظهر أنها ستمثل السمة العامة لسنة 2012 أيضاً.

هوامش الفصل السادس

[1] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22-2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 17 و45.

[2] *The Jerusalem Post*, 4/8/2011.

[3] *Ibid*.

[4] **هآرتس**، 2011/5/17.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] *The Jerusalem Post*, 15/6/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=225086

[7] Police Promise Greater Jewish Access to Temple, site of The Temple Institute, cited from Arutz 7 (Israel National News), 7/8/2011, www.templeinstitute.org/archive/07-08-11a.htm

[8] **يديعوت أحرونوت**، 2011/4/5.

[9] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى**، ص 32.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**، ص 11.

[12] مركز أبحاث الأراضي – القدس، المقدسيون يودعون عامهم بمزيد من الهدم والتشريد، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3989

[13] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2010/11/4، انظر: /http://www.iaqsa.com

[14] *The Jerusalem Post*, 24/6/2001.

[15] للاطلاع على خلفية وضع التلة وأسباب انهيارها، انظر: لجنة خبراء الإيسيسكو الآثاريين، "التقرير الفني والقانوني الموثق بالخرائط والصور بشأن الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حول المسجد الأقصى في القدس الشريف،" المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، عمّان، 15-2007/4/16، ص 20-21، منشور في: http://www.foraqsa.com/library/studies/aqsaDiggings_legal_rep.doc

[16] المرجع نفسه، ص 12-16.

[17] المرجع نفسه، ص 21.

[18] انظر: تصريح مدير عام اليونسكو، كويشيرو ماتسورا، موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2007/3/14، في: /http://www.unesco.org/ar/home/ar-single-view/news/-3c46b63bad/cHash/99521d6410
وللاطلاع على النص الكامل لتقرير البعثة، انظر:
"Report of the Technical Mission to the Old City of Jerusalem (27 February-2 March 2007)," UNESCO, 12/3/2007, http://www.unesco.org/bpi/pdf/jerusalem_report_en.pdf

[19] انظر: المجلس التنفيذي لليونسكو يعتمد خمسة قرارات تتعلق بعمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، الدورة 185، اليونسكو، 2011/10/21، في:
http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/executive_board_adopts_five_decisions_concerning_unescos_work_in_the_occupied_palestinian_and_arab_territories/

[20] معلومات مستقاة من لقاءات شخصية للباحث بأعضاء من البعثة التي أجرت المعاينة.

[21] **العرب اليوم**، 2011/6/28.

[22] *The Jerusalem Post*, 24/5/2011.

[23] هدم طريق باب المغاربة هو هدم لأجزاء من المسجد الأقصى، ونحذّر من تداعياته الخطيرة، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/10/26.

[24] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/11/13، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?ItemId=2958

[25] **الأهرام**، 2011/11/16.

[26] **الأهرام**، 2011/11/19.

[27] موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2011/11/24، انظر: http://alquds-online.org/index.php?s=news&cat=9&id=7517

[28] **الغد**، 2011/11/26.

[29] *The Jerusalem Post*, 27/11/2011.

[30] *The Jerusalem Post*, 9/12/2011.

[31] **الغد**، 2011/12/12.

[32] وفا، 2011/12/14.

[33] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى**، ص 45.

[34] **المرجع نفسه**، ص 115.

[35] **المرجع نفسه**، ص 116.

[36] **المرجع نفسه**.

[37] **المرجع نفسه**، ص 118.

[38] فلسطينيو 48، 2011/8/1، انظر: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=74104

[39] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/6، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21784

[40] موقع مركز إعلام القدس، 2011/8/5، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=22587

[41] فلسطينيو 48، 2011/8/5، انظر: http://www.pls48.net/default.asp?id=74214

[42] 170 ألف مصلٍ أدوا صلاة الجمعة الثانية من رمضان في المسجد الأقصى المبارك، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/8/12.

[43] فلسطين أون لاين، 2011/8/19.

[44] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/27، انظر: http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=5377

[45] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/1/13.

[46] مركز أبحاث الأراضي، متحف التسامح لا يتسامح مع عظام الموتى، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/7/1، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3313

[47] لمزيد من المعلومات حول مشروع مركز الكرامة الإنسانية – متحف التسامح، انظر: Museum of Tolerance, Jerusalem, site of Simon Wiesenthal Center, http://www.wiesenthal.com/site/pp.asp?c=lsKWLbPJLnF&b=5505225

[48] وفا، 2011/7/13.

[49] مركز إعلام القدس، 2011/9/26، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=30923

[50] وفا، 2011/10/13.

[51] مركز أبحاث الأراضي، المتطرفون اليهود يعتدون على قدسية المساجد بحرقها وتدنيسها بالشعارات المعادية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/15، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4079

[52] The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), Rerouting of the Apartheid Wall Section in Beit Jala city North of Bethlehem Governorate, Project for Monitoring Israeli Occupation Activities (POICA), 12/9/2011, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3476

[53] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 96.

[54] مركز أبحاث الأراضي، استهداف مسجد بيرزيت الكبير – محافظة رام الله، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/9/13، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3510

[55] مركز أبحاث الأراضي، إضرام نيران على مدخل مسجد علي بن أبي طالب في بلدة بروقين– محافظة سلفيت، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/8، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3970

[56] بناء على تقرير: "مؤسسة الأقصى" ترصد سبعين إعتداء إسرائيلياً على المقدسات خلال العام 2011، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/1/10.
لقد تمت مراجعة الجدول ومقارنته مع تقارير فردية على مدار السنة لعدد من الجهات، أبرزها التقارير الصادرة عن مشروع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، وقد تمت الإشارة لهذه التقارير حيثما اقتبست معلومة منها.

[57] مركز أبحاث الأراضي، مستعمرون يعتدون على بسطات تجارية ومقابر المسلمين في الخليل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/4/12، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3119

[58] مركز أبحاث الأراضي، مستعمرون يجولون في أراضي بيت أمر ويقيمون طقوساً دينية في مقبرة إسلامية – محافظة الخليل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/8/15، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3789

[59] أريج، الإدارة المدنية الإسرائيلية تستهدف مجدداً قرية نحالين الفلسطينية بمزيد من أوامر وقف العمل والبناء، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/11/22، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3856

[60] مركز أبحاث الأراضي، إضرام نيران على مدخل مسجد علي بن أبي طالب في بلدة بروقين – محافظة سلفيت، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/8، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3970

[61] **العرب اليوم**، 2011/12/9.

[62] **الغد**، 2011/12/13.

[63] بين يدي هذا النقاش والتحليل للأرقام، لا بدّ من الإشارة إلى أن كثيراً من الأرقام الواردة هنا مستقاة مما يصدره معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وهو الجهة الوحيدة تقريباً في دولة الاحتلال التي تصدر أرقاماً تفصيلية تتعلق بالقدس، وهو يعتمد على البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ويحللها، ويضيف عليها نتائج دراساته الميدانية، وهذه الأرقام تتأخر عاماً كاملاً عن أرقام الجهاز آنف الذكر، فالجهاز يصدر بيانات 2010 في منتصف سنة 2011، أما مركز القدس للدراسات الإسرائيلية فيصدر بيانات 2009 في نهاية سنة 2011. لذلك نلجأ في العادة للاستعانة بما تصدره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، التي تنشر المؤشرات الأساسية حول القدس في كتابها السنوي *Statistical Abstract of Israel*، إلا أنه لا يتضمن مؤشرات تفصيلية عن القدس.

[64] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2010*, no. 61, table 2.5, pp. 94–95, http://www1.cbs.gov.il/shnaton61/shnaton61_all_e.pdf; and CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, pp. 94–95.

[65] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), Chapter III- Population, Introduction, http://jiis.org/.upload/shnaton-mavo-C-eng.doc

[66] *Ibid*., table III/1, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C0111.pdf

[67] *Ibid*., table III/3, http://jiis.org/.upload/shnaton%20C0311.pdf

[68] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 94.

[69] *Ibid*.

[70] *Ibid*., table 2.18, p. 139.

[71] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011*, table III/8, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C0811.pdf

[72] ARIJ, "Israel Insists to Topple the Peace Process Based on Two State Solution" 1028 New Housing Units in East Jerusalem &W. Bank Settlements, POICA, 2/1/2012, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4107

[73] والأغرب من ذلك أن المفاوض الفلسطيني في "مواجهته" للتوسعة المستمرة للمستعمرات لم يستخدم هذه الحقائق ولو لمرة واحدة.

[74] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 94.

[75] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 17.

[76] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011*, table III/17, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C1711.pdf

[77] See *Ibid*., table V/9, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/E/shnaton%20E0911.pdf

[78] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 9.

[79] فلسطين أون لاين، 2011/12/12.

[80] معاً، 2011/9/14، انظر: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=419996

[81] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory (OCHA-oPt), *Bedouin Relocation: Threat of Displacement in the Jerusalem Periphery* (Jerusalem: OCHA-oPt, 2011), p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bedouin_FactSheet_October_2011_english.pdf

[82] *The Jerusalem Post*, 17/12/2011, http://www.jpost.com/NationalNews/Article.aspx?id=249831

[83] للمزيد من المعلومات حول لجنة غافني وتوصياتها، انظر:
B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem* (1995), pp. 32-33.

[84] مركز أبحاث الأراضي، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148

[85] المرجع نفسه.

[86] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 9.

[87] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2009/2010* (Jerusalem: JIIS, 2010), p. 31, http://jiis.org/.upload/facts-2010-eng%20(1).pdf

[88] مركز باحث للدراسات، تقرير حال القدس خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2011، 2012/2/14، انظر: http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=15143&cid=28

[89] انظر التقرير المنشور في جريدة **هآرتس**، ويتحدث في سياقه عن بائع كعك اسمه زكي صباح تترتب عليه ديون للبلدية تزيد قيمتها عن 330 ألف شيكل وقد تمّ سجنه لعدم وفائه بها، في:
Haaretz, 28/12/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/jerusalem-baygele-no-more-1.403992

[90] مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، تقرير الانتهاكات الشهري لشهر آذار/ مارس 2011، موقع مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، انظر: http://home.al-maqdese.org/ar/1/3/1115/?tn=violtions_reports

[91] مركز إعلام القدس، 2011/9/7، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=28172

[92] وفا، 2011/9/8.

[93] مركز إعلام القدس، 2011/9/13، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=29142

[94] وفا، 2011/9/14.

[95] Nisreen Alyan, "Violations of the "Youth Law (Adjudication, Punishment and Methods of Treatment) – 1971" by the Israeli Police in East Jerusalem," site of The Association for Civil Rights in Israel, March 2011, http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2011/05/Youth-Law-Violation-in-East-Jerusalem_ACRI.doc

[96] مركز أبحاث الأراضي، إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس: تطهير عرقي للفلسطينيين ومحو لتاريخهم الأصيل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/10/28، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3698

[97] مركز أبحاث الأراضي، تمديد إغلاق أربع مؤسسات فلسطينية في القدس مدة عام، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/2، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4052

[98] **القدس العربي**، 2011/6/2.

[99] *Yedioth Ahronoth*, 6/6/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4070102,00.html



[100] **هآرتس**، 2011/2/15.

[101] *The Jerusalem Post*, 17/5/2011.

[102] *The Jerusalem Post*, 2/6/2011.

[103] **يديعوت أحرونوت**، 2011/6/22.

[104] مركز إعلام القدس، 2011/6/25، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=17017

[105] *The Jerusalem Post*, 29/5/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=222682

[106] مركز أبحاث الأراضي، حكومة الاحتلال تنوي إقامة حديقة توراتية على أراضي العيسوية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/11/20، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3924

[107] مركز أبحاث الأراضي، البدء في أعمال التأسيس لمشروع الحديقة التلمودية على أراضي بلدة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/15، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4213

[108] مركز أبحاث الأراضي، بلدية القدس تعتدي على ملعب طلابي وتقوم بتجريفه تمهيداً لوضع يدها عليه، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/20، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4048

[109] OCHA-oPt, West Bank Access Restrictions-Jerusalem, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2011_12_21_jerusalem.pdf

[110] Ibid.

[111] انظر مثلاً: أريج، العزل يتهدد قرية الولجة الفلسطينية مع استكمال بناء جدار العزل العنصري على أراضيها، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/10/5، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3603؛ وانظر: أريج، الاحتلال الإسرائيلي يزيد من حصانة المستوطنات الإسرائيلية في تجمع غوش عتصيون الاستيطاني، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/4، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3894

[112] مركز أبحاث الأراضي، جدار الفصل والتوسع العنصري يلتهم مساحات أخرى من أراضي قلنديا – محافظة القدس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/6، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3980

[113] **الدستور**، 2012/2/23.

[114] ARIJ, "Israel Insists to Topple the Peace Process Based on Two State Solution" 1028 New Housing Units in East Jerusalem &W. Bank Settlements.

[115] *The Jerusalem Post*, 20/8/2011.

[116] See Jerusalem Light Rail Project: Israel, site of railway-technology.com, http://www.railway-technology.com/projects/jerusalem/

[117] Ibid.

[118] عشية افتتاح القطار، أعدت جريدة **الجارديان** تحقيقاً مطولاً حوله وحول الاعتراضات عليه، انظر:
Jerusalem's Long-Awaited Light Railway Splits Opinion, *The Guardian*, 17/8/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/aug/17/jerusalem-light-railway-opinion

وانظر أيضاً:
Haaretz, 27/2/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/jerusalem-residents-hold-demonstration-over-light-rail-problems-1.414981; and *Yedioth Ahronoth*, 4/9/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4117128,00.html

[119] Meeting Minutes Dr Saeb Erekat-Sen. George Mitchell, 21/10/2009, p. 5, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4899.PDF

[120] Ibid., p. 14.

[121] Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) with Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, p. 6, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/2648.PDF

122 Minutes of the General Plenary Meeting, Ahmad Qurei (and team) with Tzipi Livni (and team), 30/6/2008, p. 6, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/ar/projects/thepalestinepapers/2012191549937614.html

123 Ibid., p. 12.

124 Meeting Minutes, Saeb Erekat with Robert Serry, 13/10/2009, p. 3, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4882.PDF

125 Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, pp. 5-11 and 13, Al Jazeera.

126 Ibid., p.2.

127 Minutes of the General Plenary Meeting, Ahmad Qurei (and team) with Tzipi Livni (and team), 30/6/2008, p. 13, Al Jazeera.

128 Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, p. 2, Al Jazeera.

129 Meeting Minutes, Dr Saeb Erakat with Negotiations Support Team, 5/5/2009, p. 2, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4558.PDF

130 عرب 48، 2010/6/30، انظر: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=71990

131 مركز إعلام القدس، 2011/9/26، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=31049

132 مركز إعلام القدس، 2011/12/6، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=42694

133 **السبيل**، 2011/12/8.

134 **السبيل**، 2012/1/23.

135 The Knesset Official Website, http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm.

136 قدم مشروع القانون تحت رقم H.R.1006، وللاطلاع على نصه، انظر:
H.R.1006 - Jerusalem Embassy and Recognition Act of 2011, site of OpenCongress, http://www.opencongress.org/bill/112-h1006/show

137 *The Jerusalem Post*, 12/9/2011.

138 See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95; and Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9, http://jiis.org/.upload/facts-2011-eng-internet.pdf

139 مديحة الأعرج، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير الاستيطان الأسبوعي، الأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير من 2012/1/7-2012/1/13.

140 **السبيل**، 2011/11/3.

141 فلسطين أون لاين، 2011/9/2.

142 دائرة العلاقات الدولية، شعب تحت الاحتلال "آب 2011"، موقع منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة العلاقات الدولية، 2011/9/7، انظر: http://www.dair.plo.ps/beta/V1/showNewsDetailsView.php?newsId=301

143 See Peace Now, "Construction Per Person in the Settlements is Nearly Twice that in Israel," site of Peace Now, 7/9/2011, http://peacenow.org.il/eng/ConstructionReport0911Eng

144 See Ibid.

145 Peace Now, "Torpedoing the Two State Solution: Summary of 2011 in the Settlements," January 2012, http://peacenow.org.il/eng/2011Summary

146 See Ibid.

147 See Peace Now, "Construction Per Person in the Settlements is Nearly Twice that in Israel."

148 مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، "انتهاكات قوات الاحتلال وقطعان مستوطنيه بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2011،" وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، السلطة الوطنية الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2012، انظر: http://www.most.pna.ps/portal/images/monthlyReport/annual2011.pdf

149 Peace Now, "Torpedoing the Two State Solution: Summary of 2011 in the Settlements."

[150] مركز أبحاث الأراضي، "حصاد الانتهاكات الإسرائيلية للعام 2011،" موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/2، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4146

[151] مركز أبحاث الأراضي، "حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011،" موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148

[152] بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت،" أيار/ مايو 2011، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/dispossession-and-exploitation-israels-policy-jordan-valley-and-northern-dead-se

[153] **الغد**، 2011/5/22.

[154] الجزيرة.نت، 2011/1/31.

[155] **الدستور**، 2011/2/1.

[156] **الدستور**، 2011/2/9.

[157] وفا، 2011/4/4.

[158] قدس برس، 2011/7/9.

[159] **الغد**، 2011/9/29.

[160] **السبيل**، 2011/9/29.

[161] **الأيام**، رام الله، 2011/11/20.

[162] قدس برس، 2011/11/28.

[163] **الحياة**، 2011/12/9.

[164] **الدستور**، 2011/2/9.

[165] الأمانة العامة، موقع رئاسة الوزراء، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، 2010/7/19، انظر:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=510:---------2009&catid=49:2009-04-22-11-37-41&Itemid=60

[166] مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514

[167] **الحياة**، 2011/2/10.

[168] موقع مؤسسة النقب للأرض والإنسان، 2011/6/7، انظر: www.negevlb.org/arabic/?action=print&id=1528

[169] فلسطين أون لاين، 2012/5/7.

[170] **الدستور**، 2011/2/21.

[171] **الغد**، 2011/3/17.

[172] **الاتحاد**، 2011/5/6.

[173] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/6.

[174] **المستقبل**، 2011/6/9.

[175] **القدس**، 2011/6/14.

[176] **الدستور**، 2011/7/5.

[177] **الأيام**، رام الله، 2011/7/24.

[178] وفا، 2011/7/31.

[179] **الاتحاد**، 2011/8/26.

[180] **السبيل**، 2011/9/7.

[181] **الدستور**، 2011/9/20.

[182] فلسطين أون لاين، 2011/10/6.

[183] قدس برس، 2011/10/10.

[184] وفا، 2011/10/9.

[185] **الغد**، 2011/10/22.

[186] "مراقب الشؤون الإنسانية: كانون الأول/ ديسمبر 2011،" مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2012/1/19، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_01_19_arabic.pdf

[187] انظر: المرجع نفسه؛ وموقع محيط، 2012/1/26.

[188] "إحصاءات هدم المنازل للعام 2011،" موقع الأونروا، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=979

[189] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، حزيران 2008،" المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح، تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص 17، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wall_a.pdf

[190] بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011،" ص 48، انظر: http://www.btselem.org/download/2011_annual_report_arabic.pdf

[191] المرجع نفسه.

[192] انظر: المرجع نفسه، ص 49؛ ووفا، 2011/1/26.

[193] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/1/18.

[194] **الغد**، 2011/4/26.

[195] فلسطينيو 48، 2011/11/12.

الفصل السابع

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

مقدمة

تقدِّم المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية صورة مهمة عن أوضاع الشعب الفلسطيني. ونحاول في هذا الفصل تقديم أبرز هذه المؤشرات من خلال المعلومات المحدَّثة المتوفرة حتى نهاية سنة 2011. وستغطي المؤشرات السكانية الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها؛ أما المؤشرات الاقتصادية والتعليمية فستغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ما زالت هناك صعوبات حقيقية في توفير هذه المعلومات عن الفلسطينيين في الخارج.

أولاً: المؤشرات السكانية

ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من مرارة التشريد والحرمان، ومن تمزيق نسيجه الاجتماعي نتيجة الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي، وما قام به من مجازر وعمليات تشريد. وما زال نحو 5.63 ملايين فلسطيني في الخارج، ونحو 1.87 مليون لاجئ فلسطيني مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة محرومين من حقهم في العودة إلى أرضهم.

ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني ما يزال شعباً فتياً، ويتمتع بنسبة زيادة طبيعية عالية، وسيتجاوز عدده في بضع سنين أعداد اليهود في فلسطين التاريخية. كما أن أبناء هذا الشعب في الخارج يزدادون كل يوم إصراراً على حقهم في العودة، كما تتزايد أنشطتهم وفعالياتهم وحملاتهم التي تؤيد هذا الحق.

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2011 في العالم حوالي 11.22 مليون نسمة مقارنة بحوالي 11.14 مليون نسمة نهاية سنة 2010[1].

ويتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية التي تضم الأراضي المحتلة سنة 1948، وسنة 1967، والذين يقدر عددهم بحوالي 5.6 ملايين نسمة يشكلون حوالي 49.9%، وبواقع 4.23 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته 37.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، وحوالي 1.37 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12.2%. والجدول التالي يمثل تقديرات عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2011:

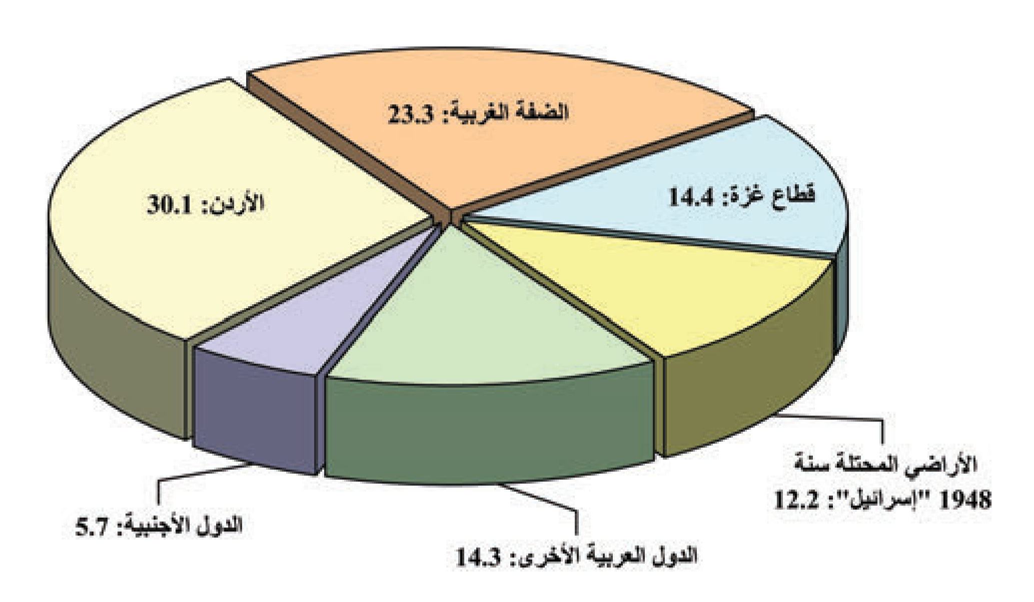
جدول 7/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2011 (بالألف نسمة)[2]

مكان الإقامة		العدد	النسبة المئوية (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,615	23.3
	قطاع غزة	1,616	14.4
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,367	12.2
الأردن		3,384**	30.1
الدول العربية الأخرى		1,606	14.3
الدول الأجنبية		636	5.7
المجموع الكلي		**11,224**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. وحسب الإحصائيات الواردة في الفصل الثاني، فإن العدد يبلغ نحو 1.294 مليون نسمة بعد حذف عدد مواطني شرقي القدس، والجولان.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على حصاد نهاية سنة 2010، وعلى تقديرات الباحث، وذلك بالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية سنة 2011، والتي تقدر بـ2.2%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2011 (%)



أما الفلسطينيون في الشتات فيبلغ عددهم نحو 5.63 ملايين نسمة، يشكلون حوالي 50.1% من الفلسطينيين في العالم، ويتركز غالبيتهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين فيها في نهاية سنة 2011 بحوالي 3.38 ملايين نسمة، أي بنسبة 30.1% من جميع الفلسطينيين، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينين بحوالي 1.61 مليون فلسطيني

بنسبة 14.3%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 636 ألفاً أي ما نسبته 5.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

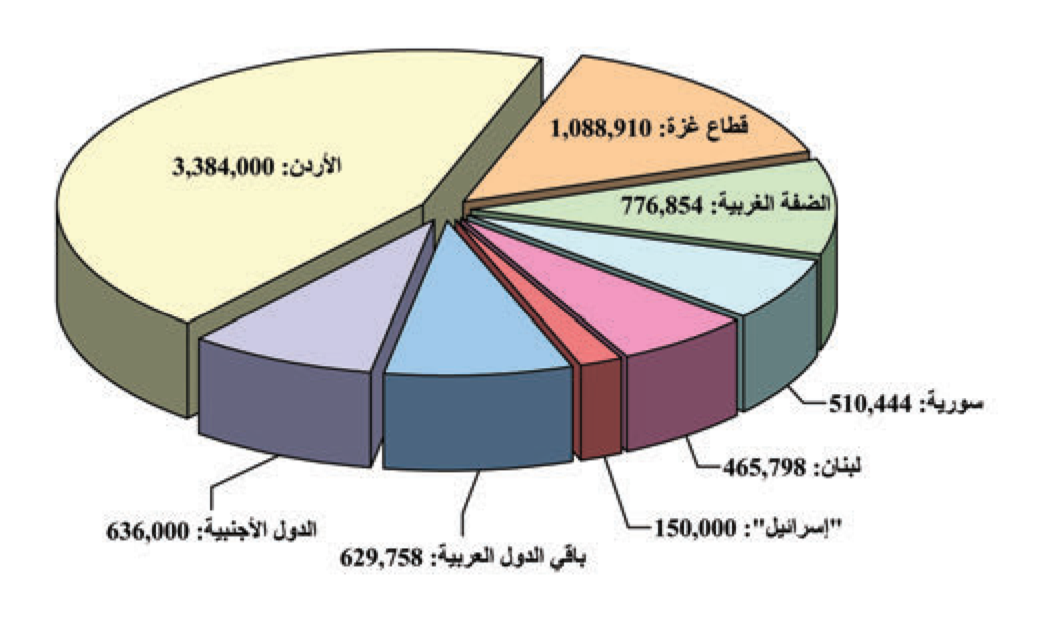
وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين في خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 1.87 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 7.6 ملايين لاجئ، أي نحو 67.7% من مجموع الشعب الفلسطيني. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

جدول 7/2: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2011

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	776,854	1,088,910	150,000	3,384,000	465,798	510,444	629,758	636,000	**7,641,764**



أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2011



2. الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2011 بحوالي 4.231 ملايين فرد منهم حوالي 2.615 مليون في الضفة الغربية (61.8%)، و1.616 مليون فرد (38.2%) في قطاع غزة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن 44.1% من مواطني الضفة والقطاع هم لاجئون، حيث يقدر عددهم بنحو 1.866 مليون لاجئ في نهاية سنة 2011. ويبلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 777 ألف لاجئ بنسبة 29.7% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيبلغ عددهم حوالي 1.089 مليون لاجئ بنسبة 67.4% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول 7/3: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع 2011[3]

	المواطنون		اللاجئون	
مكان الإقامة	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	2,614,594	61.8	776,854	29.7
قطاع غزة	1,616,490	38.2	1,088,910	67.4
الضفة والقطاع	**4,231,084**	**100**	**1,865,764**	**44.1**

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً نهاية سنة 2011 بـ 40.7%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 38.6% في الضفة الغربية مقابل 43.8% في قطاع غزة؛ بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من حجم المواطنين، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين، بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.3% في قطاع غزة (انظر جدول 7/5).

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً، إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام المقدرة في الضفة والقطاع من 4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2011 إلى 3.6 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015[4].

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين منتصف سنة 2011 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9%، حيث بلغ المعدل في الضفة 2.6% وفي القطاع 3.3%. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات الخمس القادمة، حيث إن انخفاض معدلات الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة، بالرغم من اتجاهها نحو الانخفاض، سيؤدي إلى بقاء معدلات الزيادة الطبيعية للمواطنين مرتفعة (انظر جدول 7/5).

من ناحية حجم الأسرة، تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً سنوياً بطيئاً لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.4 أفراد في التعداد السكاني سنة 1997، إلى 5.8 أفراد سنة 2011 وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. من جانب آخر، انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 6.1 أفراد في التعداد السكاني سنة 1997 إلى 5.6 أفراد سنة 2011؛ بينما انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة من 6.9 أفراد في التعداد السكاني سنة 1997 إلى 6.3 أفراد سنة 2011[5].

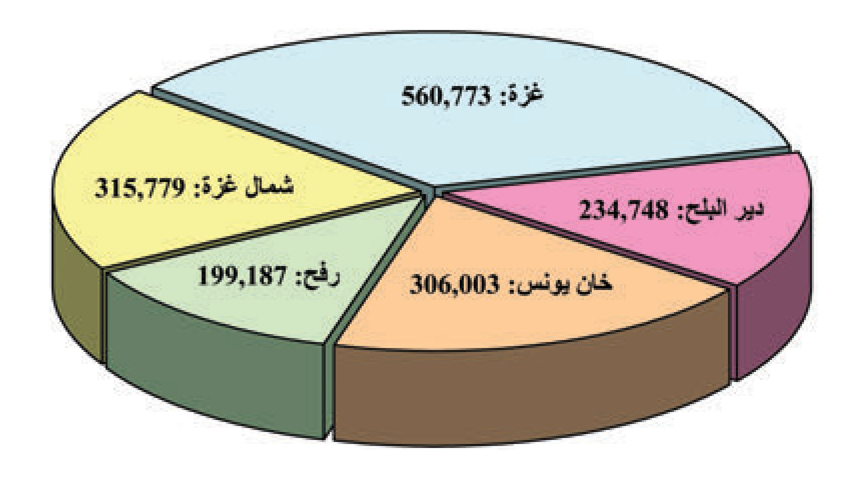
وتشير النتائج إلى أن معدلات الأمية بين البالغين في الضفة والقطاع من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر 4.7% سنة 2011، مقارنة مع 5.1% في سنة 2010، في حين كانت 13.9% في سنة 1997؛ علماً بأن الشخص الأمي يُعرف بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية[6].

وفيما يلي توزيع المواطنين حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسب المحافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

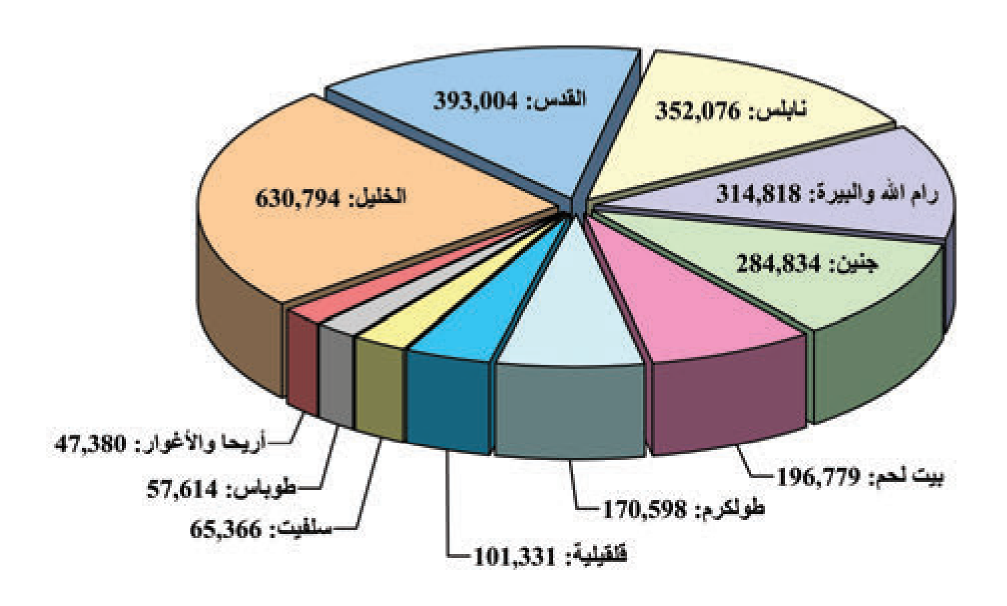
جدول 7/4: عدد المواطنين المقدر حسب المحافظة لسنتي 2007 و2011[7]

المحافظة	2007	2011	معدل النمو السنوي 2011-2007
الضفة الغربية	**2,345,107**	**2,614,594**	**2.7**
جنين	256,212	284,834	2.7
طوباس	48,771	57,614	4.3
طولكرم	158,213	170,598	1.9
نابلس	321,493	352,076	2.3
قلقيلية	91,046	101,331	2.7
سلفيت	59,464	65,366	2.4
رام الله والبيرة	278,018	314,818	3.2
أريحا والأغوار	41,724	47,380	3.2
القدس	362,521	393,004	2
بيت لحم	176,515	196,779	2.8
الخليل	551,130	630,794	3.4
قطاع غزة	**1,416,539**	**1,616,490**	**3.3**
شمال غزة	270,245	315,779	4
غزة	496,410	560,773	3.1
دير البلح	205,534	234,748	3.4
خان يونس	270,979	306,003	3.1
رفح	173,371	199,187	3.5
الضفة والقطاع	**3,761,646**	**4,231,084**	**2.9**

عدد المواطنين المقدر في محافظات قطاع غزة 2011



عدد المواطنين المقدر في محافظات الضفة الغربية 2011



ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات إلى أن محافظة الخليل فيها أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 14.9% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.3% من إجمالي المواطنين، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 9.3% من إجمالي المواطنين. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين في نهاية سنة 2011 حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع.

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2011 في "إسرائيل" حوالي 1.37 مليون فلسطيني مقارنة بحوالي 1.28 مليون فلسطيني في نهاية سنة 2010، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في "إسرائيل" لسنة 2010 أنه مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ15 عاماً من العمر للذكور 38% وللإناث 37.2%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.6% للذكور و4.1% للإناث[8].

وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.5 مواليد لكل امرأة سنة 2010 مقارنة بـ 3.62 مواليد لكل امرأة لسنة 2007، ويعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في "إسرائيل". كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد لكل أسرة سنة 2010 مقارنة بـ 5 أفراد خلال سنة 2007. وبلغ معدل المواليد الخام لسنة 2010 حوالي 26.2 مولوداً لكل ألف من المواطنين، أما معدل وفيات الرضع للسنة نفسها فكان 7 لكل ألف من المواليد الأحياء، علماً بأن نسبة الجنس لسنة 2010 بلغت 102.2 ذكر لكل مئة أنثى، وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين البالغة أعمارهم 15 عاماً فأكثر 5.8%. هذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[9].

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2011 بحوالي 3.38 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.31 ملايين نسمة نهاية سنة 2010، وذلك بناء على تقديرات الباحث (انظر جدول 7/1)، ولا تتوفر معلومات مُحدَّثة عن خصائص السكان الفلسطينيين في الأردن، حيث تظهر البيانات المتوفرة لسنة 2007 أن الفلسطينيين المقيمين في الأردن مجتمع فتيٌ نوعاً ما، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ15 من العمر 35.9%، ونسبة السكان كبار السن 5.2%.

ووفق معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2010، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في الأردن حوالي 3.3 مواليد لكل امرأة، كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.8 أفراد، وبلغ معدل وفيات الرضع 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7% حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[10].

وحسب إحصاءات وكالة الأونروا فإن هناك 2,047,367 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2012/1/1، مقارنة مع 1,999,466 لاجئاً مسجلاً في 2011/1/1. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط في الأردن هو حوالي 2.3% سنوياً[11].

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين فعلاً لدى الأونروا في سورية 510,444 نسمة في 2012/1/1، مقارنة مع 495,970 نسمة في 2011/1/1، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.9%. ويعيش حوالي 30.2% منهم في المخيمات في 2012/1/1، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[12].

ووفق معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 33.1% سنة 2009. وبلغ متوسط حجم الأسرة 4.1 أفراد لسنة 2010، في حين بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.5 مواليد لكل امرأة. وقد بلغت نسبة الجنس 100.4 ذكر لكل مئة أنثى سنة 2009. كما بلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، وبلغ معدل وفيات الرضع 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لسنة 2010[13].

هـ. لبنان:

يبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا كلاجئين في 2012/1/1 ومقيمين في لبنان 465,798 فرداً مقارنة مع 455,373 نسمة في 2011/1/1. أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 2.2%. ويعيش حوالي 50.1% منهم في المخيمات في 2012/1/1[14]. وتظهر البيانات المتوفرة لسنة 2010، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 30.4%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5%، وبلغت نسبة الجنس 102.5 ذكراً لكل مئة أنثى خلال سنة 2010 (انظر جدول 7/5).

كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2010 أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 3.9 أفراد، بينما بلغ معدل الخصوبة الكلي 3.2 مواليد لكل امرأة. كما بلغ معدل المواليد الخام 25.8 مولوداً لكل ألف من السكان، وبلغ معدل وفيات الرضع 19 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 21.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[15].

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

من خلال المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية، الملخصة في جدول 7/5، يمكننا ملاحظة عدة أمور أهمها:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين أقل من 15 عاماً هي أعلى ما يكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن نسبة الإعالة في قطاع غزة هي أعلى نسبة، يليها الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن ثم في "إسرائيل" ثم الضفة الغربية، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة.

- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في الأردن ثم لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت أربع وفيات سنة 2011، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود وخاصة عمليات القتل التي تمارسها.
- أن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد ظلّت على حالها في مناطق السلطة الفلسطينية، إلا أنها بقيت مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

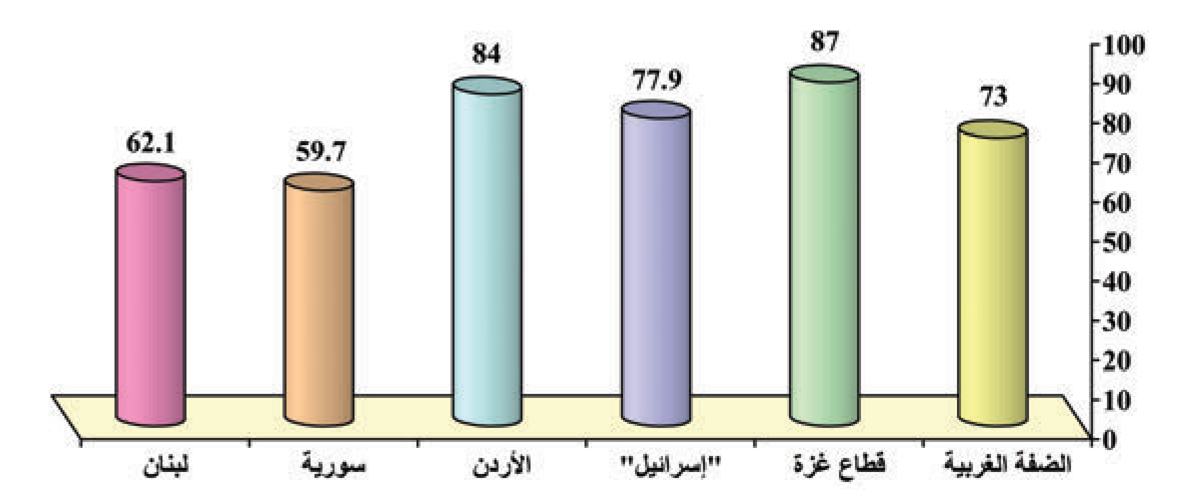
جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[16]

المؤشر	الضفة الغربية 2011	قطاع غزة 2011	مجموع الضفة والقطاع 2011	"إسرائيل" 2010	الأردن 2010	سورية 2010	لبنان 2010
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	38.6	43.8	40.7	37.5	35.9 (2007)	33.1 (2009)	30.4
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.3	2.3	2.9	3.9	5.2 (2007)	4.4 (2009)	5
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15-64 عاماً)	73	87	75	77.9 (2007)	84 (2007)	59.7 (2007)	62.1 (2007)
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.2	103.1	103.2	102.2	–	100.4 (2009)	102.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	30.1	37.2	32.8	26.2	29.2	29.2	25.8
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4.1	3.9	4	2.7	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2010)	4.9 (2010)	4.2 (2010)	3.5	3.3	2.5	3.2
معدل الزيادة الطبيعية	2.6	3.3	2.9	2.5	2.3	1.6	2.2
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	6.3	5.8	4.4	4.8	4.1	3.9

ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

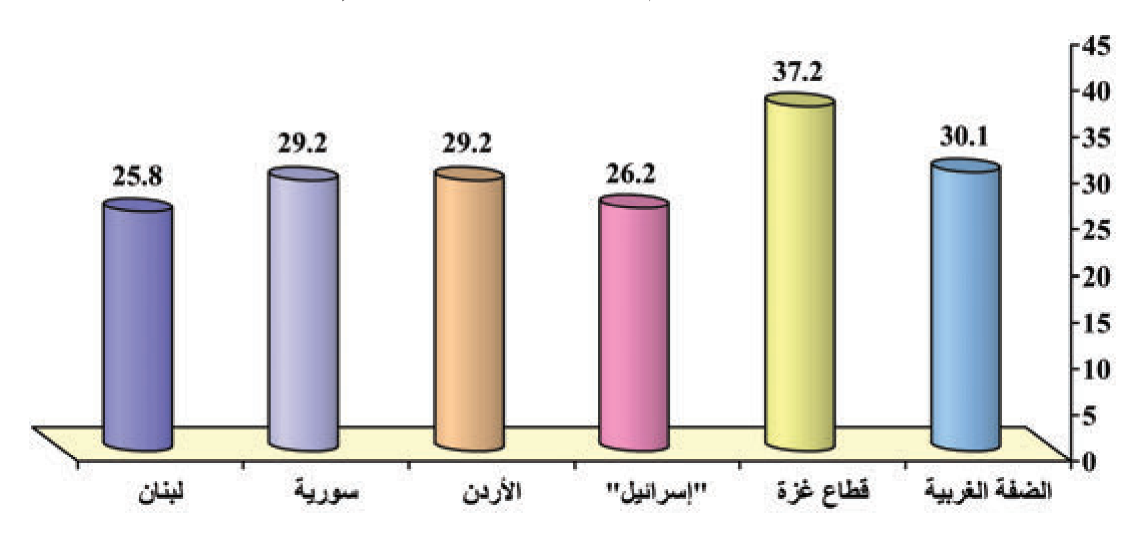


نسبة الإعالة للفلسطينيين حسب مكان الإقامة (%)



ملاحظة: نسبة الإعالة هي حسب سنة 2011 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب سنة 2007 لكل من "إسرائيل" والأردن وسورية ولبنان.

معدل المواليد الخام للفلسطينيين حسب مكان الإقامة



ملاحظة: معدل المواليد الخام هي حسب سنة 2011 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب سنة 2010 لكل من "إسرائيل" والأردن وسورية ولبنان.

3. اللاجئون الفلسطينيون:

قامت وكالة الأونروا بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين"

وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

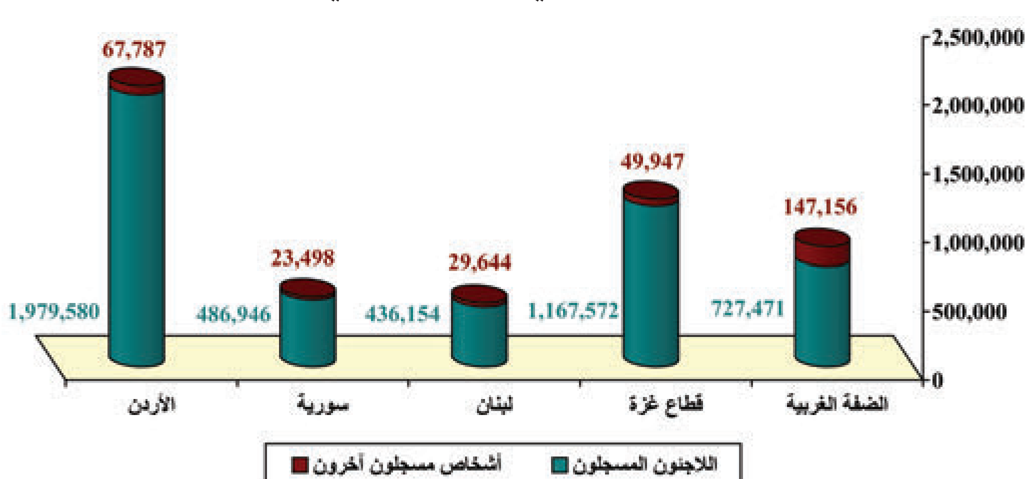
وقد تسببت بيانات الأونروا الجديدة بنوع من الإرباك لدى المتابعين والمتخصصين، كما أثارت العديد من علامات الاستفهام التي لم تجد لها إجابات دقيقة. فليس من الواضح على أي أساس تمّ تصنيف فئة المسجلين الآخرين، وكيف أن أعدادهم في منطقة كالضفة الغربية وصلت إلى أكثر من 147 ألفاً؟ وهل كان هؤلاء المسجلين الآخرين، الذين يبلغ مجموعهم في مناطق عمل الأونروا 318 ألف شخص، كلهم أو بعضهم مُسجلاً مع اللاجئين الفلسطينيين قبل ذلك؟ وما هي جنسياتهم إن لم يكونوا فلسطينيين؟ وما الدلالات القانونية التي تنبني على ذلك؟ كما أن عدداً من المتابعين لم يجدوا منطقاً واضحاً في كيفية تحديد أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا قياساً بالسنوات الماضية؛ إذ إن الزيادات السنوية في تعداد اللاجئين في إحصائيات 2011/1/1 تقدم نسباً مستغربة، مثل 0.8% في الأردن، و6.9% في لبنان، و8.9% في الضفة الغربية، و5.5% في قطاع غزة، و5.1% في سورية. وفي 2012/1/1 تمّ تقديم نسب زيادة جديدة أكثر منطقية، لكنها تحتاج إلى مزيد من النقاش والتدقيق[17]. وكان الخبير في شؤون اللاجئين الفلسطينيين سلمان أبو ستة قد كتب مذكرة في الإشكالية التي نتجت عن عملية التصنيف التي قامت بها الأونروا؛ وأشار إلى أنه بناء على تقديرات الأونروا نفسها للسنوات الأربع الماضية، فإن العدد المقدر لمطلع سنة 2012 يقل بنحو 289 ألفاً عن العدد المتوقع، وفق الزيادة الطبيعية التي افترضتها الأونروا نفسها[18]. وقد ردَّت الأونروا على بعض الانتقادات الموجهة إليها بأن ما قامت به هو مجرد تصنيف أدق لبياناتها، وأنها مستمرة في تقديم خدماتها، وأن أعداد المستفيدين تزيد ولا تنقص[19].

وعلى أي حال، فالجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، وما يسمى بالمسجلين الآخرين، وفق تقديرات الأونروا لمطلع سنة 2012:

جدول 7/6: عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2012/1/1[20]

المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين
الضفة الغربية	727,471	147,156	874,627
قطاع غزة	1,167,572	49,947	1,217,519
لبنان	436,154	29,644	465,798
سورية	486,946	23,498	510,444
الأردن	1,979,580	67,787	2,047,367
المجموع	**4,797,723**	**318,032**	**5,115,755**

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2012/1/1



أما إذا ما تمّ تطبيق نسب النمو التي كانت تستخدمها الأونروا في السنوات السابقة في احتساب أعداد اللاجئين المسجلين لديها، فإن العدد الكلي المتوقع للاجئين في مطلع 2012 سيكون نحو 5.052 مليون لاجئ، بواقع 846 ألفاً في الضفة الغربية، و1.184 مليون في قطاع غزة، و438 ألفاً في لبنان، و491 ألفاً في سورية، و2.093 مليون لاجئ في الأردن. وقد يعني ذلك، إذا ما تابعنا تطبيق الفرضية نفسها، أن فئة "أشخاص مسجلون آخرون" شملت جانباً ممن كانوا يحتسبون كلاجئين فلسطينيين (نحو 254 ألفاً) أما باقي الـ 318 ألفاً (نحو 64 ألفاً) فقد تمّ إضافتهم إلى هذه السجلات.

ووفق إحصاءات الأونروا فإن عدد المسجلين في سجلاتها مطلع سنة 2012 ازداد بحوالي 149 ألفاً عنه في مطلع سنة 2011، وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 3%. كما نلاحظ أن أعلى معدلات النمو للمسجلين هي في قطاع غزة (4.2%)، وأدناها في لبنان (2.2%)[21]. والجدول التالي يلخص أهم الخصائص الأخرى للاجئين المسجلين في الوطن والشتات.

يقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة في 2012/1/1 بحوالي 5.12 ملايين نسمة، يقيم حوالي 40% منهم في الأردن، و40.9% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين على 23.8% في قطاع غزة و17.1% في الضفة الغربية) والباقي 19.1% مسجلون في سورية ولبنان.

وبلغت نسبة القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين 29% في 2012/1/1 بينما كانت 29.4% في 2011/1/1، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق.

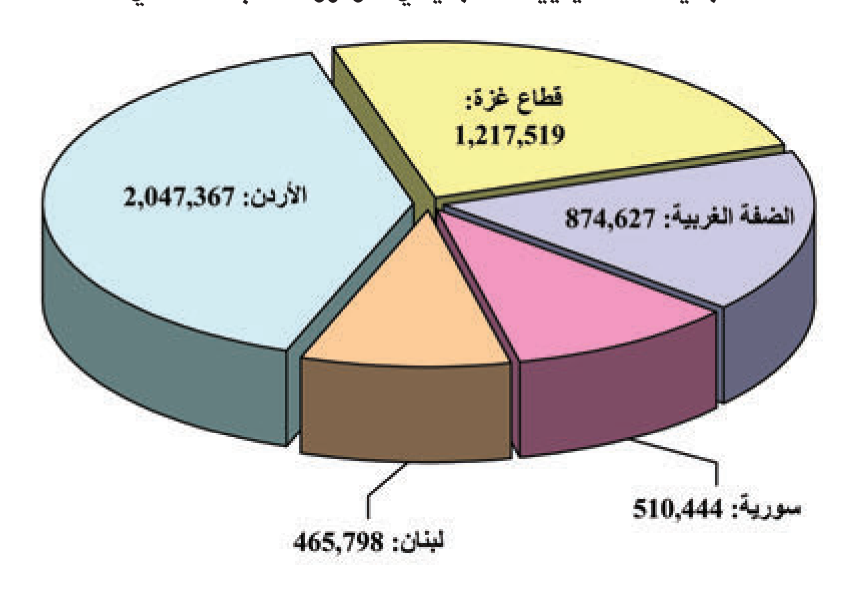
ويلاحظ أن متوسط حجم العائلة هنا لا يمثل في الواقع الأسر المعيشية (الأسرة الممتدة التي تعيش معاً في مكان واحد)، بل العائلة النووية التي يخصص لها كرت (بطاقة) عائلية مستقلة.

بالتالي لا غرابة أن يكون متوسط حجم العائلة النووية أقل من متوسط حجم الأسرة المعيشية. إذ إن هذا المتوسط يقل مع الزمن، حيث نلاحظ في جميع مناطق تواجد اللاجئين أن متوسط حجم العائلة يتناقص بشكل طفيف. فقد انخفض المتوسط العام من 4.6 أفراد لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.35 أفراد لكل أسرة سنة 2009.

جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2012/1/1[22]

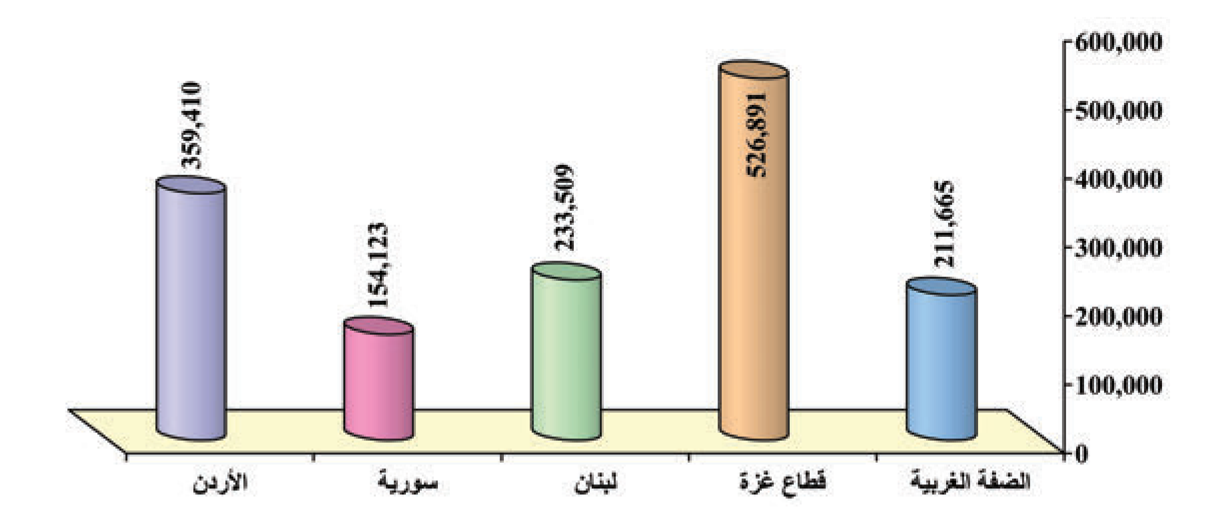
المنطقة	عدد الأفراد الكلي في 2012/1/1	عدد المواليد (2009/9/30)	متوسط حجم العائلة (2009/9/30)	عدد العائلات (2009/9/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات في 2012/1/1	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات في 2012/1/1 (%)
الضفة الغربية	874,627	7,309	3.79	204,674	19	211,665	24.2
قطاع غزة	1,217,519	23,710	4.43	248,057	8	526,891	43.3
لبنان	465,798	3,539	3.73	113,594	12	233,509	50.1
سورية	510,444	7,892	3.99	117,806	9	154,123	30.2
الأردن	2,047,367	18,744	4.87	405,666	10	359,410	17.6
المجموع	**5,115,755**	**61,149**	**4.35**	**1,089,797**	**58**	**1,485,598**	**29**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2012/1/1





عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2012/1/1



4. اتجاهات النمو السكاني:

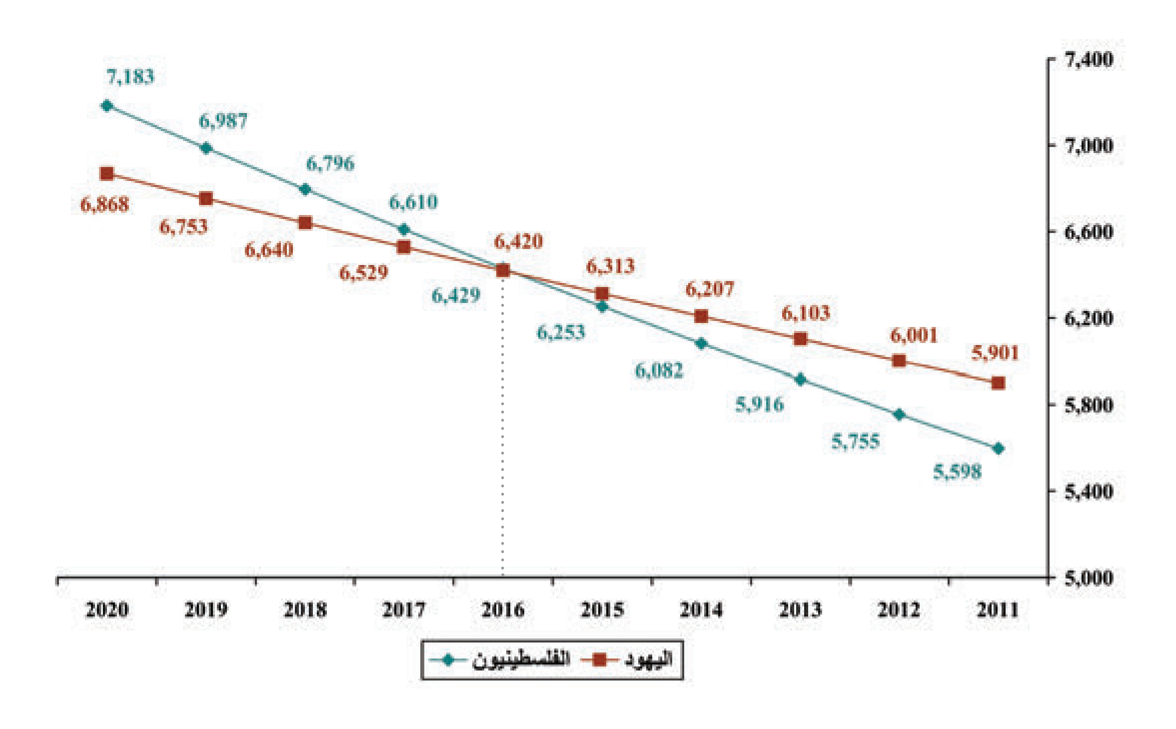
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين.

بالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ حوالي 5.6 ملايين نسمة في نهاية سنة 2011، في حين بلغ عدد اليهود 5.9 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية. وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"، و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.4 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين حوالي 48.9% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.9 ملايين مقابل نحو 7.2 ملايين فلسطيني.

جدول 7/8: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011-2020 (بالألف نسمة)[23]

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2011	4,231	1,367	5,598	5,901
2012	4,354	1,401	5,755	6,001
2013	4,480	1,436	5,916	6,103
2014	4,610	1,472	6,082	6,207
2015	4,744	1,509	6,253	6,313
2016	4,882	1,547	6,429	6,420
2017	5,024	1,586	6,610	6,529
2018	5,170	1,626	6,796	6,640
2019	5,320	1,667	6,987	6,753
2020	5,474	1,709	7,183	6,868

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011-2020 (بالألف نسمة)



ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إذا كان جوهر الأزمات، التي يواجهها الاقتصاد في البلدان المختلفة، يتمثل في المشاكل الناتجة عن ارتفاع الأسعار، والتضخم، وتفاوت العرض والطلب، وشحّ الموارد، وتقلب أسواق الأسهم والسندات، والبطالة والفقر... وغيرها؛ فإن جوهر الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي. وهو احتلال عدواني مستعد، من أجل تحقيق أهدافه، لتدمير البنى التحتية، والثروات الزراعية، والمصانع، وتعطيل حركة التجارة، ومصادرة الممتلكات، وحصار الناس، وإيجاد بيئات طاردة، مهما كان هناك من إمكانات واعدة للاقتصاد الفلسطيني.

ويتخذ الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني صوراً شتى من خلال التحكم التام في حركة المعابر والمنافذ الحدودية، إلى جانب العراقيل الداخلية بين المحافظات الشمالية ومدنها وقراها ممثلة في الحواجز الثابتة والمتنقلة، والتي تعرقل حركة الأفراد والمبادلات، مما يزيد من خسائر المنتجين وأعباء المستهلكين. وقد استمر الحصار في قطاع غزة منذ سنة 2007، مع الإبقاء على تشغيل المعابر جزئياً، وفي حدود الأصناف المسموح بها فقط. حيث تحرص "إسرائيل" على حرمان الاقتصاد الفلسطيني من مقومات نموه، مع الإبقاء على الحالة التي تسمح باستمرار الحياة في إطارها الإنساني عند حدها الأدنى.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة نمواً ملحوظاً خلال سنة 2011 بنسبة 10.7%، مقارنة بـ 9.3% خلال سنة 2010؛ حيث ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من 5,728 مليون دولار سنة 2010 إلى 6,339 مليون دولار سنة 2011.

وأما عند متابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة زمنية طويلة، تمتد من سنة 1999 إلى سنة 2011، فيلاحظ أنه تحقق في المتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.9%، أي أن الاتجاه العام للنمو يميل للتزايد ولكن بشكل ضئيل.

ويبين الجدول التالي تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1999-2011:

جدول 7/9: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2011 بالأسعار الثابتة*
(بالمليون دولار)[24]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.8+	8.7–	8.6–	13.3–	14.9+	12+

السنة	2005	2006	2007	**2008	**2009	***2010	***2011
الناتج المحلي الإجمالي	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728	6,339
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.6+	5.2–	5.4+	7.1+	7.4+	9.3+	10.7+

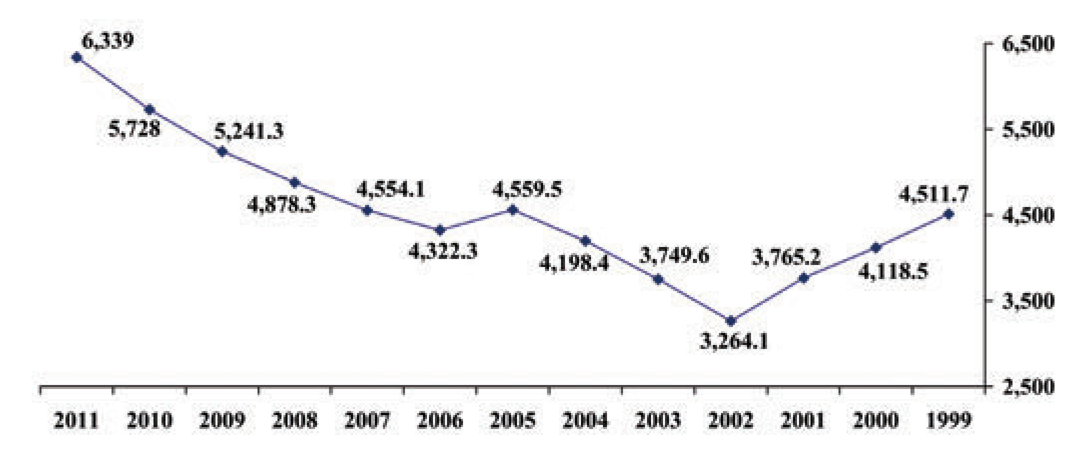
ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* سنة الأساس للفترة 1999-2003 هي 1997، وللفترة 2004-2011 هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

** التنقيح الأول.

*** الإصدار الأول.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2011 (بالمليون دولار)



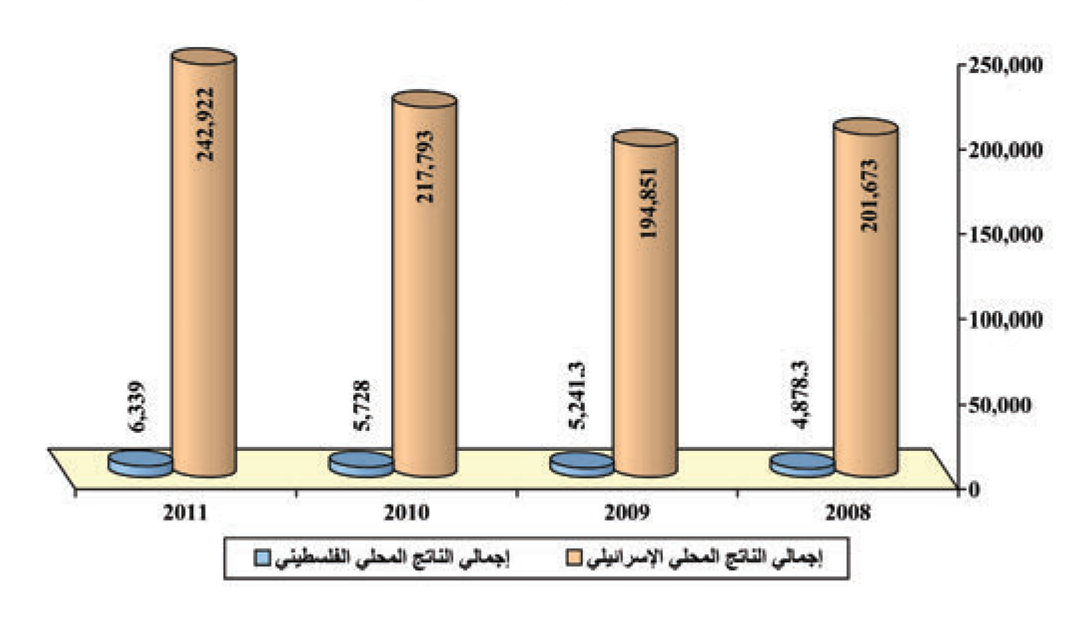
وعند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي والذي بلغ 217,793 مليون دولار سنة 2010، كما بلغ 242,922 مليون دولار سنة 2011، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 38 ضعفاً (3,832%). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 7/10: مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2008-2011 (بالمليون دولار)[25]

السنة	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (الضفة والقطاع)*
2008	201,673	4,878.3
2009	194,851	5,241.3
2010	217,793	5,728
2011	242,922	6,339

* بيانات سنتي 2008 و2009: التنقيح الأول، وبيانات سنتي 2010 و2011: الإصدار الأول.

مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2008-2011 (بالمليون دولار)



ومن جهة أخرى فقد مثَّل الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية الشطر الأكبر من الناتج الإجمالي الفلسطيني في الضفة والقطاع، حيث بلغ 73.1% في سنة 2011 مقابل 26.9% في قطاع غزة. أي أن حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة خاصة عند مقارنتها بمجموع السكان في الضفة والقطاع، حيث بلغ سكان قطاع غزة في نهاية 2011 نحو 1.616 مليون نسمة أي بنسبة 38.2% من مجموع سكان الضفة والقطاع[26]. وهي ظاهرة قديمة ترجع إلى ما قبل سنة 1967، وتعود لعدة عوامل أبرزها حجم القوى العاملة، ومساحة الأرض والموارد الطبيعية، إلى جانب التفاوت في أعداد السكان.

وقد تحقق النمو المشار إليه في جانب منه نتيجة الدعم الدولي الكبير المقدم للسلطة الفلسطينية، الذي كان يعادل 1,401.7 مليون دولار سنة 2009، وقد استمر خلال سنة 2010 ولكن بتراجع قليل حيث بلغ 1,277.3 مليون دولار، إلا أنه تراجع بشكل لافتٍ للنظر في سنة 2011، حيث بلغت نسبة التراجع 23% ليصل المبلغ إلى 983.2 مليون دولار (انظر جدول 7/17 وجدول 7/27).

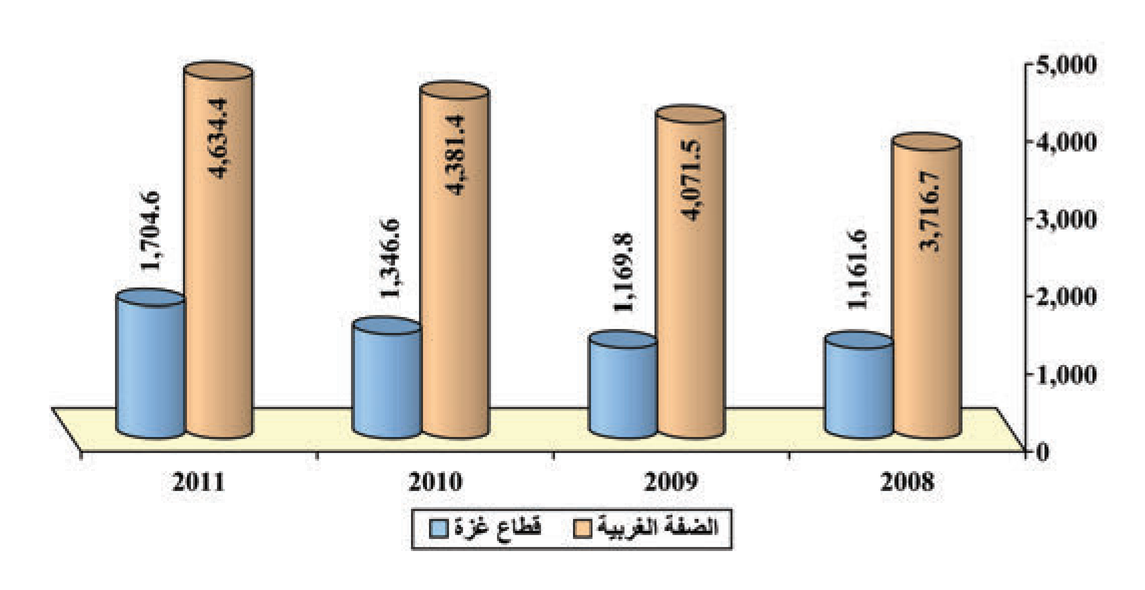
جدول 7/11: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 2008-2011 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[27]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2008*	3,716.7	76.2	1,161.6	23.8	**4,878.3**	**100**
2009*	4,071.5	77.7	1,169.8	22.3	**5,241.3**	**100**
2010**	4,381.4	76.5	1,346.6	23.5	**5,728**	**100**
2011**	4,634.4	73.1	1,704.6	26.9	**6,339**	**100**

* تمّ تنقيح البيانات استناداً إلى تنقيح بيانات الحسابات القومية 2008-2009.

** الإصدار الأول.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 2008-2011 (بالمليون دولار)



جدول 7/12: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008-2011 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[28]

السنة		2008*	2009*	2010**	2011**
الضفة الغربية	القيمة	3,716.7	4,071.5	4,381.4	4,634.4
	معدل النمو (%)	–	9.5+	7.6+	5.8+
قطاع غزة	القيمة	1,161.6	1,169.8	1,346.6	1,704.6
	معدل النمو (%)	–	0.7+	15.1+	26.6+

* تمّ تنقيح البيانات استناداً إلى تنقيح بيانات الحسابات القومية 2008-2009.
** الإصدار الأول.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعدّ هذا المقياس من أبرز المؤشرات الواسعة الانتشار التي تعكس متوسط حصة الفرد من الناتج أو الدخل المحلي، وذلك نظراً لسهولة حسابه ويسر استخدامه وإمكانية مقارنته على المستوى المحلي والمستوى الدولي. إلا أنه لا يعكس حقيقة توزيع الدخول بين المواطنين، ومن ثم فهو مجرد مؤشر عام استرشادي تقريبي. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 إلى 1,613.7 دولار مقارنة بـ 1,502.4 دولار سنة 2010، محققاً نمواً مقداره 7.4%.

يتضح من متابعة حجم الناتج المحلي في الضفة والقطاع خلال الفترة 1999-2011، أن متوسط دخل الفرد بلغ 1,612 دولاراً سنة 1999، واتخذ بعد ذلك مساراً متراجعاً ومتقلباً من سنة إلى أخرى إلى أن وصل في سنة 2011 إلى ما كان عليه سنة 1999 تقريباً (انظر جدول 7/13).

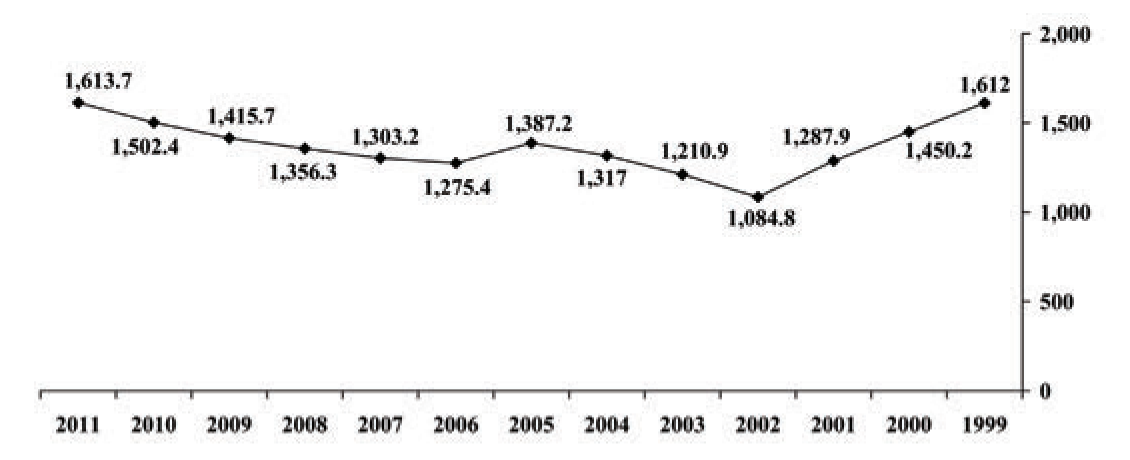
جدول 7/13: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2011 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[29]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التقدير السنوي	1,612	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317	1,387.2

السنة	2006	2007	2008	2009	2010*	2011**
التقدير السنوي	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.7	1,502.4	1,613.7

* تقديرات أولية. ** الإصدار الأول.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2011 (بالدولار)

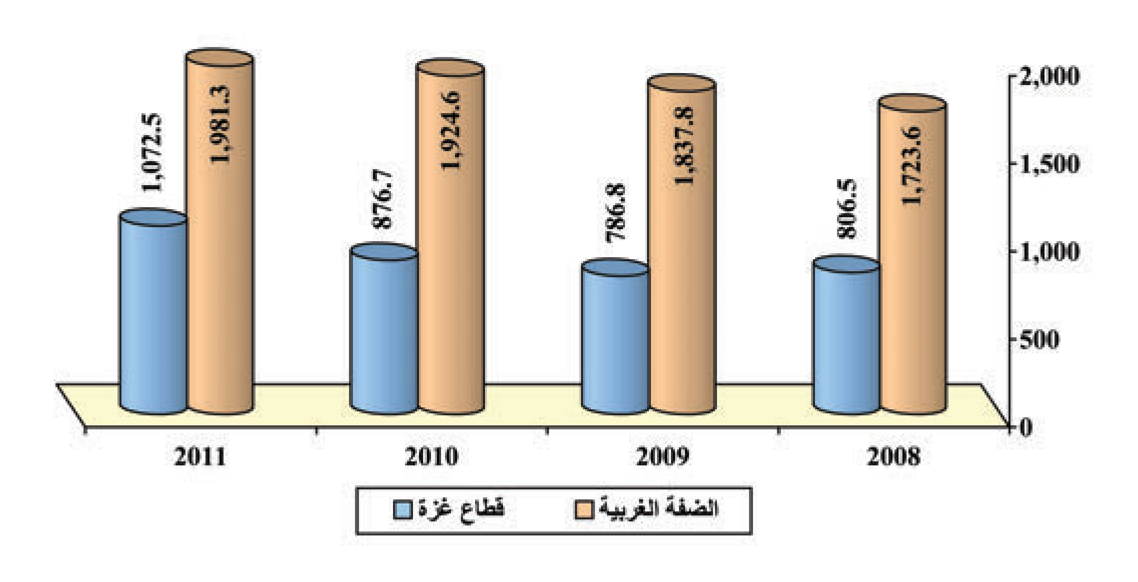


جدول 7/14: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 2008-2011 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[30]

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع
2008	1,723.6	806.5	**1,356.3**
2009	1,837.8	786.8	**1,415.7**
***2010**	1,924.6	876.7	**1,502.4**
****2011**	1,981.3	1,072.5	**1,613.7**

* تقديرات أولية. ** الإصدار الأول.

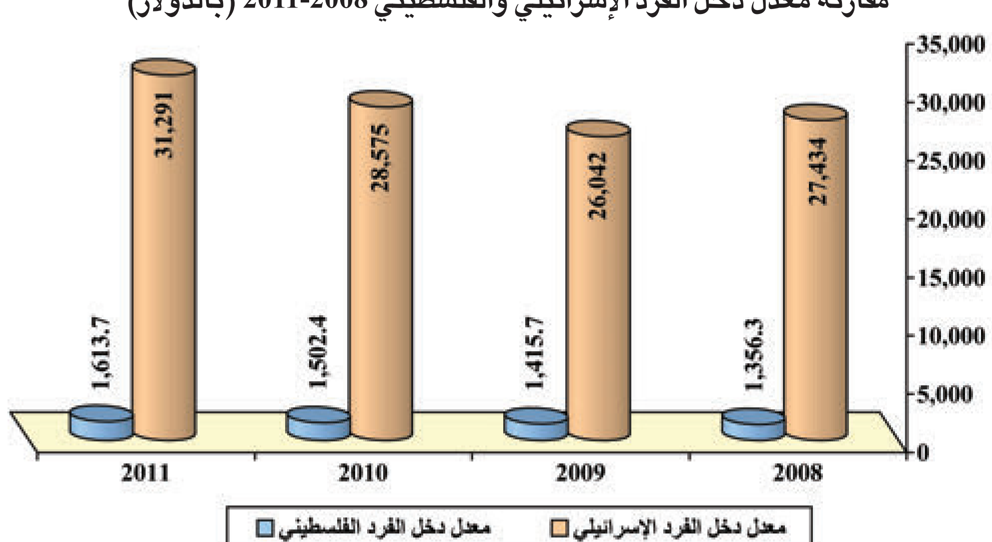
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 2008-2011 (بالدولار)



وعند الاطلاع على معدل دخل الفرد الإسرائيلي الذي بلغ 28,575 دولار سنة 2010، وبلغ 31,291 دولار سنة 2011، يظهر جليّاً إلى أي مدى يستمتع الفرد الإسرائيلي بمستواه المعيشي على حساب معاناة الفرد الفلسطيني وآلامه. إذ بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي نحو 19 ضعف دخل الفرد الفلسطيني سنة 2010، ونحو 19.4 ضعف دخله سنة 2011. وإذا كان الفرد الفلسطيني لا تنقصه الإمكانات البشرية والقدرات الذاتية، فإن هذا يدلل إلى حدّ كبير على دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف فرص التنمية الفلسطينية، وإضعاف فرص تحسين مستوى حياة الفرد الفلسطيني.

جدول 7/15: مقارنة معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2008-2011 (بالدولار)[31]

السنة	معدل دخل الفرد الإسرائيلي	معدل دخل الفرد الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2008	27,434	1,356.3
2009	26,042	1,415.7
2010	28,575	1,502.4
2011	31,291	1,613.7



3. الدَّين العام:

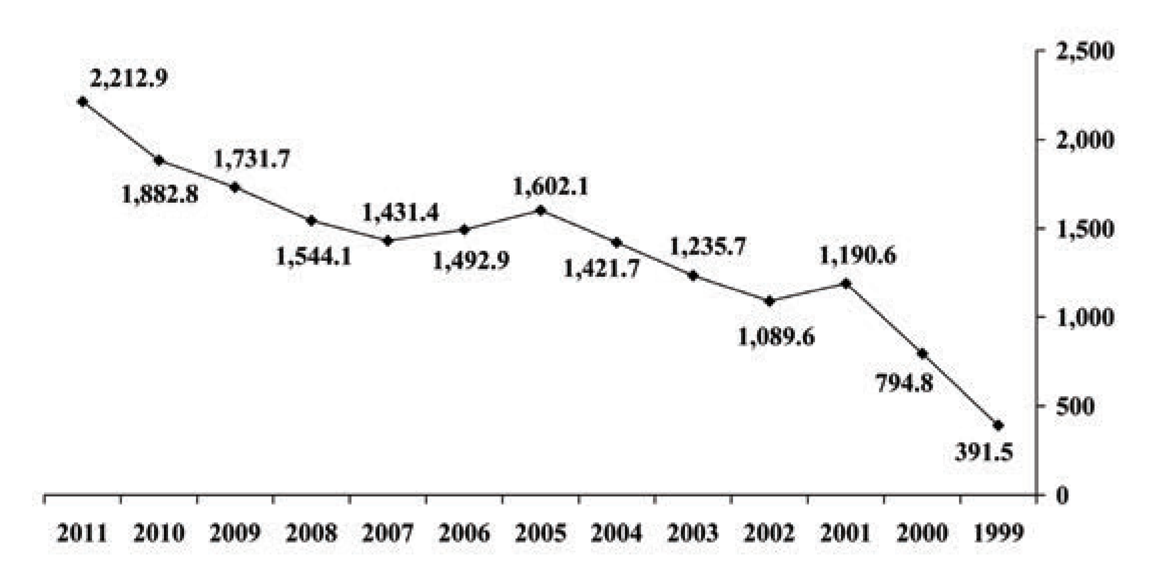
تبين أرقام إجمالي الدَّين العام إلى أنه ما زال في حالة تصاعد مستمر، إذ ارتفع من نحو 1,883 مليون دولار سنة 2010 إلى نحو 2,213 مليون دولار سنة 2011 بنسبة 17.5%. ويبين الجدول التالي تطور الدَّين العام خلال الفترة 1999-2011.

جدول 7/16: إجمالي الدين العام في الضفة والقطاع 1999-2011 (بالمليون دولار)[32]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرصيد	391.5	794.8	1,190.6	1,089.6	1,235.7	1,421.7	1,602.1

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرصيد	1,492.9	1,431.4	1,544.1	1,731.7	1,882.8	2,212.9

إجمالي الدين العام في الضفة والقطاع 1999-2011 (بالمليون دولار)



4. الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله):

تعكس الموازنة العامة لأي بلد الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال أداتين رئيستين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تشكلان معاً الموازنة العامة للدولة. كما يمكن استخدامهما في تحقيق السياسة المالية العامة للدولة. وقد اتجه صافي الإيرادات العامة للتناقص سنة 2009 بمعدل 13% مقارنة مع سنة 2008، بينما عاد إلى الارتفاع بنسبة 22.7% سنة 2010 وبنسبة 14.5% سنة 2011. وقد بلغ مجموع الإيرادات العامة 2,177 مليون دولار في سنة 2011 مقارنة بـ 1,900.9 مليون دولار في سنة 2010.

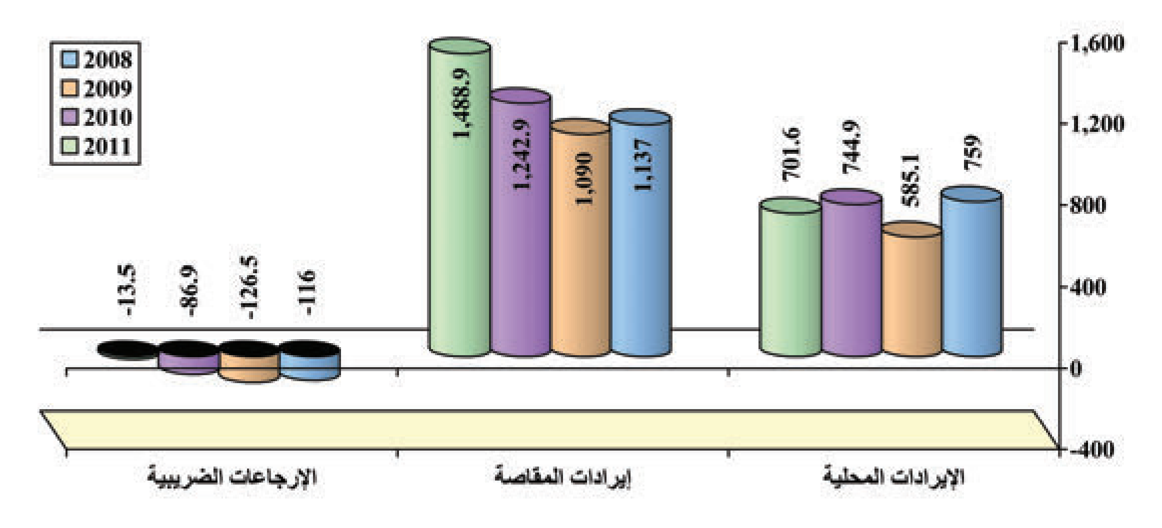
جدول 7/17: الإيرادات العامة والمنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية 2008-2011 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[33]

البيان	2008	2009	2010*	2011*
الإيرادات المحلية	**759**	**585.1**	**744.9**	**701.6**
– الإيرادات الضريبية	273	301.5	474.4	482.4
– الإيرادات غير الضريبية	486	283.6	270.5	219.2
إيرادات المقاصة	1,137	1,090	1,242.9	1,488.9
مجموع الإيرادات العامة	**1,896**	**1,675.1**	**1,987.8**	**2,190.5**
الإرجاعات الضريبية (–)	116–	126.5–	86.9–	13.5–
إجمالي صافي الإيرادات	**1,780**	**1,548.6**	**1,900.9**	**2,177**
الدعم الخارجي والتمويل التطويري	1,978	1,401.7	**1,277.3**	983.2
إجمالي صافي الإيرادات العامة والدعم الخارجي والتمويل التطويري (بعد خصم الإرجاعات الضريبية)	**3,758**	**2,950.3**	**3,178.2**	**3,160.2**

* تمّ احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي حسب أرقام وزارة المالية الفلسطينية. وسوف ينطبق هذا على الجداول 7/18 و7/19 و7/20 و7/26 و7/27.

** تمّ تحديث هذا الرقم في 2012/2/15 حيث اعتمدت وزارة المالية مبلغ 1,273.3 مليون دولار.

الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2011 (بالمليون دولار)



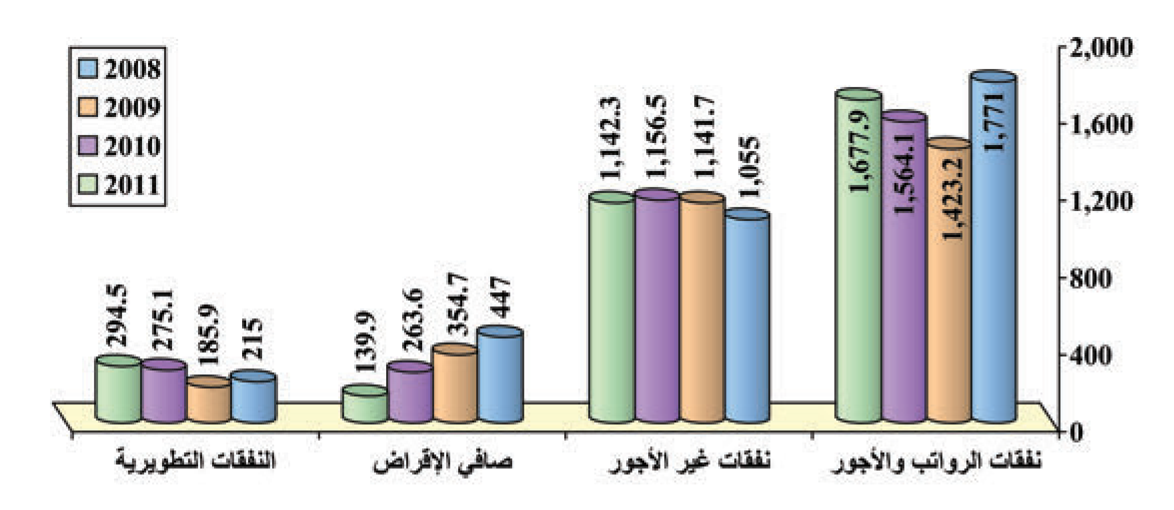
وبتتبع أشكال الإيرادات العامة، من حيث هيكلها أو مكوناتها، نجد أنها تتكون من شقين رئيسيين هما: الإيرادات المحلية التي تشمل الضرائب والرسوم الخدمية، ثم إيرادات المقاصة التي

تقوم بجبايتها "إسرائيل" ثمّ تقوم بتحويلها لاحقاً للسلطة الفلسطينية، وهي تمثل الشطر الأكبر من الإيرادات العامة خلال الفترة 2008-2011، وبنسبة تتراوح بين 63.9% و70.4%. وقد بلغ إجمالي النفقات العامة، بما فيها النفقات التطويرية، 3,254.6 مليون دولار في سنة 2011 مقارنة بـ 3,259.3 مليون دولار في سنة 2010.

جدول 7/18: النفقات العامة والتطويرية للسلطة الفلسطينية 2008-2011
وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[34]

البيـان	2008	2009	2010	2011
نفقات الرواتب والأجور	1,771	1,423.2	1,564.1	1,677.9
نفقات غير الأجور	1,055	1,141.7	1,156.5	1,142.3
صافي الإقراض	447	354.7	263.6	139.9
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**3,273**	**2,919.5**	**2,984.2**	**2,960.1**
النفقات التطويرية	215	185.9	275.1	294.5
الإجمالي	**3,488**	**3,105.4**	**3,259.3**	**3,254.6**

النفقات العامة والتطويرية للسلطة الفلسطينية 2008-2011 (بالمليون دولار)



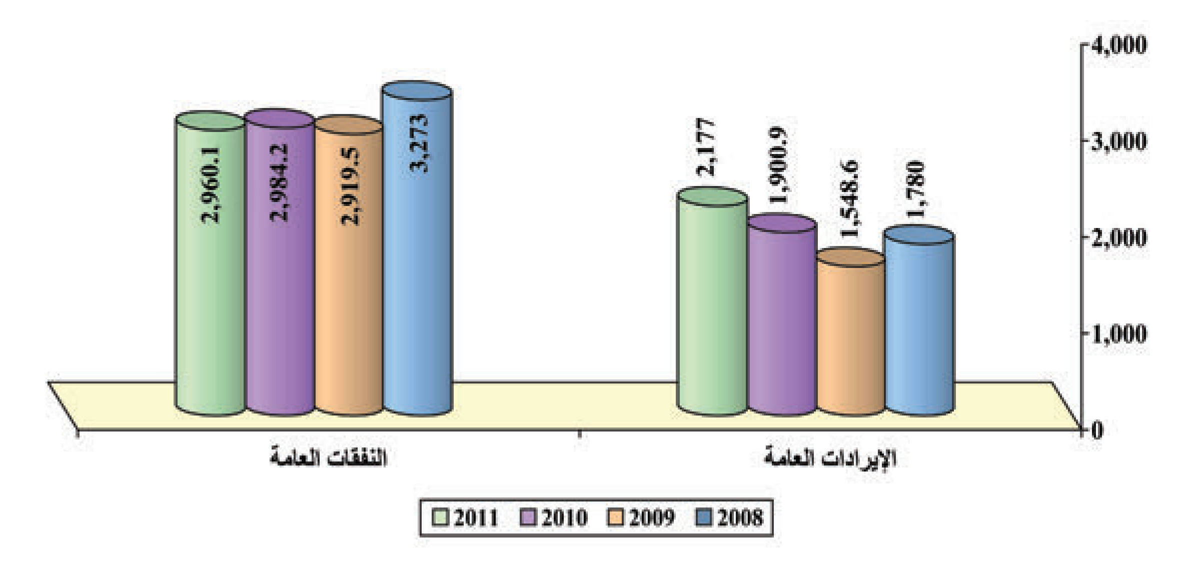
ومن الجدول السابق يتضح أن نفقات أجور موظفي السلطة هي الأعلى بين أشكال النفقات المختلفة، بحيث مثلت في المتوسط نحو 49.1% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض بما فيها النفقات التطويرية، وذلك على مدى الفترة 2008-2011. أما حصة الأجور فتقدر بنحو 36.3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2008، ونحو 27.2% سنة 2009، ونحو 27.3% سنة 2010، ونحو 26.5% سنة 2011 (انظر جدول 7/9 وجدول 7/18).

وفي ضوء متابعة تطورات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية، يلاحظ أن الحسابات الختامية لسنة 2009 قد سجلت عجزاً مقداره 1,370.9 مليون دولار مقابل عجز مقداره 1,493 مليون دولار لسنة 2008، أي أن هذا العجز قد تناقص بمقدار 122.1 مليون دولار وبمعدل سنوي مقداره 8.2%. أما في سنة 2010 فقد بلغ العجز 1,083.3 مليون دولار، أي أنه انخفض بمعدل 21% عن سنة 2009. أما في سنة 2011 فقد سجل العجز تناقصاً كبيراً مقداره 300.2 مليون دولار مسجلاً نسبة انخفاض بمعدل 27.7% عن سنة 2010.

جدول 7/19: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2011 (بالمليون دولار)

البيان	2008	2009	2010	2011
الإيرادات العامة	1,780	1,548.6	1,900.9	2,177
النفقات العامة	3,273	2,919.5	2,984.2	2,960.1
الرصيد	1,493–	1,370.9–	1,083.3–	783.1–


الإيرادات والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2011 (بالمليون دولار)



5. الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة:

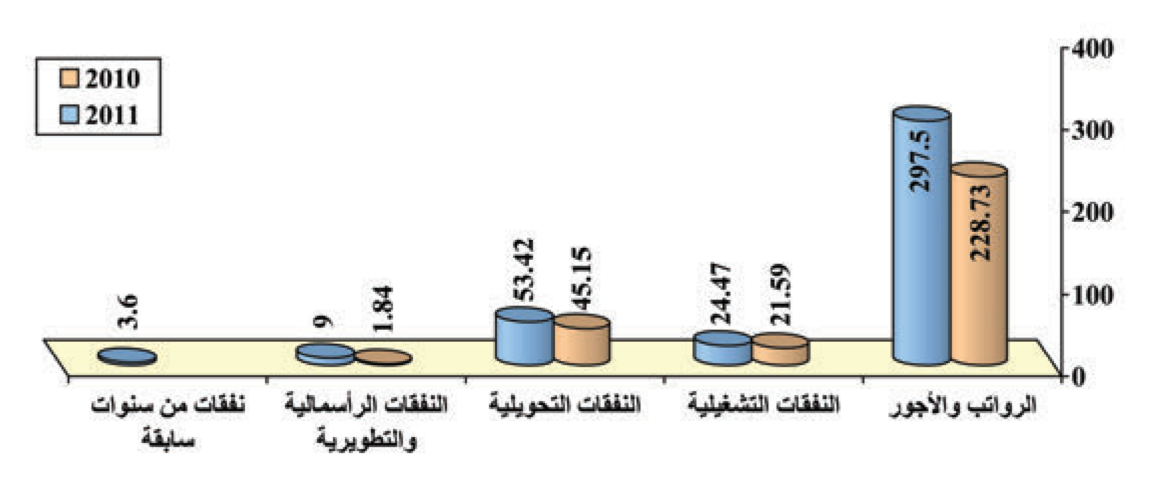
بلغ مجموع النفقات في الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة 387.99 مليون دولار سنة 2011 (منها 3.6 ملايين دولار نفقات من سنوات سابقة)، مقارنة بـ 297.31 مليون دولار سنة 2010. وتوزعت النفقات العامة لسنة 2011 على الرواتب والأجور بنسبة 76.7%، والنفقات التشغيلية بنسبة 6.3%، والنفقات التحويلية بنسبة 13.8%، والنفقات الرأسمالية والتطويرية بنسبة 2.3%، أما النفقات من السنوات السابقة فشكلت ما نسبته 0.9%.

أما مجموع الإيرادات المحلية فقد بلغ 187.5 مليون دولار سنة 2011، مقارنة بـ 83.01 مليون دولار سنة 2010، محققاً ارتفاعاً مقداره 125.9%. وحصلت الحكومة على تمويل خارجي مقداره 67 مليون دولار سنة 2011، مقارنة بـ 149.19 مليون دولار سنة 2010 بنسبة انخفاض 55.1%؛ وبذلك بلغ العجز في موازنتها نحو 133.49 مليون دولار سنة 2011، بنسبة زيادة مقدارها 105% عن سنة 2010.

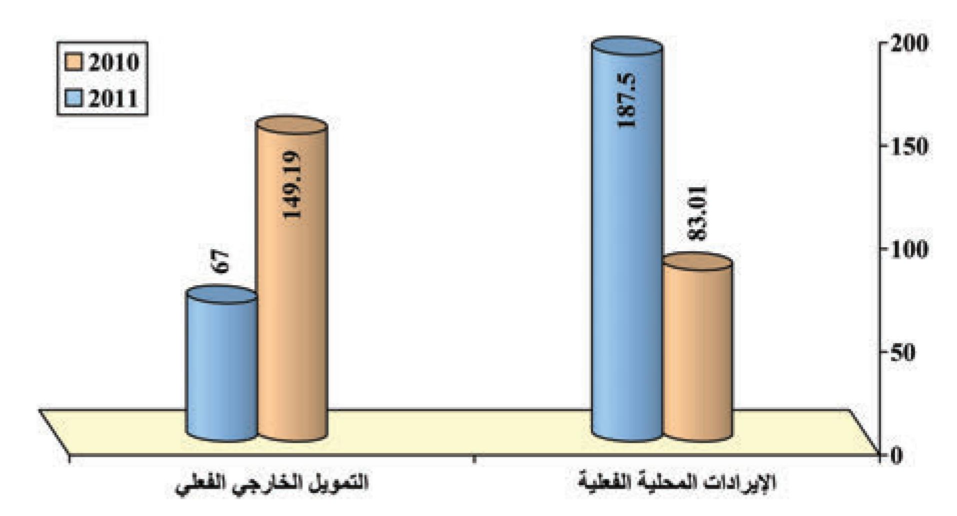
جدول 7/20: تقرير العمليات المالية للحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة 2010-2011 (بالمليون دولار)[35]

البيان	2010	2011
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	**232.2**	**254.5**
– الإيرادات المحلية الفعلية	83.01	187.5
– التمويل الخارجي الفعلي	149.19	67
مجموع النفقات العامة	**297.31**	**387.99**
– الرواتب والأجور	228.73	297.5
– النفقات التشغيلية	21.59	24.47
– النفقات التحويلية	45.15	53.42
– النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.84	9
– نفقات من سنوات سابقة	–	3.6
العجز الفعلي	**65.11–**	**133.49–**

نفقات الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة 2010-2011 (بالمليون دولار)



إيرادات الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة 2010-2011 (بالمليون دولار)



وتظهر الإحصائيات السابقة مدى معاناة الحكومة المقالة بسبب الحصار، واضطرارها لتسيير الأمور بالحدّ الأدنى في عدد من المجالات، وفق إمكاناتها المتاحة.

6. العمل والبطالة:

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في نهاية سنة 2011 في الضفة الغربية قطاع غزة 44.4% (بواقع 47.3% في الضفة و39.5% في القطاع)، مقابل 41.5% نهاية سنة 2010 (بواقع 44.5% في الضفة و36.3% في القطاع). ويوضح جدول 7/21 توزيع الأفراد داخل القوى العاملة وخارجها في الضفة والقطاع، حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO).

وارتفعت نسبة العمالة التامة نهاية سنة 2011 في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 71.3% (بواقع 75.5% في الضفة و62.4% في القطاع)، مقارنة بـ 69.7% نهاية سنة 2010 (بواقع 74% في الضفة و60.2% في القطاع). وحسب معايير منظمة العمل الدولية، فقد انخفض معدل البطالة في الضفة والقطاع من 23.4% سنة 2010 إلى 21% سنة 2011، حيث حافظت الضفة على المستوى نفسه تقريباً (16.9% سنة 2010 و16.6% سنة 2011) في حين انخفضت في قطاع غزة من 37.4% إلى 30.3% خلال الفترة نفسها (انظر جدول 7/22).

أما البطالة حسب التعريف الموسع، والتي تشمل الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل وعدد العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية، فقد انخفض معدلها في الضفة الغربية وقطاع غزة من 29.9% سنة 2010 إلى 24.8% سنة 2011[36].

جدول 7/21: توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب قوة العمل والمنطقة (معايير ILO) 2008-2011[37]

البيان		داخل القوى العاملة *	خارج القوى العاملة**	المجموع
2008	الضفة	604,000	808,000	**1,412,000**
	القطاع	292,100	460,600	**752,700**
	الضفة والقطاع	**896,100**	**1,268,600**	**2,164,700**
2009	الضفة	656,900	832,100	**1,489,000**
	القطاع	306,600	525,100	**831,700**
	الضفة والقطاع	**963,500**	**1,357,200**	**2,320,700**
2010	الضفة	686,500	856,800	**1,543,300**
	القطاع	314,700	551,700	**866,400**
	الضفة والقطاع	**1,001,200**	**1,408,500**	**2,409,700**
2011	الضفة	754,900	842,800	**1,597,700**
	القطاع	356,300	546,200	**902,500**
	الضفة والقطاع	**1,111,200**	**1,389,000**	**2,500,200**

* جميع الأفراد الذين ينتمون إلى سنّ العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.
** جميع الأفراد الذين ينتمون إلى سنّ العمل ولكنهم لا يعملون، ولا يبحثون عن عمل، وغير مستعدين للعمل.

جدول 7/22: توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب مركبات القوى العاملة والمنطقة (معايير ILO) 2008-2011[38]

البيان		العمالة التامة*	العمالة المحدودة**	البطالة	المجموع
2008	الضفة	447,600	36,800	119,600	**604,000**
	القطاع	140,800	20,500	130,800	**292,100**
	الضفة والقطاع	**588,400**	**57,300**	**250,400**	**896,100**
2009	الضفة	491,200	46,700	119,000	**656,900**
	القطاع	169,600	16,700	120,300	**306,600**
	الضفة والقطاع	**660,800**	**63,400**	**239,300**	**963,500**
2010	الضفة	507,800	62,500	116,200	**686,500**
	القطاع	189,600	7,300	117,800	**314,700**
	الضفة والقطاع	**697,400**	**69,800**	**234,000**	**1,001,200**
2011	الضفة	570,300	59,600	125,000	**754,900**
	القطاع	222,300	26,100	107,900	**356,300**
	الضفة والقطاع	**792,600**	**85,700**	**232,900**	**1,111,200**

* الذين يعملون بشكل طبيعي 35 ساعة فأكثر خلال أسبوع.
** الذين يعملون ساعات عمل أقل من الوضع الطبيعي.

7. النشاط الصناعي:

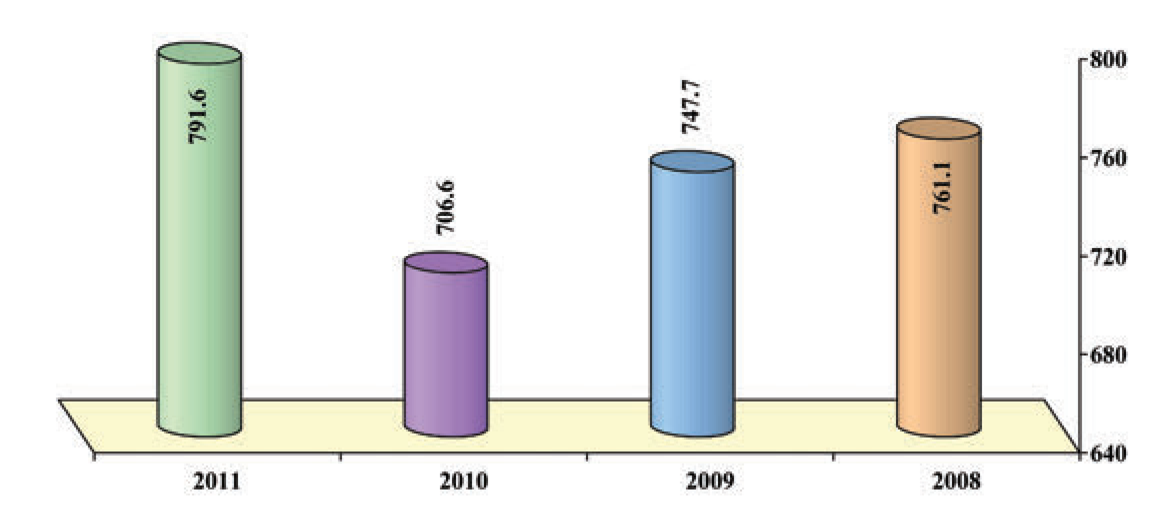
شهد النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً خلال الفترة 2008-2010، إلا أنه عاد سنة 2011 ليسجل نمواً بنسبة 12.1% مقارنة بسنة 2010. وقد أسهم النشاط الصناعي بنحو 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 مقارنة بـ 12.3% سنة 2010.

جدول 7/23: حجم الناتج الصناعي في الضفة والقطاع ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 2008-2011 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[39]

السنة	2008*	2009*	2010**	2011**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	761.1	747.7	706.6	791.6
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.6	14.3	12.3	12.5

* تمّ تنقيح البيانات استناداً إلى تنقيح بيانات الحسابات القومية 2008-2009.
** الإصدار الأول.

حجم الناتج الصناعي في الضفة والقطاع 2008-2011 (بالمليون دولار)



8. النشاط الزراعي:

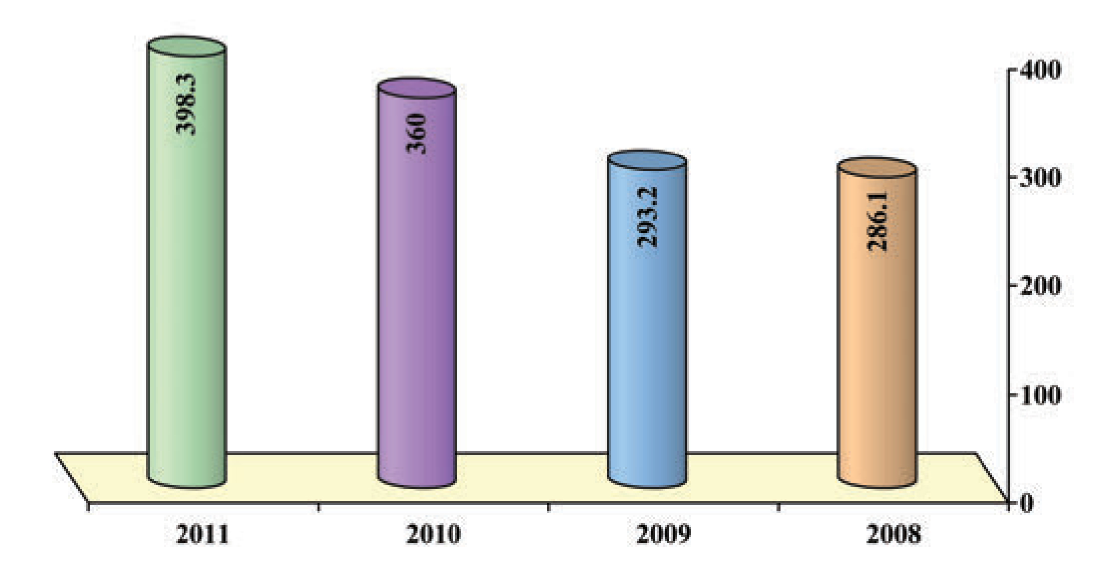
يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة باعتباره المصدر الرئيس للغذاء، وتوفير فرص العمل، غير أن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الماضية كان محدوداً، إذ أسهم بنحو 6.3% سنتي 2010 و2011 مقارنة بـ 5.6% سنة 2009 و5.9% سنة 2008.

جدول 7/24: حجم الناتج الزراعي في الضفة والقطاع ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 2008-2011 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[40]

السنة	2008*	2009*	2010**	2011**
الزراعة والصيد	286.1	293.2	360	398.3
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	5.6	6.3	6.3

* تمّ تنقيح البيانات استناداً إلى تنقيح بيانات الحسابات القومية 2008-2009.
** الإصدار الأول.

حجم الناتج الزراعي في الضفة والقطاع 2008-2011 (بالمليون دولار)



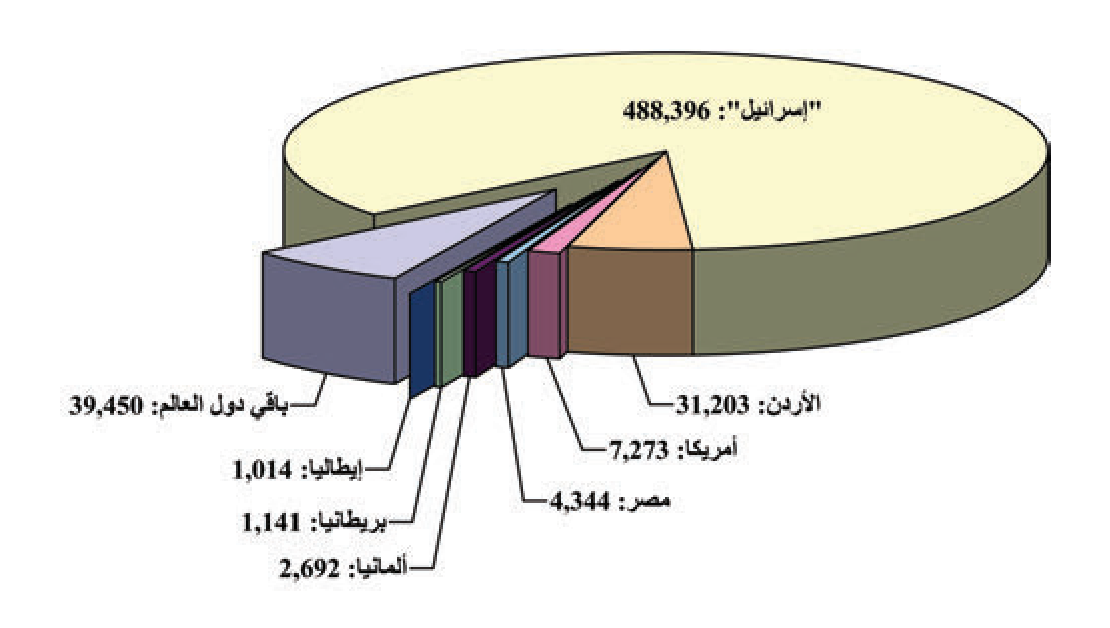
9. التبادل التجاري:

تتحكم "إسرائيل" بنحو 74.1% من حجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية سنة 2010. وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" 2,873.3 مليون دولار أي نحو 72.6% من مجمل الواردات؛ بينما بلغت الصادرات الفلسطينية لـ"إسرائيل" 488.4 مليون دولار أي نحو 84.9% من مجمل الصادرات. ويظهر الجدول التالي حجم التبادل التجاري للضفة والقطاع مع دول مختارة خلال الفترة 2009-2010.

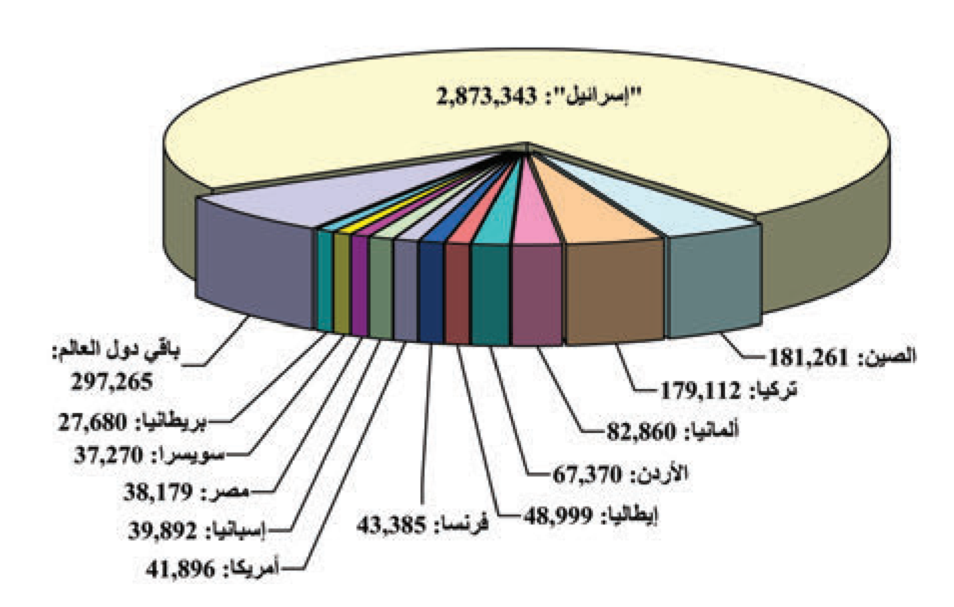
جدول 7/25: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات السلعية للضفة والقطاع مع دول مختارة 2009-2010 (بالألف دولار)[41]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
"إسرائيل"	3,361,738	3,104,623	488,396	453,494	2,873,343	2,651,129
الصين	181,281	157,828	20	12	181,261	157,816
تركيا	179,601	113,862	489	53	179,112	113,809
الأردن	98,573	76,977	31,203	28,855	67,370	48,122
ألمانيا	85,552	97,380	2,692	94	82,860	97,286
إيطاليا	50,014	42,584	1,014	2,224	48,999	40,360
أمريكا	49,169	46,473	7,273	6,132	41,896	40,341
فرنسا	43,920	39,084	535	358	43,385	38,726
مصر	42,523	38,214	4,344	2,891	38,179	35,323
إسبانيا	39,910	33,488	18	0	39,892	33,488
سويسرا	37,638	23,227	369	173	37,270	23,054
بريطانيا	28,822	21,882	1,141	710	27,680	21,172
باقي دول العالم	335,284	232,518	38,019	23,359	297,265	300,159
المجموع	**4,534,025**	**4,119,140**	**575,513**	**518,355**	**3,958,512**	**3,600,785**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2010 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2010 (بالألف دولار)



ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2010، فتشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت 3,093 مليون دولار، وهو أكثر من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 220 مليون دولار. أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 491 مليون دولار، وهو أكثر من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 2.6 مليون دولار[42].

10. المساعدات الأجنبية وتوجهاتها:

تتعدد أشكال المساعدات الأجنبية التي ترد إلى أراضي السلطة الفلسطينية لتخدم الاقتصاد الفلسطيني، وتدعم الحالات الإنسانية، وتعزز موقف السلطة الفلسطينية. ومن أبرز هذه الأشكال: أموال الدول المانحة، وأنشطة المنظمات الدولية، والمنح التي ترد عبر القوافل والمتضامنين، والمنح المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني. وتأتي أموال الدول المانحة ضمن آلية منظمة تسمح بتجميع هذه الأموال ثم إعادة ضخها لمالية السلطة الفلسطينية. ويعكس الجدول التالي تطور هذه المساعدات خلال الفترة 2008-2011:

جدول 7/26: الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2008-2011 (بالمليون دولار)[43]

البيان	2008	2009	2010	2011
دعم الموازنة	1,763	1,354.9	1,146.8	814.3
التمويل التطويري	215	46.8	130.5	168.9
إجمالي المساعدات الخارجية	1,978	1,401.7	1,277.3	983.2



يتضح من الجدول السابق أن هذا التمويل قد بلغ 1,978 مليون دولار سنة 2008، ثم اتجه نحو التناقص ليصل إلى نحو 1,402 مليون دولار سنة 2009، أي بنقص قدره 576 مليون دولار تقريباً، وبمعدل نمو سالب 29.1%. ثمّ هبط من جديد سنة 2010 ليصل إلى نحو 1,277 مليون دولار، وبمعدل نمو سالب مقداره 8.9%. واستمر في التراجع ليصل إلى نحو 983 مليون دولار سنة 2011 بمعدل نمو سالب أيضاً مقداره 23%، بينما كان من المخطط أن تتلقى السلطة حوالي 1,467 مليون دولار خلال سنة 2011[44].

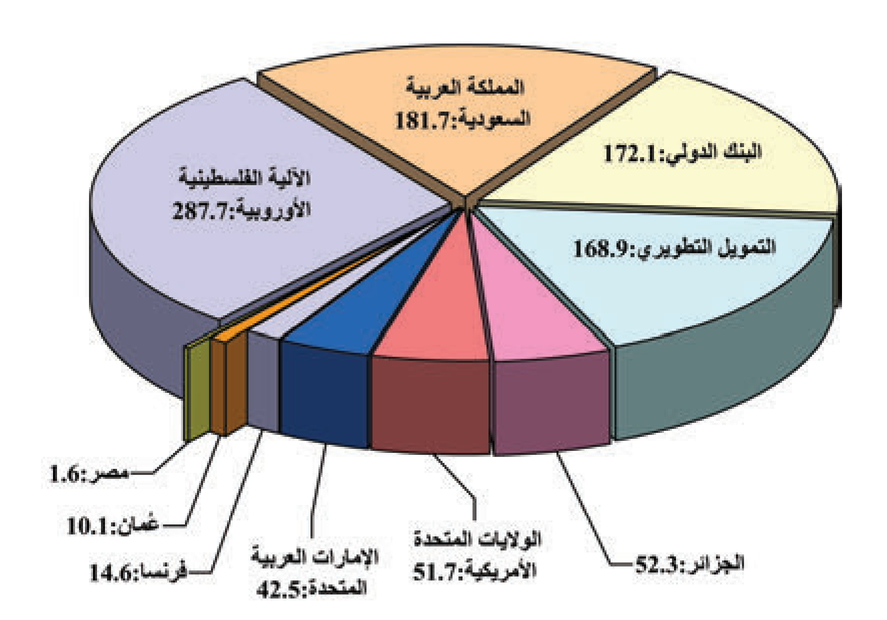
أما فيما يتعلق بتفصيلات الجهات والدول المانحة في سنة 2011، فقد تصدرتها الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ مقداره 287.7 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بمبلغ 181.7 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 172.1 مليون دولار. ومن الملاحظ تراجع تمويل المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية سنة 2011 بنسبة 42.4% عن سنة 2010 مقابل ارتفاع حجم تمويل الدول العربية للسلطة بنسبة 24.9%. أما فيما يتعلق بالتمويل التطويري فقد شهد نمواً بنسبة 30.1% عن سنة 2010.

جدول 7/27: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2010-2011
(بالمليون دولار)[45]

المصدر	2010	2011
تمويل الدول العربية	**230.8**	**288.2**
المملكة العربية السعودية	143.7	181.7
الجزائر	26.3	52.3
الإمارات العربية المتحدة	42.9	42.5
عُمان	–	10.1
مصر	8.1	1.6
قطر	9.8	–
تمويل المجتمع الدولي	**912.7**	**526.1**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	374.6	287.7
البنك الدولي	279.5	172.1
الولايات المتحدة الأمريكية	222.9	51.7
فرنسا	15.9	14.6
الهند	9.9	–
روسيا	9.9	–
التمويل التطويري*	**129.8**	**168.9**
المجموع	**1,273.3**	**983.2**

* يشمل التمويل التطويري منح قديمة لصالح الوزارات والتمويل المشترك لدعم مشاريع وزارة التربية والتعليم ومنح لبناء قدرات للمؤسسات الفلسطينية التنظيمية والاقتصادية وأخرى.

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2011 (بالمليون دولار)



ثالثاً: المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بالرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من مرارة الاحتلال والتشريد، إلا أنه يعطي للتعليم اهتماماً كبيراً، ويجد فيه أحد أهم أدوات الصمود والتعبير عن الذات وعن الهوية الوطنية بشكل إيجابي مبدع. ويقدم هذا الجزء عدداً من أبرز المؤشرات التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1. الحالة التعليمية والثقافية العامة:

يمثل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة المتعلمين ومحو الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية 4.7% في سنة 2011، ونسبة المتعلمين ممن يستطيعون القراءة والكتابة والمستويات الأعلى 95.3%. ولا ينافسها في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر[46]. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم للأفراد من كلا الجنسين ممن يبلغون ستّ سنوات فأكثر 97.7%. ويوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 471 مركزاً ثقافياً منها 350 في الضفة و121 في القطاع بحسب إحصاءات سنة 2010. وبحسب الإحصائيات نفسها يوجد في الضفة والقطاع ستة متاحف و15 مسرحاً و65 مكتبة عامة و45 محطة إذاعية وتلفزيونية محلية. وتشير إحصائيات 2011 إلى توفر هاتف نقال لدى 95% من الأسر في الضفة والقطاع،

كما يتوفر لدى 93.9% منها لاقط فضائي، ولدى 50.9% منها جهاز حاسوب، ويستفيد 30.4% من هذه الأسر من خدمات الإنترنت[47].

وبالنسبة لظروف شعب تحت الاحتلال، يعاني من الحصار، ومن تدمير بنيته التحتية، وعدم القدرة على تطوير نفسه إلا ضمن الشروط التي يضعها الاحتلال؛ فإن ذلك يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على التعلم والتواصل الثقافي والإعلامي، ونجاحه على الأقل في صراع الإرادات التعليمي في بيئة احتلال مدمرة ومُحبطة.

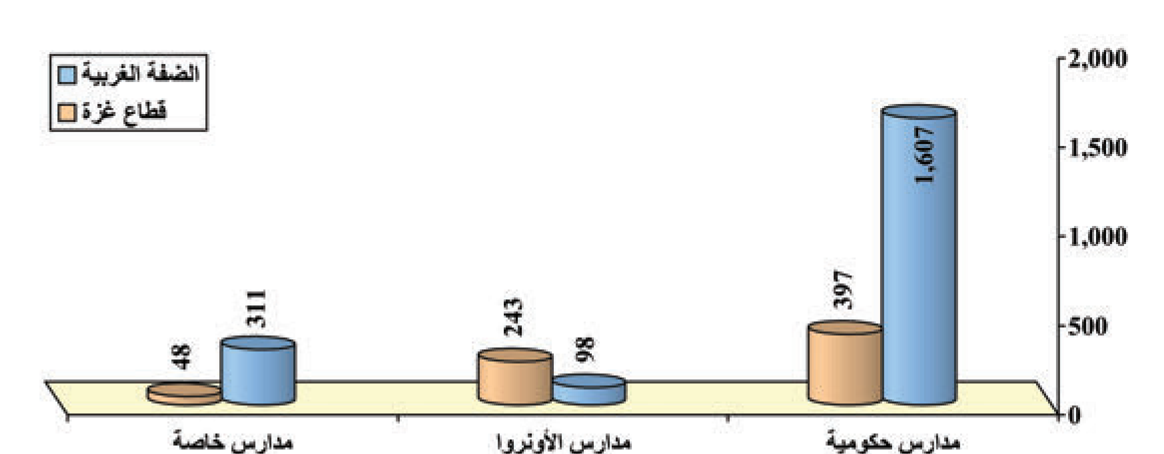
2. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2,704 مدارس، موزعة على 2,016 مدرسة في الضفة، و688 مدرسة في القطاع، للعام الدراسي 2012/2011؛ أي أن نحو 74.6% من هذه المدارس يوجد في الضفة، و25.4% يوجد في القطاع. ومن الملاحظ أن معظم المدارس الحكومية يوجد في الضفة بما مجموعه 1,607 مدارس بنسبة 80.2%، أما المدارس الحكومية في القطاع فقد بلغ عددها 397 مدرسة بنسبة 19.8% فقط. ويعوض نقص المدارس في القطاع، إلى حدّ ما، وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 243 مدرسة، في مقابل 98 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة.

جدول 7/28: عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2012/2011-2008/2007[48]

البيان		مدارس حكومية	مدارس الأونروا	مدارس خاصة	المجموع
2008/2007	الضفة	1,460	95	254	**1,809**
	القطاع	373	214	34	**621**
	الضفة والقطاع	**1,833**	**309**	**288**	**2,430**
2009/2008	الضفة	1,485	94	269	**1,848**
	القطاع	386	221	33	**640**
	الضفة والقطاع	**1,871**	**315**	**302**	**2,488**
2010/2009	الضفة	1,534	97	286	**1,917**
	القطاع	387	228	45	**660**
	الضفة والقطاع	**1,921**	**325**	**331**	**2,577**
2011/2010	الضفة	1,573	98	304	**1,975**
	القطاع	399	238	40	**677**
	الضفة والقطاع	**1,972**	**336**	**344**	**2,652**
2012/2011	الضفة	1,607	98	311	**2,016**
	القطاع	397	243	48	**688**
	الضفة والقطاع	**2,004**	**341**	**359**	**2,704**

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2012/2011



وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن عدد مواطني الضفة الغربية يبلغ 2.615 مليون نسمة مقابل 1.616 مليون نسمة في قطاع غزة (أي 61.8% للضفة مقابل 38.2% للقطاع)، ندرك أن عدد المدارس في الضفة مقارنة بعدد السكان أعلى من مثيله في القطاع. ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى توزع أهل الضفة على مساحات أوسع من الأرض والقرى والمدن مما يستدعي وجود مدارس أكثر؛ كما تعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها نسب أعلى من مواطني القطاع (انظر جدول 7/1 وجدول 7/28).

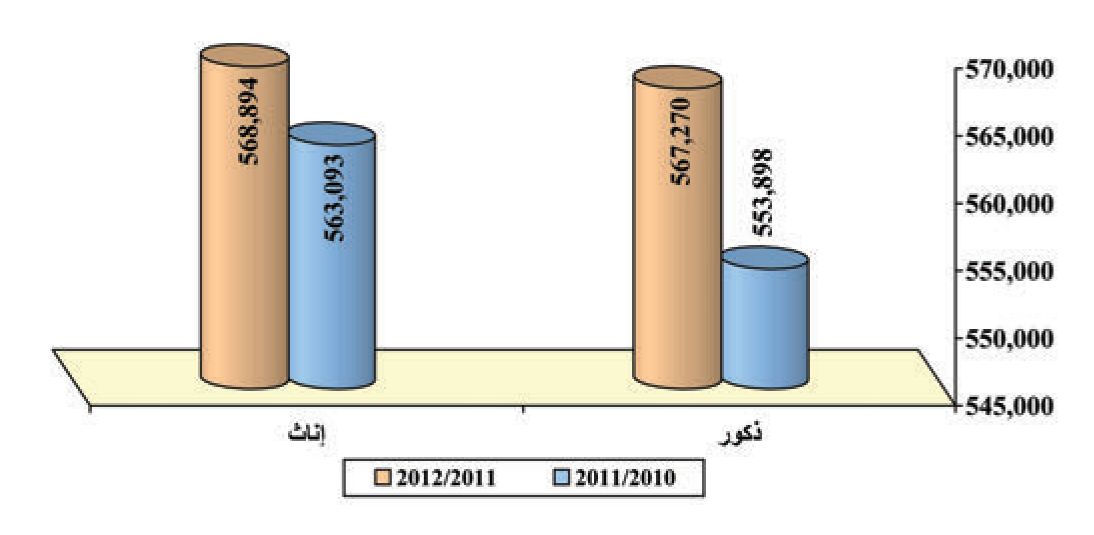
ويبلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2012/2011 نحو 1.136 مليون طالب موزعين على نحو 567 ألف طالب من الذكور، ونحو 569 ألف طالبة من الإناث؛ وبزيادة يبلغ مقدارها نحو 1.7% عن عدد الطلاب في العام الدراسي 2011/2010. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 61,423 معلم في العام الدراسي 2012/2011 مقابل 58,901 معلم في العام الدراسي 2011/2010؛ وكان بين هؤلاء المعلمين 25,994 معلماً من الرجال و35,429 معلمة من النساء في العام الدراسي 2012/2011 مقابل 25,203 معلمين و33,698 معلمة في العام الدراسي 2011/2010. أما عدد الشعب الدراسية فيبدو أنه متقارب جداً بين شعب الذكور والإناث حيث بلغ نحو 15 ألف شعبة لكل منهم في العام الدراسي 2012/2011، بينما بلغ عدد الشعب المختلطة للعام الدراسي نفسه 7,200 شعبة.

جدول 7/29: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في الضفة والقطاع حسب الجنس 2012/2011-2011/2010[49]

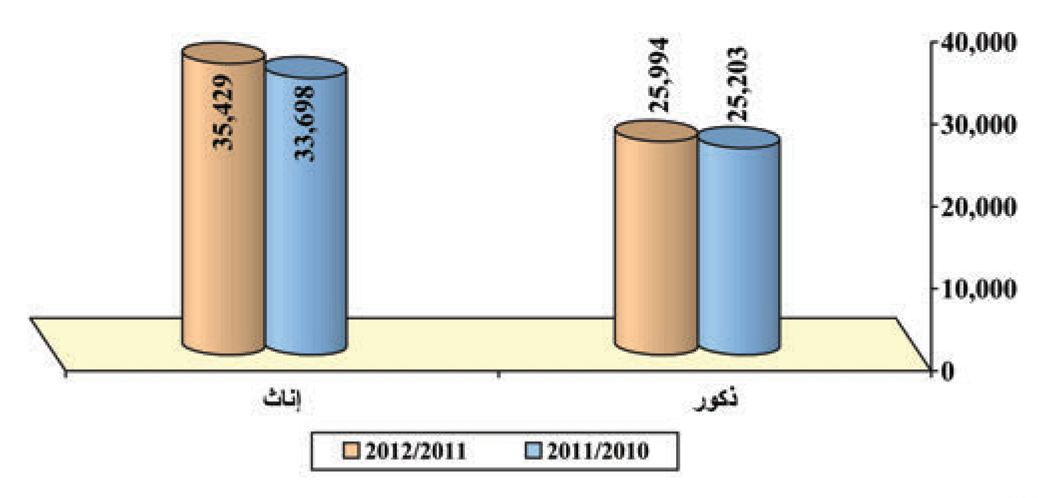
البيان	عدد المدارس		عدد الطلبة		عدد المعلمين*		عدد الشُعب	
	2011/2010	2012/2011	2011/2010	2012/2011	2011/2010	2012/2011	2011/2010	2012/2011
ذكور	966	980	553,898	567,270	25,203	25,994	14,627	14,926
إناث	899	920	563,093	568,894	33,698	35,429	14,648	14,908
مختلطة	787	804					7,045	7,200
مجموع	**2,652**	**2,704**	**1,116,991**	**1,136,164**	**58,901**	**61,423**	**36,320**	**37,034**

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.

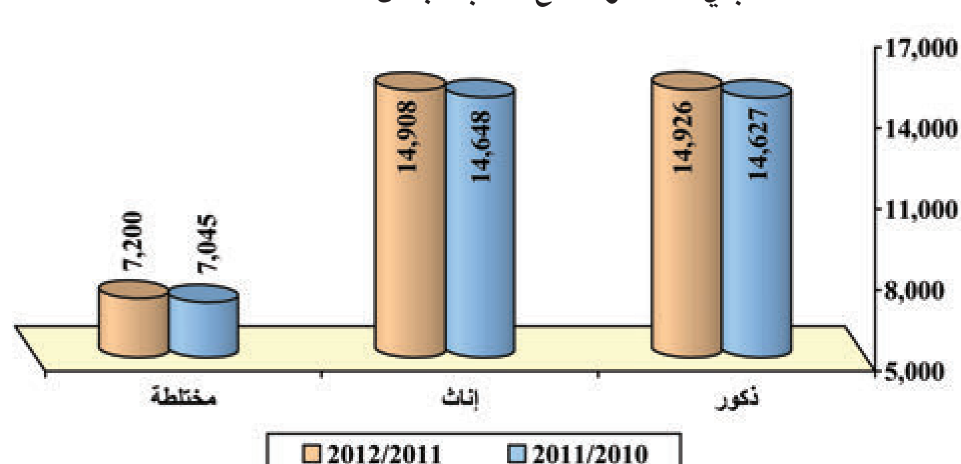
أعداد الطلبة في الضفة والقطاع حسب الجنس 2012/2011-2011/2010



أعداد المعلمين في الضفة والقطاع حسب الجنس 2012/2011-2011/2010



أعداد الشُعب في الضفة والقطاع حسب الجنس 2010/2011-2011/2012



وتشير تقارير العام الدراسي 2012/2011 إلى أن المدارس الحكومية البالغ عددها 2,004 مدارس تبلغ نسبتها 74.1% من مجموع المدارس في الضفة والقطاع. أما الطلاب في المدارس الحكومية، والذين يبلغ مجموعهم نحو 770 ألفاً فتبلغ نسبتهم 67.7% من مجموع طلبة الضفة والقطاع. ويبلغ عدد معلمي المدارس الحكومية نحو 43 ألفاً، أي ما نسبته 69.9% من مجموع معلمي الضفة والقطاع. كما يبلغ عدد الشُعب في المدارس الحكومية 25,322 شعبة أي ما نسبته 68.4% من مجموع الشعب في الضفة والقطاع. وتبين هذه المؤشرات أن التعليم الحكومي يحظى بأكثر من ثلثي العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تغطيه مدارس الأونروا، فسنجد أن معظم الطلبة يعتمدون على التعليم محدود التكاليف الذي توفره هذه المدارس، مقارنة بنسب محدودة تلجأ للتعليم الخاص (انظر جدول 7/29 وجدول 7/30).

جدول 7/30: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في المدارس الحكومية في الضفة والقطاع 2007/2008-2011/2012[50]

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين*	عدد الشُعب
2008/2007	1,833	766,730	38,134	23,492
2009/2008	1,871	771,864	**21,860	–
2010/2009	1,921	766,190	**22,952	–
2011/2010	1,972	766,234	42,339	25,223
2012/2011	2,004	769,694	42,928	25,322

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.
** البيانات تشمل الضفة الغربية فقط.

3. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليماً جامعياً تقليدياً لطلبتها. وتعد الجامعة الإسلامية في غزة أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2011/2010 أن عدد طلبتها قد بلغ 26,182 طالباً، تليها جامعة النجاح الوطنية في نابلس بـ 20,214 طالباً، ثم جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 17,991 طالباً. ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة 122,482 طالباً موزعين على 62,641 طالباً في الضفة؛ و59,841 طالباً في القطاع؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 48.9% من الطلبة في الضفة والقطاع، وهي أعلى من نسبة مواطني القطاع بنحو 11%.

ومن ناحية أخرى، فيظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليماً تقليدياً 70,440 طالبة، مقابل 52,042 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2011/2010؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 57.5%، مقابل 42.5% من الطلاب الذكور. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل لمساعدة أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها.

جدول 7/31: أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في الضفة والقطاع حسب الجنس 2011/2010[51]

الجامعة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
الأزهر/ غزة	7,345	7,228	**14,573**
الإسلامية/ غزة	10,195	15,987	**26,182**
الأقصى/ غزة	5,559	12,432	**17,991**
الخليل	1,841	4,700	**6,541**
بوليتكنيك/ فلسطين	1,815	1,425	**3,240**
بيت لحم	793	2,226	**3,019**
القدس	6,086	5,722	**11,808**
بيرزيت	3,645	5,563	**9,208**
النجاح الوطنية	8,976	11,238	**20,214**
العربية الأمريكية	3,047	2,315	**5,362**
فلسطين التقنية/ طولكرم/ خضوري	1,784	1,465	**3,249**
فلسطين/ غزة	956	139	**1,095**
المجموع	**52,042**	**70,440**	**122,482**

ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الرجال ما زال يفوق بكثير مثيله من النساء، إذ بلغ في العام الدراسي 2011/2010 ما مجموعه 5,244 أستاذاً من الرجال (81.4%) مقابل 1,198 أستاذة من النساء (18.6%)، بمعنى أنه ما زال من المبكر أن تنعكس النسبة المرتفعة للإناث في الجامعات على هيئات التدريس في الجامعات. مع الإشارة إلى أن أعداد هيئة التدريس تشمل جميع الأساتذة في الجامعات والكليات من غير كليات المجتمع المتوسطة. وما زال هناك فارق كبير بين الطالبات الخريجات اللاتي لا يلتحقن بسوق العمل ويتحولن إلى ربَّات بيوت، وهو ما يعيد النسبة المرتفعة للذكور في مجالات العمل[52].

وتوفر جامعة القدس المفتوحة تعليماً جامعياً مفتوحاً لـ 63,911 طالباً في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي 2011/2010 بينهم 24,863 من الذكور، و39,048 من الإناث. وتتوزع مراكز هذه الجامعة بين 17 مركزاً في الضفة و5 مراكز في القطاع[53].

جدول 7/32: أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في الضفة والقطاع حسب الجنس 2011/2010[54]

الجامعة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
القدس المفتوحة	24,863	39,048	**63,911**

4. الكليات الجامعية والمتوسطة:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 35 كلية جامعية ومتوسطة تقدم التعليم لـ 27,580 طالباً حسب العام الدراسي 2011/2010. وبين هذه الكليات 14 كلية جامعية يدرس فيها نحو 15 ألف طالب وهي تمنح طلبتها درجة البكالوريوس، و21 كلية متوسطة يدرس فيها نحو 12,600 طالب، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط.

جدول 7/33: أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في الضفة والقطاع حسب الجنس 2011/2010[55]

الكليات	عدد الكليات	الطلبة المسجلون		
		الذكور	الإناث	المجموع
الجامعية	14	7,596	7,400	**14,996**
المتوسطة	21	7,474	5,110	**12,584**
المجموع	**35**	**15,070**	**12,510**	**27,580**

خاتمة

ما زال الشعب الفلسطيني شعباً فتياً، ويملك نسبة تزايد سكانية عالية مقارنة بغيره من شعوب العالم. غير أن أكثر من نصف هذا الشعب ما زال يعيش خارج فلسطين التاريخية، وما زالت أعداد اللاجئين الفلسطينيين (في داخل فلسطين وخارجها) تزيد عن ثلثي الشعب الفلسطيني وهي تمثل قصة أحد أكبر المآسي في التاريخ الحديث والمعاصر. والشعب الفلسطيني الذي يزداد إصراراً على التمسك بأرضه وحقوقه وثوابته، سيتجاوز عدده في غضون سنوات أعداد اليهود في فلسطين التاريخية، في رسالة واضحة إلى أن المشروع الصهيوني لم ينجح في فرض أحلامه كلها، وأن شعب فلسطين ما زال صامداً على أرضه. غير أن هذا لا يجب أن ينسينا النجاحات التي حققها المشروع الصهيوني، والتحديات التي يواجهها شعب فلسطين والأمة العربية والإسلامية.

وبالرغم من التحسن النسبي في الأداء الاقتصادي الفلسطيني إلا أنه ما زال يعاني من تحكّم الاحتلال الإسرائيلي بمخرجاته ومدخلاته، ومن أساليب القمع والحصار وإغلاق المعابر ومنافذ التجارة وحواجز الطرق والجدار العنصري العازل...؛ وبالتالي فإن الإمكانات البشرية والمادية الفلسطينية لم يتم الاستفادة منها بالشكل الصحيح، مما نتج عنه اختلال اقتصادي هائل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني؛ بحيث أن الناتج المحلي الإسرائيلي بلغ أكثر من 38 ضعف الناتج المحلي الفلسطيني، كما بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي أكثر من 19 ضعفاً عن نظيره الفلسطيني.

وتوضح المؤشرات التعليمية تَوْق الشعب الفلسطيني للتعليم بالرغم من المعاناة الهائلة تحت الاحتلال؛ وتظهر أن الشعب الفلسطيني يتقدم على معظم البلدان العربية في محو الأمية ونسب التعليم، كما يعطي اهتماماً كبيراً للتعليم العالي.

إن الشعب الفلسطيني يملك الكثير من الإمكانات والطاقات المذخورة، التي حاول الاحتلال ويحاول طمسها وتهميشها وإفراغها من محتواها؛ كما أنها تدفع ثمن الخلافات الفلسطينية الداخلية. ولذلك فإن تَوَحُّد الشعب الفلسطيني تحت مظلة واحدة وتحت برنامج وطني واحد يحدد أولويات العمل الوطني قد كان وما زال ضرورة مُلحَّة.

هوامش الفصل السابع

[1] قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2009 بنحو 10.873 مليون نسمة؛ وكان يفترض وفق نسب النمو الطبيعي للشعب الفلسطيني (نحو 2.4%) أن يبلغ عددهم في نهاية سنة 2010 نحو 11.134 مليون نسمة؛ غير أنه يظهر أن الجهاز قد أعاد تقدير عدد الفلسطينيين في نهاية تلك السنة بنحو 10.972 ملايين نسمة. وبناء عليه فإن الجهاز افترض أن الفلسطينيين في العالم زادوا بنسبة 2.3% ليبلغوا في نهاية 2011 نحو 11.224 مليون نسمة. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pop_2009-A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2010** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2010)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/palpeople2010_A.pdf

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1815.pdf

[3] انظر: **المرجع نفسه**.

[4] انظر: **المرجع نفسه**.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2011** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2012)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1854.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "12"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1814.pdf

[7] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census2007_a.pdf

[8] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "12"**.

[9] انظر: **المرجع نفسه**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**.

[10] **المراجع نفسها**.

[11] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf

[12] المراجع نفسها.

[13] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "12"**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**.

[14] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "12"**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**.

[16] الجدول من تجميع الباحث، انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 312؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**.

[17] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf

[18] Salman Abu Sitta, UNRWA Registration Discrepancy, memorandum received by al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations, 9/4/2012.

[19] معاً، 2012/4/5.

[20] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf

[21] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf

[22] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf
http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf

[23] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**؛ وانظر أيضاً:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[24] بالنسبة إلى السنوات 1999-2010، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/NationalACc_Q410A.pdf

أما بالنسبة لسنة 2011، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2012)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q4_11a.pdf

[25] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

أما بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**.

[27] بالنسبة إلى السنوات 2008-2010، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

أما بالنسبة لسنة 2011، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

[28] **المراجع نفسها**.

[29] بالنسبة لسنة 1999، انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 18، كانون الأول/ ديسمبر 2009، في:
http://www.pma.ps/images/stories/economic_monitor/arabic-documents/monitor_18%20-%20ar.pdf

أما بالنسبة للسنوات 2000-2009، انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 26، تشرين الأول/ نوفمبر 2011، في:
http://www.pma.ps/images/stories/economic_monitor/arabic-documents/monitor_26%20-%20ar.pdf

أما بالنسبة لسنتي 2010 و2011، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

[30] بالنسبة لسنتي 2008 و2009، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

أما بالنسبة لسنتي 2010 و2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

[31] بالنسبة لمعدل دخل الفرد الفلسطيني، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

أما بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t1.pdf

[32] بالنسبة لأرقام سنوات 1999-2008، انظر: "التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008،" دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تموز/ يوليو 2009، في:
http://site.iugaza.edu.ps/yshorafa/files/2010/02/Annual_Report_2008.pdf
أما بالنسبة للسنوات 2009-2011، انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table8_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/02/table8a_arb_dol.pdf

[33] بالنسبة لسنة 2008، انظر: "التقرير السنوي 2010،" دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تموز/ يوليو 2011، في: http://www.pma.ps/images/stories/annual_reports/annual%20report%202010-ar.pdf
أما بالنسبة إلى السنوات 2009-2011، انظر: وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/01/table3_arb.pdf

[34] بالنسبة لسنة 2008، انظر: "التقرير السنوي 2010،" دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
أما بالنسبة للسنوات 2009-2011، انظر: وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/01/table3_arb.pdf

[35] انظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011،" جريدة **البرلمان**، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2011/3/31، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cf0331c4-0bf0-4c76-9ef6-f97f4b3cd63b.pdf؛
وانظر أيضاً: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012،" **البرلمان**، 2012/4/5، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf

[36] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة لأرباع سنتي 2010 و2011، في:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[37] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة لأرباع سنوات 2008 و2009 و2010 و2011، في:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[38] المراجع نفسها.

[39] بالنسبة إلى السنوات 2008-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.
أما بالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

[40] بالنسبة إلى السنوات 2008-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.
أما بالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.

[41] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2010: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير 2012)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1733.pdf

[42] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 16.2, p. 714.

[43] بالنسبة لسنة 2008، انظر: "التقرير السنوي 2010،" دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية. أما بالنسبة إلى السنوات 2009-2011، انظر: وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/02/table3_arb.pdf
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/01/table3_arb.pdf

[44] انظر: المراجع نفسها.

[45] انظر: وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/02/table7_arb.pdf

[46] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2011**؛ وانظر أيضاً:
http://data.un.org/Data.aspx?d=SOWC&f=inID%3A74

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2011**.

[48] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في: http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "10"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1644.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2010)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1724.pdf

[49] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في: http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335

[50] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "10"**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"**.

[51] وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2010-2011** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، السلطة الوطنية الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 2011).

[52] انظر: واقع التعليم العالي في فلسطين: أرقام وإحصاءات 2010/2011، وزراة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 2011، في: http://www.mohe.gov.ps/Uploads/admin/Matweyeh2011.pdf

[53] وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2010-2011**.

[54] **المرجع نفسه**.

[55] **المرجع نفسه**.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
13. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
14. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
15. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007.
16. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
17. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، 2007.
18. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
19. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
20. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
21. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، 2008.

22. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
23. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008.
24. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.
25. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
26. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
27. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
28. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
29. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
30. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
31. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
32. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
33. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م**، 2009.
34. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
35. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
36. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
37. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
38. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010.
39. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
40. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
41. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010**، 2011.
42. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

43. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
44. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
45. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
46. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
47. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012.
48. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
49. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، ط 2، 2012.
50. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
51. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
52. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
53. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
54. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
55. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
56. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
57. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
58. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
59. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
60. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
61. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.



64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
77. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
78. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
79. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

80. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.

81. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

82. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

83. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"** ، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

84. Mohsen Moh'd. Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
85. Mohsen Moh'd. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
86. Mohsen Moh'd. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
87. Mohsen Moh'd. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
88. Mohsen Moh'd. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
89. Mohsen Moh'd. Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
90. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
91. Mohsen Moh'd. Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
92. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
93. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
94. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
95. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.

96. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
97. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
98. Mohsen Moh’d Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
99. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت